

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية

نموذج رقم (أ)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية
بعد إجراء التعديلات المطلوبة

الاسم الرباعي: عبيد بن أحمد بن عبيد المالكي الرقم الجامعي: (٤٢٠٨٤٠٦٢)
كلية: اللغة العربية قسم: الدراسات العليا العربية فرع: اللغة
الأطروحة مقدمة لنيل درجة: الماجستير في تخصص: النحو والصرف
عنوان الأطروحة: الموافقات بين المفرد وجمع التكسير في العربية جمعاً ودراسة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله
وصحبه أجمعين وبعد، ،
فبعد إجراء التصويبات المطلوبة، التي أوصت بها اللجنة التي ناقشت هذه
الأطروحة بتاريخ: ١٤٢٧/٥/٢٣هـ، توصي اللجنة بإجازتها في صيغتها
النهائية المرفقة. والله الموفق. . .
أعضاء اللجنة

المشرف الاسم: أ.د. أحمد عبدالدايم
المناقش الأول أ.د. رياض الخوام
المناقش الثاني أ.د. أحمد عطية المحمودي
التوقيع:

يعتمد/رئيس قسم الدراسات العليا العربية
أ.د. صالح بن سعيد الزهراني
التوقيع:

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أمّ القُرى
كلية اللغة العربية وآدابها
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

المُوافقاتُ بين المُفردِ وَجَمعِ التَّكسيرِ

في العَرَبِيَّةِ

جَمعًا وَدِرَاسَةً

بحث تكميليّ لنيِل درجة (الماجستير) في (النحو والصرف)

أعدّه وقَدّمه

عبيد بن أحمد بن عبيد المالكي

(١٤٠٦-١٤٢٠هـ)

إشراف الأستاذ الدكتور

أحمد محمد عبدالدايم (حفظه الله)

١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م

١

ملخص البحث

عنوان الأطروحة: «المؤاقتات بين المفرد وجمع التفسير في العربية.. جمعاً ودراسة».

اسم الباحث: عبيد بن أحمد بن عبيد المالكي.

الدرجة العلمية: الماجستير.

التخصص: النحو والصرف.

إن هذا البحث يدرس جزئية من مكونات علم الصرف؛ ليظهر مكونات لغة القرآن الكريم وإعجازها، إذ توارد المفرد وجمع التفسير على أمر ما، يعد ضرباً من الإبداع، وكنزاً مخبوءاً يجب البحث عن لآلئه وجواهره، تلك هي وجوه الاتفاق بين المفرد والجمع.

وبناءً على ذلك فإن البحث يهدف إلى لمّ شتات ما تشاكل فيه المفرد والجمع، وتنسيقها، واستخلاص أحكامها بدراسة معمقة، وفوق هذا فإنه يحدوه الأمل في جمع تلك الوجوه وشواهدا من مظانها الأصلية لغوية كانت أو غير ذلك، ولهذا امتدت حدود البحث المكانية والزمانية من الحاضر الأولى إلى العصر الحديث.

ويشير البحث إلى أن تلك المؤاقتات جاءت على ثلاثة فصول:

الأول: المؤاقتات الصرفية بين المفرد وجمع التفسير، وفيه ثلاثة مباحث:

١- وضع المفرد موضع الجمع بين السماع والقياس.

٢- المفرد والجمع بين الأصالة والفرعية، وفيه سبعة مطالب، لا حاجة لسردها؛ لأنها مفصلة في مقدمة البحث.

٣- التوافق في الأبيات بين المفرد والجمع.

الثاني: المؤاقتات النحوية بين المفرد وجمع التفسير، وفيه أربعة مباحث:

١- إعراب الجمع المنصرف إعراب المفرد.

٢- عود الضمير مفرداً على الجمع والعكس.

٣- إعمال المشتقات المجموعة عمل مفرداتها.

٤- وصف المفرد بالجمع والعكس.

الثالث: المؤاقتات الدلالية بين المفرد وجمع التفسير، وفيه مبحث واحد:

١- التماور الدلالي بين المفرد والجمع، وفيه مطلبان:

أ- التماور النيابي ب- التماور الشعاعي.

ويخلص البحث إلى أن القراءات القرآنية معين لا ينضب، في ضوء استشهادها بها في مواطن كثيرة، وبخاصة في الفصل الثالث، ويقول مبيهاً: إن كثرة المؤاقتات بين المفرد والجمع، لا تدلّ بأي حال على أنه ليس بينهما خلاف أئمة، بل إن الخلاف هو الأصل، ولذا درست وجوه الاتفاق بينهما لغرابة ذلك.

وختاماً يدعو البحث إلى الدراسات التي تدور حول محور واحد، لإمكان السيطرة عليها، والخروج بتوصيات مفيدة، ذلك ما يريه، والله من وراء القصد.

الباحث: عبيد بن أحمد المالكي
المشرف: أ. د. أحمد محمد عبد الدائم
عميد الكلية: د. عبد الله بن ناصر القرني



Abstract

Title of the thesis: The Agreements between the singular and the Irregular Plural in Arabic; collection and study.

The Researcher's name: Obaid Bin Ahmed Bin Obaid Al Malekey.

Degree: Master Degree.

Specialization: Syntax and Morphology.

This study tackles a part of the components of the Arabic Morphology, in order to show the secrets and the inimitability of the language of Holy Quraan, when the singular and the plural agree in a common case. This in itself is considered a kind of creativity; hidden treasures that should be discovered. These are faces of agreement between singular and plural.

Accordingly, this research aims to gather the affinities of the singular and plural, then sorting them out, deducing the rules and then putting all these under deep and profound study.

Above all, the researcher hopes that gathering all these aspects and evidences from their original linguistic sources. So, the scope of the study extends to include time and place from the first eras to the modern ones.

This study falls into three chapters:

First: The morphological agreements between the singular and the irregular plural. This includes three sub-divisions:

a) Replacing the singular by the plural, between hearing and the rule.

b) Singular and Plural between the origin and branch.

c) Structural Agreements between Singular and plural.

Second: Syntactic Agreements between the singular and irregular plural, including four sub-divisions:

a) Parsing of the inflectional plural matches the singular.

b) The singular pronoun may get back to the plural and vice versa.

c) The pluralized linguistic derivations perform the same syntactic function of the singular.

d) Modifying the singular by the plural and vice versa.

Third: The Semantic Agreements between the singular and irregular plural, including one area of study: The semantic reciprocation between the singular and plural. This includes two requirements:

a) Alternative reciprocation.

b) Conative reciprocation.

The researcher is to conclude that the Quranic recitations are a never-ending fountain in the light of quoting them throughout the study, especially in the third chapter.

He mentions that the abundance of agreements between the singular and plural never indicates in no means that there is not the least difference between both of them. Even the difference is the standard, and hence aspects of agreement have been studied for their stranges.

Eventually, the research is meant to study the aspects that revolve around the same pivot for the sake of controlling them, and hence coming up with beneficiary recommendations. That is all what he aspires to achieve; It is ALLAH that grants success.

The Researcher
Obaid Bin Ahmed Al Malekey

The Supervisor
Prof. Ahmed Mohammed Abdel Dayem

Dean of the Faculty
Dr. Abdullah Bin Naser Al Qurni



الإهداء

إنَّ أحقَّ من أهدي إليه باكورة أعمالي العلميَّة على وجه هذه البسيطة، هما والداي الكريمان - متعهما الله وأمتع بهما - ثمَّ إلى زوجي النَّبيلة (أمَّ سميَّة)، كما أهديه إلى أساتيدي في المرحلتين الثَّانويَّة والجامعيَّة، الَّذِينَ أشعلوا في جَدوة حبِّ العلم وطلبه، وإلى طُلَّاب العربيَّة عامَّة، ومحَبِّي الصَّرف العربيِّ خاصَّة.

الباحث



شُكْرٌ وَشَاءٌ

ليس هناك باحثٌ إلا وعليه أيادٍ بيض ، مدّت إليه بالإحسان ، ولها جميل الفضل والعرفان . وأولى وأجلُّ وأسمى من يستحقُّ الثناء والمجد ، والشكر والحمد (الله - جلّ وعلا -) فله الحمد حتّى يرضى ، وإذا رضي ، وبعد الرضا ، وله الحمد في الآخرة والأولى ، ثم إنَّ تلك الأيدي التي قد تفضّلت عليه إمّا بمشورة ، أو بتوجيه ، أو بإعارة كتاب ، أو بثناء جميل ، أو غير ذلك - قد تكون جهات رسمية أو أهلية ، أو قد تكون أفراداً ، لهؤلاء أقول كما قال النبي ﷺ : « . . . ومن أتى إليكم معروفاً فكافئوه ، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تعلموا أن قد كافأتموه » . من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - كما في مسند الإمام أحمد - رحمه الله ^(١) - فجزى الله خيراً كلَّ من قدّم لهذا البحث عوناً ولو كلمة .

ولهم أقول أيضاً كما قال أبو نواس ^(٢) :

وَإِنِّي جَدِيرٌ إِذْ بَلَغْتِكَ بِالْمُنَى وَأَنْتَ بِمَا أَتَيْتَ فَيْكَ جَدِيرٌ
فَإِنْ تُؤَلِّينِي مِنْكَ الْجَمِيلَ فَأَهْلُهُ وَإِلَّا فَإِنِّي عَاذِرٌ وَشُكُورٌ

وخالص ودّي وتقديري أسديهِ إلى والديّ الكريمين - أطال الله بقاءهما - ثم إلى زوجي الفاضلة (أمّ سمية) أوفر الشكر وأوفاه ، وإلى إخواني وأخصّ منهم : أبافؤاز ، وأبا أحمد ، وأبا محمّد ، وإلى أقاربي وجيراني كذلك ، أزفُّ تحياتي وتقديري ، وإلى الآتية أسماؤهم - أساتذة وزملاء وأصدقاء وجهات أخرى - أسوق شكري وثنائي مع دعائي الخالص لهم ، وهم :

- وزارة التربية والتعليم ، ممثلة في وكالتها لكلّيات المعلمين ، وشئون أعضاء هيئة التدريس فيها .
- جامعة أمّ القرى ، ممثلة في وكالتها للبحث العلمي ، وعمادة الدراسات العليا ، ووكالتها ماضياً وحاضراً .
- كليّة المعلمين في الباحة ، ممثلة في عمادتها السابقة سعادة د . خميس الغامدي ، والألاحقة سعادة د . عبدالله الزهراني ، وفي وكالتها ومجلسها ماضياً وحاضراً .
- كليّة اللّغة العربيّة وآدابها في جامعة أمّ القرى ، ممثلة في عمادتها الماضية سعادة د . صالح بدوي ، والحاضرة سعادة د . عبدالله القرني ، وفي وكالتها ومجلسها المحترم سابقاً ولاحقاً .
- قسم اللّغة العربيّة في كليّة الباحة ، ممثلاً في رئاسته ماضياً سعادة د . علاء رأفت ، وسعادة د . محمود الجاسم ، وحاضراً سعادة د . عبدالهادي الغامدي ، وفي أعضائه قديماً وحديثاً .
- قسم الدراسات العليا العربيّة في جامعة أمّ القرى ، ممثلاً في رئاسته السابقة سعادة أ . د . سليمان العايد ،

(١) انظره في : (٧/١٩٥) .

(٢) راجع ديوانه : (١/٢٢٦) .

- والمحاليّة سعادة أ. د. صالح الزهراني ، وفي مجلسه الموقر ، وفي سكرتاريته ماضيًا وحاضرًا .
- سعادة أ. د. عياد بن عيد الشبيبي - حفظه الله - المرشد الأكاديمي للبحث .
- سعادة أ. د. أحمد محمّد عبد الدّائم - سلّمه الله - المشرف العلمي على البحث .
- سعادة أ. د. عبد الرحمن محمّد إسماعيل ، أستاذ النّحو والصّرف والعروض في جامعة أمّ القرى سابقًا .
- سعادة د. محمد بن علي دغريري ، رئيس قسم اللّغة والنّحو والصّرف في جامعة أمّ القرى .
- سعادة د. إبراهيم بن عبد الله الغامدي ، الأستاذ في كليّة اللّغة العربيّة في جامعة أمّ القرى .
- سعادة د. عبد الله بن سرحان القرني ، الأستاذ في تعليم مكة .
- سعادة د. فيصل صلاح الدين أصلان ، الأستاذ في قسم اللّغة العربيّة في كليّة الباحة .
- سعادة د. محمد أبو الفتوح ، الأستاذ في قسم اللّغة العربيّة في كليّة الباحة .
- سعادة د. حسين صالح ، رئيس قسم اللّغة الإنجليزيّة في كليّة الباحة .
- سعادة أ. ناصر بن علي الغامدي ، وكيل الشئون التعليميّة في كليّة الباحة .
- سعادة أ. جمعان بن عبد الكريم الغامدي ، المحاضر في قسم اللّغة العربيّة في كليّة الباحة .
- سعادة أ. عبد الله بن عبد العزيز الزهراني ، الأستاذ في تعليم الباحة .
- سعادة أ. جعفر أحمد السّيد ، الأستاذ في قسم الدّراسات القرآنيّة في كليّة الباحة .
- سعادة أ. محمّد بن علي العمري ، الأستاذ في كليّة اللّغة العربيّة في جامعة أمّ القرى .
- سعادة أ. محمد بن ردة العمري ، المحاضر في قسم اللّغة العربيّة في كليّة القنفذة .
- سعادة أ. محمّد فوزي ، المحاضر في قسم اللّغة الإنجليزيّة في كليّة الباحة .
- سعادة أ. محبوب الرّحمن فضل الرّحمن ، المحاضر لدرجة (الدّكتوراه) في جامعة أمّ القرى .
- سعادة أ. محمّد بن عيضة القرشي ، الأستاذ في تعليم مكة .
- سعادة أ. سامي بن محمد الزهراني ، الأستاذ في المعهد العلمي في مكة المكرمة .
- سعادة أ. أشرف علي وهبة ، مخرج البحث وطابعه في وكالة الفرقان للدّعاية والإعلان ، مكة المكرمة ، العزيرية .
- سعادة أ. هبّاد بن سعيد الزهراني ، مساعد مخرج البحث وطابعه في وكالة الفرقان للدّعاية والإعلان ، مكة المكرمة ، العزيرية .
- وختامًا** أبعث شكري وتقديري للمناقشين الكريمين ، سعادة أ. د. رياض الخوّام ، وسعادة د. أحمد المحمودي ، اللّذين قبلًا مناقشة هذا العمل وتقويمه .
- والله يتولّى جزاء من أحسن عملاً .



المُقَدِّمَةُ

الحمد لله ما قطرت الأمطار، وما سبّحت الحيتان في خضمّ البحار، وما
غرّدت على الأيكن ساجعة الأطيّار، وصلى الله وسلّم على النبيّ المختار،
وعلى آله وصحبه من المهاجرين والأنصار، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم القرار.
أما بعد:

فإنّ الإسلام أتى ليكشف غياهب الجهل بأنواره الساطعة، وحججه
القاطعة، المتمثّلة في القرآن الكريم، والسنة النبويّة الطاهرة، وما نتج عنهما
من علوم أخرى كالقراءات، والتفسير، والفقه، والعقيدة، وإنّ هذه العلوم
الشريفة، لتتضمن علومًا آخر ترتبط بها كارتباط حياة الإنسان على هذه البسيطة
بتوافر الماء له، تلك العلوم هي علوم اللّغة العربيّة التي شرفت بشرف متعلقاتها.
وقد يسّر الله تعالى - بمثّه وكرمه - انتسابي لفرع اللّغة في قسم الدّراسات
العليا العربيّة في جامعة أمّ القرى - حرسها الله تعالى - ووفّقت - بحمد الله -
لاختيار موضوع؛ ليكون بحثًا مقدّمًا لنيل درجة (الماجستير) في تخصص
(التّحو والصّرف) بعنوان:

«الموافقَات بين المفردِ وجمعِ التّكسيرِ في العربيّة.. جمعًا ودراسته»

ومهما تحدّثت عن معاناتي، وكثرة مساءلتي للمتخصّصين، فإنّني لن
أستطيع وصف تلك المشقّة، التي صادفتني للبحث عن موضوع، يتناسب
وقدراتي العلميّة، علما أنّي مرّت عليّ ظروف اقتصاديّة، واجتماعيّة، ربّما
أثّرت في مجريات هذا البحث، ولكن مع ذلك، «إِنَّمَا أَشْكُوا بِنِّي وَحَزَنِي إِلَى
اللّهِ» [يوسف: ٨٦].

وفوق ذلك، فإنّ الفترة السّياسيّة التي عاصرها الباحث والباحث مُنذ
(١٤٢٢هـ - ١٤٢٧هـ، ٢٠٠١م - ٢٠٠٦م) تعدّ أخرج وقت مرّت به الأُمّة
الإسلاميّة، ولا ريب أنّها أحدثت في البحث أشياء ظهرت أو لم تظهر.
ويجمل هنا أن أشير إلى أنّ هذا الموضوع لقي التّوجّيه والثناء من

أساتذة أجلاء وهم: أ.د. عياد بن عيد الشبيبي، المرشد الأكاديمي للبحث،
وأ.د. سليمان العايد، رئيس قسم الدراسات العليا العربية سابقاً،
وأ.د. عبدالرحمن إسماعيل أستاذ النحو والصرف والعروض بالجامعة سابقاً،
ود. محمد بن علي دغريري رئيس قسم اللغة والنحو والصرف،
وأ.د. أحمد محمد عبدالدايم، الذي قبل الإشراف على هذا البحث، فكان
نعم المشرف والموجه الناصح للبحث والباحث، وإنَّ له عليّ - حفظه الله -
أبدي لا أستطيع الوفاء بها، وليس ذلك بغريب عليه، فلكلّ امرئ نصيبٌ من
اسمه، فهو أحمد؛ لأنَّ محمود الشمائل، وهو عبدالدايم؛ لأنَّه دائم البشر،
طلّق المحيّا، ولولا خشية الإطالة لأفصحت عن كريم أفعاله وأقواله.

وعوداً على بدء، أقول: إنَّ لتسمية البحث بذلك العنوان أسباباً أجملها

فيما يلي:

أولاً: سمّيته بهذا الاسم، تيمُّناً بكتاب الشَّاطِبيّ - رحمه الله - الموسوم
بـ«المُؤَافَقَات في أصول الفقه»، فأرجو أن يكون بحثي بذرة صالحة؛
لأغرسها في ميدان الصَّرف العربيّ الفسيح.

ثانياً: أنَّ لفظة «المُؤَافَقَات» توحى من طَرَفٍ خفيّ، بأنَّ هناك اختلافات بين
المُفْرَد وجمْع التَّكْسِير.

ثالثاً: حصرت الموضوع في طرفين، الطَّرَف الأوَّل: المُفْرَد، والطَّرَف الثَّاني:
جمْع التَّكْسِير؛ بغيّة الإيجاز.

رابعاً: قلت «في العربيّة»؛ لأنني في بداية اختيار الموضوع، كنت أنوي حصر
المُؤَافَقَات بين المُفْرَد وجمْع التَّكْسِير في القراءات القرآنيّة خاصّة،
وبعد سَبْر أغوار البحث، تبَيَّن لي أنَّ المادة العلمية قليلة جدّاً،
فوسَّعت نطاقه ليشمل شواهد العربيّة منظومها ومنثورها.

خامساً: عنيت بقولي: «جمْعاً ودراسة» جمع ما استطعت من تلك المُؤَافَقَات

المنثورة في بطون كتب تراثنا العربيّ والإسلاميّ، ثمّ دراستها دراسة وافية، تحدّد أواصر القربى بين المُفرد وجمّع التّكسير.

تلك أسباب تسمية ذلك البحث، أمّا مسوّغات اختياره فهي التّالية:

أولاً: أنّ البحث في الصّرف العربيّ، لازال مجالاً رَحْباً للدراسة والتّنقيب.

ثانياً: أنّ الصّرف العربيّ لمّا يستوف حقه من الدّراسة بعد، كماستوفى قرينه النّحو ذلك.

ثالثاً: أنّ المُفرد وجمّع التّكسير في العربيّة بينهما ايتلاف واختلاف، فدراسة وجوه الايتلاف مطلب عزيز؛ لأنّ كلاً من المُفرد وجمّع التّكسير في العربيّة له أحكامه، وأبنيته، ودلالاته، فما دام كذلك فلا يُسأل حينئذٍ عن كفيّة اختلافهما، بل يُسأل عن كفيّة اتّفاقهما.

رابعاً: أنّ هذا البحث تنوّعت مشاريعه، واختلفت موارده، ومن ثمّ فإنّه سيزداد عمقاً؛ لأنّه سيجمع بين دفتيه - بمشيئة الله تعالى - علوم اللّغة العربيّة جنباً إلى جنب مع علوم الشّريعة الإسلاميّة، وبخاصّة علم القراءات القرآنيّة.

خامساً: عند النّظر في الدّراسات السّابقة للبحث، لم أجد من الباحثين من تعرّض لتلك المُوافقات كلّها، أو أغلبها بدراسة معتمّقة، بل إنّ الدّراسات الواردة سردت بعض تلك الوجوه المشتركة بين المُفرد والجمّع، دون تفصيل في أحكامها، ومنها: «المضارعة في الدّرس اللّغوي والنّحوي»، فقد تحدث من [٢٠٥ - ٢٠٨]، وأكثر توسّعاً منه «ظاهرة التّأخي في العربيّة» فقد تطرق لبعض الوجوه من [١٣٩/١ - ١٤٩] فذاك دعائي أن أدرس تلك الجوانب التي تجمع بين المُفرد وجمّع التّكسير بالتّفصيل.

أما أهداف البحث، فإنه يهدف إلى تحقيق المرامي الآتية:
أولاً: أن وجوه الاتفاق بين المفرد وجمع التفسير مبثوثة في ثنايا كتب النحو،
والصرف، واللغة، والأدب، والسير، والتفسير، والحديث،
والقراءات، فحريٌّ بهذا البحث أن يجمع شتاتها، وأن يرتب مسائلها،
وأن يستخلص أحكامها.

ثانياً: أن البحث لن يُعنى فقط بالشواهد الشعرية والثريّة التي تردّها كتب
النحو والصرف، بل سيضم إليها الشواهد القرآنيّة من خلال القراءات
المتعدّدة التي تكتنفها كتب التفسير، والقراءات، أضف إلى ذلك شواهد
الحديث التي سيقتنصها البحث من بطون كتب الحديث، وغيره.
ثالثاً: سيكون جلُّ اهتمام البحث بدراسة الشواهد، وتلك المباحث التي
تتضمّنها دراسة مستفيضة.

ومما يحسن ذكره أنّ هذا البحث لم يتقيّد بزمن ومكان معيّنين، لذا
تعدّدت مصادره ومراجعته، فزيّت عن مائتي مصدر ومرجع، ما بين كتب
نحو، وأصول، وخلاف، وصرف، ولغة، وأدب، ومعجمات، ودواوين
ومختارات وضرورات شعرية، وسير، وحديث، وغريب القرآن والحديث،
وإعراب القرآن الكريم وقراءاته متواترة وشاذة، وكذا الشعر العربي، ومعانٍ
للقرآن، وتفسير، وقراءات، وأمثال، ومجالس وأمالٍ، وحواشٍ، وحدود،
ومجلّات، وفهارس وغيرها.

وبعد ذكر عنوان البحث، وأسباب تسميته، ومسوّغات اختياره، وأهدافه،
ومصادره ومراجعته، يُخلص إلى الهيكل التنظيمي لخطته، فإليك بيانه:
- المُقدّمة.

- التمهيد، وفيه ثلاثة عناصر:

1- حدّ الموافقات.

٢- حَدُّ الْمُفْرَدِ.

٣- حَدُّ جَمْعِ التَّكْسِيرِ، مَعَ بَيَانِ تَوْعِيهِ.

- مَتْنُ الرَّسَالَةِ، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُصُولٍ:

الفصل الأول: المُوَافَقَاتُ الصَّرْفِيَّةُ بَيْنَ الْمُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَبَاحِثَ:

المَبَاحِثُ الْأَوَّلُ: وَضْعُ الْمُفْرَدِ مَوْضِعَ الْجَمْعِ بَيْنَ السَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ.

المَبَاحِثُ الثَّانِي: الْمُفْرَدُ وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْأَصَالَةِ وَالْفُرْعَانِيَّةِ، وَفِيهِ سَبْعَةُ مَطَالِبَ:

(١) تَثْبِيهُ الْجَمْعِ كَمَا يَتَى الْمُفْرَدُ.

(٢) صَرْفُ الْجَمْعِ إِذَا وَافَقَ مُفْرَدَهُ.

(٣) جَمْعُ الْجَمْعِ كَمَا يُجْمَعُ الْمُفْرَدُ.

(٤) رَدُّ الْجَمْعِ إِلَى مُفْرَدِهِ عِنْدَ تَصْغِيرِهِ.

(٥) رَدُّ الْجَمْعِ إِلَى مُفْرَدِهِ عِنْدَ النَّسَبِ إِلَيْهِ.

(٦) حَمْلُ الْجَمْعِ عَلَى مُفْرَدِهِ فِي الْحَرَكَاتِ.

(٧) حَمْلُ الْجَمْعِ عَلَى مُفْرَدِهِ فِي التَّضْحِيحِ وَالْإِعْلَالِ.

المَبَاحِثُ الثَّلَاثُ: التَّوَافُقُ فِي الْأَيْنِيَّةِ بَيْنَ الْمُفْرَدِ وَالْجَمْعِ.

الفصل الثاني: المُوَافَقَاتُ النَّحْوِيَّةُ بَيْنَ الْمُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَفِيهِ أَرْبَعَةُ مَبَاحِثَ:

المَبَاحِثُ الْأَوَّلُ: إِعْرَابُ الْجَمْعِ الْمُتَّصِرِ بِإِعْرَابِ الْمُفْرَدِ.

المَبَاحِثُ الثَّانِي: عَوْدُ الضَّمِيرِ مُفْرَدًا عَلَى الْجَمْعِ وَالْعَكْسِ.

المَبَاحِثُ الثَّلَاثُ: إِعْمَالُ الْمُشْتَقَّاتِ الْمَجْمُوعَةِ عَمَلِ مُفْرَدَاتِهَا.

المَبَاحِثُ الرَّابِعُ: وَصْفُ الْمُفْرَدِ بِالْجَمْعِ وَالْعَكْسِ.

الفصل الثالث: المُوَافَقَاتُ الدَّلَالِيَّةُ بَيْنَ الْمُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَفِيهِ مَبَاحِثُ وَاحِدٌ:

* التَّعَاوُرُ الدَّلَالِيُّ بَيْنَ الْمُفْرَدِ وَالْجَمْعِ، وَفِيهِ مَطْلَبَانِ:

(١) التَّعَاوُرُ النَّيَابِيُّ بَيْنَ الْمُفْرَدِ وَالْجَمْعِ.

(٢) التَّعَاوُرُ التَّعَاقُيُّ بَيْنَ الْمُفْرَدِ وَالْجَمْعِ.

- الحَايِمَةُ .

- الفَهَارِسُ الفَنِيَّةُ .

ويلحظ على الخطة أنها بدأت بالحديث عن (المُؤَافَقَاتِ الصَّرْفِيَّةِ)؛ ذلك أنَّ الموضوع في أصله صَرْفي مَحْض، وزيادة على ما ذُكر أنَّ أكثر الفصول مساحة هو الفصل الأوَّل، لذا قُدِّم، ومن ناحية أخرى فإنَّ علم التَّصريف يدرس بِنِيَّةِ الكلمة، وعلم النَّحو يعالج التَّركيب، وعلم الدَّلالة يهتمُّ بالمعنى، فقُدِّمت الصُّغرى وهي الكلمة، ثمَّ أُتبعَت بالكبرى وهي الجملة، ثمَّ خُتِمت بالمعنى، وهو ناتج عنهما.

وأخيراً، أسأل الله - تعالى - أن أكون قد وفَّقت في تقديم هذا البحث في أجمل صورة وأبهاها،، وعُذري أنني حاولت فإن أصبت فذلك ما أرجوه، وإن أخطأت فذلك بمقتضى البشريَّة، والله سبحانه أعلم وأحكم، وصلى الله وسلَّم على نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم، والحمد لله الَّذي بنعمته تتمُّ الصَّالحات.

الباحث

التمهيد

وفيه ثلاثة عناصر:

- ١- حدُّ الموائقات.
- ٢- حدُّ المفرد.
- ٣- حدُّ جمع التكسير، مع بيان نوعيه.

يحتوي هذا التمهيد على ثلاثة عناصر: تُعنى بتفسير مفردات عنوان البحث، وهي: حدُّ المُوافَقَات، وحدُّ المُفْرَد، وحدُّ جمع التَّكْسِير، مع بيان نوعيه. أقول - وبالله أستعين - إنَّ مصطلح (المُوافَقَات) يرجع إلى مادة (وفق)، وهي تدور حول معنى الملاءمة والالتحام والتَّقَارُب بين شيئين^(١)، وهذا فيه دلالة على اشتراك المفرد والجمع في أمر ما، وهو جمع تصحيح مؤنث مفردة (مُوافَقَة). وأمَّا اصطلاحًا: فلم ينصَّ علماء الحدود على حدِّ هذا المصطلح، ولكن يمكن استشفاف حدِّ تقريبيٍّ له في ضوء المعنى اللُّغوي فهو إذن: ملاءمة المفرد للجمع والعكس في وجوه تصريفية، ونحوية، ودلالية، سأكشف عنها في أثناء البحث.

أمَّا (المُفْرَد) في اللُّغة فهو: ما دلَّ على الوحدانية والانفراد على تعدُّد معانيه، فالله - تعالى - هو الفُرْد؛ لأنَّه هو الواحد الأحد الذي لا نظير له ولا مثل ولا ثاني، والفُرْد: الوتر، وسِدْرَة فَارِدَة: لانفرادها عن سائر السِّدْر^(٢). وهكذا دلالات المُفْرَد كلها تدور في فلك واحد.

وواضح أنَّ هناك تقاربًا بين المعنى اللُّغوي وإطلاقات المفرد الآتية الذِّكْر فسمي المُفْرَد بذلك، لانفراده عن المركَّب، والمثني، والجمع، والأسماء السَّتَّة، والجملة، وشبهها، والمضاف، والشَّبيه به.

وأمَّا في الاصطلاح فقد قيل فيه: «ما لا يقصد بجزء منه الدَّلالة على جزء معناه»^(٣)، أو «الملفوظ بلفظ واحد بحسب العرف إذ نظرهم في اللفظ من حيث الإعراب والبناء»^(٣).

ويطلق المفرد ويُراد به: في بابي الكلمة والعلم ما يقابل المركَّب، وفي

(١) اللُّسان (وفق).

(٢) اللُّسان (فرد).

(٣) شرح الحدود النحوية (٦٨)، والكليات (٤/٢٢٩).

باب الإعراب يقصد به ما ليس مثني، ولا مجموعاً، ولا من الأسماء الستة، وفي باب المبتدأ والخبر، والحال، والنعت ما يقابل الجملة وشبه الجملة، وفي بابي لا التافية للجنس، والمنادى ما ليس بمضاف ولا شبيه به^(١)، وهو في بحثي: ما ليس بمثني ولا مجموع، تصحيحاً كان أو تكسيراً.

على حين فرّق بعض العلماء بين المفرد والواحد، فالمفرد ما كان حقيقياً أو اعتبارياً، ويقع على الأجناس كلها، بينما الواحد لا يقع إلا على الواحد الحقيقي^(٢). ويأتي الحديث عن العنصر الثالث، وهو مصطلح (جمع التكسير) فالجمع في اللغة هو: لمّ ما تفرّق من أيّ شيء كان، والتكسير من معانيه: القطع المتناثرة، ولذا يُقال: قَدِرَ أكسار، وإناء، وجفنة كذلك، كأنهم جعلوا كلّ جزء منها كسراً ثمّ جمعه على هذا^(٣).

وأما في الاصطلاح: فلعلّ أقدم من عرّف جمع التكسير تعريفاً يميّزه عن نظيره جمعي التصحيح، هو أبو الفتح بن جني، حيث يقول: «كلّ جَمْعٍ تغيّر فيه نظمُ الواحد وبنائُهُ، وإعرابُهُ جارٍ على آخره، كما يجري على الواحد الصحيح. تقول: هذه دورٌ، وقصورٌ، ورأيتُ دوراً وقصوراً. ومررتُ بدورٍ وقصورٍ»^(٤). وأما أوّل من علّل لهذه التسمية، فلعلّه أبو بكر بن السراج، حينما قال: «هذا الجمع يسمى مكسراً، لأن بناء الواحد فيه قد غيّر عما كان عليه، فكأنه قد كسر، لأن كسر كل شيءٍ تغييره عما كان عليه...»^(٥).

وتبعه أبو علي الفارسي، فقال: «هذا الضربُ من الجَمْعِ سُمّي جمعاً مكسراً، على التشبيه بتكسير الآنية ونحوها. لأنّ تكسيرها إنّما هو إزالة التثام

(١) راجع: شرح الحدود النحوية (٦٩ - ٧٠)، والكليات (٤/٢٢٩)، والنحو الوافي (٣/٤٥٨).

(٢) التعريفات (٢٨٧).

(٣) اللسان (جمع، كسر).

(٤) اللّمع (٧٦)، وفي اللغة والأدب (٢/٥٤٧) تعليق المؤلف.

(٥) الأصول (٢/٤٢٩)، وفي اللغة والأدب (٢/٥٤٨) تعليق المؤلف.

الأجزاء التي كان لها قَبْلُ، فلَمَّا أُزِيلَ النَّظْمُ، وَفُكَّ النَّصْدُ فِي هَذَا الْجَمْعِ أَيْضاً
عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ وَاحِدُهُ، سَمَّوْهُ تَكْسِيرًا. ^(١)

وعند التأمل في حدِّ جمع التَّكْسِيرِ عند بعض المحدثين وجدت صورته
متكاملة، وبخاصَّةِ الَّذِينَ جعلوه في تأليف مستقلٍّ، فهو عندهم: «ما يدل على
ثلاثة فأكثر، وله مفرد يشاركه في معناه، وفي أصوله، مع تغير حتميّ يطرأ
على صيغته عند الجمع». ^(٢)

وهذه التغيُّرات أنماط معروفة في كتب العربيَّة، ولجمع التَّكْسِيرِ - كما
هو مُسَلَّم - نوعان: جمع قَلَّةٍ، وجمع كَثْرَةٍ، ولكلٌّ منها حدٌّ معروف، وللقَلَّةِ
أوزان أربعة مشهورة، وأما الكثرة، فله أكثر من ثلاثين وزناً، وربَّما حصرها
بعضهم في ثلاثة وعشرين، أو أربعة وعشرين، أو خمسة وعشرين بناءً، ولكنَّ
المشهور القياسيُّ منها ما يقارب ثلاثاً وعشرين صيغةً، وما اطَّرد منها فقد اهتمَّ
به علم النَّحْوِ، وما لم يطَّرد منها فمرجعه إلى كتب اللُّغَةِ لمعرفة مفرداته أو
جموعه. ولن أسرد تلك الصُّبُغِ؛ لأنَّها ستجيء في تضاعيف البحث، وبخاصَّةِ
الفصل الثَّالِثِ المتعلِّق بالدَّلَالَةِ. ومن الجدير بالذِّكْر، أن جمع التَّكْسِيرِ لا
تكاد تجد ذكره في تأليف ما، إلَّا يتلوه حديث عن اسمي الجمع والجنس
والتَّفْرِيقِ بينهما وبينه من ناحية، وبينهما من جهة أخرى، ومن ثمَّ فالإطناب
في التَّفَاصِيلِ هنا، ربَّما يكون معيياً؛ لأنَّها طُرقت في مواطن كثيرة ^(٣).

(١) التكملة، تحقيق: مرجان (٤٠٨)، وفي اللغة والأدب (٥٤٨/٢) تعليق المؤلف.

(٢) جموع التصحيح والتكسير (٢٧).

(٣) لمزيد من البيان ينظر ما يلي: اللمع (٢٧٥) وما بعدها، وشرح الشافية (٨٩/٢)، ١٩٣ تعليق
المحققين، والمساعد (٣٩٩/٣)، والتصريح (٦٧/٥) وما بعدها، والتبيان في تصريف الأسماء
(١٤٣، ١٧٥) وما بعدهما، وجموع التصحيح والتكسير (٢٧) وما بعدها، والنحو الوافي
(٦٢٥/٤) وما بعدها، والكشاف (١٨٧/١، ٧٨٦/٢) وما بعدهما، وفي اللغة والأدب (٥٤٧/٢)
وما بعدها مع تعليقات المؤلف، والمستقصى في علم التصريف (٧٧١/٢، ٨٣٩) وما بعدهما.

الفصلُ الأوَّلُ المُواقفاتُ الصَّرْفِيَّةُ بَيْنَ الْمُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ

وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ مَبَاحِثَ :

المَبْحَثُ الأوَّلُ : وَضْعُ الْمُفْرَدِ مَوْضِعَ الْجَمْعِ بَيْنَ

السَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ .

المَبْحَثُ الثَّانِي : الْمُفْرَدُ وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْأَصَالَةِ

وَالْفُرْعِيَّةِ .

المَبْحَثُ الثَّلَاثُ : التَّوَافُقُ فِي الْأَبْنِيَّةِ بَيْنَ الْمُفْرَدِ

وَالْجَمْعِ .

توطئة :

هذا الفصل يُعدُّ واسطة العِقد في هذا البحث، وإن وقع في أوله؛ إذ وجه الشبه بينهما، أنّها وُضعت في الوسط؛ لندرتهما ونفاستها فكان الحفاظ عليها واجباً، لهذا كان هذا الفصل المعنون بـ«المواقفات الصرفية بين المفرد وجمع التّكسير»، في طليعة هذا البحث؛ لينبئ القارئ الكريم عن أهمية هذا البحث، ومن ثمّ احتوى على ثلاثة مباحث:

فأظهر الأول منها حكم وضع المفرد موضع الجمع والعكس في لغة العرب، سماعاً أو قياساً، وكان الثاني يناقش قضايا متناثرة، فجمعها تحت عنوان:

«المفرد والجمع بين الأصالة والفرعية»

فصارت معظم هذا البحث، وأبعده غوراً.

وتناول الثالث مجيء المفرد والجمع على لفظ واحد ضبطاً وزناً وعدّة، وبه انتهى الفصل.

المَبْحَثُ الْأَوَّلُ

وَضْعُ الْمُفْرَدِ مَوْضِعَ الْجَمْعِ بَيْنَ السَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ

قبل أن أعلو ثبج هذا المبحث، وأخوض غماره أقول: - وبالله التوفيق -
لقد سبق أن فصلت القول: في حدّي المفرد، وجمع التكسير، في اللّغة
والاصطلاح، فليراجع في موضعه^(١).
ثمّ إنّ قضيتي السّماع، والقياس من القضايا التي أنهكت بحثًا ودراسة؛
ذلك لتعلّقها ببيانات النّحو والصّرف، واللّغة^(٢)، وعليه فسأتحدث مباشرة عن
وضع المفرد موضع الجمع بين السّماع والقياس.
من المعلوم في كلام العرب دلالة كلّ لفظ لما وضع له، فيدلّ المفرد
على المفرد، والمثنى على اثنين، والجمع على جمع^(٣)، وانطلاقًا من
الوشائج الصّرفيّة، والنّحويّة، والدلاليّة، التي تربط بين المفرد والجمع، إذ
جعلتهما أشدّ تشاكلاً وتناسبًا وتجانسًا، فوقع كلّ واحد منهما موقع الآخر
فأخذ حكم صاحبه.

من هنا انقسم العلماء في تبيين حكم هذا الوضع إلى ثلاث فرق:
الفرقة الأولى: وهم البصريّون - وفي مقدمتهم سيبويه ومن سار على
سنّتهم - فقد خصّوا هذا الوضع بالضرورة الشعريّة^(٤)، فهو إذن سماعيٌّ لديهم.

(١) انظر: ص (١٠) وما بعدها.

(٢) للحدّث عنهما بالتفصيل انظر الكتب الآتية: الإصباح في شرح الاقتراح (٦٧) وما بعدها و(١٧٥)
وما بعدها، والقياس في اللّغة العربيّة (٢٢) وما بعدها، والقياس في النحو (٩) وما بعدها،
والفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه (١٧٦) وما بعدها و(٢٠٦) وما بعدها، إلى غير ذلك
من المصادر والمراجع المشهورة في هذا المضمار.

(٣) راجع: شرح الجمل (٤٤٤/٢)، والتنزيل والتكميل (٨٢/٢، ٨٥)، والارتشاف (٥٨٢/٢-
٥٨٣)، والهمع (١٧١/١) وما بعدها.

(٤) الكتاب (٢٠٩/١-٢١٠)، ولم يعدّ سيبويه هذا الوضع ضرورة كما رأى «أحمد الخراط»، ولو
نظر قبل ذلك بأسطر معدودة لتبيّن له رأي سيبويه. انظر: تعليقه على الدرّ المصون (١١٧/١).

الفرقة الثانية: وهم الكوفيون - وعلى رأسهم الكسائي ومن جرى مجراهم من البصريين، أو ممن غلبت عليه النزعة البصرية - حيث عدوا ذلك الوضع قياساً مطرداً^(١).

الفرقة الثالثة: وهم البغداديون - ومن أوائلهم ابن قتيبة - فقد جعلوا ذلك الوضع خاصاً بوقوع المفرد موقع الجمع جنساً^(٢).

أما الفرقة الأولى: - كما قلت آنفاً - فقد خصوه بالضرورة الشعرية، وانظر إلى ما قاله سيبويه: «وليس بمستكثر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع، حتى قال بعضهم في الشعر [من ذلك] ما لا يُستعمل في الكلام. وقال علقمة بن عبدة^(٣):

بها جيفُ الحسرى فأما عظامها فييضُ وأما جلدها فصليبُ
وقال^(٤):

لا تُكْرُوا القَتْلَ وقد سُبينا

في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وقد شَجِينَا

... ومما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجمع^(٥):

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنْ خَمِيصُ

(١) غريب الحديث للخطابي (١/٦٤٢).

(٢) انظر: الخزائنة (٧/٥٥٩) وما بعدها و(٨/١٠٨-١٠٩)، وظاهرة التنحي (١/١٤٥).

(٣) البيت من «الطويل» وهو في ديوانه (٤٠)، والكتاب (١/٢٠٩)، وتحصيل عين الذهب (١٦٩)، ووضع «جلدها» وهو مفرد مكان الجمع «جلودها».

(٤) البيتان من «الرجز» وهما: للمسيب بن زيد مناة الغنوي، وقيل: لطفيل بن عوف الغنوي. حيث وضع «الحلق» في موضع «الحلوق». انظر: الكتاب (١/٢٠٩) مع تعليق المحقق، والتحصيل (١٦٩)، والإنصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب (٣٧٣).

(٥) البيت من «الوافر» وهو من الخمسين التي لم يعرف قائلها، وقد وضع «البطن» موضع «البطنون». انظر: الكتاب (١/٢١٠)، والتحصيل (١٧٠).

ومثل ذلك [في الكلام] قوله تبارك وتعالى^(١): ﴿فَإِنْ يَدْرَأْكُمْ عَنْ شِقْوَتِهِمْ قَسَاً﴾، وقرّنا به عينا، وإن شئت قلت: أعينا وأنفسا، كما قلت: ثلثمائة وثلاث مئتين ومئات، . . .».

ثم يقول في موطن آخر: «ومثل ذلك - إشارة إلى قوله: عَشَائِنَاتٍ وَعَشِيَّةٍ - قولك المَفَارِقُ في مَفْرِقٍ، جعلوا المَفْرِقَ مواضع، ثم قالوا: المَفَارِقُ كَأَنَّهُمْ سَمَوْا كُلَّ مَوْضِعٍ مَفْرِقًا. قال الشاعر، وهو جرير^(٢):
قال العَوَازِلُ مَا لِيَجْهَلِكُ بَعْدَمَا شَابَ المَفَارِقُ وَأَكْتَسَيْنَ قَتِيرًا
ومن ذلك قولهم للبعير: ذُو عَثَانَيْنِ، كأَنَّهُمْ جَعَلُوا كُلَّ جِزءٍ مِنْهُ عَثُونًا، ونحوُ ذَا كَثِيرٍ.»^(٣).

هذان نصان لسيبويه يخلص المتأمل فيهما إلى ما يلي:

(أ) أنَّ وضع المفرد موضع الجمع ضرورة شعرية.

(ب) أنَّ هذا الوضع قد يأتي في الكلام، ولكن سيبويه خصه بابي التَّمييز والعدد، وذلك ملاحظ في شواهده التي أوردها، فهو إذن نزر لا يُعتدُّ به.
(ت) أقرأ من نص سيبويه أنه فرّق بين وضع المفرد موضع الجمع، وبين وضع الجمع موضع المفرد، فالأول ضرورة، والثاني كثير، استدلالاً بقوله: «ونحوُ ذَا كَثِيرٍ».

وحذا حذو سيبويه المبرّد - بل كان ذا جرأة - فخطأ القراءة السبعية، في قوله تعالى^(٤): ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ بإضافة «مائة» إلى «سنين» وهي قراءة

(١) سورة النساء، الآية: ٤. و﴿قَسَاً﴾ تمييز مفرد، ويجوز أن يقوم جمعه «أَنفُسًا» مقامه.
(٢) البيت من «الكامل» وهو في: شرح ديوانه (٣٥٣)، والكتاب (٤٨٤/٣)، والتحصيل (٥٠٩)، والشاهد فيه: «المَفَارِقُ» إذ جُمع على «مَفْرِقٍ» فجعل كل جزء منه «مَفْرِقًا» فلذا جمعه.
(٣) الكتاب (٢٠٩/١ - ٢١٠، ٤٨٤/٣ - ٤٨٥)، وفهارس كتاب سيبويه لعضيمة (١١٩).
(٤) سورة الكهف، الآية: ٢٥.

سبعية قرأ بها حمزة والكسائي وغيرهما؛^(١) معللاً ذلك بجوازه في الشعر دون الكلام؛ لأنه في الشعر يُحمل على معنى الجماعة إذا دلّ عليه دليل، مستشهداً ببعض شواهد سيبويه، مُضيفاً إليها قوله تعالى: ﴿مُّمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾، وهي على غرار الآية التي ذكرها سيبويه، وقول العباس بن مرداس - رضي الله عنه -^(٢):
فَقُلْنَا أَسْلِمُوا إِنَّا أَخُوكُمْ فَقَدْ بَرَكْتَ مِنَ الْإِحْسِنِ الصُّدُورُ
وخرّج ما في البيت على قولين: إمّا أنّه من وضع المفرد موضع الجمع، أي «إخوتكم»، أو أنّه قد جاء على لفظ الجمع، ثمّ حُذفت التّون وأضيف كما في نحو: «مُسْلِمُكُمْ»^(٤).

وسار على منوال هذين العالمين، جِلَّة من العلماء، فأحدهم ينقل ما قاله سيبويه، دون تعقيب كابن السّراج^(٥) مثلاً، وثانيهم يخصّه بباب العدد، مع متابعتة لسبويه على أنّه ضرورة شعرية كالسّيرافي^(٦)، ثمّ يتبع هؤلاء ابن السّيرافي^(٧)، والقرّاز القيرواني^(٨) والأعلم الشّتمري^(٩)، وابن برّي^(١٠)، والشّلوبين^(١١)،

- (١) انظر: معجم القراءات (١٨٧/٥) وما بعدها، وتعليق محقّق المقتضب (١٦٩/٢).
(٢) سورة غافر، الآية ٦٧. وقوله: ﴿طِفْلاً﴾ مفرد خارج مخرج التمييز، فأتى بمعنى الجمع «أَطْفَالاً».
(٣) البيت من «الوافر» وهو في ديوانه (٥٢) وتخريجه فيه، مع اختلاف يسير، وتأويل مشكل القرآن (٢٨٥)، والمقتضب (١٧١/٢)، وقد بيّن الشّاهد ووجهه في المتن.
(٤) انظر: المقتضب (١٦٩/٢ - ١٧٢)، مع تعليقات المحقّق.
(٥) الأصول (٣١٣/١).
(٦) شرح الكتاب (١٧٦/٤).
(٧) شرح أبيات الكتاب (٣٤١/١).
(٨) ما يجوز للشاعر في الضرورة (١٥٠ - ١٥١، ٢٢٩ - ٢٣٠).
(٩) انظر: التحصيل (١٦٩)، وشرح الحماسة (٩٠٧/٢ - ٩٠٨).
(١٠) شرح شواهد الإيضاح (٣٣٠ - ٣٣١).
(١١) شرح الجزولية الكبير (٣٢٧/١ - ٣٢٨).

وابن عصفور^(١) - وكان أبيينهم موقفاً - حيث يرى بأنه ضرورة لا يلتفت إليها، ذاكراً في موضع آخر آراء العلماء، وما ترجّح لديه منها، وشمس الدين الكيشي^(٢)، وأبوحيان^(٣) مؤيداً البصريين، والأندلسيين مع علمه أنّ ذلك الوضع لا يُلبس، مفضلاً القول في هذا الوضع.

ويأخذ ابن هشام^(٤) منحى أبي حيان، فيرى كذلك أنه ضرورة، وأجد أنّ أكثر من أسهب في إيضاح آراء العلماء في وضع المفرد موضع الجمع والعكس، الشيوطي، فقد جلّى مواقف العلماء وحججهم أيّما تجلية، ثمّ اختار السماع، فتأمّل في قوله: «... فكل هذا - إشارة إلى وضع المفرد موضع الجمع والعكس - مسموع لا يقاس عليه. وقاسه الكوفيون، وابن مالك إذا أمن اللبس. وهو ماشٍ على قاعدة الكوفيين من القياس على الشاذّ والتأدر. قال أبوحيان: ولو قيس شيء من هذا لالتبست الدلالات واختلطت الموضوعات.»^(٥)

وأقول: - رحم الله - الشيوطي فلم يقس الكوفيون على الشاذّ والتأدر في هذه المسألة، بل شواهدهم تترى، سواء أكانت قرآنية، أم شعرية، أم نثرية، وسأعرض لنزر منها في طور التّرجيح - بإذن الله تعالى .
تلك الفرقة الأولى، وهي البصرية ومن شايعها، تقصر وضع المفرد موضع الجمع على السماع، وتعدّه ضرورة شعرية لا تسوغ في الكلام.

(١) انظر: شرح الجمل (١/٨٨-٨٩، ٤٨٦، ٥٦٤، ٤٤٤/٢-٤٤٥)، والمقرب (٢/١٢٩)، وضرائر الشعر (٢٥١-٢٥٣، ٢٥٥-٢٥٦).

(٢) الإرشاد إلى علم الإعراب (٢٤٩).

(٣) راجع: البحر (٧/٥٥١)، والتنزيل والتكميل (٢/٨٢ - ٨٥)، والارتشاف (٢/٥٨٢-٥٨٣، ٢٤٤٣/٥-٢٤٤٤).

(٤) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (١٥٧).

(٥) الهمع (١/١٧١-١٧٢)، والتنزيل (٢/٨٥).

وتقيض تلك الفرقة الأولى، الكوفيون، فقد قاسوا وضع المفرد موضع الجمع والعكس، وأجازوه في الكلام والشعر، وتبعهم بعض البصريين، وبعض من غلبت عليهم النزعة البصرية.

قال الكسائي فيما نقله عنه الخطابي: «العرب تأتي بلفظ الجماعة والمعنى واحد، وأنشد^(١): وطابَ ألبانُ اللّحاحِ وبرَدَ أراد باللبان اللبَنَ، ولذلك قال: وبرَدَ.»^(٢)

وأظهر من الكسائي، الفراء حيث بسط القول في هذه المسألة، فقال: «وأما قوله^(٣): ﴿وَإِنَّ لِكُلِّ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ ولم يقل «بطونها» والأنعام هي مؤنثة؛ لأنه ذهب به إلى النعم والنعم ذكر. وإنما جاز أن تذهب به إلى واحدتها لأن الواحد يأتي في المعنى على معنى الجمع؛ كما قال الشاعر...» وذكر الشاهد الذي ورد عند الكسائي.

ويقول في موطن آخر: «وقوله^(٤): ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ وهو يعني المسجد الحرام وحده. وقرأها مجاهد وعطاء بن أبي رباح: ﴿مَسْجِدَ اللَّهِ﴾^(٥). وربما ذهبت العرب بالواحد إلى الجمع، وبالجمع إلى الواحد... أنشدني أبو الجراح العُقيلي^(٦):

(١) البيت من «الرجز» وهو مجهول القائل، والشاهد ووجهه واضحان، وقد أنشده الفراء في معانيه (١٢٩/١).

(٢) غريب الحديث (١/٦٤٢).

(٣) سورة النحل، الآية: ٦٦، والشاهد ووجهه بيّتان.

(٤) سورة التوبة، الآية: ١٧، وهما كذلك واضحان.

(٥) قرأها كذلك أبو عمرو وغيره. انظر: تفصيل ذلك في: معجم القراءات (٣/٣٥٦).

(٦) البيتان من «الرجز» وهما لبعض الأعراب كما في: الخزانة (١/٢٣٤)، والشاهد «أخلاق وشرازم» حيث وقعا هنا نعمًا للمفرد «قبيصي» وهما جمعان.

جاء الشتاء وقيصبي أخلاق

شراذم يضحك منه التواق

وكان الفراء أكثر وضوحاً وبياناً حينما قال: «وقوله^(١): ﴿يَنْفِيؤُا ظِلَالَهُمْ﴾
الظَّلَّ يرجع على كل شيء من جوانبه، فذلك تفيؤه. ثم فسّر فقال^(١): ﴿عَنِ
الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ﴾ فوحد اليمين وجمع الشمائيل. وكل ذلك جائز في العربية.
قال الشاعر^(٢):

بني الشامتين الصخر إن كان هدني رزية شبلي مُخدر في الضراغم
ولم يقل: بأفواه الشامتين. وقال الآخر^(٣):

الواردون وتيم في ذرا سبأ قد عضّ أعناقهم جلد الجواميس
وقال الآخر^(٤):

فباست بني عيس وأستاه طيء وباست بني دودان حاشا بني نصر
فجمع وَوَحَد. وقال الآخر: - وذكر أحد أبيات سيبويه، وهو قول
الشاعر: ... بطنكم^(٥)... ثم يقول: فجاء التوحيد لأن أكثر الكلام يواجه

(١) سورة النحل، الآية: ٤٨، والشاهد بين وجهه كذلك، إلا أنّ هناك تفصيلاً للحكمة من إفراد
«اليمين» وجمع «الشمائيل» يحسن النّظر إليه في: البحر (٥٣٨/٦)، والدّر المصون (٢٣٠/٧) وما
بعدها.

(٢) البيت للفزردق وهو من «الطويل» في ديوانه (٣٣١/٢) حيث وضع المفرد «في» في موضع الجمع
«أفواه».

(٣) البيت لجبرير وهو من «البيسط» في شرح ديوانه (٣٩٤) مع اختلاف لا يمسّ الشاهد، ومعجم
شواهد العربية (٢٠٠/١)، وقد ناب المفرد «جلد» عن الجمع «الجلود».

(٤) البيت للحظيّة وهو من «الطويل» في ديوانه (٣٢٩) - مع اختلاف في بعض أماكن الشاهد حيث
رُوي «أفتاء» بدلاً من «أستاه» - وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية (٤٩٩/٣)،
والشاهد فيه: «است» في موضعين و«أستاه» في موضع، حيث أتى بها مرّتين مفردة، ومرّة
مجموعة.

(٥) خرّج في ص (١٧).

به الواحد، فيقال: خذ عن يمينك وعن شمالك لأن المكلّم واحد والمتكلّم كذلك، فكأنه إذا وُحِدَ ذهب إلى واحد من القوم، وإذا جُمِعَ فهو الذي لا مسألة فيه. (١)

تلك نصوص الفراء تُنبئُ عمّا يلي:

- (أ) أنّ الواحد يأتي بمعنى الجمع، وذلك جائز في العربية.
- (ب) أنّ الفراء ساق في نصوصه مجموعة من الشواهد القرآنية، والشعرية، والتثنية ممّا يدلُّ على استقصاء عميق لهذه المسألة، على نقض الفرقة الأولى فقد أوردوا نزرًا من الشواهد القرآنية، والشعرية، والتثنية، حتّى تجاوز بعضهم فخطأ بعض القراءات السبعية كما مرّ.
- (ت) يُفهم ممّا سبق أنّ وضع المفرد موضع الجمع، أكثر من وضع الجمع موضع المفرد؛ معللاً الفراء ذلك؛ بأنّ المكلّم واحد والمتكلّم كذلك، ممثلاً على ما ذكر، ورأيه هنا منافٍ لرأي سيبويه، الذي جعل النوع الأوّل ضرورة شعرية، والثاني كثيرًا، ومع هذا فكل ذلك جائز في العربية كما قال.
- وقاس هذا الوضع أبو عبيدة، وذكر بعض الآيات والأبيات قائلاً: «وفي آية أخرى (٢) ﴿وَالْمَلَكُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ أي ظهراء وقال (٣):

(١) المعاني (١/١٢٩، ٤٢٦-٤٢٧، ١٠٢/٢-١٠٣)، وقد سبق أن تحدّث الفراء نفسه في: (١/١٢٨-١٢٩) عن وضع الجمع موضع المفرد والعكس، واستشهد على ذلك بيتين من الشعر قبل أن يطرق آية النحل الأنفة الذكر، منها قول الشاعر:

وَكَمَاكَ الْمَيْسَنَ إِذَا أَلَّسَتْ
بِنَا الْحَدَثَانَ وَالْأَيْفُ النَّصُورُ

وهذا البيت من «الوافر» ولا يعرف قائله، و«الحدثان» بمعنى «الأخذات»؛ ولذا أتت الفعل. انظر: المعاني السابق، ومجالس ثعلب (٢/٤٢١-٤٢٢).

(٢) سورة التحريم، الآية: ٤، وقد سبقه الفراء في معانيه (٣/١٦٧) إلى هذا المعنى.

(٣) هذا عجز بيت من «الكامل»، وصلوه:

يَا عَاذِلَاتِي لَا تُرِدْنَ مَلَائِي

وهو لا يعرف قائله. انظر: الخصائص (٣/١٧٤)، والمعجم المفصل (٣/٥٧٦).

إن العواذل ليس لي بأمر

أراد أمراء^(١).

ووافق الأخفش^(٢) الكوفيين فيما ذهبوا إليه من قياسية هذا الوضع، حيث أورد أكثر أبيات الكتاب التي ذكرها سيبويه، مع شواهد أخرى شعرية، وأخرى قرآنية مصرحاً بجواز ذلك.

وأما ثعلب فقد دعم ذلك الوضع بشواهد قرآنية، وشعرية فذكر ما قاله:
الفراء في معانيه، وزاد عليه قول الشاعر^(٣):

إِنِّي كَأَنِّي لَدَى الثُّعْمَانَ خَيْرُهُ بَعْضُ الْأَوْدِ حَدِيثًا غَيْرَ مَكْذُوبٍ
ونظير هذا البيت، قوله تعالى^(٤): ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾ جمع شد في قول الفراء^(٥).

وسار على سنن هؤلاء العلماء ثلثة من الأمثال، منهم:
أبوبكر الأنباري^(٦)، وأبو جعفر النحاس^(٧)، وابن خالويه^(٨)،

(١) المجاز (٤٤/٢ - ٤٥).

(٢) المعاني (١/٢٢٦، ٢٣٠ - ٢٣١، ٢/٤٢٣).

(٣) البيت للناطقة الذبياني، وهو من «البيسط» في ديوانه (١٥) «الأود» جمع واحد «ود» وفيه أقوال أخر. انظرها في: مجالس ثعلب (٢/٥٤٠)، والمسائل العسكرية (٢٢٣).

(٤) سورة الأحقاف، الآية: ١٥، «وأشد» جمع «شد»، أو جمع «أشد» على حذف الزيادة، أو جمع لا واحد له. راجع: مجاز القرآن (١/٣٠٥، ٣٧٨، ٢/٩٩)، والخصائص (١/٨٥ - ٨٦، ٣/١١٨ - ١١٩)، وتوجيه اللمع (٤٧١).

(٥) انظر: مجالس ثعلب (٢/٤٢١ - ٤٢٢، ٥٤٠)، وفي القرآن والعربية من تراث لغوي مفقود (٧٥)، ومجالس الزجاجي (٩٢ - ٩٣، ٢١٤).

(٦) شرح القصائد السبع (١٦١).

(٧) راجع: إعراب القرآن (٤/١٠٨، ٣٠١ - ٣٠٢)، ومعاني القرآن (٤/٤٤٨).

(٨) انظر: ليس في كلام العرب (١٤٩ - ١٥٠)، وإعراب القراءات السبع (٢/٨٥ - ٨٦، ٣٥٧).

وأبو علي الفارسي^(١) حيث جعل ذلك الوضع كثيرًا سائغًا في العربية مستدلًا على رأيه بأبيات منها^(٢):

يُبَيِّنُهُمْ ذُو اللَّبِّ حِينَ يَرَاهُمْ بِسِيمَاهُمْ بِيضًا لِحَاهُمْ وَأَصْلَعًا
وأبو الحسن الورّاق^(٣)، والرّمّاني^(٤) مجيزًا ذلك الوضع لمسوغين:

لدلالة الإضافة على معنى الجمع، مع ما فيه من الإيجاز، إلا أن ذلك الوضع في باب العدد أشدُّ جوازًا وأوجب، والخطّابي^(٥)، ثمَّ يجيء ابن جني^(٦) فيجعل ذلك الوضع شائعًا كثيرًا موجودًا في القرآن الكريم، وفصيح الكلام؛ ذلك أن بينهما من التّناسب والمضارعة، ما ليس بين المفرد وبين الثّنية.

ثم يتوالى العلماء بعد ابن جنيّ ينهجون تلك السبيل التي تقول بالقياس، فجاء أبو زرعة بن زنجلة^(٧)، والثعالبي^(٨)، ومكي بن أبي طالب^(٩)، وابن سيده^(١٠)، وعبدالقاهر الجرجاني^(١١)، والفارقي^(١٢)،

(١) راجع: الحجة (١٠٥/٣، ١٠٨)، وكتاب الشعر (٢١٢/١، ٥٣٠/٢)، والمسائل البصريات (٨٢٨/٢).

(٢) البيت للأسود بن يثغر، وهو من «الطويل» وقوله: «أصلعًا» مفرد وضع موضع الجمع «صلعًا». انظر: ديوانه (٤٧)، ونوادير أبي زيد (٤٥٢) مع تعليق المحقق، وكتاب الشعر (٢١٢/١).

(٣) علل النحو (٥١١-٥١٢، ٥١٦).

(٤) شرح الكتاب، تحقيق: شبّية (٤٨٢/٢-٤٨٣).

(٥) غريب الحديث (٦٣٩/١، ٦٤١-٦٤٢).

(٦) راجع: المحتسب (٨٧/٢)، والخصائص (٨٦/١)، والمنصف (١٣٠/٢)، وسر الصناعة (٩٥/١).

(٧) حجة القراءات (٤٨٤، ٥٦١).

(٨) فقه اللغة (٥٧١/٢-٥٧٢).

(٩) الكشف (٢٨٢/١-٢٨٣، ٥٠٠-٥٠١، ٣١٦/٢).

(١٠) المخصص (٣١/١، ٣٢، ٣٠/١٠).

(١١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح (٦٩٦/٢-٦٩٧)، والمقتصد في شرح التكملة (٢٨٣/١).

(١٢) الإنصاح (٣٧٢-٣٧٣).

وابن السجري^(١)، إلا أنه يرى أن وضع الجمع موضع التثنية أسهل من الجمع في موضع الواحد، فهو بهذا يميز الوجهين، أعني وضع المفرد موضع الجمع والعكس، غير أن الأول مطرد لديه، والثاني أقل أطراداً منه، فمن هنا يناقض سيبويه فليتأمل، ثم ساق عدداً من الشواهد على ذلك الوضع. وأوضح من هؤلاء أبو البركات الأنباري^(٢) فقد ردّ على سيبويه تضعيفه لهذا الوضع؛ لمجيئه كثيراً في كتاب الله تعالى، وفي أشعار العرب، وقد أصاب المفصل.

وذهب مذهب هؤلاء أيضاً، أبو موسى الأصفهاني^(٣)، والقيسي^(٤)، والعكبري^(٥)، وابن الحاجب^(٦) مشيراً إلى أن وقوع المفرد موقع التثنية أجوز من وقوعه موقع الجمع، والقرطبي^(٧)، وابن مالك^(٨) الذي اشتهر بموافقته للكوفيّين في هذه المسألة، وتاج الدّين الإسفراييني^(٩)، والرّضي مبيّناً تلك العلاقة الوطيدة بين المفرد والجمع بقوله: «... وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترافد كقوله ﷺ: «المؤمنون كنفس واحدة...»^(١٠)،

(١) الأمالي (١/٢٩٠، ٢/٢٧٢، ٣/١٢٣، ٢٠٣).

(٢) راجع: البيان (١/٥٢-٥٣، ٢/٤٤٧)، وأسرار العربية (٢٢٣)، والإنصاف (٢/٧٦٧-٧٦٨).

(٣) المجموع المنيع (١/٨٠، ٣/٥٣٢).

(٤) إيضاح شواهد الإيضاح (١/٤٧٨-٤٧٩، ٤٨٢، ٢/٧٧٠-٧٧١).

(٥) التبيان (١/٢٢، ٢/٥٠٩).

(٦) الإيضاح في شرح المفصل (١/٦٥٢).

(٧) الجامع لأحكام القرآن (١/١٨٦-١٨٧).

(٨) انظر: شرح التسهيل، تحقيق: عدنان قُليل (١/١٣٧-١٣٨، ١٤٣)، وتحقيق: السيّد وآخر

(١/١٠٧، ١١١-١١٢)، وشرح الكافية الشافية (٤/١٧٨٧-١٧٩٠)، والفوائد المحوية (٩).

(٩) لباب الإعراب (٣٣٧).

(١٠) شرح الكافية (٣/٣٦٢-٣٦٣، ٣٦٩)، وأما الحديث فلم أجده بلفظه هذا، بل وجدت قريباً منه،

وهو قوله ﷺ: «المؤمنون كرجل واحد إن اشتكى رأسه، تداعى له سائر الجسد بالحصى والشهر» =

وابن أبي الرِّبيع^(١) حيث ذكر أنَّ هذا الوضع يأتي في الأسماء والصفات، محتجاً لما قاله: بشواهد متنوعة، والجوهري، وابن منظور في معجميهما^(٢)، والسَّمين الحلبي^(٣)، وابن عقيل^(٤) حيث وافق ابن مالك فيما وافق فيه الفراء، من حيث قياسية هذا الوضع إنَّ أَمَّن اللَّبْس؛ لوروده في أفصح كلام، مخالفاً إياه في وضع الجمع موضع المفرد أو التثنية، حيث يراه سماعياً، والسَّلْسِلي^(٥) الذي لم يخرج عن نطاق ابن مالك قيد أنملة، ثم أتى البغدادي^(٦) فكشف وأبان عن القائلين بالسماع، وبالقياس، مختاراً القياس على السماع.

وأختم هذه الفرقة بأحد العلماء المحدثين وهو محمد عبد الخالق عزيمة^(٧) فقد ردَّ على القائلين بالضرورة، بالقراءات القرآنية السبعية دون الشواذ التي يجوز الاحتجاج بها في العربية، وذلك في كتابه المشهور بين الدارسين، إضافة إلى تعليقاته على الكتب التي حقَّقها.

ويجدر بالذكر أنَّ هناك جماعة من العلماء، ترى أنَّ وضع المفرد موضع

= من حديث النعمان بن بشير - رضي الله عنه - . راجع: صحيح مسلم (٤/٢٠٠٠)، والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي (١١٧/١ أمن) وقد بحثت في هذا المعجم في مادتي «نفس»، و«وحد» فلم أعثر على نصِّ هذا الحديث الذي ذكره الرُّضي.

- (١) البسيط (١/٥٢٢-٥٢٤).
- (٢) انظر: الضحاح، واللَّسان «ظهر، شجا، نجا».
- (٣) الدر المصون (١/١١٤-١١٥، ١٠/٢٨٩).
- (٤) المساعد (١/٧٢).
- (٥) شفاء العليل (١/١٦٢-١٦٧).
- (٦) راجع: الخزانة (٤/٧٣، ٧/٥٣٨، ٥٥٩-٥٦٣، ٨/١٠٨-١٠٩)، وحاشية على شرح بانة سعاد (١/٨٣-٨٦).
- (٧) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٢/٣٣٢-٥٤٤)، وتعليقاته على المقضب (٢/١٦٩-١٧٠).

الجمع ينقاس إذا وقع جنسًا، علمًا أنَّ بعضهم ذكرت رأيه عند الحديث عن الفرقة الثانية التي تقول بالقياس.

إنَّ هؤلاء العلماء هم: الجيل الذي خلطوا بين المذهبين البصريِّ والكوفيِّ، ونتج عن هذا الدَّمج مذهب يسمَّى المذهب البغدادي.

اعتنق ابن قتيبة ذلك المذهب، وتبعه الأَخفش الصغير^(١)، حيث يقول معلقًا على قول الشاعر^(٢):

وَلَا قَمَرٌ إِلَّا صَغِيرٌ كَأَنَّهُ سُوَاؤٌ جَلَاةٌ صَانِعُ السُّورِ مُذْهَبٌ
«ومُذْهَبٌ» وَإِنْ كَانَ مُوَحَّدًا، وَكَانَتِ السُّورُ جَمْعًا، فَإِنَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا
وَاحِدٌ. وَالْجَمْعُ يَجْرِي مَجْرَى الْوَاحِدِ. فَحَمَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى، كَمَا قَالَ
الْأَعَشَى^(٣):

فَإِنْ تَعَهَّدِي لِأَمْرِي لِمَمَّةَ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَزْرَى بِهَا
ويروى «أَوْدَى» لِأَنَّ الْحَوَادِثَ جَمْعٌ^(٤) وَالْقَاسِمُ الْمُؤَدَّبُ^(٥)، وَأَبُو عَلِيٍّ
الْفَارِسِيُّ الْقَائِلُ: «وَوَجْهَ الْإِفْرَادِ أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا: الْكَلِمَةُ يَعْنِي الْكَثْرَةَ كَقَوْلِهِمْ:
قَالَ زَهِيرٌ فِي كَلِمَتِهِ يَعْنِي: قَصِيدَتُهُ، وَقَالَ قُسٌّ فِي كَلِمَتِهِ يَعْنِي: خَطْبَتُهُ، فَقَدْ
وَقَعَ الْمَفْرَدُ عَلَى الْكَثْرَةِ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ أَغْنَى عَنِ الْجَمْعِ». ثُمَّ يَقُولُ مَعْلَقًا

(١) نشأة النَّحو (١٤٦-١٤٧، ١٥١-١٥٢).

(٢) البيت لِزَيْتَمَةَ الْكَلْبِيِّ، وَهُوَ مِنْ «الطَّوِيلِ»، وَالشَّاهِدُ وَوَجْهَهُ جَلِيَّانٌ. رَاجِعٌ: نَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ (١٧٣-١٧٥).

(٣) البيت مِنْ «الْمُقْتَارِبِ» وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ (٢٣) مَعَ اخْتِلَافٍ لَا يَتَطَرَّقُ لِلشَّاهِدِ، وَ«الْحَوَادِثُ» هُنَا بِمَعْنَى «الْحَدَثَانِ»، وَلِذَا ذَكَرَ الْفَعْلَ. انظُرْ: النَوَادِرُ (١٧٥)، وَالْكِتَابُ (٤٦/٢) مَعَ اخْتِلَافِ الشُّطْرِ الْأَوَّلِ، وَالْمَسَائِلُ الْبَصْرِيَّاتِ (٣٦٧/١) مَعَ تَعْلِيقِ الْمُحَقِّقِ.

(٤) النَوَادِرُ لِأَبِي زَيْدٍ (١٧٣-١٧٥).

(٥) دَقَائِقُ التَّصْرِيفِ (٨١-٨٢)، عَلِمًا أَنَّ أَحَدَ مُحَقِّقِيهِ وَهُوَ (حَاتِمُ الضَّامِنِ) يَمِيلُ إِلَى أَنَّ اسْمَهُ (أَبُو الْقَاسِمِ) وَلَيْسَ (الْقَاسِمُ) مُحْتَجِبًا بِبَعْضِ الْبَرَاهِينِ، لَيْسَ هُنَا مَجَالٌ تَفْصِيلِيًّا. انظُرْ: بَحُوثُ وَدَرَسَاتُ فِي اللُّغَةِ وَتَحْقِيقِ النُّصُوصِ (٣٠٠).

على أحد الشواهد: «فمن الناس من يذهب إلى أنه ذهب بالحدّثان، إلى الحوادث، فأنت على ذلك، وكأنه جعله اسماً للجنس، وحمل الكلام على المعنى، لأنه جمع، فأنت على ذلك.»^(١). أمّا ابن جنّي^(٢) فهو أبين من شيخه حيث يرى بأنه كثُر وقوعه جنساً، ثمّ مثّل لما يقول: موضّحاً بأنّ الجنسيّة قد تأتي من قبل المصدرية، وأنّ الأفراد حسن لما فيه من معنى الإضافة.

وسلك المسلك نفسه، ابن فارس^(٣)، وعبدالقاهر الجرجاني قائلاً: «... ويوضع الواحد موضع الجمع لأنّ الغرض الدلالة على الجنس...» ثمّ يقول: «... وهذا النحو متقبل في القياس لأجل أن الغرض معرفة الجنس...»^(٤) ويلحق بهؤلاء الرّمخشري^(٥)، وابن يعيش^(٦)، ويشترط الأوّل لجوازه أمن اللبس، أمّا إذا لم يؤمن فلا، وتبعه الثّاني.

ويعد عرض المسألة، وذكر آراء العلماء فيها وحججهم، يجيء طور التّرجيح، فأقول: - وبالله أستعين - إنني أرجح الرّأي القائل بالقياس، وهو رأي الكوفيّين، - وفي مقدمتهم الكسائي - ومن على شاكلتهم - للمسوّغات الآتية: (١) أنّ حصر البصريّين - وعلى رأسهم سيبويه - ذلك الوضع بالشّعر دون النثر، يُعدّ تحجيراً لواسع، على نقيض النّظرة الشّموليّة التي ألاحظها لدى الكوفيّين، وما تؤدّي إليه من نماء وتيسير للغة لمواكبة تغيّرات العصور المختلفة.

(٢) يعضد رأي الكوفيّين كثير من القراءات القرآنيّة المتواترة دون

(١) انظر: الحجة (٢١٧/٣)، وكتاب الشعر (٥٣٠/٢).

(٢) راجع: المحتسب (١٨٧/١، ٢٤٦)، والخزانة (١٠٨/٨ - ١٠٩).

(٣) الصّاحبي (٣٤٨ - ٣٤٩).

(٤) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح (٦٩٦/٢ - ٦٩٧)، والمقتصد في شرح التكملة (٢٨٣/١).

(٥) الكشاف (٩٢/١، ١٨١/٣، ٨٠٧/٤).

(٦) شرح المنفصل (٨/٥، ٩، ٢١/٦ - ٢٣).

الشَّاذَّة؛ ذلك أنَّ القرآن الكريم بقراءاته المتواترة والشَّاذَّة مصدر أصيل من مصادر التَّعْيِيد فِي الْعَرَبِيَّة. وإليك نماذج لبعض القراءات التي وقع فيها المفرد موقع الجمع والعكس.

* قُرِيءَ بِأَفْرَادِ الرِّيحِ وَبِجَمْعِهَا فِي السَّبْعَةِ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ.

﴿وَقَصْرِيفِ الرِّيحِ﴾^(١)، ﴿نَذْرُوهُ الرِّيحِ﴾^(٢)، ﴿وَمَنْ يُرْسِلِ الرِّيحَ﴾^(٣)، ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ﴾^(٤)، ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ﴾^(٥)، ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ﴾^(٦)، ﴿إِنْ يَشَاءُ يُسْكِنِ الرِّيحَ﴾^(٧)، ﴿أَشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ﴾^(٨)، ﴿يُرْسِلُ الرِّيحَ مُثْمَرًا﴾^(٩).

- (١) سورة البقرة، الآية: ١٦٤، وسورة الجاثية، الآية: ٥، قرأها بالإفراد حمزة وغيره، وبالجمع نافع وغيره معجم القراءات (٢٢٤/١، ٤٤٧/٨).
- (٢) سورة الكهف، الآية: ٤٥، قرأها بالإفراد حمزة وغيره، وبالجمع الجمهور. معجم القراءات (٢٢٨/٥ - ٢٢٩).
- (٣) سورة النمل، الآية: ٦٣، قرأها بالإفراد ابن كثير وغيره، وبالجمع نافع وغيره. معجم القراءات (٥٤٢/٦).
- (٤) سورة الروم، الآية: ٤٨، قرأها بالإفراد ابن كثير وغيره، وبالجمع بقية القراء عدا ابن كثير ومن معه. معجم القراءات (١٦٧/٧).
- (٥) سورة الفرقان، الآية: ٤٨، قرأها بالإفراد ابن كثير وغيره، وبالجمع عند الجماعة عدا ابن كثير ومن معه. معجم القراءات (٣٦٠/٦).
- (٦) سورة الحجر، الآية: ٢٢، قرأها بالإفراد حمزة وغيره، وبالجمع أبو عمرو وغيره. معجم القراءات (٥٤٥/٤ - ٥٤٦).
- (٧) سورة الشورى، الآية: ٣٣، قرأها بالإفراد الجمهور، وبالجمع نافع وغيره. معجم القراءات (٣٣٢/٨).
- (٨) سورة إبراهيم، الآية: ١٨، قرأها بالإفراد الجماعة، وبالجمع نافع وغيره. معجم القراءات (٤٦٧/٤).
- (٩) سورة الأعراف، الآية: ٥٧، قرأها بالإفراد ابن كثير وغيره، وبالجمع نافع وغيره. معجم القراءات (٧٥/٣ - ٧٦).

- * إفراد عَيْدٍ وجمعه في ﴿وَأَذْكُرْ عِيدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾^(١)، ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾^(٢).
- * إفراد كِتَابٍ وجمعه في هذه الآيات ﴿كُلُّ أُمَّةٍ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ﴾^(٣)، ﴿كُتُبِي أَلَسْتُ بِكَافٍ لِّلْكَاتِبِينَ﴾^(٤)، ﴿وَصَدَقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ﴾^(٥).
- * جمع الكَافِرِ وإفراده في ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكَافِرُ لِمَنْ عَشِيَ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾^(٦).
- * جمع جِدَارٍ وإفراده في ﴿أَوْ مِنْ وَرْدٍ جِدْرٍ﴾^(٧).
- * جمع نُصْبٍ وإفراده في ﴿كَأَنَّهُمْ إِلَى نُصُبٍ يُوفِضُونَ﴾^(٨).
- * جمع عَظْمٍ وإفراده في ﴿فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا﴾^(٩).

- (١) سورة ص، الآية: ٤٥، قرأها بالافراد ابن عباس وغيره، وبالجمع الجمهور. معجم القراءات (١٠٧/٨).
- (٢) سورة الزمر، الآية: ٣٦، قرأها بالافراد الجمهور، وبالجمع أبو جعفر وغيره. معجم القراءات (١٦٠/٨).
- (٣) سورة البقرة، الآية: ٢٨٥، قرأها بالافراد حمزة وغيره، وبالجمع نافع وغيره. معجم القراءات (٤٣٣-٤٣٢/١).
- (٤) سورة الانبياء، الآية: ١٠٤، قرأها بالافراد ابن كثير وغيره، وبالجمع حفص عن عاصم وغيرهما. معجم القراءات (٦٥/٦).
- (٥) سورة التحريم، الآية: ١٢، قرأها بالافراد ابن كثير وغيره، وبالجمع أبو عمرو وغيره. معجم القراءات (٥٣٣/٩).
- (٦) سورة الرعد، الآية: ٤٢، قرأها بالافراد ابن كثير وغيره، وبالجمع ابن عامر وغيره. معجم القراءات (٤٤٠/٤).
- (٧) سورة الحشر، الآية: ١٤، قرأها بالافراد ابن عباس وغيره، وبالجمع الجمهور. معجم القراءات (٤٠٠-٣٩٩/٩).
- (٨) سورة المعارج، الآية: ٤٣، قرأها بالافراد بقية السبعة ومنهم أبو عمرو وغيره، وبالجمع ابن عامر وغيره. معجم القراءات (٩٢-٩١/١٠).
- (٩) سورة المؤمنون، الآية: ١٤، قرأها بالافراد ابن عامر وغيره، وبالجمع ابن كثير وغيره. معجم القراءات (١٥٥/٦).

- * جمع سِرَاج وإفراده في ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا ﴾^(١).
- * جمع آثَار وإفراده في ﴿ فَأَنْظِرْ لِي آثَارَ رَحْمَتِ اللَّهِ ﴾^(٢).
- * جمع نِعْمَه وإفراده في ﴿ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ﴾^(٣).
- * جمع مَسَاكِين وإفراده في ﴿ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ ﴾^(٤) ، ﴿ أَوْ كَثْرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ ﴾^(٥).
- * جمع مَسَاجِد وإفراده في ﴿ أَنْ يَصُومُوا مَسْجِدَ اللَّهِ ﴾^(٦) ، ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ ﴾^(٧).
- * جمع كَبِير وإفراده في ﴿ يَحْتَبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ ﴾^(٨) في آيتين.
- * جمع المَجَالِس وإفراده في ﴿ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَسَعَّوهَا فِي الْمَجَالِسِ ﴾^(٩).

- (١) سورة الفرقان، الآية: ٦١، قرأها بالافراد الجمهور، وبالجمع عبدالله وغيره. معجم القراءات (٣٧٢/٦).
- (٢) سورة الروم، الآية: ٥٠، قرأها بالافراد ابن كثير وغيره، وبالجمع ابن عامر وغيره. معجم القراءات (١٧٠/٧ - ١٧١).
- (٣) سورة لقمان، الآية: ٢٠، قرأها بالافراد ابن كثير وغيره، وبالجمع الحسن وغيره. معجم القراءات (١٩٩/٧).
- (٤) سورة البقرة، الآية: ١٨٤، قرأها بالافراد بقرّة القراء عدا نافع ومن معه، وبالجمع نافع وغيره. معجم القراءات (٢٥٢/١).
- (٥) سورة المائدة، الآية: ٩٥، قرأها بالافراد الأعرج وغيره، وبالجمع نافع وعاصم وغيرهما. معجم القراءات (٣٤٢/٢).
- (٦) سبق تخريجها في: ص (٢١).
- (٧) سورة التوبة، الآية: ١٨، قرأها بالافراد الجحدري وغيره، وبالجمع الباقون عدا الجحدري ومن معه. معجم القراءات (٣٥٧/٣).
- (٨) سورة الشورى، الآية: ٣٧، وسورة النجم، الآية: ٣٢، قرأهما بالافراد الكسائي وحمزة وغيرهما، وبالجمع ابن كثير وغيره. معجم القراءات (٣٣٦/٨، ١٩٥/٩).
- (٩) سورة المجادلة، الآية: ١١، قرأها بالافراد بقرّة القراء عدا عاصم ومن معه، وبالجمع عاصم وغيره. معجم القراءات (٣٧٤/٩).

* جمع مَوْع وإفراده في ﴿ فَلَآ أَقْسِمُ بِمَوْعِ النَّجْوَى ﴾ (٢٠١) .
والقراءات في هذا الباب كثيرة معلومة، وسأتي عليها في مباحث
أخرى - بإذن الله تعالى .

(٣) أنَّ الشُّواهد الشعريَّة التي عدَّها البصريُّون، ومن انساق وراءهم،
من قبل الضَّرورات، تُعدُّ حجةً للكوفيِّين، ومن التَّنَاقُض أنَّ البصريِّين
- أحياناً - يعتمدون على شاهد شعريٍّ واحد لإثبات مسألة ما، فكيف يجعلون
هذا الموطن ضرورة؟

ويحسن أن أذكر هنا أنَّه ورد فيما سبق سبعة عشر شاهداً شعرياً،
وسأزيد عليها بعضاً من الشُّواهد التي لم ترد في أثناء العرض السابق .

* قال عمرو بن البراء الكلابي (٣):

فَإِنْ تَصَلُّوا مَا قَرَّبَ اللهُ بَيْنَنَا فَإِنَّكُمْ أَعْمَامُ أُمَّي وَخَالِهَا
* وقال الأسود بن يَعرُب (٤):

فَلَقَدْ أَرُوْحُ عَلَى التَّجَارِ مُرَجَّلاً مَذِلاً بِمَا لِي لَيْتَا أَجْيَادِي
* وقال طَرْفَة (٥):

(١) سورة الواقعة، الآية: ٧٥، قرأها بالإنفراد عمر - رضي الله عنه - وغيره، وبالجمع ابن كثير وغيره. معجم القراءات (٣١٦/٩).

(٢) انظر: تعليقات عزيمة على المقتضب (١٦٩/٢ - ١٧٠).

(٣) البيت من «الطويل» وقد جاء «خالها» مفرداً بمعنى الجمع «أخوالها» فكأنه جعل «الأخوال» كالأخال الواحد لاجتماعهم على شبههم به وقوة مراعاتهم له. راجع: نوادر أبي زيد (٤٤٣)، والمخاطبات (٥٣).

(٤) البيت من «الكامل» وقوله: «أجْيَادِي» جمع «جَيْد»، وليس للإنسان إلا «جَيْد» واحد، ولكنَّه جمعه بما حوله. انظر: ديوانه (٢٩) مع اختلاف لا يمسُّ الشَّاهد، والمفضليات (٢١٨) مع تعليق المحقِّقين، وشرح القصائد السبع (٨٧، ١٦١).

(٥) البيت من «الطويل» و«أَجْرِيَّة» جمع «جِرَان» وهو باطن الخُلُقُوم، وإنَّما لها «جِرَان» واحد، فجمعه بما حوله، وهو في ديوانه (٢٤)، وشرح القصائد السبع (١٦١)، ومعجم شواهد العربية (١١١/١).

- وَطَيْ مَحَالٍ كَالْحَيِّ خُلُوفُهُ وَأَجْرِنَةٌ نُزْتُ بِدَائِي مُنْصَدٍ
* وقال الفرزدق^(١):
- فَيَالَيْتَ دَارِي بِالْمَدِينَةِ أَصْبَحَتْ بِأَجْفَارٍ فَلَجٍ أَوْ بِسَيْفِ الْكَوَاظِمِ
* وقال أيضاً^(٢):
- وَإِذَا ذَكَرْتَ أَبَاكَ أَوْ أَيْامَهُ أَخْرَاكَ حَيْثُ تَقْبَلُ الْأَحْجَارُ
* وقال القطامي^(٣):
- كَأَنَّ نُسُوعَ رَحْلِي حِينَ ضُمَّتْ حَوَالِبَ غُرَزًا وَمَعَى جِيَاعًا
* وقال الرّاعي الثّميري^(٤):
- وَعَمَلِي نَصِيٍّ بِالْمَتَانِ كَأَنَّهَا ثَعَالِبُ مَوْتَى جِلْدُهَا قَدْ تَسَلَّمَا
* وقال جابر بن حريش الطّائي^(٥):
- فَالْحِزْعَ بَيْنَ ضُبَاعَةٍ فَرُصَافَةٍ فَعُورَاضٍ حُوَّ الْبَسَابِسِ مُقْفِرًا
* وأنشد أبو عبيدة^(٦):

- (١) البيت من «الطويل»، - و«أجفّار» و«كواظم» جمعان بمعنى المفرد «جفّر»، وكأظمة» ولكنّه جمعهما بما حولهما - وهو في ديوانه (٤٦٨/٢) مع اختلاف لا يذكر، والخصائص (٤٢٠/٢).
- (٢) البيت من «الكامل» - و«الأحجار» يراد به «الحجر»، إلّا أنّه جعل كلّ جهة «حجرًا»؛ فلذا جمعه - وهو في ديوانه (٤٨٦/١)، والخصائص (٤٢٢/٢).
- (٣) البيت من «الوافر»، - و«جياعا» جمع وقد نُعت به المفرد «معى» وهذا جائز، والعكس صحيح - وهو في ديوانه (٤٧٣)، وما يجوز للشاعر في الضرورة (١٥١).
- (٤) البيت من «الطويل»، - و«جلدها» مفرد بمعنى الجمع «جلودها» بدلالة الجمع قبله «ثعالب، موتى» - وهو في شعره المجموع (٩٧) وتخرجه فيه مع اختلاف لا يمسه الشاهد، والإنصاح للفارقي (٣٧٢-٣٧٣).
- (٥) البيت من «الكامل» - و«الحزّع» واحد بمعنى الجمع «أجزاع» ويعني به «أجزاع» تلك المواضع - وهو في شرح الحماسة للأعلم الشنتمري (٢٣٩/١-٢٤٠).
- (٦) البيت من «البيسط» - و«الجؤف» مفرد، والمراد به الجمع أي «الأجؤف» بدلالة إبدال جمع منه - وهو في ضرائر الشعر (٢٥٢).

وَأَدْخُلُ الْجَوْفَ أَجْوَافَ الْبُيُوتِ عَلَى مِثْلِ النِّسَاءِ رِجَالٌ مَا لَهُمْ غَيْرُ
* وقال الأعشى^(١):

وَمِثْلِكَ مُعْجَبَةً بِالشَّيْبَا بِ صَاكَ الْبَعِيرُ بِأَجْسَادِهَا
(٤) أَنَّ أَكْثَرَ الْأَبْيَاتِ الَّتِي جَمَعْتَهَا، مَنْسُوبَةٌ إِلَى شِعْرَاءٍ يَحْتَجُّ بِشِعْرِهِمْ،
حَيْثُ عَاشُوا فِي عَصُورِ الْاِحْتِجَاجِ الَّتِي حَدَّدَهَا الْعُلَمَاءُ، فَلَيْسَ هُنَاكَ مَدْخَلٌ
حَيْثُ نَدُّ لِلْبَصْرِيِّينَ فَيَرُدُّونَهَا.

(٥) أَنَّهُ لَا تَعَارُضَ بَيْنَ رَأْيِ الْقَائِلِينَ بِالْقِيَاسِ فِي وَضْعِ الْمَفْرُودِ مَوْضِعَ
الْجَمْعِ، وَبَيْنَ رَأْيِ مَنْ خَصَّه بِالْجِنْسِ؛ ذَلِكَ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَدْ ذَكَرْتَهُ فِي الْفَرْقَةِ
الثَّانِيَةِ، وَأَيَّدَتْ آرَاءَهُ مِنْ خِلَالِ النُّصُوصِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلِكَ، إِضَافَةً إِلَى مَا بَيْنَ
الْجَمْعِ وَالْجِنْسِ مِنْ إِخَاءٍ وَتَشَاكُلٍ، فَهَذَا الرَّأْيَانِ يُعَدُّانِ رَأْيًا وَاحِدًا يَقْفَانِ فِي
وَجْهِ الرَّأْيِ الْأَوَّلِ.

(٦) رُبَّمَا تُعَدُّ قَلَّةُ الْقَائِلِينَ بِالسَّمَاعِ، وَكَثْرَةُ الْقَائِلِينَ بِالْقِيَاسِ، دَلِيلًا عَلَى
كَثْرَةِ ذَلِكَ الْوَضْعِ وَأَطْرَادِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ.

(١) البيت من «المتقارب» - «أجسادها» جمع بمعنى المفرد «جسدتها» - وهو في ديوانه (٥٨)،
وضرائر الشعر (٢٥٥).

المبحث الثاني المفرد والجمع بين الأصالة والفرعية

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: تثنية الجمع كما يثنى المفرد.

المطلب الثاني: صرف الجمع إذا وافق مفرده.

المطلب الثالث: جمع الجمع كما يجمع المفرد.

المطلب الرابع: رد الجمع إلى مفرده عند تصغيره.

المطلب الخامس: رد الجمع إلى مفرده عند

النسب إليه.

المطلب السادس: حمل الجمع على مفرده في

الحركات.

المطلب السابع: حمل الجمع على مفرده في

التصحيح والإعلال.

المبحث الثاني

المفرد والجمع بين الأصالة والفرعية

الأصالة والفرعية لغة واصطلاحاً:

إنَّ الأصالة، والفرعية مسألتان، تنضويان تحت قضية القياس^(١)، بل إنَّ القياس لا يُجرى إلَّا بعد إيضاح الأصل، والفرع، ومعرفة المطرد من الشاذ^(٢). ومن ثمَّ يجدر بي أن أكشف النقاب عن حديهما في اللغة والاصطلاح. تدور مادة (أصل) في المعجمات حول ثلاثة معانٍ: أساس الشيء، والحية، وما كان من النهار بعد العشي^(٣)، والذي أعنى به ويهئني هو ما يدور حول أساس الشيء، وأسفله، وجذره.

أمَّا في الاصطلاح: فقد تعددت الحدود، ما بين موجز وآخر مطنّب، وقد اخترت منها أنَّ الأصل هو: «ما يُبنى عليه غيره» وهذا تعريف الجرجاني^(٤)، وهو شبيه بتعريف الرُّمَّاني الذي يقول فيه عن الأصل: «أولُّ يُبنى عليه ثانٍ»^(٥).

وأمَّا أبوالبقاء الكفوي، فقد كثرت حدود الأصل لديه، وذكر منها أيضًا بأته: «ما يبنى عليه غيره»^(٦). إذن هناك تقارب بين، بين حدّي الأصل في اللغة والاصطلاح، وكلاهما يدلّان على أساس الشيء وأسفله وجذره. وضدُّ الأصل الفرع، وهو في اللغة: يعني العلوُّ والارتفاع والسُمُو^(٧).

(١) انظر: القياس في النحو (٣٢)، والإصباح في شرح الاقتراح (١٩٢).

(٢) الأصول لتّمّام (١٢٢).

(٣) انظر: معجم مقاييس اللغة «أصل» (١٠٩/١)، والصّحاح «أصل».

(٤) التعريفات (٤٥).

(٥) رسالتان في اللغة (٧٣).

(٦) الكلبيات (١٨٨/١) وما بعدها.

(٧) معجم المقاييس: «فرع» (٤٩١/٤ - ٤٩٢)، و«الصّحاح» «فرع».

وفي الاصطلاح: «خلاف الأصل، وهو اسم لشيء يُبنى على غيره»^(١)، وهو قريب من قول الرُّماني: «ثانٍ يُبنى على أول»^(٢) وبين المعنيين تشاكل وتقارب، كما هو جليٌّ في سابقه.

وعلى كثرة تردّد الأصل والفرع في أبواب النحو، والصرف، واللغة، فقد رأى «تمام حسان»^(٣) أنه لما يُحدّد مفهومهما تحديداً دقيقاً؛ ليصبحا واضحين للتأظر في علوم العربية؛ ولعلّ مرجع ذلك الغموض إلى أن فكرة ذلك المصطلح نابعة من تصوّر النحاة لها في أذهانهم، وكثرة شيوعها في زمنهم، واعتمادهم على القارئ لها.

وبعد أن بيّنت مدلولي الأصل والفرع، فهل المفرد هو الأصل والجمع هو الفرع أو العكس؟

حين تلقي نظرة في أيّ كتاب من كتب العربية، يتّضح لك أنّ المفرد هو الأصل، وأنّ الجمع هو الفرع، وتجد هذه القاعدة الأصلية في التذكير والتأنيث، حيث يذكر العلماء أنّ الأصل هو التذكير، وأنّ التأنيث فرع عنه.

ومثله: التكرة والمعرفة فالأول الأصل، والثاني الفرع، وعلى نسقتها أيضاً التصحيح والإعلال، فالأول هو الأصل، والثاني هو الفرع، وهكذا تتكرّر مثل هذه الأصول في كتب علمائنا الأوائل^(٤).

ثم يعلّل العلماء كون المفرد أصلاً، والجمع فرعاً عنه؛ بأنّ المفرد جاء

(١) التعريفات (٤٥).

(٢) رسالتان في اللغة (٧٣).

(٣) انظر: المراجع الآتية: الأصول (١٢٢)، والقياس في النحو (٣٢)، وظاهرة قياس الحمل (٣٦٣) وما بعدها.

(٤) انظر على سبيل التمثيل لا المحصر الكتب الآتية: الكتاب (٢٢/١، ٢٢٧/٣)، والخصائص (١١٢/١ - ١١٣)، والمقتصد في شرح التكملة (٥٦٨/٢ - ٥٦٩، ٩٩٠/٣)، والأصالة والفرعية في النحو العربي (٤٩) وما بعدها.

أولاً، مع شدة تمكنه؛ لذلك كان أصلاً^(١)، مع ما في المفرد أيضاً من الخفة، وما في الجمع من الثقل، فقدّم الخفيف وأخر الثقل^(٢)، علماً أنّ الرضي^(٣) يرى التقيض، فلا مانع لديه أن يكون الجمع أخفّ من الواحد، وقد سبقه إلى ذلك ابن مالك^(٤). وفوق ذلك أنّ المفرد أعرب بالحركات التي هي أصل في الإعراب لأصالته^(٥).

وبهذا الطرح اتضح أنّ المفرد أصل، والجمع فرع عنه، للعلل التي ذكرها العلماء، ومن هنا سبب جمع المفرد، ويأخذ أحكامه فيما سيأتي.

(١) انظر: الكتاب (٢٢/١، ٢٢٧/٣).

(٢) راجع: التكملة، تحقيق: مرجان (٣٤٣)، والمنصف (٧٤/٢).

(٣) شرح الشافية (٩٦/٢).

(٤) انظر: شرح التسهيل، تحقيق: عدنان قليل (١٣٠/١)، وتحقيق السيد وآخر (١٠٣/١).

(٥) المعني في النحو (٢٣٩/١).

المطلب الأول تشبيه الجمع كما يثنى المفرد

إن الناظر والمتأمل في تشبيه الجمع، ليرى اختلاف العلماء في إجازة، أو منع تلك التشبيه، والذي يظهر من حديث أولئك العلماء المختارين منعه؛ أن السبب في ذلك يرجع إلى أمور ثلاثة هي: أن التشبيه تدل على القلة، والجمع يدل على الكثرة، فهما معنيان متضادان، فكيف يُجمع بينهما؟^(١) علاوة على ذلك أن الشواهد الواردة قليلة جدًا، فلا يمكن أن يقام عليها قاعدة مطردة، ومفرد الجمع أيضًا أكثر من التشبيه، فلا حاجة إلى تشبيهه حينئذ^(٢).

ولهذا فقد منع تشبيه الجمع جمع من المتقدمين منهم: سيبويه^(٣)، والزرجاني^(٤)، والقاسم المؤدب^(٥)، وعبدالقاهر^(٦)، والقيسي^(٧)، وابن الخباز^(٨)، وابن يعيش^(٩)، وابن عصفور^(١٠)، وابن فلاح^(١١)،

(١) المقتصد في شرح التكملة (٥٨١/٢ - ٥٨٢).

(٢) المعنى في النحو (١٨/٢) وقد أشار إلى هذا المعنى ابن الحاجب في شرح المفصل (٥٣٣/١).

(٣) الكتاب (٦٢٣/٣).

(٤) كتاب الجمل (٣٨٢).

(٥) انظر: دقائق التصريف (٢٤٩، ٤٠٤)، وقد صرح بالمنع واحتج له أكثر من احتجاجة للجواز؛ لذا صُنّف في المانعين.

(٦) انظر: المقتصد في شرح التكملة (٥٨١/٢ - ٥٨٢).

(٧) إيضاح شواهد الإيضاح (٨٢٨/٢ - ٨٢٩).

(٨) النهاية في شرح الكفاية (٣٧٦/٢).

(٩) شرح المفصل (١٥٣/٤ - ١٥٥).

(١٠) راجع: شرح الجمل (١٣٨/١)، والمقرب (٤٣/٢).

(١١) انظر: المعنى في النحو (١٨/٢).

وأبوحيان^(١) والشَّيْطِي^(٢)، ونزر من المحدثين منهم: أحمد حسن كحيل^(٣). وكثر المجيزون للثنائية، فمن المتقدمين من صرَّح بإجازته تصريحاً لا لبس فيه، كابن مالك^(٤)، والرَّضِي^(٥)، والجَارِي^(٦)، وشعبان الآثاري^(٧)، والأشموني^(٨)، بل إنَّ ابن مالك قاسه كما قال: أبوحيان^(٩)، واختار مجراه من المحدثين، عبَّاس حسن^(١٠)، وعبدالمنعم عبدالعال^(١١)، وإبراهيم الحندود^(١٢)، ومنهم من لم يصرَّح بإجازته إلَّا أنَّه احتجَّ له، وأبَّده ونقل عمَّن أجازته ممَّن سبقه، كالزمخشري^(١٣)، وابن عقيل^(١٤)، والسَّلْسِلِي^(١٥)، والبغدادي^(١٦)، ومنهم من ألمح إلى إجازته دون تصريح بذلك،

- (١) انظر: التذييل (٢٢١/١ - ٢٢٢، ٢٢٢-٢٢٤/٢، والارتشاف (٥٤٩/٢ - ٥٥٠).
- (٢) الهمع (١٣٩/١).
- (٣) التبيان (١٢٤).
- (٤) شرح التسهيل، تحقيق: عدنان فُلَيْل (١٣٤/١ - ١٣٥)، وتحقيق: السيِّد وآخر (١٠٥/١).
- (٥) شرح الكافية (٣٦٣/٣).
- (٦) شرح الشافية (٦٦٣) تحقيق اللَّيْثِي.
- (٧) الهداية في شرح الكفاية، تحقيق: البيهقي (٩٢).
- (٨) شرح الأشموني (٢٧٥/٤).
- (٩) انظر: التذييل (٢٢١/١، ٢٢٤/٢)، والارتشاف (٥٤٩/٢ - ٥٥٠).
- (١٠) النحو الوافي (٦٧٤/٤).
- (١١) جموع التصحيح والتكسير (٧٦ - ٧٥).
- (١٢) مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول (٧٠٢/٢).
- (١٣) انظر: شرح المفصل (١٥٣/٤ - ١٥٥)، والكشاف (١٩٢/٢، ٣١٣/٣، ٤٣٤/٤ - ٤٣٥).
- (١٤) المساعد (٣٨/١).
- (١٥) شفاء العليل (١٣٣/١ - ١٣٤، ١٦١ - ١٦٢).
- (١٦) راجع: شرح شواهد الشافية (٣١٢/٤)، والخزانة: (٣٩٤/٢، ٥٦٤/٧ - ٥٦٦، ٥٧٩ - ٥٨١).

كأبي عبيد القاسم بن سلام^(١)، والسيرافي^(٢)، وأبي الحسن الوراق^(٣)، وابن سيده^(٤)، وابن بري^(٥)، وابن منظور^(٦)، ومنهم من يرى بأنه قليل مع إجازته له، كأبي عليّ الفارسي^(٧)، وابن الحاجب^(٨).

ومما احتجّ به المجيزون لثنية الجمع، على المانعين لها، قول ابن مالك: «... أن الحاجة داعية إلى عطف جمع على جمع، كما كانت داعية إلى عطف واحد على واحد، فإذا اتَّفَقَ لَفْظًا جَمْعَيْنِ مَقْصُودٌ عَطْفُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، اسْتَعْنِي فِيهِمَا بِالثَّنِيَةِ عَنِ الْعَطْفِ، كَمَا اسْتَعْنِي بِهَا عَنِ عَطْفِ الْوَاحِدِ عَلَى الْوَاحِدِ، مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ عَدَمُ شَبَهِ الْوَاحِدِ، كَمَا مَنَعَ فِي نَحْوِ: مَسَاجِدٍ وَمَصَابِيحٍ... وَالْمَسْوُوعُ لثَنِيَّةُ الْجَمْعِ مَسْوُوعٌ لِتَكْسِيرِهِ، وَالْمَانِعُ مِنْ ثَنِيَّتِهِ مَانِعٌ مِنْ تَكْسِيرِهِ. وَلَمَّا كَانَ شَبَهَ الْوَاحِدِ (شَرْطًا فِي صِحَّةِ ذَلِكَ، كَانَ مَا هُوَ أَشْبَهَ بِالْوَاحِدِ أَوْلَى بِهِ، فَلِذَلِكَ كَانَتْ ثَنِيَّةُ اسْمِ الْجَمْعِ، أَكْثَرَ مِنْ ثَنِيَّةِ الْجَمْعِ...»^(٩).

وأوضح من ذلك النَّصُّ وأوجز منه، قوله أيضًا: «تَدْعُو الْحَاجَّةُ إِلَى جَمْعِ الْجَمْعِ، كَمَا تَدْعُو إِلَى ثَنِيَّتِهِ. فَكَمَا يُقَالُ فِي جَمَاعَتَيْنِ مِنَ الْجَمَالِ: «جَمَالَانِ» كَذَلِكَ يُقَالُ فِي جَمَاعَاتٍ «جَمَالَاتٍ»»^(١٠).

(١) غريب الحديث (١٠٦/٤).

(٢) شرح الكتاب (١٦٤/٤ - ١٦٥).

(٣) علل النحو (٥١٧).

(٤) المخصص (١٠٥/١٧). وهو ناقل عن شرح الكتاب للسيرافي (١٦٥-١٦٤/٤).

(٥) شرح شواهد الإيضاح (٥٦٠-٥٦١).

(٦) اللسان «ويد».

(٧) انظر: المحجة (١٣٢/٣)، والمسائل المشكلة (٤٧١-٤٧٢)، وكتاب الشعر (١٢١/١-١٢٢).

(٨) ١٤٩-١٥١، والتكملة، تحقيق: مرجان (٤٦٣-٤٦٤).

(٩) الإيضاح في شرح المفصل (٥٣٣/١).

(١٠) شرح التسهيل، تحقيق عدنان قنبل (١٣٤/١ - ١٣٥)، وتحقيق السيد وآخر (١٠٥/١).

(١١) شرح الكافية الشافية (١٨٨٧/٤ - ١٨٨٨).

وردَّ البغداديُّ على ابن يعيش، لمنعه تثنية الجمع بأنَّ المقصود بالتثنية: التضعيف بجعله مثلين من نوعين، فلا تدافع حينئذٍ بين التثنية والجمع، إلاَّ إذا توجَّها إلى مفرد^(١).

وقد وردت جموع مثناة فإليكها: فُلُكٌ وفُلُكَانٌ، وهِجَانٌ وهِجَانَانٌ، ودِلَاصٌ ودِلَاصَانٌ^(٢)، وعِفْتَانٌ وعِفْتَانَانٌ^(٣)، وجِمَالٌ وجِمَالَانٌ، كما في قول عمرو بن العَدَاءِ الكلبي^(٤):

لَأُصْبِحَ الْحَيِّ أَوْبَادًا وَلَمْ يَجِدُوا عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الْهَيْجَا جِمَالَيْنِ
وَرِمَاحٍ وَرِمَاحَانِ، كما في قول أبي النَّجْمِ العَجَلِي^(٥):

تَبَقَّلْتُ مِنْ أَوْلِ التَّبَقُّلِ
بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلِ

ولِقَاحٍ ولِقَاحَانِ، كقول العرب: لِقَاحَانِ سَوْدَاوَانِ^(٦).
وكلُّ ذلك جائز؛ لأنَّه على تأويل جماعة، أو نوع، أو طائفة^(٧)، ومع

(١) الخزانة (٥٦٥/٧).

(٢) انظر: الكتاب (٥٧١/٣)، ٥٧٧، ٦٣٩-٦٤٠، وشرح التسهيل، تحقيق: عدنان قُليل (٧٧/١)، وتحقيق السيّد وآخر (٧٠/١).

(٣) راجع: المحكم (عفت ٣٩/٢-٤٠)، وشرح الكافية الشافية (١٨١٠/٤) وسأنتطرق للحديث عن هذه الألفاظ وغيرها في مبحث مستقل بحول الله وقوته.

(٤) البيت من «البيسط» وثي «الجَمَال» بقوله: «جِمَالَيْنِ»؛ لأنَّه أراد جَمَالًا هنا، وجِمَالًا هنا، أو لأنَّه جعلها صنفين: صنفًا لترخُلهم، وصنفًا لحربهم، ويؤيد هذا المعنى رواية أبي الفرج: «يوم الترخُل والهيجا». انظر: غريب الحديث لابن سلام (١٠٦/٤)، والخزانة (٥٧٩/٧)، (٥٨٥)، وقد فضَّل القول فيه الطَّنَاحِي في: كتاب الشعر (١٢١/١-١٢٢).

(٥) البيتان من «الرجز» وهما في ديوانه (٢٠٩) وتخريجهما فيه، وشرح الكتاب للسريافي (١٦٤/٤)، والشَّاهد تثنية الجمع «رِمَاحِي»؛ لأنَّ لكلَّ قبيلة رِمَاحًا، وهو مثل سابقه.

(٦) هذا القول في الكتاب (٦٢٣/٣) وقد تُبِّي «لِقَاحَانِ» على إرادة قطيعين.

(٧) التبيين في تصريف الأسماء (١٢٥).

قلّة الشواهد فإنّي أرجح رأي المجيزين للتثنية؛ لأنّ الحاجة قد تدعو إليه.
 وإذا ما أُجيز تثنية الجمع، فمن باب الأوّل إجازة تثنية اسم الجمع؛
 لأنّه شبيه بالمفرد، فلذا كانت تثنيته أكثر من تثنية الجمع^(١)، ومن أسماء
 الجموع المثناة ما يلي:
 غَمَّ وَغَمَّانِ، كما في قوله ﷺ^(٢): «مَثَلُ الْمُسَافِرِ كَمَثَلِ الشَّاةِ الْعَائِرَةِ
 بَيْنَ الْغَنَمَيْنِ».

وإِبِلٌ وَإِبِلَانِ، كما في قول شعبة بن قُمَيْرٍ^(٣):
 هُمَا إِبِلَانِ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ فَعَنْ آيَةٍ مَا شِئْتُمْ فَتَنَكَّبُوا
 وَقَوْمٌ وَقَوْمَانِ، كما في قول الفرزدق^(٤):
 وَكُلُّ رَفِيقِي كُلِّ رَحْلٍ وَإِنْ هُمَا تَعَاطَى الْفَنَا قَوْمَاهُمَا أَخَوَانِ
 وَخَيْلٌ وَخَيْلَانِ، كما في نحو: قَدِ التَّقَى الْخَيْلَانِ^(٥)، وأمّا اسم الجنس
 إذا خرج عن الجنسيّة ودلّ على بعضها، فإنّه يجوز تثنيته، فيقال في ماء:
 مَاءَانِ، وفي لبن: لَبَنَانِ، على تأويل ضَرَبَيْنِ من الماء، وضَرَبَيْنِ من اللّبن^(٦).
 إذن، فالحاجة داعية إلى تثنية الجمع - وبخاصّة في موطن الضّرورة ألا
 وهو الشّعْر - اعتمادًا على ما ذكره ابن مالك. والله أعلم وأحكم.

- (١) شرح التسهيل، تحقيق: عدنان قُليل (١٣٤/١ - ١٣٥)، وتحقيق: السيّد وآخر (١٠٥/١).
 (٢) رواه مسلم في صحيحه (٢١٤٦/٤)، وتتمّة الحديث: «تَعَيَّرَ إِلَى هَذِهِ مَرَّةً وَإِلَى هَذِهِ مَرَّةً»، وهو
 في شرح التسهيل، تحقيق: عدنان قُليل (١٣٥/١)، وتحقيق: السيّد وآخر (١٠٥/١).
 (٣) البيت من «الطويل» وهو في نوادر أبي زيد (٤١٦-٤١٧)، علمًا أنّ صدر البيت جاء في شعر عوف بن
 عطية بن الحرّع التيمي مع اختلاف المعجز وهو قوله: «فَأَدَّوهُمَا إِنْ شِئْتُمْ أَنْ تُسَالِمَا». انظر:
 الأصمعيات (١٦٧)، وكتاب الشعر (١٢٢/١) مع تعليق المحقق، والشاهد ووجهه واضحان.
 (٤) البيت من «الطويل»، وهو في شرح ديوانه (٥٩١) مع اختلاف لا يمسّ الشاهد، وشرح الجمل
 (١٣٨/١) والشاهد مثل سابقه.
 (٥) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٦٤/٤).
 (٦) راجع: التذليل والتكميل (٢٢٢/١).

المطلب الثاني صرف الجمع إذا وافق مفرده

الأصل في الأسماء الصرف، والمنع من الصرف فرع عنه، ومن الموانع
المعتبرة في المنع من الصرف مجيء الاسم على صيغة تنتهي بالجمع، وهي
علة تقوم مقام علتين - كما هو معروف - فإذا وافق الجمع المفرد انصرف، وقد
حاولت أن أجمع تلك الوجوه التي ينصرف فيها الجمع إذا شك المفرد فإليكها:
أولاً: موافقة الجمع للمفرد في هيئته وعدة حروفه:

الجمع كلاً قد يوجد لها نظير في الأحاد، إلا ما وازن «مفاعِلَ أو
مفاعيل»^(١) - وما دام كذلك فحكم كل جمع له نظير من الواحد كحكم نظيره
في التفسير والصرف^(٢) - سواء أكانت تلك الجموع جمع قلة نحو: أحمرّة،
وأخونة نظيرهما في الأحاد: أجرّدة^(٣)، وأكلب نظيره: أنملة، وأجمال،
وأحمال نظيرهما: أعشار، وأكياش^(٤)، أم جموع كثرة نحو: أصل نظيره في

(١) ما ينصرف (٦٣).

(٢) شرح المفصل (٦٣/١).

(٣) شرح الكافية الشافية (١٨٨٨/٤).

(٤) راجع: ما ينصرف (٦٣)، في حين أنّ بعض العلماء، أضافوا أسماء أخرى جاءت على زنة
«أفعل» مفردة، وهي: «أشدّ، أنك، أسرب، أبهل، أنعم، أذرح، أئمد، أسقف، أذرع، أفزن،
أسنمة، أصبع، أسلم، أعصر، أحسن، أجمع، أضرع، أخرب». انظر: نزهة القلوب (٧٨)،
وليس في كلام العرب (٩٨)، والألفات (٧٦-٧٧)، والمسائل البصريات (٢٦٧/١)، وأبنية
الأسماء والأفعال والمصادر (١٤١) علماً أنّ الرضي لا يرى صحّة مجيء «أفعل» للواحد، بل هو
جمع عنده. شرح الكافية (١١١/١).

الآحاد: عُنُق^(١)، وكِلَاب، وكِعَاب، وِرْجَال نظائرها في الآحاد: كِتَاب، وِحْمَار^(٢)، وإِتَان^(٣)، وفُلُوس، وقُلُوب نظيرهما: جُلُوس^(٤)، وأُتِي، وسُدُوس، وقُعُود، ورُكُوب^(٥)، وقِرْدَة، وفَيْلَة، وِثُورَة، نظائرها: عِنْبَة، وِتُولَة، وِحْبِرَة، وِطِيرَة، وِطِيْبَة، وِخَيْرَة^(٦)، وِغَزْلَان، وِصْبِيَان نظيرهما: عِرْقَان، وِحِرْمَان^(٧)، وِسِرْحَان^(٨)، وقُفْرَان نظيره: قُرْطَان^(٩).

وخلافًا لما سبق من استثناء العلماء لما مائل «مَفَاعِلَ أَوْ مَفَاعِيلَ» في المنع من الصَّرف، وعدم التَّنظير له في الآحاد، فإنَّ الكسائيَّ والفراء، أجازا صرف ما لا ينصرف إلاَّ «أَفْعَلَ مِنْكَ»، واحتجَّ الفراء بكثرة ذلك في الشُّعر، حين قال: «... لأنَّ العرب تجرى ما لا يجرى في الشعر، فلو كان خطأ ما أدخلوه في أشعارهم، قال متمم بن نويرة^(١٠)»:

فما وجد أظَارَ ثلاثِ روائِمٍ رأينَ مَجْرًا من حُوارٍ ومضْرَعًا
فأجرى روائِم، وهي مما لا يجرى فيما لا أحصيه في أشعارهم. «^(١١)»
والأخفش كذلك سمع من العرب من يصرف ما جاء على زنة صيغة منتهى

(١) كتاب الجمل (٣٨٢).

(٢) المقتضب (٣/٣٣٠).

(٣) اللمع (٢٦١)، وزيادة على ذلك راجع: تعليق محقق ليس في كلام العرب (٣٢).

(٤) انظر: ما ينصرف (٦٣).

(٥) الكتاب (٣/٢٣٠، ٤٠٨).

(٦) الصُّحاح «عنب».

(٧) ما ينصرف (٦٣).

(٨) اللمع (٢٦١).

(٩) المصدر السابق.

(١٠) البيت من «الطويل» وهو في كتاب: مالك ومتمم ابنا نويرة (١١٦) وتخريجه فيه، ومعاني الفراء (٢١٨/٣)، والشَّاهد صرف «رَوَائِمٍ» وهي ممنوعة من الصَّرف، ولكنَّ صرفها في الشُّعر جائز.

(١١) انظر: معانيه (٢١٨/٣)، وإعراب النَّحَّاس (١٠١/٥).

الجموع، ويصرف جميع ما لا ينصرف^(١). ويُخلص إلى أن صيغ أقصى الجمع تُصرف كثيراً في الشعر، وقليلاً في النثر، ومرجعية صرفها في النثر مشابهتها للواحد، إذ قد يُجمع الجمع كما جُمع مفرده، فيأخذ حكمه في الصرف حينئذ^(٢).

ثانياً: موافقة الجمع للمفرد في الحركة:

ليس المقصود به هنا، ما مرَّ في الفقرة الماضية، وإنما الموافقة هنا في حركة واحدة، قد تكون في الأول، أو في الوسط، أو قد تكون عارضة غير لازمة، سواء أكانت تلك الحركة ضمة، أم كسرة، أم فتحة. وأكثر إيضاحاً ممَّا سبق أقول: إنَّ صيغة «مَفَاعِلٌ أو مَفَاعِيلٌ» أو ما مائلها يُمنعان الصرف في النكرة والمعرفة، فإذا طرأ على هذه الصيغة تغيير في حركة حرف ما، أشبهت حينئذ تلك الصيغة المفرد فانصرفت، ويشهد لذلك ما يلي: مُقَاتِلٌ، وَعَدَاوَةٌ، هذان المثالان ثالثهما ألف بعدها حرفان ولكنَّ أولهما مضموم، وهذا لا يكون إلا في المفرد فلذا انصرفا^(٣).

ويوافق ما مضى في الصرف: صَيَاقِلَةٌ، وصَيَارِفَةٌ، وقَشَاعِمَةٌ، ومَلَايِكَةٌ^(٤)، وفَرَازِنَةٌ، وزَنَادِقَةٌ، وجَحَاجِحَةٌ^(٥)، ومَرَازِبَةٌ، وعِبَادِلَةٌ^(٦)، ورَهَابِنَةٌ^(٧).

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع (٢/٣٥٢).

(٢) انظر: معاني الفراء (٣/٢١٨)، والكشف (٢/٣٥٢).

(٣) انظر: الكتاب (٣/٢٢٧)، والتصريح (٤/٢١٠).

(٤) الكتاب (٣/٦٢٠).

(٥) الأصول (٢/٤٠٩).

(٦) الصُّحاح «هلا».

(٧) مفردات ألفاظ القرآن (رهب ٣٦٧).

وَعَطَّارِفَةٌ، وَتَنَابِلَةٌ^(١)، وَقَسَاوِسَةٌ، وَقَمَامِسَةٌ^(٢)، وَمَعَاقِبَةٌ^(٣)، مع اختلاف علتهما؛ إذ جاءت متحركة الحرف الأوسط - أي الحرف الذي يسبق التاء - حيث وردت على صيغة منتهى الجموع التي وقع بعدها ألفها ثلاثة أحرف، وكان يجب أن يكون أوسطها ساكنًا نحو: «قَنَادِيلٌ»، وما شاكلها، ولكنه ورد متحركًا فلذا صُرِفَتْ؛ لأنها خالفت هيئة صيغة منتهى الجموع، فصار لها نُظْرٌ في الآحاد نحو: طَوَاعِيَّةٌ، وَرَفَاهِيَّةٌ، وَعَبَاقِيَّةٌ، مع أسباب أُخْرٍ سيأتي بيانها بإذنه تعالى^(٤).

ومما ينصرف أيضًا، ما كانت حركة الحرف الذي يلي ألف صيغة منتهى الجموع فتحة كـ «بِرَاكِيَّةٌ»، أو ضمة كـ «تَدَارِكٌ» مصدر «تَدَارَكَ»^(٥)؛ لاختلاف الحركة بينهما وبين صيغة منتهى الجموع، إذ الأصل أن يكون هذا الحرف مكسورًا لفظًا أو تقديرًا^(٦)، فلمَّا فُتِحَ أو ضُمَّ خرجت اللَّفْظَتَانِ من دائرة الجمع إلى نطاق المفرد، فصرفت حينئذٍ.

أو كانت حركته عارضة غير لازمة كما في نحو: تَقَاضِيٌّ، وَتَدَاعٍ، وَتَرَامٍ، وَتَعَامٍ، وَتَعَاظٍ، وَتَوَانٍ، وَتَدَانٍ، وَتَعَازٍ، فأصلها: تَقَاضِيٌّ، وَتَدَاعِيٌّ^(٧)، وَتَرَامِيٌّ، وَتَعَامِيٌّ^(٨)، وَتَعَاظِيٌّ^(٩)، وَتَوَانِيٌّ، وَتَدَانِيٌّ^(١٠)، وَتَعَازِيٌّ^(١١)، بضم

(١) أمالي ابن الشجري (١/٢١٤، ٣/٣٤٤).

(٢) اللسان «قسس، قمس».

(٣) الدر المصون (٧/٢٨).

(٤) انظر: ص (٥٢، ٥٥ - ٥٦).

(٥) التصريح (٤/٢١١).

(٦) الهمع (١/٧٩).

(٧) حجة الفارسي (١/٧٥).

(٨) انظر: اللباب (١/٥١٥-٥١٦).

(٩) شرح الجمل (٢/٢١٧).

(١٠) شرح الكافية الشافية (٣/١٤٤٤ - ١٤٤٥).

(١١) المساعد (٣/٦).

الضاد، والعين، والميمين، والطاء، والثونين، والزاي فيهن، إذ أصلهن جميعاً «التفاعُل» بضم العين مصدر «تفاعَلَ»، فالكسرة فيهن عارضة؛ لأنها محوَّلة عن ضمة لأجل اعتلال الآخر^(١)، فلما قلبت الضمة كسرة أُعلت إعلال «قاضي»^(٢).

ثالثاً: موافقة الجمع للمفرد حينما تنوب الألف عن ياء النسب، وذلك في نحو: ثَمَانٍ، وَيَمَانٍ، وشَامٍ، وريَاعٍ، وتَهَامٍ^(٣)، وحرَابٍ^(٤)، وشَنَاحٍ^(٥)، حيث نابت الألف عن إحدى ياءي النسب تحقيقاً، كما في نحو: «يَمَانٍ»، فالوجه فيها «يَمَانِي»^(٦)، فحذفت إحدى ياءي النسب، وعُوِّض منها بالألف^(٧)، فصار «يَمَانِي»، ثم أُعلِّ إعلال «قاضي» - أي استثقلت الضمة على الياء فحذفت، فالتقى ساكنان الياء، والثونين، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فصار «يَمَانٍ»^(٨).

وشَامٍ: فالوجه «شَامِي»^(٩)، فحذفت إحدى ياءي النسب، وعُوِّض منها بالألف، إذ أصله «شَامِي» - بسكون الهمزة - ثم فتحت الهمزة لمناسبة الألف فصار «شَامِي»، ثم أُعلِّ إعلال «قاضي»، فصار «شَامٍ»^(٩).

- (١) الهمع (٧٩/١).
- (٢) التصريح (٢١١/٤) مع تعليق المحقق.
- (٣) الكتاب (٢٢٧/٣ - ٢٢٨، ٣٣٧).
- (٤) شرح الكافية (١٤٦/١).
- (٥) المساعد (٦/٣).
- (٦) المقتضب (١٤٥/٣)، والارتشاف (٨٥٤/٢).
- (٧) الكتاب (٣٣٧/٣).
- (٨) التصريح (٢١٠/٤) مع تعليق المحقق.
- (٩) انظر: الكتاب (٣٣٧/٣)، والتصريح (٢١٠/٤) مع تعليق المحقق.

فهما إذن مفردان؛ لأن الألف فيهما ليست ألف الجمع، وإنما هي بدل من ياء النسب^(١).

ونابت الألف عن إحدى ياءي النسب تقديرًا، كما في نحو: ثَمَانٍ، وَرَبَاعٍ، وَتِهَامٍ، وَحَزَابٍ، وَشَنَاحٍ، فالياء فيهنَّ هي ياء النسب، وأصلهنَّ ثَمِينِيٌّ، وَرَبِيعِيٌّ^(٢)، وَتَهْمِيٌّ، أَوْ تَهْمِيٌّ^(٣)، وَحَزَبِيٌّ، وَشَتَجِيٌّ^(٤)، فألفاتها موجودة قبل النسب، فكأنهم نسبوا إلى «فَعَلٍ» أو «فَعَلٍ» ثم حذفوا إحدى الياءين، وعوضوا منها بالألف^(٥)، فتلك الألفاظ وإن جاءت على صورة «مَفَاعِلٍ» فإنها مصروفة؛ لأن ألفاتها وقعت عوضًا من إحدى ياءي النسب تحقيقًا أو تقديرًا، وليست هي ألف الجمع فتمنع من الصرف عندها.

رابعًا: مُوَافَقَةُ الْجَمْعِ لِلْمُفْرَدِ لَمَّا فُقِدَتْ أَلْفُهُ:

مما وُسمت به صيغ منتهى الجموع، أن يكون ثالثها ألفًا، فإذا فقد ذلك الألف، فقد أشبهت المفرد، ومن ثمَّ يجب صرفها كما صُرف نحو: «جَنَادِلٍ وَذَلْدَلٍ»، حين فُقدت الألف التي في «جَنَادِلٍ وَذَلْدَلٍ»، حيث شاكلت المفرد في نحو: «عَلِيطٍ وَخَزَخِزٍ»، فُصِرَفَ الجمع كما صُرف المفرد، وإن كان المراد به الجمع، إلا أنه غلب شبه الآحاد^(٦).

خامسًا: مُوَافَقَةُ الْجَمْعِ لِلْمُفْرَدِ لَمَّا اتَّصَلَتْ بِهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ:

كلُّ ما اتَّصلت به تاء التأنيث، فإنه لا ينصرف معرفة، وينصرف نكرة،

(١) التبصرة (٢/٥٧١).

(٢) ما ينصرف (٦٤).

(٣) الكتاب (٣/٣٣٨).

(٤) المساعد (٦/٣).

(٥) الكتاب (٣/٣٣٧).

(٦) انظر: الكتاب (٣/٢٢٨)، وسر الصناعة (١/٣٣٧-٣٣٨) ولمزيد من الأمثلة، راجع: المنصف

(١/٢٧)، وأبينة الأسماء والأفعال والمصادر (٢٩٥).

واحدًا كان، أو جمعًا، قليل العدد كان، أو كثيرًا، عربيًا كان، أو أعجميًا^(١).
والسبب في منعه من الصرف اجتماع التعريف والتأنيث، وأمّا علّة
انصرافه منكرًا؛ فإنّ الهاء ألحقته ببنية الواحد، فلمّا صار له نُظْر في الآحاد
صُرف^(٢)، ومن الألفاظ الآحاد التي صُرف الجمع لموافقته إياها ما يلي:
عَبَاقِيَّة^(٣)، وَحَرَائِيَّة^(٤)، وَعَلَانِيَّة^(٥)، وَكَرَاهِيَّة^(٦)، وَطَوَاعِيَّة^(٧)،
وَسَبَاهِيَّة^(٨)، وَرَفَاهِيَّة^(٩)، ومع ذلك فإنّ الإعراب يقع على الهاء، وهي بمنزلة
اسم ضُمّ إلى اسم، ولا يقع على سابقها^(١٠)، ويعني ذلك أنّ التاء هنا غير
ساقطة؛ بل هي لازمة فلذلك صُرفت تلك الألفاظ، ولو كانت التاء في حكم
الساقط لامتنت من الصرف^(١١).

ومن ثمّ يمكن تقسيم الألفاظ المنصرفة للحاق تاء التأنيث بها إلى
أصناف عدّة:

(١) الألفاظ العربيّة المُجمّعة، وذلك نحو: صَيَاقِلَةٌ، وَصَيَارِفَةٌ،

- (١) المقتضب (٣/٣٤٤).
- (٢) المسائل المثورة (٢٧٧).
- (٣) الكتاب (٣/٢٢٨).
- (٤) المقتضب (٣/٣٢٧).
- (٥) ما ينصرف (٦٤).
- (٦) الإيضاح للفارسي (٢٣٧).
- (٧) المسائل المسكوية (٢٤٣).
- (٨) الخصائص (٢/٣٠٥).
- (٩) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (٢٤١).
- (١٠) انظر: المسائل المثورة (٢٧٧).
- (١١) المقتصد في شرح الإيضاح (٢/١٠٢٧).

وقشاعمة، وملائكة^(١)، وبيطرة، وأساور^(٢)، وعساقلة^(٣)، ومساوثة^(٤)،
وحزاور^(٥)، وقمامسة^(٦)، ومعاقبة^(٧)، فلما اتصلت بهنّ التاء أشبهن المفرد،
فكسرت من قوة جمعتهنّ فلم يقمن مقام السببين، لاسيما على مذهب من
قال بقيامهنّ مقامهما؛ لكونهنّ لا نظير لهنّ في الآحاد^(٨).

(٢) الألفاظ المشبوبة، وذلك نحو: مسامعة، ومناذرة، ومهالبة،
وأحامرة، وأزارقة^(٩)، وأشاعة^(١٠)، وأشاعة^(١١)، ومشاهدة^(١٢)، وقرامطة،
وقساوسة^(١٣)، ودماشقة، ومغارية، وجواهرية، وصحائف^(١٤)، وهذه الألفاظ
المنسوبة لحقتها التاء وجوباً؛ لأنها عوض من ياء النسبة المحذوفة في الجمع
حذفاً لازماً، كما عند سيبويه^(١٥).

- (١) الكتاب (٣/٦٢٠).
- (٢) راجع: ما ينصرف (٦٤).
- (٣) الأصول (٢/٤٠٩).
- (٤) المنصف (٢/٩٣).
- (٥) المجموع المنهني (١/٤٤٤).
- (٦) اللسان «قس».
- (٧) الدر المصون (٧/٢٨).
- (٨) شرح الكافية (١/١٤٦).
- (٩) الكتاب (٣/٦٢١).
- (١٠) المذكر والمؤنث للمبرد (٨٠).
- (١١) المخصص (١٤/١٠٤).
- (١٢) شرح الشافية (٢/١٨٦).
- (١٣) اللسان «قرمط، قس».
- (١٤) جامع الثروس (٢/٦٤).
- (١٥) انظر: شرح الشافية (٢/١٨٧)، وقد راجعت الكتاب (٣/٣٧٨) وفهارسه لمضيمية (٥٧٧) فما
بعدها، ووجدت بعضاً من هذه الألفاظ، ولكنني لم أجد إشارة إلى حكم لحاق تاء التأنيت بها،
والله أعلم.

(٣) الألفاظ الأعجمية المعرّبة، وذلك نحو: مَوَازِجَةٍ، وَصَوَالِجَةٍ، وَكَرَابِجَةٍ، وَطَبَائِلَسَةٍ، وَجَوَارِيَةٍ، وَكَيْالِجَةٍ^(١)، وَبَطَارِقَةٍ^(٢)، وهذه الألفاظ الأعجمية المعرّبة تلحقها التاء على الأغلب؛ لأنها ليست عوضاً من شيء، فلذا لم تلزمها لزوماً واجباً^(٣).

(٤) مَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ الْعُجْمَةُ وَالنَّسَبُ، وذلك نحو: بَرَابِرَةٍ، وَسَيَابِجَةٍ^(٤)، وقد علّل المبرّد لاجتماعهما؛ بأنّ الاسم تمنعه الهاء من الانصراف، كما تمنعه العجمة فيما جاوز الثلاثة^(٥)، وقد تبعه ابن السراج^(٦)، وردّ عليهما الفارسيّ ومن تبعه، بأنّ العجمة في أسماء الأجناس لا تمنع الصّرف، وهذه الأعجمية الداخلة في هذا الباب أسماء أجناس، معللاً لاجتماعهما، بأنّهما قد انتقلا من حالٍ إلى حالٍ، فالمنسوب صار صفة بعد أن كان اسماً، ونكرة بعد أن كان معرفة، والأعجمي انتقل من العجمة إلى العربية، وأصبح مُعرباً كما تُعرب الأسماء العربية الصّريحة^(٧).

(٥) مَا كَانَتْ التَّاءُ فِيهِ عَوْضًا مِنَ الْيَاءِ الَّتِي لَيْسَتْ لِلنَّسَبِ، وذلك نحو: جَحَاجِحَةٍ، وَزَنَادِقَةٍ، وَفَرَازِنَةٍ^(٨)، وَمَرَازِبَةٍ، وَعَبَادِلَةٍ^(٩)،

(١) الكتاب (٦٢٠/٣).

(٢) المقتضب (٣٢٧/٣).

(٣) شرح الشافية (١٨٨/٢).

(٤) انظر: الكتاب (٦٢١/٣) مع مراجعة تعليقات محققي: كتاب الشعر (١٥٦/١)، وأمالي ابن الشجري (١٤٧/١)، وشرح الشافية (١٨٦/٢ - ١٨٧) حول لفظة «سَيَابِجَةٍ».

(٥) المذكر والمؤنث (٨٢).

(٦) الأصول (٤٠٩/٢).

(٧) انظر: التكملة، تحقيق: مرجان (٣٧٨ - ٣٧٩)، والمقتصد في شرح التكملة (٤٣٩/٢ - ٤٤٠)، وأمالي ابن الشجري (٣٣/٣).

(٨) راجع: الكتاب (٤٢٢/٣)، والمذكر والمؤنث للمبرّد (٨١).

(٩) الصّحاح «هلا».

ورَهَابِيَّة^(١)، وَعَطَارِفَةٌ، وَتَنَابِلَةٌ^(٢)، وَحَزَاوِرَةٌ^(٣)، وَمَعَاقِبَةٌ، وَأَسَاوِرَةٌ^(٤)، إذ أصلها جَحَاجِيحٌ، وَزَنَادِيْقٌ، وَقَرَازِيْنٌ، وَمَرَازِيْبٌ، وَعَبَادِيْلٌ، وَرَهَابِيْنٌ، وَعَطَارِيْفٌ، وَتَنَابِيْلٌ، وَحَزَاوِيْرٌ، وَمَعَاقِيْبٌ، وَأَسَاوِيْرٌ، فحذفت الياء منهنَّ، وعُوِّضَ منها بالتاء.

وخلاصة القول: إنَّ تلك الألفاظ الماضية مصروفة إجماعاً، حيث وافقت المفرد، لأنَّصال تاء التأنيث يهنَّ، على اختلاف دلالات تلك التاء^(٥).

سادساً: مُوَافَقَةُ الْجَمْعِ لِلْمُفْرَدِ عِنْدَ اتِّصَالِهِ بِبَاءِ النَّسْبِ:

لَمَّا كَانَ بَيْنَ تَاءِ التَّأْنِيثِ، وَيَاءِ النَّسْبِ مِنَ التَّشَاكُلِ وَالتَّنَاسُبِ، أَخَذَتْ يَاءُ النَّسْبِ حُكْمَ تَاءِ التَّأْنِيثِ لَمَّا اتَّصَلَتْ بِالْجَمْعِ، حَيْثُ صُرِفَ الْجَمْعُ الْمَوَازِنُ لـ «مَفَاعِلٍ» وَنَحْوَهَا^(٦)؛ لِأَنَّ دُخُولَ يَاءِ النَّسْبِ عَلَى هَذَا الْجَمْعِ أَخْرَجَتْهُ مِنْ مِثَابَهَةِ أَقْصَى الْجَمْعِ، إِلَى مِثَابَهَةِ الْمَفْرَدِ كَمَا فَعَلَتِ التَّاءُ^(٧)، وَمِنْ ثَمَّ صُرِفَ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالتَّكْرَةِ^(٨)، إِلَّا أَنَّ مَا اتَّصَلَتْ بِهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ يَنْصَرَفُ نَكْرَةً، وَلَا يَنْصَرَفُ مَعْرِفَةً كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ^(٩).

ولذلك أوجه الشبه بين ياء النسب، وتاء التأنيث فيما يأتي:

(أ) أَنَّ الْيَاءَ لَمَّا لَحِقَتْ الْجَمْعَ الْمِمَاتِلَ لـ «مِفَاعِلٍ» صُرِفَ، كَمَا فِي

(١) مفردات ألفاظ القرآن (وهب ٣٦٧).

(٢) أمالي ابن السجري (١/٢١٤، ٣/٣٤).

(٣) المجموع المغني (١/٤٤٤).

(٤) الدرر المصون (٧/٢٨، ٩/٥٩٩).

(٥) شرح المقدمة الكافية (١/٢٩٢).

(٦) الكتاب (٣/٢٢٧) وما بعدها، وحجة الفارسي (٢/٣٥٧).

(٧) المقتصد في شرح الإيضاح (٢/١٠٢٧).

(٨) المقتضب (٣/٣٢٨).

(٩) انظر: ص (٥١).

نحو: مَدَائِنِي، كما أنَّ التَّاءَ لَمَّا لِحَقَّتْهُ صُرْفٌ، كما في نحو: صَيَّاقِلَةٌ .
 (ب) أنَّ الياءَ تقعُ للتَّخْرِيقِ بينَ المفردِ، والجمعِ من حيثِ الجنسِ نحو:
 رُومِيٌّ ورُومٌ، كما تقعُ التَّاءُ لذلكِ في نحو: شَعْبِيَّةٌ وشَعْبِيٌّ .
 (ت) أنَّ الياءَ جاءتْ لغيرِ معنىِ التَّنْسِبِ، كما في نحو: كُرْسِيٌّ، كما
 جاءتِ التَّاءُ لغيرِ التَّأْنِيثِ في نحو: غُرْفَةٌ^(١) .
 (ث) أنَّ الياءَ تنقلُ الاسمَ من الأصلِ إلى الفرعِ، فالأصل: الاسمُ،
 والفرع: الصِّفَةُ، كما أنَّ التَّاءَ تنقلُ التَّذْكِيرَ إلى التَّأْنِيثِ، فالأصل: التَّذْكِيرُ،
 والفرع: التَّأْنِيثُ .
 (ج) أنَّ الياءَ تصيرُ حرفَ إعرابٍ، كما أنَّ التَّاءَ كذلك^(٢) .
 (ح) أنَّ الياءَ وردتْ للمبالغةِ، كما في نحو: أَحْمَرِيٌّ، وكذلك التَّاءُ بل
 هي أشدُّ مبالغةً، كما في نحو: نَسَابِيَّةٌ^(٣) .
 ومن الألفاظِ المنسوبةِ المصروفةِ: مَدَائِنِيٌّ، وَمَسَاجِدِيٌّ^(٤)، وَحَوَارِيٌّ^(٥)،
 وَمَعَاوِرِيٌّ^(٦)، وَرَبَاحِيٌّ، وَظَفَّارِيٌّ، وَكَلَاعِيٌّ^(٧)، وَوَبَّارِيٌّ^(٨)، نسبةً إلى: مَدَائِنَ،
 وَمَسَاجِدَ، وَحَوَارٍ، وَمَعَاوِرَ، وَرَبَاحٍ، وَظَفَّارٍ، وَكَلَاعٍ، وَوَبَّارٍ .
 سابعاً: مُوَافَقَةُ الْجَمْعِ لِلْمُفْرَدِ مِنْ حَيْثُ التَّسْمِيَةِ:
 للتَّسْمِيَةِ تأثيرٌ في الأسماءِ من حيثِ صرفِها وعدمِها، وينقسمُ ذلكُ

(١) حجة الفارسي (٢/٣٥٧) .

(٢) اللباب (٢/١٤٦) .

(٣) شرح الكافية الشافية (٤/١٩٦٠) .

(٤) الكتاب (٣/٢٢٨) .

(٥) ما ينصرف (٦٤) .

(٦) انظر: حجة الفارسي (٢/٣٥٧) .

(٧) شرح الكافية الشافية (٣/١٤٤٣) .

(٨) التصريح (٤/٢١٢) .

التأثير إلى أربعة أقسام:

- (١) تمنعه التسمية، وذلك إذا كان معها علّة أخرى.
 - (٢) يُصرف معها لفقدان العلّة الأخرى.
 - (٣) يجوز فيه الوجهان باعتبارين مختلفين.
 - (٤) يُصرف في بعض حالات الإعراب، ويمنع في بعض^(١).
- والذي أعنى به هنا هو القسم الثاني، وهو انصراف الاسم المجموع مع التسمية لفقدان العلّة الأخرى، وذلك في المواطن الآتية:
- (أ) إذا سمّيت بما ينصرف ممّا يدلُّ على الجمع مذكّرًا صرفته، وذلك كأن سمّي رجلاً: خُرُوقًا، أو كِلَابًا، أو جَمَالًا فينصرف حينئذٍ في النكرة والمعرفة مثلما انصرف: أُنْمَارًا؛ ذلك أنّ تلك الأسماء تقع على المذكر، ولا يختصُّ به واحد المؤنث^(٢).
- (ب) إذا سمّيت رجلاً بـ«هُنُودٍ، أو أَكْرُعٍ» صرفته؛ لأنّ تأنيث الجمع لا يكون حقيقيًا، وتأنيث المفرد يكون حقيقيًا، وغير حقيقيٍّ، فجرى غير الحقيقيّ على حكم الحقيقي^(٣).
- (ت) إذا سمّي بنحو: صَيَاقِلَةٍ، وَجَحَاجِحَةٍ انصرف في النكرة، ولم ينصرف في المعرفة، فأما منعه من الصّرف في المعرفة فلاجتماع التّعريف والتأنيث، وأما صرفه في النكرة؛ فالأنّ التّاء ألحقته ببنية المفرد، وذلك نحو: جَمَارٍ حَرَابِيَّةٍ، فلمّا صار له في الأحاد نُظْرٌ صُرِفَ^(٤).
- (ث) ما سمّي بما وازن «مَفَاعِلَ أو مَفَاعِيلَ» ثمّ نُكِرَ انصرف عند

(١) أثر التسمية في بنية الكلمة وموضع إعرابها (١١٠-١١١).

(٢) انظر: الكتاب (٢٣٩/٣)، وأثر التسمية (١١٣).

(٣) أثر التسمية (١١٥).

(٤) المسائل المثورة (٢٧٧).

الأخفش، وقاسه المبرِّد^(١)، ومنعه سيبويه^(٢) من الصرف في النكرة والمعرفة، عربياً كان كـ«مَسَاجِدٍ»^(٣)، أو أعجمياً كـ«سَرَاوِيلٍ»، أو ما ارتُجِلَ للعلمية، كـ«كَشَاجِمٍ»، والعلَّة في منعه من الانصراف، ما فيه من الصيغة، وقيل: قيام العلمية مقام الجمعية، فإذا نُكِّرَ انصرف على مقتضى التعليل الثاني، ولا ينصرف على مقتضى التعليل الأول؛ لوجود الصيغة^(٤).

(ج) ما سُمِّيَ به من الجمع ثمَّ صُغِرَ انصرف: تصغير الجمع بنوعيه قبل التسمية، سأحدث عنه - بإذن الله تعالى - في مطلب مستقل^(٥)، أمَّا إذا سُمِّيَ به، وخرج عن الجمع فشاكل المفرد، فيجوز تصغير جمع الكثرة وقتها؛ إذ لا يجتمع مع التَّصْغِيرِ معنى ينافيه من دلالة الكلمة على الكثرة، وأمَّا تصغير جمع القلَّة فليس هناك مانع من تصغيره سُمِّيَ به أو لم يسمَّ به^(٦).

وعليه فينصرف ما دلَّ من جمع الكثرة على صيغة منتهى الجموع، إذا سُمِّيَ به ثمَّ صُغِرَ؛ لأنَّ المصغَّرَ ليس فيه علَّة مانعة^(٧)، مع زوال صيغة منتهى الجموع أيضاً عند التَّصْغِيرِ^(٨)، وإليك بعض الأمثلة على ما سبق إيضاحه:

قالوا في تصغير «مَسَاجِدٍ»: مُسَاجِدٌ^(٩)، وفي «حَضَاجِرٍ»: حُضَيْجِرٌ، وفي «شَرَاخِيلٍ»: شُرَيْخِيلٌ^(١٠)، وفي «بَحَايِيٍّ»: بُحَايِيَّتٌ، وفي «صَحَارٍ»:

(١) انظر: معاني القرآن (٣٢٨-٣٢٩)، والمقتضب (٣/٣٤٥).

(٢) الكتاب (٣/٢٢٧، ٢٢٩).

(٣) شرح الكافية الشافية (٣/١٥٠٠).

(٤) التصريح (٤/٢١٨-٢١٩).

(٥) انظر: ص (٧٩) وما بعدها.

(٦) راجع: المنصف (٢/٨٥)، وأثر التسمية (٨٢).

(٧) التبصرة (٢/٥٦٩).

(٨) المنصف (٢/٨٦).

(٩) انظر: الكتاب (٣/٢٢٨)، والتبصرة (٢/٥٦٩).

(١٠) راجع: الكتاب (٣/٢٢٩)، وشرح الكافية الشافية (٣/١٥٠٢).

صَحِيرٌ، وفي «قَبَائِلُ»: قُبَيْلٌ بالهمز عند الخليل، وقُبَيْلٌ دون همز عند يونس، وفي «مَطَايَا»: مَطْيٌ عند يونس والخليل، وفي «حَطَايَا»: حُطْيٌ عند يونس والخليل أيضاً^(١)، وفي «شَهَاوَى»: شَهْيٌ، وفي «صَحَارَى»: صُحَيْرٌ^(٢)، وفي «دَرَاهِمٍ»: دُرَيْهِمٌ^(٣)، وفي «مَحَارِبٍ»: مُحَيْرِيْبٌ^(٤)، وفي «دَنَائِيرٍ»: دُنَيْيِرٌ^(٥). تلك الألفاظ السابقة وردت على صيغة أقصى الجموع، ثم سُمِّيَ بها، فصُغِّرَتْ، فانصرفت، كما علَّلت لذلك فيما مضى.

(ح) ما سُمِّيَ به من الجمع ثم نُسِبَ إليه صُرف، وذلك نحو: قَمَارِيٌّ بياء مشددة، وهذه البياء المشددة الحادثة قبل حدوث النسب، تُحذف عند حدوثه؛ لئلا يجتمع بياءان مشدَّدتان، فصار الاسم كأنه منسوب إلى «قَمَارٍ» فُصِّرَ حينئذٍ فقيلاً: «قَمَارِيٌّ»^(٦).

وبعد: فموافقة الجمع للمفرد في انصرافه، فيه دلالة على قوَّة المشاكلة بينهما، علماً أنَّ بعض الوجوه رُبما تعود إلى تمحكات بعض الصُرفيين، وقد دَوَّنتها؛ لأنها تحتاج إلى إعمال فكرٍ ونظَر، ومن ثمَّ حاولت أن أُبين تلك الموافقات، فصنفتها إلى أقسام؛ لكي تتضح للقارئ الكريم، هذا، والله أعلم بالصواب.

(١) انظر: الكتاب (٢٣١/٣، ٤٣٩، ٤٧٣)، وأثر التسمية (٨٥-٨٦).

(٢) الكتاب (٤٧٤/٣).

(٣) راجع: المنصف (٨٦/٢)، وأثر التسمية (٨٦).

(٤) توجيه اللمع (٤٢٥).

(٥) حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجوازدي، تحقيق: ناصر الغامدي (٢٩٥/١).

(٦) شرح الكافية الشافية (١٤٤٤/٣).

المطلب الثالث

جمع الجمع كما يجمع المفرد

في بداية هذا المطلب، يدور في خلدي أسئلة عدّة منها: ما مدلول جمع الجمع؟ وما فائدته؟ وهل جمع الجمع بنوعيه القلّة والكثرة سماعيٌّ أو قياسيٌّ؟ وهل من الممكن أن نجتمع صيغ منتهى الجموع؛ لأنها تحت مظلة جمع الكثرة؟ وهل هناك صيغ آخر تشبه منتهى الجموع فتأخذ حكمها؟ وهل هناك أيضًا ما يُسمّى بجمع جمع الجمع؟ ومن الذي أثبتته من العلماء؟ وهل هناك من أنكره؟ وأخيرًا ما حكم جمع الجمع الأعجميِّ؟

تلك التساؤلات وغيرها مما يعرّف في أثناء البحث، تحتاج إلى إجابة شافية. لقد توصل العلماء إلى تحديد مفهوم جمع الجمع، مع اختلاف بينهم في تضييق مفهومه أو توسعته، فقد ذكر ابن عصفور أنّ مدلول جمع الجمع هو: «أن يوضع الجمع على قطعة ثم ينزل منزلة الواحد فيجمع»^(١).

ومن هذا الحدّ يظهر أنّ ابن عصفور لا يقرُّ بجمع الجمع، فالجمع عنده هنا بمنزلة الواحد، ومن ثمّ جاز جمعه، وقد تبعه أبوحيان فيما قاله^(٢).

على أنّ أوّل محاولة - فيما أحسب - لتحديد مفهوم جمع الجمع، هي محاولة الجاربردي حين قال معلنًا بأنّه: «... لا ينطلق على أقلّ من تسعة، كما أن جمع المفرد لا ينطلق على أقلّ من ثلاثة إلا مجازًا»^(٣).

وقريب منه مع اختلاف يسير قول زكريّا الأنصاري بأنّه: «لا ينطلق على أقلّ من تسعة أو أربعة، كما أنّ جمع المفرد لا ينطلق على أقلّ من ثلاثة أو

(١) شرح الجمل (٥٤٥/٢).

(٢) لم أقم على تعريف أبي حيان لجمع الجمع فيما بين يدي من كتبه، وهو في: التبيان في تصريف الأسماء (١٨١).

(٣) شرح الشافية، تحقيق: اللّيثي (٤٠٠).

اثنين على اختلافٍ فيه فيقدّرُ الجمعُ مفردًا ويُجمع على ما تقتضيه الأصول^(١). وحُدَّ الأنصاري يجمع بين حدّي ابن عصفور والجاريزدي مع بعض الزوائد، وهو عند عباس حسن: «... لا يطلق - اصطلاحًا - على أقل من عشرة، كما أن جمع المفرد لا يطلق اصطلاحًا على أقل من ثلاثة، إلا مجازًا^(٢) وهو بهذا يردُّ على الصَّبَان عندما نقل قول الجاريزدي السابق، المفهوم منه بأنَّ جمع الجمع لا يطلق على عشرة، قائلًا: بأنَّ هذا غير مقبول من الصَّبَان - بعد التَّحقيق الَّذي قام به نفسه - يعني الصَّبَان - بأنَّ جمع القلَّة ينطلق على ثلاثة وعشرة وما بينهما^(٣)».

ويفيد جمع الجمع التَّكثير والمبالغة، والإيذان بالضُّروب المختلفة منه^(٤)، فالجمع بنمطيه القلَّة والكثرة، يصبح كثيرًا إذا جُمع جمع القلَّة، ويصبح ذا دلالة واضحة على المبالغة والتَّكثير، إذا جُمع جمع الكثرة. وأمَّا جمع جمع الجمع على كثرة ما سُمع منه، فيرى سببويه أنَّه لا يتقاس، بل يُجمع منه ما جمعه العرب فقط، ولذا يقول: «واعلم أنه ليس كلُّ جمعٍ يُجمع...»^(٥) ووافقه الفراء^(٦)، والأخفش^(٧)، وأبو عمر الجَرَمي^(٨)،

(١) المناهج الكافية في شرح الشافية (٣٠٨).

(٢) النحو الوافي (٤/٦٢٧، ٦٧٥).

(٣) انظر: النحو الوافي (٤/٦٢٧، ٦٧٥)، وحاشية الصبان (٤/١٢٠)، وجموع التصحيح والتكسير (٧٦-٧٧).

(٤) انظر: الصَّحاح (نعم)، وشرح المفصل (٥/٧٤)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/٨٢٨).

(٥) الكتاب (٣/٦١٩).

(٦) انظر: التذييل (٢/٦٥)، والارتشاف (١/٤٧٩) علمًا أنَّه ذكر في المعاني (١/١٨٨، ٣١٤، ٣٢/٣) جمع الجمع واستشهد عليه بالقراءات، وبالشعر ولم يشر إلى منعه.

(٧) المعاني (١/١٩١).

(٨) المخصص (١٤/١١٧، ١١٩).

والزجاجي^(١)، وأبوسعيد السيرافي^(٢)، والفارسي^(٣)، والصيمري^(٤)، وابن سيده حيث صنفته ضمن من يقول: بالسَّماع؛ لإيراده نصوصاً عن الجرّمي، والسيرافي، والفارسي، دون ردِّ عليها، وإيحاءات ألفاظه أيضاً توحى بالمنع كقوله: «... لَمَّا اسْتَجَازُوا...» مع استحسانه لجمع الجمع في موطن آخر^(٥).
وعلى شاكلة من سبق، عبدالقاهر^(٦)، وابن الخشاب^(٧)، وابن يعيش^(٨)، وابن الحاجب^(٩)، واختاره ابن عصفور^(١٠)، والرّضي^(١١)، والجارّدي^(١٢)، ورجّحه أبوحيّان^(١٣)، والسّمين الحلبي^(١٤)، وابن عقيل^(١٥).

- (١) كتاب الجمل (٣٨٢).
(٢) انظر: المخصص (١١٧/١٤، ١١٩).
(٣) راجع: الحجة (٣٢٨/٢، ٢٠٠/٣ - ٢٠١)، والمسائل المشكّلة (٤٧١)، والتكملة، تحقيق: مرجان (٤٦٢).
(٤) التنصرة (٦٨١/٢).
(٥) راجع: المخصص (١١٧/١٤، ١١٩).
(٦) المقتصد في شرح التكملة (٥٧٨/٢).
(٧) انظر: الارتشاف (٤٧٩/١)، وتذكرة النحاة (٣٧٢) وما بعدها، وقد جردت المرتجل في شرح الجمل كاملاً ولم أجد ما نصّ عليه أبوحيّان في كتابيه عن ابن الخشاب ولعلّه فيما فُقد من كتبه، بل إنّ ابن الخشاب قد مثّل في المرتجل (٨٥) لجمع جمع القلّة.
(٨) شرح المفصل (٧٤/٥).
(٩) الإيضاح في شرح المفصل (٥٥٠/١).
(١٠) راجع: شرح الجمل (٥٤٣/٢ - ٥٤٦)، والمقرب (١٢٧/٢ - ١٢٨).
(١١) شرح الشافية (٢٠٨/٢، ٢١٠).
(١٢) شرح الشافية، تحقيق: اللّبي (٤٠٠).
(١٣) راجع: التذليل (٦٥/٢)، والارتشاف (٤٧٤/١، ٤٧٩)، والتذكرة (٥١٩)، والبحر (٦٩/٤).
(١٤) الدرّ المصون (٩٢/٤).
(١٥) المساعد (٤٨٦/٣).

ونقره كار^(١)، والشيوطي^(٢)، و زكريّا الأنصاري^(٣)، والصّبّان^(٤)، هذا رأي بعض العلماء المتقدمين، ومن المحدثين مصطفى الغلاييني^(٥)، ومحمود الطّناحي^(٦)، ويوسف الصيداوي^(٧)، وعبد اللطيف الخطيب^(٨)، وعلى هذا القول لا ينبغي لأحد أن يقيس جمع الجمع، إلا أن يُضطر إليه شاعر، فعند الضرورات تباح المحظورات، وما سُمع منه يُحفظ ولا يُقاس عليه^(٩).

ويبرز رأي آخر يقول بقياسية جمع جمع القلّة: وهم الأكترون - كما عبّر عن ذلك أبوحيان^(١٠) وإن كان يمنعه، وتبعه الشيوطي^(١١) - وقد صنعت جدولاً لما جمعته من جمع الجمع بنوعيه في آخر هذا المطلب.

وذكر القائلون بالقياس لرأيهم هذا عللاً كثيرة منها: كثرة ما حُكي من جمع جمع القلّة^(١٢)، زيادة على ذلك أنّ جمع القلّة إذا جُمع مرّة ثانية، فإنّه سيتنقل معناه من القلّة إلى الكثرة، ومن ثمّ استفاد الجمع دلالة أخرى غير دلالته الأصلية، فلم يُنكر اجتماع لفظيهما؛ لاختلاف معنيهما، مع أنّ جمع

(١) شرح الشافية في التصريف (٩٩٨-٩٩٩).

(٢) الهمع (١٢٣/٦).

(٣) انظر: المناهج الكافية في شرح الشافية (٣٠٨).

(٤) حاشية الصبان (١٥٢/٤).

(٥) جامع الدروس العربية (٦٧/٢).

(٦) في اللغة والأدب دراسات وبحوث (٥٨٨/٢).

(٧) الكفاف (١٧٨/١).

(٨) المستقصى في علم التصريف (٨٣١/٢، ٨٣٣)، وقد استفدتُ صُنْعَ الجدول الآتي ذكره من هذا الكتاب، وقد زدت عليه بعض الإضافات؛ لغرض البيان.

(٩) شرح الجمل (٥٤٣/٢ - ٥٤٦).

(١٠) الارتشاف (٤٧٤/١)، ولا أدري ما مقياس الكثرة عنده؟ مع أنّ أغلب العلماء يرون عدم قياسيته كما مرّ.

(١١) الهمع (١٢٣/٦).

(١٢) الارتشاف (٤٧٤/١).

القلة أيضاً جاء على أمثلة الآحاد وفي طريقها، فلما جاء هذا المجيء جرى مجرى الآحاد، فكُسِّر تكسيروها؛ ولأنه - أي جمع القلة - لِمَا أشبه في المعنى الواحد؛ لأنَّ محلَّ مثال القلة من مثال الكثرة في المعنى محلُّ الواحد من الجمع، فكما كَسَرُوا الواحد، كذلك كَسَرُوا ما قاربه من الجمع^(١).
وأوَّل من صرَّح بقياسية هذا الجمع - على حسب علمي - الميرد حيث يقول: «والجمع يُجمَعُ إذا اختلفت أنواعه... و«أوطب»، و«أوطب»، كما قال الراجز^(٢)»:

تُحْلَبُ مِنْهَا سِنَّةُ الْأَوَاطِبِ

وما لم أذكره لك من الجمع، فجمعه جائز، إلا ما كان على مثال: «مَفَاعِلٌ» و«مَفَاعِيلٌ»، فإنه لا تكسير يتجاوز هذه الغاية.^(٣) ونظير الميرد ابن السراج حيث يقول: «... وكُلُّ بناءٍ مِنْ أبنيةِ الجموعِ ليسَ علىِ مثالِ «مَفَاعِلٌ»، ومَفَاعِيلٌ إذا اختلفتْ ضروبهُ فجمعهُ عندي جائزٌ، وقياسُهُ أن ينظرَ إلى ما كانَ علىِ بنائهِ مِنْ الواحدِ أو علىِ عدتهِ فتكسرهُ علىِ مِثَالِ تكسيروهِ.»^(٤)

فهذان نصان جليان في قياسية جمع الجمع بقسميه إلا ما مائل «مَفَاعِلٌ» و«مَفَاعِيلٌ»، فلا تُجمع لا في ضرورة، ولا في غيرها، إلا أن يُجمع جمع سلامة^(٥).

(١) الخصائص (٣/٢٣٥-٢٣٨).

(٢) البيت من «الرجز»، وهو لا يعرف قائله، وقد جُمع «وُطِب» على «أوطب» وهي مجموعة على

«أوطب» فالأخيرة جمع الجمع. انظر: الكتاب (٣/٦١٨) مع تعليق المحقق.

(٣) المذكر والمؤنث (١٠٣).

(٤) الأصول (٣/٣٢-٣٣).

(٥) شرح الجمل (٢/٥٤٦).

وحذا حذوهما من المتقدمين الرُّمَّانِي^(١)، وابن جني^(٢)،
والرُّمخسري^(٣)، وابن مالك مجيزاً جمع جمع التَّكْسِيرِ، إلَّا ما وازن «مَفَاعِلَ»
أو «مَفَاعِيلَ» أو «فُعَلَّةَ» أو «فَعَلَّةَ»، فدلَّ ذلك على أنه يجيز جمع جمع سائر
أبنية الكثرة غير ما ذكر، فحرِّي به إذن أن يقيس جمع جمع القلَّة، وهو كذلك
مقيس عنده؛ معللاً لذلك بأنه قد: «تَدَعُو الْحَاجَةَ إِلَى جَمْعِ الْجَمْعِ، كَمَا
تَدَعُو إِلَى تَثْنِيَّتِهِ، فَكَمَا يُقَالُ فِي جَمَاعَتَيْنِ مِنَ الْجِمَالِ: «جَمَالَانِ»، كَذَلِكَ يُقَالُ
فِي جَمَاعَاتِ «جَمَالَاتٍ»^(٤).

وأيد الأشموني^(٥) ابن مالك، ناقلاً عنه العلة السابقة نفسها.
واختار القول بقياسية جمع جمع القلَّة: جَمْعُ مِنَ الْمُحْدَثِينَ، بالإضافة
إلى المجمع اللُّغَوِيِّ فِي الْقَاهِرَةِ؛ لما فيه من التَّوسُّعِ والتَّيسِيرِ؛ ودعوة الحاجة
إليه أحياناً، علماً أنَّ المراجع اللُّغَوِيَّةَ قد ضَمَّتْ من جمع الجمع بنوعيه
عشرات مبعثرة، تكفي للقياس عليها^(٦).
ومن هؤلاء: أحمد حسن كحيل^(٧)، وعَبَّاسُ حَسَنِ^(٨)، الَّذِي فَضَّلَ
الأخذ بالرأي القائل: إِنَّ الْحَاجَةَ قَدْ تَدَعُو إِلَى جَمْعِ الْجَمْعِ، وهي عبارة ابن
مالك السابقة كما بيَّنت.

(١) شرح كتاب سيبويه «قسم الصَّرف» (١/٣٦١).

(٢) الخصائص (٣/٢٣٥-٢٣٨).

(٣) شرح المفصل (٥/٧٤).

(٤) شرح الكافية الشافية (٤/١٨٨٧-١٨٨٩)، والارتشاف (١/٤٧٤).

(٥) شرح الأشموني (٤/٢٧٥).

(٦) النحو الوافي (٤/٦٧٤) مع تعليق المؤلف.

(٧) التبيان (١٨١).

(٨) النحو الوافي (٤/٦٧٤).

وعلى نسق هذين سار عبدالمنعم عبدالعال^(١)، وعبد الرّاجحي^(٢)، وإبراهيم الحندود^(٣). ومن المجامع اللغوية التي عدت جمع الجمع مقيسًا عند الحاجة، المجمع اللغوي في القاهرة، حيث أصدر قرارًا يقضي بقياسية جمع الجمع عند الحاجة، وذلك بعد دراسة وافية^(٤).
وأما جمع جمع الكثرة فهو كسابقه، فمن أيد حظر جمع جمع القلة، وهو أولى بالجمع، فقد أيد بإجماع حظر جمع جمع الكثرة، وذكروا لذلك أسبابًا منها: أنّ جمع الكثرة يدك مباشرة على الكثير، فلا حاجة حينئذ إلى جمعه، وما جُمع منه فالمراد به اختلاف الضروب لا الكثير، فيُحفظ ولا يُقاس عليه^(٥)؛ ولأنه لما جُمع جمع الكثرة بالألف والتاء علم أنه للقلة، ولو كان للكثرة لكان جمعه بعلم القلة نقضًا للغرض، وقصدًا إلى نقص الجمع، والجمع من شأنه الزيادة لا التقتصان^(٦)، وهذه العلة باطلة عند ابن عصفور؛ لأنها واردة عن العرب^(٧)، وإنما جُمع بالألف والتاء؛ لأنّ المكسر مؤنث^(٨).
وفوق ذلك كله قلة ما ورد من جمع جمع الكثرة، إذا ما قرُن بما ورد

(١) جموع التصحيح والتكسير (٧٥-٧٦).

(٢) التطبيق الصرفي (١٢٧).

(٣) مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول (٧٠٢/٢).

(٤) في أصول اللغة (٢٧٨/٤)، وقد بحث في جمع الجمع ثلاثة من أعضاء المجمع وهم: محمد شوقي، وشوقي ضيف، وعبدالعالم فودة، ودعوا جميعهم إلى اقتباس جمع الجمع بنوعيه، وقد جمعوا في ذلك ألفاظًا كثيرة، وقد زدت على ما جمعوا. انظر: بحوثهم في كتاب «في أصول اللغة» (٢٨٢/٤-٢٩٤).

(٥) راجع: المقتصد في شرح التكملة (٥٧٧/٢)، وشرح المفصل (٧٦/٥)، وشرح الجمل (٥٤٣/٢، ٥٤٥).

(٦) المقتصد في شرح التكملة (٥٧٧/٢).

(٧) شرح الجمل (٥٤٣/٢، ٥٤٥).

(٨) انظر: شرح المفصل (٧٦/٥)، والتبصرة (٦٨٢/٢).

من جمع جمع القلة^(١).

وأما من قاس جمع جمع القلة، فقد قاس جمع جمع الكثرة أيضاً، ويمكن الاحتجاج لهم بما يلي:

أنه ليس هناك مانع أن يفيد جمع الكثرة المبالغة في الكثير، فهو كثير حقاً، ولكنه عندما يُجمع جمعاً آخر يزداد كثرة، كما أن جمع القلة عندما يُجمع جمعاً آخر يصير كثيراً، وهذا ما نصَّ عليه ابن جني حين قال: «... لا ينكر أن يكون جمعان أحدهما أكثر من صاحبه وكلاهما مثال الكثرة؛ ألا ترى أن مائة للكثرة، وألفاً أيضاً كذلك، وعشرة آلاف أيضاً كذلك، ... وكان عقباناً خمسون، وعقابين أضعاف ذلك»^(٢) وليس هناك محذور كذلك، في أن يُجمع جمع الكثرة على صيغة جمع القلة؛ لأنه ورد عن العرب ذلك فمثلاً: «أصيل» مفرد يُجمع على «أصل»، و«أصل» «فعل» جمع كثرة، يُجمع على «أصال»، و«أصال» «أفعال» جمع قلة، فأصبحت «أصال» جمعاً للجمع، وهذا ما نصَّ عليه ابن عصفور^(٣).

وأكثر من ذلك الحاجة التي دعت العلماء القدامى إلى قياسية هذا الجمع، في عصورهم الغابرة^(٤)، وليست حاجتهم إلى هذا القياس كحاجتنا اليوم، فحقيق بنا أن نقيسه، وأخيراً فما ورد من جمع جمع الكثرة يضاهي ما يُجمع من جمع القلة، والدليل على ذلك ما جمعته منه في الجدول السالف ذكره.

(١) الارتشاف (١/٤٧٣).

(٢) الخصائص (٣/٢٣٧).

(٣) انظر: شرح الجمل (٢/٥٤٣، ٥٤٥).

(٤) شرح الكافية الشافية (٤/١٨٨٧).

وقد استثنى هؤلاء العلماء من جمع جمع الكثرة، ما شاكل «مفاعِل» أو «مفاعِلِ»، فلا تُجمع بعد هذا الجمع؛ لأنها أقصى مراحلها^(١)، إلا أن تُجمع جمع سلامة فإنه كثير^(٢)، وفي هذا الاستثناء يتفق الفريقان، فريق سيبويه^(٣)، وفريق المبرد^(٤)، بينما زاد ابن مالك^(٥) على ما سبق، «فُعَلَة»، و«فَعَلَة»، وهو بهذا يرى قياسية جمع جمع الكثرة إلا ما استثناءه، في حين أخذ باستثناءه لتلك الصيغ مجموعة من المحدثين منهم: عباس حسن^(٦)، وعبد المنعم عبدالعال^(٧)، وعبد الرّاجحي^(٨).

إذن قول بعض العلماء: إنَّ جمع جمع الكثرة لا ينقاس اتِّفاقًا، يُدحض ببراہين هذه الفئة^(٩).

ولمّا يقف جمع الجمع بنوعيه على مستويين من الجمع، بل تعدّاه إلى ثلاثة مستويات فصار جمع جمع الجمع، أو أكثر من ذلك^(١٠)، ومع وروده فهو قليل، بل إنَّ بعض العلماء أنكروه كالشَّهيلي حيث يقول: «... ولا أعرف

(١) راجع: المذكر والمؤنث للمبرد (١٠٣)، والأصول (٣٢/٣).

(٢) شرح المفصل (٧٦/٥).

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) راجع: المذكر والمؤنث للمبرد (١٠٣)، والأصول (٣٢/٣).

(٥) الارتشاف (١/٤٧٤).

(٦) النحو الوافي (٤/٦٧٥).

(٧) جموع التصحيح والتكسير (٧٦).

(٨) التطبيق الصرفي (١٢٧).

(٩) الارتشاف (١/٤٧٣).

(١٠) قال ابن خالويه في «ليس» (١٨٤): «ليس في كلام العرب: جَمْعُ جَمْعٍ سِتًّا مَرَاتٍ إِلَّا الْجَمَلُ، فَإِنَّهُمْ جَمَعُوا الْجَمَلَ أَجْمَالًا ثُمَّ جَامِلًا ثُمَّ جَمَالًا ثُمَّ جِمَالَةً ثُمَّ جِمَالَاتٍ جَمْعُ الْجَمْعِ...».

أحدًا قال هذا القول أعني جمع جمع الجمع غير الزجاجي وابن عزيز^(١)، ووافقه ابن الخشاب^(٢)، وأثبتته جمع من العلماء، فبعضهم نصوا عليه كابن عزيز^(٣)، والزجاجي^(٤)، وتبعهما ابن الشجري^(٥)، وآخرون ذكروه دون نص على هذه التسمية، كالأخفش^(٦)، وأبي بكر الأنباري^(٧).

تلك هي أحكام جمع الجمع العربي، حاولت أن أبين رؤى العلماء فيها، وأجلى براهينهم، ثم أحدد المختار من تلك الرؤى، مستندًا إلى بعض الشواهد والأدلة.

- جمع الجمع الأعجمي:

ويقابل ما سبق أحكام جمع الجمع الأعجمي «... فهو موافق للعربي في جميع ما ذكرنا، إلا أنه يلزم جمع الرباعي منه تاء التانيث نحو سَبَّحَ وسَبَّابِجَة، قوم يبدرون السفن أي يخرقونها ويأخذون ما فيها، إلا أن يشد من ذلك شيء فيُحفظ ولا يُقاس عليه نحو: جَوْرَبَ وجَوَارِبَ وكُرْفَحَ وكُرَافِجَ، وهو البقال.

وكذلك «المنسوب» يلزمه تاء التانيث نحو مهالِبة ومناذِرة ومسامِعة، وكأن التاء هنا عوض من ياء النسب كما عوضت من الياء في صياقِلة، إلا ما شد فاستعمل بغير تاء، وذلك: الدِياسِم والمَعاول، وهما قبيلان من العرب،

(١) الروض الأنف (٢/٢٥).

(٢) انظر: الارتشاف (١/٤٧٩)، وتذكر النحاة (٣٧٢) وما بعدها، ولم أجد ما نسب إليه في «المرتل».

(٣) نزاهة القلوب (٨٨).

(٤) كتاب الجمل (٣٨٢).

(٥) الأمالي (١/٣٨١) مع تعليق المحقق.

(٦) راجع: الأمالي (١/٣٨١) تعليق المحقق.

(٧) شرح القوائد السبع (٣٨٢-٣٨٣).

والمعاول من الجهاضة من الأزد.^(١)

وبعد، فما تقدم هو بيان لمسألة جمع الجمع، حاولت نفص الغبار عما اندثر من آثارها، جامعاً لأقوال العلماء فيها، موضّحاً عللهم، مختاراً الرأي القائل بالقياس في الجمع بنوعيه، ذاكراً أسباب ذلك الاختيار. لقد ذكرت كثيراً من المسوغات لرأي المؤيدين للقياس في أثناء الحديث عنه فيما تقدم، ولن أعيد ما قلته هناك، ولكنني سأزيد عليها ما ارتأته مدعماً لذلك الرأي.

— إنَّ أوَّلَ حِجَّةٍ لهذا الفريق القائل بالقياس هي: ما نصَّ عليه الرُّمَّاني حين قال: «وقولهم في أقوال: أقاويل، وفي أبيات: أبيات، وفي أنعام: أنواعيم» - دليل على صحّة هذا الجمع، لأنه إذا جُمع على هذه الرُّنَّة جَمْعٌ فَجَمَعُ الواحدِ أَحَقُّ به، لأن الحاجة إلى جمع الواحد أشدُّ منها إلى جَمْعِ الجَمْعِ.^(٢)

وأما الحجّة الثانية فهي: كثرة الشواهد القرآنية، والنبوية، والشعرية التي لا يمكن استقصاؤها؛ لكثرتها^(٣)، ولكنني سأذكر طرفاً منها: * قال تعالى^(٤): ﴿فَرِهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾، حيث قرأها ابن كثير وأبو عمرو وغيرهما: ﴿فَرُهْنٌ﴾ بضم الراء والهاء^(٥).

* وقال سبحانه^(٦): ﴿كُلُوا مِن ثَمَرِهِ﴾، إذ قرأها حمزة والكسائي

(١) شرح الجمل (٢/٥٤٦-٥٤٧)، مع ملاحظة أنّ لفظه «المنسوب» كتبت بالصاد، وهو خطأ بين.

(٢) شرح الكتاب «قسم الضرف» (١/٣٦١).

(٣) من أراد الاستزادة من الشواهد، فليُنظر في مظانّ الألفاظ المجموعة في آخر هذا المطب.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٨٣.

(٥) معجم القراءات (١/٤٢٤) و«رُهْنٌ» جمع «رِهَانٌ»، و«رِهَانٌ» جمع «رُهْنٌ» فهي جمع الجمع.

انظر: معاني الفراء (١/١٨٨)، والأخفش (١/١٩٠-١٩١).

(٦) سورة الأنعام، الآية: ١٤١.

وخلف وغيرهم ﴿مِنْ ثَمَرِهِ﴾ بضم التاء والميم^(١).
* وقال عز وجل^(٢): ﴿يُحَلِّقُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾، قرأها جماعة القراء هكذا^(٣).

* وقال ﷺ كما جاء في الحديث^(٤): «سَمِعَ اللهُ بِهٍ أَسَامِعَ خَلْقِهِ».
* وكما في الحديث عنه ﷺ: «أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهَا - تَبَرَّقَتْ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ».
* وفي الحديث أيضاً قوله ﷺ: «إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْخِصْبِ فَأَعْطُوا الرُّكْبَ أَسْتِنَهَا».

* وقال نعيم بن جرهم^(٧):
أَمَّا وَاحِدًا فَكَفَاكَ مِثْلِي فَمَنْ لَيْدٍ تَطَاوَحَهَا الْأَيْدِي
* وقال ذوالرؤمة^(٨):

- (١) معجم القراءات (٥٦٩/٢) و«ثَمَرٌ» مثل «رُؤْمٌ». راجع: معاني الفراء (١٨٨/١).
- (٢) سورة الكهف، الآية: ٣١.
- (٣) معجم القراءات (١٩٩/٥) و«أَسَاوِرٌ» جمع «أَسْوِرَةٌ»، و«أَسْوِرَةٌ» جمع «سَوَارٍ» فهي جمع الجمع. انظر: المعجم نفسه، والتكملة، تحقيق: مرجان (٤٦١).
- (٤) غريب الحديث لابن سلام (٢٤-٢٢/٢) مع تعليق المحقق وتخريج الحديث فيه، حيث وقع «أَسَامِعٌ» جمعاً لـ«أَسْمَعٌ» و«أَسْمَعٌ» جمعاً لـ«سَمِعَ» فهو جمع الجمع.
- (٥) المصدر نفسه (١٠٤-١٠٢/٣) مع تعليق المحقق، وتخريج الحديث فيه. إذ قوله: «أَسَارِيرٌ» جمع «أَسْرَارٍ» أو «أَسِيرَةٍ» و«أَسْرَارٌ» جمع «سِرَرٌ»، و«أَسِيرَةٌ» جمع «سِرٌّ»، فهو جمع الجمع.
- (٦) غريب الحديث لابن سلام (١٠-٩/٤) مع تعليق المحقق وتخريج الحديث فيه. إذ قوله: «أَسِيَّةٌ» جمع «أَسْتَانٌ» و«أَسْتَانٌ» جمع «سِيٌّ» فهو جمع الجمع.
- (٧) البيت من «الوافر»، وقوله: «الْأَيْدِي» جمع «أَيْدٍ» و«أَيْدٍ» جمع «يَدٍ» فهو جمع الجمع. انظر: التكملة، تحقيق: مرجان (٤٣٦)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٧٩٧/٢) مع تعليق المحقق.
- (٨) البيت من «الطويل»، وهو في ديوانه (٥٦٦/١)، حيث إنَّ قوله: «جَمَائِلٌ» جمع «جَمَالٌ» و«جَمَالٌ» جمع «جَمَلٌ» فهو جمع الجمع. راجع التكملة، تحقيق: مرجان (٤٦١).

وَقَرَّبْنَ بِالزُّرْقِ الْجَمَائِلَ بَعْدَمَا تَقَوَّبَ عَنْ غُرْبَانٍ أَوْرَاكِهَا الْحَطْرُ
* وقال أيضاً^(١):

أَعَارِبُ طُورِيُونَ فِي كُلِّ بَلَدَةٍ يَحِيدُونَ عَنْهَا مِنْ حِدَارِ الْمَقَادِرِ
* وقال أبو ذؤيب^(٢):

لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلُهُ وَأَقْعُدُ فِي أَفْيَائِهِ بِالْأَصَائِلِ
واليك ما جمعته من جمع الجمع بنوعيه، مضافاً إليه اسمي الجمع والجنس، قد نظمتها في جدول؛ لكي يسهل الاطلاع عليه.

المفرد	الجمع	جمع الجمع	جمع	جججج
يَدٌ	أَيْدٍ	أَيَادٍ		
وَطْبٌ، وَطَابٌ	أَوْطُبٌ	أَوْطَابٌ		
سِقَاءٌ	أَشْقِيَّةٌ	أَسَاقِي		
نَعْمٌ	أَنْعَامٌ	أَنْعَائِمٌ		
قَوْلٌ	أَقْوَالٌ	أَقَاوِيلٌ		
جَمَلٌ	جَمَالٌ	جَمَائِلٌ		
مَصِيرٌ	مُضْرَانٌ	مُضَارِينٌ		
بَيْتٌ	أَبْيَاتٌ	أَبْيَائِتٌ		
سِوَارٌ، إِسْوَارٌ	أَسْوَرَةٌ	أَسَاوِرَةٌ		
جُشٌّ	جُشَانٌ	حَشَانِينٌ		
نِضْوٌ	أَنْضَاءٌ	أَنْاضِي		
عَبْدٌ	أَعْبُدٌ، عُبْدٌ، عِبَادٌ، عَبِيدٌ	أَعَابِدٌ، عُبْدٌ		

(١) البيت من «الطويل» أيضاً، وهو في ديوانه (١٦٩٨/٣)، وقوله: «أَعَارِبٌ» جمع «أَعْرَابٌ» و«أَعْرَابٌ» جمع «عَرَبٌ» أو «عَرَابِيٌّ». انظر: التكملة، تحقيق: مرجان (٤٦١)، واللسان «عرب».

(٢) البيت من «الطويل» وهو في ديوان الهذليين «شعر أبي ذؤيب»، مع اختلاف يسير (١٤١)، وشرح أشعار الهذليين (١٤٢/١)، وقوله: «الأصائل» جمع «أَصَالٌ» و«أَصَالٌ» جمع «أَصْلٌ» و«أَصْلٌ» جمع «أَصِيلٌ» فهو جمع جمع الجمع. انظر: شرح القوائد السبع (٣٨٣).

المفرد	الجمع	جمع الجمع	جمع	جمع	جمع
ثمرة	ثَمَر، ثَمَر	ثَمَر، ثَمَر	ثَمَر، ثَمَر	ثَمَر، ثَمَر	ثَمَر، ثَمَر
سَقِيَّة، سَقْف	سُقُوف	سُقُوف	سُقُوف	سُقُوف	سُقُوف
حَلَق	حُلُوق	حُلُوق	حُلُوق	حُلُوق	حُلُوق
لَقَاء	لُقُت	لُقُت	لُقُت	لُقُت	لُقُت
فَلَكَة	فَلَكَ	فَلَكَ	فَلَكَ	فَلَكَ	فَلَكَ
رَهْن	رَهَان	رَهَان	رَهَان	رَهَان	رَهَان
سَمْع	أَسْمَع، أَسْمَع	أَسْمَع، أَسْمَع	أَسْمَع، أَسْمَع	أَسْمَع، أَسْمَع	أَسْمَع، أَسْمَع
سِرْر، سِرّ	أَسْرَار، أَسْرَار	أَسْرَار، أَسْرَار	أَسْرَار، أَسْرَار	أَسْرَار، أَسْرَار	أَسْرَار، أَسْرَار
شِرَاعَة	شِرْع، شِرْع	شِرْع، شِرْع	شِرْع، شِرْع	شِرْع، شِرْع	شِرْع، شِرْع
سِنّ	أَسْنَان	أَسْنَان	أَسْنَان	أَسْنَان	أَسْنَان
سَوَاد	أَسْوَدَة	أَسْوَدَة	أَسْوَدَة	أَسْوَدَة	أَسْوَدَة
ذَهَب	أَذْهَاب، ذَهَاب، أَذْهَاب	أَذْهَاب، ذَهَاب، أَذْهَاب	أَذْهَاب، ذَهَاب، أَذْهَاب	أَذْهَاب، ذَهَاب، أَذْهَاب	أَذْهَاب، ذَهَاب، أَذْهَاب
ظَفَر	أَظْفَار	أَظْفَار	أَظْفَار	أَظْفَار	أَظْفَار
عَرَب، أَعْرَابِي	أَعْرَاب	أَعْرَاب	أَعْرَاب	أَعْرَاب	أَعْرَاب
سَلِيْط	سُلْطَان	سُلْطَان	سُلْطَان	سُلْطَان	سُلْطَان
أَصِيْل	أَصْل	أَصْل	أَصْل	أَصْل	أَصْل
نَاقَة	أَيْق	أَيْق	أَيْق	أَيْق	أَيْق
قِنّ	أَقْنَان	أَقْنَان	أَقْنَان	أَقْنَان	أَقْنَان
طَائِر	طَيْر	طَيْر	طَيْر	طَيْر	طَيْر
سَطْر	أَسْطَر، أَسْطَر	أَسْطَر، أَسْطَر	أَسْطَر، أَسْطَر	أَسْطَر، أَسْطَر	أَسْطَر، أَسْطَر
إِنَاء	أَنْبِيَة	أَنْبِيَة	أَنْبِيَة	أَنْبِيَة	أَنْبِيَة
عَدْل	أَعْدَال	أَعْدَال	أَعْدَال	أَعْدَال	أَعْدَال
نَيْر	أَنْمَار	أَنْمَار	أَنْمَار	أَنْمَار	أَنْمَار
جَرَاب، جَرِيْب	أَجْرِيَة	أَجْرِيَة	أَجْرِيَة	أَجْرِيَة	أَجْرِيَة
كَلْب	أَكْلَب	أَكْلَب	أَكْلَب	أَكْلَب	أَكْلَب
نَدَى	أَنْدَاء، أَنْدَاء	أَنْدَاء، أَنْدَاء	أَنْدَاء، أَنْدَاء	أَنْدَاء، أَنْدَاء	أَنْدَاء، أَنْدَاء

المفرد	الجمع	جمع الجمع	جججج
عَقَاب	أَعْقَاب، أَعْقَابَة	عِقَابَان، عِقَابِين	
عُرَاب	أَغْرِيَة، أَعْرَب، غِرْبَان، عُرْب غُرَابِين	أَشَاب	
شِفَاء	أَشْفِيَة	أَشَاب	
رُوح، رِيح	أَرْوَاح، أَرْوَاح	أَرْوَاح، أَرْوَاح	
شَاهِد	شُهُود، شَهْد	أَشْهَاد، شُهُود	
نَاصِر	نُصْر	أَنْصَار	
أَجْرَب	جُرْب	جِرَاب	
شَارِب	شِرْب	شُرْب	
صَاحِب	صَحْب	أَصْحَاب	أَصْحَاب
هَضْب	هَضَاب	أَهَاضِب	
أُنثَى	إِنَاث	أُنْثَى	
خَرَج، خَرَج	أَخْرَاج، أَخْرَاجَة	أَخْرَاج	
فَوْج	أَفْوَاج، فُؤُوج	أَفْوَاج، أَفْوَاج	
قَدَح	أَقْدَاح، قِدَاح	أَقْدَاح	
أَجْلَد	أَجْلَاد	أَجَالِد	
جَوَاد	أَجْوَاد	أَجَوَاد، جُودَاء	
نِعْمَة	نِعَم	أَنْعَم	
نَجْد، نَجْد، نَجْد، نَجْد، نَجْد، نَجَاد	نَجِيد، نَجُود، نَجَاد	أَنْجِد، أَنْجِدَة، نَجْد	أَنْجَاد
وَأْفِد	وَأْفِد	أَوْفَاد، وُفُود	
صَبْرَة	صَبَار	صَبَارَة	
مَرَسَة	مَرَس	أَمْرَاس	
قَلُوص	قُلُوص، قَلَائِص	قَلَاص	
فَيْقَة	فَيْق، فَيْق، أَفْوَاق	أَفَاوِيق	
سَجْع	أَسْجَاع	أَسَاجِيع	
مَرِيَع	أَمْرِع	أَمْرَاع	
يَبِين	أَيْمُن	أَيْمَان، أَيَائِن	

المفرد	الجمع	جمع الجمع	جمع	جججج
حَقٌّ	حِقَاقٍ، حُقُقٍ	حُقُقٍ، حِقَاقٍ	حُقُقٍ، حِقَاقٍ	جججج
عَقُوقٌ	عُقُقٌ	عِقَاقٌ	عِقَاقٌ	
مَعْنٌ	أَمْعَانٌ	أَمَاعِقُ، أَمَاعِيقُ	أَمَاعِقُ، أَمَاعِيقُ	
جُلٌّ	جِلَالٌ	أَجَلَةٌ	أَجَلَةٌ	
رَجُلٌ	رِجَالٌ	أَرَاجِلٌ	أَرَاجِلٌ	
نَاجِلٌ	نَهْلٌ	نِهَالٌ	نِهَالٌ	
أَجْمَةٌ	أَجْمٌ	إِجَامٌ	إِجَامٌ	أَجَامٌ
أَكْمَةٌ	أَكْمٌ	إِكَامٌ	إِكَامٌ	أَكَامٌ
صِرْمٌ	أَصْرَامٌ	أَصَارِمٌ	أَصَارِمٌ	
كِمٌّ، كِمَّةٌ، كِمَامَةٌ	كِمَامٌ، كِمَّةٌ، أَكْمَامٌ	أَكَامِيْمٌ	أَكَامِيْمٌ	
فَرَشٌ	فِرَاشٌ	فُرُشٌ	فُرُشٌ	
فَنٌّ	أَفْنَانٌ	أَفَانِيْنٌ	أَفَانِيْنٌ	
يَمَنٌ	أَيْمَنٌ	أَيَامِنٌ	أَيَامِنٌ	
جَزُوٌّ	جِرَاءٌ	أَجْرِيَّةٌ	أَجْرِيَّةٌ	
دَوَاةٌ	دَوَى	دُوَيٌّ	دُوَيٌّ	
صَفَاةٌ	صَفَا	صُفْيِيٌّ، أَصْفَاءٌ، صِغْيِيٌّ	صُفْيِيٌّ، أَصْفَاءٌ، صِغْيِيٌّ	
صَارٍ	صُرَاهُ	صَرَارِيٌّ	صَرَارِيٌّ	
نَصِيٌّ	أَنْصَاءٌ	أَنْصَابٌ	أَنْصَابٌ	
بَعِيرٌ	أَبْعَرَةٌ	أَبَاعِرٌ	أَبَاعِرٌ	
كُرَاعٌ	أَكْرُعٌ	أَكَارِعٌ	أَكَارِعٌ	
تَاجِرٌ	تَجْرٌ	تِجَارٌ	تِجَارٌ	تُجْرٌ
ظِلٌّ	ظِلَالٌ	ظُلُلٌ	ظُلُلٌ	
عَدُوٌّ	أَعْدَاءٌ	أَعَادٍ	أَعَادٍ	
نِصَالٌ	أَنْصُلٌ	أَنْصِيلٌ	أَنْصِيلٌ	
ضَبْعٌ	ضَبَاعٌ	ضُبْعٌ	ضُبْعٌ	
شُرَّةٌ	شُرَرٌ	شِرَارٌ	شِرَارٌ	

المفرد	الجمع	جمع الجمع	جججج
اسم	أَسْمَاء	أَسَام	
سلاح	أَسْلِحَة	أَسَالِح	
وثن	وِثَان	وُثْن	
أسير	أَسْرَى	أَسَارَى	
شيعه	شَيْع	أَشْيَاع	
ناب	أُنْبَيْب، أَنْبَاب، نُيُوب	أَنْبَاب	
لوح	أَلْوَا ح	أَلَاوِيح	
صيد	أَصْيَاد	أَصَايِد	
بُجر	أَبْجِر	أَبَاجِير	
بشرة	بَشَر	أَبْشَار	
حفر	أَخْفَار	أَخَاوِير	
خبر	أَخْبَار	أَخَابِير	
خلد	خُدُور، أَخْدَار	أَخَادِير	
خطر	خَطَار	خُطَر	
زهرة	زَهْر، أَرْهَار	أَرْهِير	
كرس	كُرَاس	أَكَارِس، أَكَارِيس	
نوض	أَنْوَاض	أَنْوَايِض	
زمنه	زَمَع	زَمَاع	
قنعه	أَقْنَاع	قَنْمَان	
حفف	أَحْقَاف، حُقُوف، حُقُوف	حَقَائِف، حِقْفَة	
سيفه	سَيْف	سَيْفَة	
قلف	قَلِيف	قُلْف	
كسفه	كِسْف، كِسْف	أَكْسَاف، كُسُوف	
صديق	أَصْدِقَاء، صُدُقَاء، صُدُقَان	أَصَادِق	
صلق	أَصْلَاق	أَصَالِيق	
فرقة	فِرْق	أَفْرَاق	أَفَارِيق

المفرد	الجمع	جمع الجمع	جججج
فَيْق	فَيْق	أَفْقَاق	جججج
رَمَكَة	رَمَك	أَرْمَاك	
سِلْكَة	سِلْك	أَسْلَاك ، سُلُوك	
خِلَّة	خِلَل ، خِلَال	أَخِلَّة	
شَائِلَة	شَوْل	أَشْوَال	
عَيْل	عَيْال	عَيْالِيل	
مَخَالَة	مَخَال	مُخَل	
أَعْرَم	عُرْمَان	عَرَابِين	
عِصْمَة	عِصْم	أَعْصَم ، عِصْمَة	أَعْصَام
قِصِم	أَقْصَام	أَقَابِيم	
قَصِيمَة	قَصِيم	قُصْم ، قَصَائِم	
حِين	أَحْيَان	أَحْيَان	
فُوّه	أَفْوَاه	أَفَاوِيه ، فَاهَاه	
آيَة	آي ، آيَات	آيَات	
حِسْوة	أَحْسِيَة ، أَحْسْوة	أَحَاسِي	
فَلَاة	فَلَا ، فُلِي ، فُلِي	أَفْلَاء	
نَوَاة	نَوَى	أَنْوَاء ، نُوي ، نُوي	
مَنْع	مَنْع	مَنْعَان	
يَوْم	أَيَّام	أَيَّامِيم	
عَتَاد	عُتْد	أَعْتَاد	
عَيْن	أَعْيُن	أَعْيَان	
مَكَان	أَمَكِنَة	أَمَاكِن	
يَحْوَان	أَخْوِيَة	أَخَاوِين	
جَزُور	جُزُر	جَزَائِر	

المفرد	الجمع	جمع الجمع	جمع	جمع جمع
حفظ	حُطِّبُوا	أَحَاطُوا ^(١)	حجج	جججج

(١) لمعرفة مظاهر الألفاظ المجموع، انظر ما يلي: الكتاب (٦١٨/٣ - ٦٢٠)، الصَّحاح (يدي، جمل، بيت، سور، ثمر، سمع، جرب، شهد، شرب، صحب، هضب، أنث، خرج، فوج، قدح، جلد، جود، شدد، نجد، وفد، صبر، مرس، قلص، فوق، سجع، مرع، حقق، عقق، معق، جلل، رجل، نهل، أجم، أكم، صرم، كمم، فرش، فنن، يمن، جرو، دوى، صفا)، واللِّسان (وطب، سور، حشش، عبد، ثمر، سقف، حلق، ذهب، ظفر، عرب، عدل، نمر، ندي، غرب، تجر، سما، سلح)، والهمع (١٢٣/٦ - ١٢٤)، المسائل المضديات (٥٥، ١٩٢)، وكتاب الجمل (٣٨٢)، ومعاني الفراء (٣١٤/١، ١٥٣/٢، ٣٢٢/٣)، وسر الصناعة (٥١٢/٢)، وفي أصول اللغة (٢٨٨/٤)، ومجاز القرآن (٢٨٢/٢)، ونوادر أبي زيد (٦٠٧)، ومعاني الأختش (١٩٠/١ - ١٩١)، وغريب الحديث لابن سلام (٢٤/٢، ١٠٣/٣، ١٠٩، ١٠/٤، ١٥٣/٥، ٤٧٢)، والمقتضب (٢٧٨/٢، ٣٢٩/٣)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٨٥، ٥٥٦) مع تعليق المحقق، والمذكر والمؤنث للمبرِّد (١٠٢ - ١٠٣)، ونزهة القلوب (٨٨)، وإعراب ثلاثين سورة (١٠٥) مع التعليل، وليس في كلام العرب (١٨٣)، وحجة الفارسي (١٣٢/٣)، والتُّر المصون (٤٨٠/١ - ٤٨١، ٥٨٠/٤، ٦٧٢)، وشرح الكتاب «قسم الصَّرف» (٣٦١/١)، والخصائص (٢٣٧/٣)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١٧٨/١، ١٨٣، ٦٠٥/٢، ٧٠٣، ٧٣٦)، والتَّبصرة (٦٨١/٢)، والقاموس «روح، فوق، صفو، نيب، لوح، صيد، بجر، بشر، حفر، خير، خدر، خطر، زهر، كرس، نوض، زمع، قنع، حقف، سنف، قلف، كسف، صدق، صلح، فرق، فتن، رمك، سلك، خلل، شول، عيل، محل، عرم، عصم، قسم، قضم، حين، فوه، آية، حسا، فلا، نوى» هذا وقد جمع عبداللطيف الخطيب جمع الجمع من القاموس كاملاً، إلا أنني راجعت ما قاله، وزدت عليه. انظر كتابه: المستقصى في علم التصريف (٨٣٣/٢) وما بعدها، ودقائق التصريف (٤٠٤)، والمجموع المنيث (٢٦٢/٣)، والمحكم (ي م ن ١٢٩/١٢)، والمخصص (١١٨/١٤، ١١٩)، وأمالني ابن السجري (٣٨١/١) مع تعليق المحقق، وإعراب القراءات الشَّواذ (٦٦٤/٢)، وشرح الجمل (٥٤٤/٢)، وشرح الكافية الشافية (١٨٨٨/٤)، والبحر المحيط (٦٩/٤)، والمجدول في إعراب القرآن (٢٥/١ - ٢٦)، وجامع التُّروس العربية (٣٢/٢)، والتَّحو الوافي (٦٧٤/٤)، والكفاف (١٧٨/١)، هذا ما كُتب لي جمعه، والله أعلم وأحكم.

المطلب الرابع رد الجمع إلى مفرده عند تصغيره

يقول ابن الخباز: «... وإنما قاسوا التصغير على التكسير، لأنهما يشتركان في أحكام كثيرة ولذلك قيل إنهما من واحد^(١)، وسألني ذات مرة» بعض المتأدبين عن اشتراك التكسير والتصغير فجمعت بينهما من عشرين وجها، وإذا تأملت باب التصغير وباب الجمع استبنت أكثر ذلك.^(٢) ففي هذه المقولة دلالة جليّة، على كثرة الوشائج التي تربط بين التكسير والتصغير، وسأسى في بداية هذا المطلب إلى لمّ شتات ما تفرّق من تلك الوجوه التي يشتركان فيها، فإليكها:

أولاً: أنّ أوّل التصغير مضموم، وأوّل الجمع مفتوح^(٣)، وضّمّ الأوّل؛ لأنه يدلّ على التقليل، فناسبه التثقل، وفتح الثاني؛ لأنه دالٌّ على التثكير، فشاكلة التخفيف^(٤)، فحمل التصغير إذن على التكسير من باب حمل الشيء على نقيضه^(٥).

ثانياً: انفتاح الحرف الذي يسبق ياء التصغير، وكذلك في الجمع^(٦).
ثالثاً: أنّ ياء التصغير حرف لين وقعت ثالثة، وكذلك ألف الجمع^(٧).

(١) هذا القانون في: الكتاب (٤١٧/٣).

(٢) توجيه اللمع (٥٥٣).

(٣) الكتاب (٤١٦/٣).

(٤) انظر: المسائل البصريّة (٨٥٦/٢)، وحاشية الصبّان (١٥٥/٤).

(٥) الخصائص (٣٨٩/٢).

(٦) الكتاب (٤١٧/٣).

(٧) الكتاب (٤١٦/٣).

رابعاً: أنَّ ياء التّصغير ساكنة؛ لأنّها منازرة لألف الجمع، كما في نحو: أَفُوسٌ يُقَالُ فِي تَصْغِيرِهَا: أَفُيْسٌ، فلا يجوز أن تُنقل حركة الهمزة إلى الياء؛ لأنّها بمنزلة ألف الجمع في نحو: أَجَادِلٌ، فلا تتحرك أبداً^(١).
خامساً: انكسار الحرف الَّذِي يلي ياء التّصغير، وكذلك ما يلي ألف الجمع^(٢).

ويمكن التّمثيل لِمَا مرَّ من الوجوه بـ: أَسْوَدٌ، وَجَدَوَلٌ، إذ يقال في تصغيرها: أُسْوِدٌ، وَجَدَيُولٌ، كما قيل في تكسيرها: أَسَاوِدٌ، وَجَدَاوِلٌ، وفيهما عُنيّة عن التّفصيل^(٣).

سادساً: أنَّ التّكسير يردُّ الأشياء إلى أصولها، كما أنَّ التّصغير كذلك.
فمن ذلك: مِيزَانٌ، وَمِيقَاتٌ، وَمِيعَادٌ، تقول في تكسيرها: مَوَازِينٌ، وَمَوَاقِيتٌ، وَمَوَاعِيدٌ، وفي تصغيرها: مَوَازِينٌ، وَمَوَاقِيتٌ، وَمَوَاعِيدٌ، وإنّما أبدلوا الياء التي في المفرد؛ لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسرة، فلما ذهب الثّقل رُدَّ الحرف إلى أصله - أي رُدَّت الياء إلى أصلها الواو - لِمَا جُمِعت تلك الألفاظ وصُعِّرت^(٤).

ومثل ما سبق: فُوكٌ: إذ أصلها: فَوْةٌ على زنة: فَعَلٌ، بدلالة قولهم في تصغيرها وتكسيرها: فُويّه، وأفَوَاه، وشاةٌ أصلها: شُوّهة، والدليل على أنّ

(١) راجع: الكتاب (٤/٤٤١)، وأما ابن السّجري (٢/٢١٥).

(٢) الكتاب (٣/٤١٧).

(٣) انظر: شرح الملوكي في التصريف (٢٥٨-٢٥٩)، ولمزيد من التّعليلات والتّفسيرات للوجوه الخمسة السابقة. راجع: الكتاب (٣/٤١٥) تعليق المحقق، وعلل النحو (٤٧٥-٤٧٦)، ونتائج الفكر (٨٩-٩٠)، والنهم (٦/١٣١).

(٤) الكتاب (٣/٤٥٧-٤٥٨).

لامها هاء قولهم في تصغيرها وتكسيروها: شُوِيَهَة، وشِيَاه، وماء أصلها كذلك: مَوَه؛ لقولهم في تصغيرها وتكسيروها: مَوِيَه، وأمَوَاه، فصارت واوه ألفاً؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، ثم أُبدلت هاؤه همزة، وشَفَّة أصلها أيضاً: شَفَّهَة، والدَّلِيل على كون لامها هاء ظهورها في التَّصْغِير والتَّكْسِير حين قالوا: شَفَّيَهَة، وشَفَّاه^(١).

ويضارعها: بَاب، ونَاب حيث أصلهما: بَوَب، ونَيْب، بدلالة تصغيرهما وتكسيروهما حينما قيل فيهما: بُوَيْب وأَبْوَاب، ونَيْبٍ وَأَنْبَابٍ، فأصل الألف في الأولى: واو، وأصلها في الثانية: ياء^(٢).

سابعاً: أنه يتوصل في التَّصْغِير إلى مثالي: «فُعْيَعِلٌ وفُعْيَعِيلٌ»، بما يتوصل به في التَّكْسِير إلى مثالي: «مَفَاعِلٌ ومَفَاعِيلٌ» من الحذف وجوباً أو تخييراً، كما في نحو: سَفَرَجَلٌ، وفَرَزْدَقٌ، ومُسْتَخْرَجٌ، وأَلْنَدَدٌ، وَيَلْنَدَدٌ، وحَزْبُونٌ، يُقَالُ في تصغيرها: سُفْيِرَجٌ بحذف خامسه وجوباً، وفُرَيْزُدٌ بحذف خامسه أو فُرَيْزِقٌ بحذف رابعه تخييراً، ومُخَيَّرَجٌ بحذف السِّينِ والثَّاءِ، وبقاء الميم لفضلها، وأَلْيَدٌ، وَيَلْيَدٌ بحذف الثُّونِ، وبقاء الهمزة والياء لتصدُّرهما، وحَزْبِيَيْنٌ بحذف الياء، وقلب الواو ياءً، كما قيل في تكسيروها: سَفَارَجٌ، وفَرَازِدٌ أو فَرَازِقٌ، ومَخَارَجٌ، وأَلَادٌ، وَيَلَادٌ، وحَزَابِيَيْنٌ^(٣).

ثامناً: جواز زيادة ياء في التَّصْغِير عوضاً ممَّا حُذِفَ منه، حملاً على التَّكْسِيرِ وذلك في مثل: سَفَرَجَلٌ، وفَرَزْدَقٌ، وقَبْعَثَرِيٌّ، وشَمْرَدَلٌ،

(١) انظر: الكتاب (٤/٢٤٠)، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر (١٠٦)، وأمالى ابن السجري (٢/٢٤٠، ٢٥٨، ٢٦٠ - ٢٦١).

(٢) التكملة، تحقيق: مرجان (٤٩٩)، ولأمثلة أكثر انظر: الكتاب (٣/٣٢٢)، والهمع (٦/١٤١).

(٣) راجع: شرح الكافية الشافية (٤/١٨٧٨، ١٨٩٥ - ١٨٩٦)، والتصريح (٥/١٣٤ - ١٣٥، ١٣٩ - ١٤٠، ١٤٨)، وللاستزادة ينظر في: الكتاب (٣/٤٣٦، ٤٤٤ - ٤٤٥)، والهمع (٦/١٣٩).

وجَحْمَرِش، وَصَهْصَلِق^(١)، حيث تقول في تصغيرها: سُمْرِيح، وفُرَيْرِيد، وَقُبَيْعِيث، وشُمَيْرِيد، وجُحَيِير، وصَهَيْصِيل، كما قلت في تكسيرها: سَفَارِيح، وفَرَازِيد، وقَبَاعِيث، وشَمَارِيد، وجَحَامِير، وصَهَاصِيل.

تاسعاً: أنَّ التَّصْغِيرَ أُلْزِمَ طَرِيقَةً وَاحِدَةً، وَلَمْ تَخْتَلَفْ أَبْنِيَتُهُ اخْتِلَافَ أَبْنِيَةِ التَّكْسِيرِ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ أضعف من التَّكْسِيرِ لِأَسْبَابٍ مِنْهَا: أَنَّ الاسْمَ إِذَا صُغِّرَ فَكأنَّمَا وُسمَ بِالصَّغَرِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُضْمَّ إِلَيْهِ غَيْرُهُ، كَقَوْلِكَ فِي: رَجُلٍ رَجِيلٍ، أَمَّا إِذَا جُمِعَ فَقَدْ ضُمَّ إِلَيْهِ غَيْرُهُ، وَصُيِّرَ الْوَاحِدَ جَمْعًا، كَقَوْلِكَ فِي: رَجُلٍ رَجَالٍ.

فلَمَّا كَانَ التَّصْغِيرُ أضعف من التَّكْسِيرِ فِي التَّغْيِيرِ، وَكَانَ الْمُرَادُ بِهِ مَعْنَى وَاحِدًا أُلْزِمَ طَرِيقَةً وَاحِدَةً، وَفِي الْمَقَابِلِ لَمَّا كَانَ الْجَمْعُ أَقْوَى مِنَ التَّصْغِيرِ فِي التَّغْيِيرِ وَدَالًّا عَلَى الْقَلَّةِ وَالكَثْرَةِ اخْتَلَفَتْ أَبْنِيَتُهُ^(٢)، فَحِينَئِذٍ حَمَلَ التَّصْغِيرُ عَلَى التَّكْسِيرِ مِنْ بَابِ حَمَلِ الشَّيْءِ عَلَى نَقِيضِهِ.

عاشراً: قَلْبُ الْأَلْفِ يَاءٌ فِي التَّصْغِيرِ، حَمَلًا عَلَى التَّكْسِيرِ فِي كُلِّ اسْمٍ آخَرَ أَلْفٍ وَنُونٍ زَائِدَتَانِ، إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْعَرَبَ قَلَبَتْ أَلْفَهُ فِي التَّكْسِيرِ يَاءً وَأَثَبَتْ نُونَهُ، أَمَّا إِذَا لَمْ يُعْلَمَ فَلَا، وَتَصْحِيحُ التَّصْغِيرِ أَيْضًا كَمَا صُحِّحَ الْجَمْعُ. فَمِمَّا قَلَبَتْهُ الْعَرَبُ نَحْوُ: سِرْحَانَ، وَضِبْعَانَ، وَحُومَانَ، وَسُلْطَانَ، وَفُرْزَانَ، وَوَرَشَانَ، تُصَغَّرُ عَلَى: سُرِّيحِينَ، وَضِبْيَعِينَ، وَحُومِيينَ، وَسُلَيْطِينَ، وَفُرَيْرِينَ، وَوَرَيْشِينَ، كَمَا كَسَّرَتْ عَلَى: سَرَّاحِينَ، وَضَبَاعِينَ، وَحَوَامِينَ، وَسَلَّاطِينَ، وَفَرَازِينَ، وَوَرَّاشِينَ. وَمَا لَمْ تَقْلِبْهُ الْعَرَبُ نَحْوُ: سَكْرَانَ، وَعُثْمَانَ، وَسَلْمَانَ، إِذْ تَصَغَّرَ عَلَى:

(١) الكتاب (٣/٤١٧).

(٢) أسرار العربية (٣٦٣) وقد سبقه إلى هذا المعنى أبو الحسن الورَّاق في كتابه: علل النحو (٤٧٥-٤٧٦).

شَكْرَان، وَعُثْمَان، وَسَلِيمَان؛ لأنهم لم يقولوا في تكسيرها: سَكَارِين، ولا عَثَامِين، ولا سَلَامِين.

ومما صُحِّح في التَّصْغِير نحو: أُسْوِد، وَجُدْوِل، تَصْغِير: أُسْوَد، وَجُدْوَل، حملاً على صحّة الجمع، أُسَاوِد، وَجَدَاوِل، حيث صحّت واو التَّصْغِير، مع وقوعها بعد الياء الساكنة، كما صحّت واو الجمع حينما وقعت بعد الألف^(١).

حادي عشر: أنّ التَّصْغِير يغيّر اللفظ والمعنى، فإذا قلت في تصغير رَجُل: رُجَيْل، فقد غيّر لفظه بضم أوّله وفتح ثانيه، وزيادة ياء ساكنة ثالثة، وغيّر معناه؛ لأنه نُقِلَ من الكِبَر إلى الصَّغَر، كما أنّ التَّكْسِير يغيّر اللفظ والمعنى، فإذا قلت في تكسير رَجُل: رِجَال، فقد غيّر لفظه بكسر أوّله وفتح ثانيه، وزيادة ألف ثالثة، وغيّر معناه، حيث نُقِلَ من الإفراد إلى الجمع^(٢).
ثاني عشر: مجيء التَّصْغِير على غير بناء مُكَبَّره، كما جاء التَّكْسِير على غير بناء مفرده.

فمن التَّصْغِير قولهم في: مَغْرِب: مُغْرِبَان، وفي إِنْسَان: أُنْيَسِيَان، كأنّ مكبّرهما: مَغْرِبَان وإنْسِيَان^(٣)، ويناظرهما في التَّكْسِير: أَقَاطِيع، وَمَحَاسِين، وَمَلَامِح، وَمَشَابِه، وَمَذَاكِير، وَلِيَال، وَأَرَاهِط، وَأَعَارِيض^(٤)، في تكسير: قَطِيع، وَحُسْن، وَلَمْنَحَة، وَشَبَه، وَذَكَر، وَلَيْلَة، وَرَهْط، وَعَرْوُض.
فكأنّ مفرداتها في الأصل: أَقْطُوعَة، وَمَحْسَن، وَمَلْمَحَة، وَمَشْبَهَة،

(١) انظر: الكتاب (٤٢١/٣-٤٢٢)، وأما ابن السجري (٨٤/١)، وسر الصناعة (٥٨٢/٢).

(٢) أسرار العربية (٣٦٢-٣٦٣).

(٣) راجع: الأصول (٦٢/٣-٦٣)، وشرح الكافية الشافية (١٩٢١/٤).

(٤) انظر: دقائق التصريف (٤٠١-٤٠٢)، والمحكم (قطع ٨٨/١)، و(حسن ١٤٣/٣) و(لمح ٢٨٥/٣) و(شبه ١٣٩/٤)، وشرح الكافية الشافية (١٩٢١/٤-١٩٢٢)، والمسائل المنثورة (٢٩٠).

ومذكار، وليالة، وأزهُط، وأعرَاضة أو إعرِيضة، أو أعرُوضة^(١).
ومن الألفاظ التي جاءت مصغرة على غير بناء مكبرها: عِشاء وعُشَيان،
ولَيْلة ولَيْليّة، ورَجُل ورُويجِل، وصَبِيّة وأصَبِيّة، وغِلْمَة وأغِلْمَة، وبُنُون
وأبِينُون، وعَشِيّة وعُشَيْشِيّة، كأَنَّ مكبراتها: عَشِيان، وليالة، ورَاجِل،
وأصِيّة، وأغِلْمَة، وأبِينُون، وعِشاء^(٢).
ويشاكلها من جمع التّكسير: أَباطيل، وأحاديث، وأهال، وأراض،
وحَمير، وأمَّن، وأزْمَن، وأكارع، ودَوَانيق، وخَوَاتيم، وزَوَاريق، وطَوَابيق،
في جمع: باطل، وحديث، وأهل، وأرض، وحمار، ومكان، وزمان،
وكراع، ودانق، وخاتم، وزورق، وطابق، فكأنَّ مفرد تلك الألفاظ المكسرة
في الأصل: أبْطولة، أو إِبْطال، أو إِبْطيل أو إِبْطالة، وأحْدوثَة، وأهْلالة،
وأرْضاة، وحَمْر، ومَكْن، وزَمْن، وأكْرُعة، وداناق، وخاتام، وزاراق،
وطاباق^(٣).

ثالث عشر: إتيان المُصغَّر على هيئة مكبِّره، كما أتى التّكسير على هيئة

(١) راجع: دقائق التصريف (٤٠١ - ٤٠٢)، والمحكم (قطع ٨٨/١)، و(حسن ١٤٣/٣)، و(لمح ٢٨٥/٣)، و(شبه ١٣٩/٤)، وشرح الكافية الشافية (١٩٢١/٤ - ١٩٢٢)، والمسائل المثورة (٢٩٠)، والكتاب (٢٨٢/٢)، وشرح الشافية (٢٠٥/٢ - ٢٠٦) مع تعليقات المحققين.
(٢) انظر: الأصول (٦٢ - ٦٣)، والتصريح (١٥٢/٥ - ١٥٣)، والكتاب (٤٨٤/٣).
(٣) انظر: شرح الشافية (١٥١/٢ - ١٥٢، ٢٠٤ - ٢٠٧) مع تعليقات المحققين، وتعليق سيبويه على بعض الألفاظ السابقة بقوله في الكتاب (٤٢٥/٣): «... والذين قالوا: دَوَانيقٌ وخَوَاتيمٌ وطَوَابيقٌ إنما جعلوه فاعالٍ وإن لم يكن من كلامهم». ثم قال ابن منظور معلقاً على قول سيبويه هذا في اللسان «ختم»: «... وهذا دليل على أن سيبويه لم يعرف خاتامًا»، قلت: بل إنَّ سيبويه يعرفه، حيث قال في المصدر نفسه: «غير أنهم قد قالوا: خاتامٌ، حدَّثنا بذلك أبو الخطاب». والمخصص (١١٢/١٤ - ١١٦) فقيه جمع جيّد، وراجع: أيضًا الكتاب (٢٨٢/٢، ٢٥٦/٣، ٢٧٥، ٣٧٩، ٤٢٥ - ٤٢٦، ٤٨٤، ٤٨٦، ٦١٦ - ٦١٧، ٦٢٦، ٦٣٦) فقد ذكر أغلب الألفاظ التي ذكرها هؤلاء العلماء المتأخرون.

مفرده، مع اختلافهما في التقدير.

فأما التصغير فتحو: مُهَيِّمٌ، ومُجَيِّمٌ، ومُسَيِّطِرٌ، ومُبَيِّطِرٌ، ومُبَيِّقِرٌ، ومُهَيِّمٌ^(١)، أسماء فاعلين جاءت على صورة المصغر من: هَيِّمٌ، وَجَيِّمٌ، وَسَيِّطِرٌ، وَبَيِّطِرٌ، وَبَيِّقِرٌ، وَهَيِّمٌ، فإذا أُريد تصغيرها حُذفت الياء الزائدة، كما تُحذف ألف «مفاعِل»، ثم تُلحق ياء التصغير فيبقى اللَّفْظ كما هو، مع اختلاف التقدير، كما قال: السُّهيلي^(٢).

ويقابلها في الجمع نحو: بُهَمِيٌّ، وَقُلُكٌ، وَهَجَانٌ، وَدِلَاصٌ^(٣)، إذ مفرداتها وجموعها بلفظ واحد، وإنما يُماز بينهما في التقدير، ففي الأوليين ضمة المفرد مغايرة لضمة الجمع، وفي الأخيرين كسرة المفرد مخالفة لكسرة الجمع.

رابع عشر: اتفاق كلٍّ من التصغير والتكسير في الشذوذ في نحو: «عِيدٌ» إذ يُقال في تصغيره: عَيْدٌ، كما قيل في تكسيره: أَعْيَادٌ، ولم يُرَدَّ إلى أصله فيقال: عَوَيْدٌ وأَعْوَادٌ، بالواو فيهما؛ لأنه يلتبس بتصغير «عُودٌ» وتكسيره^(٤).

خامس عشر: تصغير المقلوب على لفظه لا على أصله، كما فُعِلَ في التكسير، وذلك كما في تصغير: أَيْتُقٌ، أُيَيْتِقٌ، وفي لَآثٍ: لُوَيْثٌ، وفي شَاكٍ: شُوَيْكٌ، وفي قِسِيٍّ: قُسَيٍّ، وفي أَشْيَاءٍ: أَشْيَاءٌ، وفي جَاهٍ: جُوَيْهٍ^(٥)، وفي تكسيرها يُقال: أَيْانِقٌ، وَلَوَاثٍ، وشَوَاكٍ، وقِسِيٍّ، وأشْيَاءٍ، وجُووهٍ.

سادس عشر: اشتراك كلٍّ من التصغير والتكسير في الترخيم، بحذف

(١) انظر: جمهرة اللغة (٣/١٢٧٢)، والمخصص (١٤/١٠٨)، والروض الأثف (٢/١٠٠)، والمزهر (٢/٢٥٣-٢٥٧) فقد جمع فيه مصنَّه ألفاظًا كثيرة وردت على هيئة المصغر.

(٢) الروض (٢/١٠٠).

(٣) الكتاب (٣/٢١١، ٥٧٧، ٦٣٩).

(٤) انظر: الكتاب (٣/٤٥٨)، ودقائق التصريف (٤٠٢-٤٠٣)، والتصريح (٥/١٦٣).

(٥) راجع: الكتاب (٣/٤٦٦-٤٦٧، ٤٦٩)، وشرح الكافية الشافية (٤/١٩١٢).

الزوائد في كل منهما.

كقولهم في تصغير: حَارِث، حُرَيْث بحذف الألف، وفي محمّد وأحمد: حُمَيْد بحذف الميم الأولى وإحدى الميمين من وسط الأول، وبحذف الهمزة من الثاني، وفي سُرحوب: سُريح بحذف الواو^(١).
وكقولهم في تكسير: ظَرِيف وخبِيث: ظُرُوف، وخبُوث^(٢) بحذف الياءين منهما^(٣).

بعد أن بيّنت صورة التلاحم والتشاكل التي تربط بين التصغير والتكسير، أُجلبى القول في كيفية تصغير الجمع بقسميه القلّة والكثرة وتوابعهما.

- تصغير جمع القلّة:

لجمع القلّة أربعة أوزان: أفعلّة، وأفعل، وفعلّة، وأفعال، وهذه الأوزان تُصغّر على لفظها، كما قال سيبويه: «اعلم أنّ كلّ بناء كان لأدنى العدد فإنك تحقّر ذلك البناء لا تجاوزه إلى غيره، من قبل أنك إنّما تريد تقليل الجمع، ولا يكون ذلك البناء إلا لأدنى العدد، فلما كان ذلك لم تجاوزه.»^(٤)
فمما جاء على «أفعلّة» مصغراً نحو: أجريّة: أجريّة، وأنصبّة: أنصبّة، وأغريّة: أغريّة^(٥)، وأحيمرة: أحيمرة^(٦)، وأفقرّة: أفقرّة^(٧)، وأرغفة:

(١) المقتضب (٢/٢٩٢).

(٢) انظر: المصدر السابق (٢/٢١٢)، والصّحاح «ظرف»، واللّسان «حيث».

(٣) ظاهرة التأخي (١/٩٩) وما بعدها، وقد استفدت منه كثيراً ممّا قيل: في هذا الشّان، إلا أنّي وثقت ما قيل: من مصادره الأصيلة، وزدت عليه، مع كثافة في الأمثلة لبيان شدّة التّجارب بين التّكسير والتّصغير.

(٤) الكتاب (٣/٤٨٩).

(٥) المصدر السابق (٣/٤٩٠).

(٦) المقتضب (٢/٢٧٨).

(٧) التكملة، تحقيق: مرجان (٥١٢).

أُرِيغَفَةً^(١)، وَأَنْجِدَةً: أُنِجِدَةً^(٢)، وَأَعْمِدَةً: أُعَمِّدَةً^(٣).
 ومما ورد على «أَفْعُل» نحو: أَكَلَبٌ: أَكَيْلِبٌ، وَأَكْعَبٌ: أَكَيْعِبٌ،
 وَأَكْفٌ: أَكَيْفٌ، وَأَرْجُلٌ: أُرِيْجِلٌ^(٤)، وَأَفْلَسٌ: أَفَيْلِسٌ^(٥)، وَأَفْوَسٌ: أَفَيْسٌ^(٦)،
 وَأَنْفَسٌ: أُنَيْفَسٌ^(٧)، وَأَنْهَرٌ: أُنَيْهَرٌ^(٨).
 وقد جاء على «فَعَلَةٌ» نحو: غَلِمَةٌ: غُلَيْمَةٌ، وَصَبِيَّةٌ: صُبَيْيَّةٌ، وَفَتِيَّةٌ: فُتَيْيَّةٌ،
 وَإِخْوَةٌ: إِخْيَيْيَّةٌ، وَوَلَدَةٌ: وَوَلَيْدَةٌ.
 وأتى على «أَفْعَالٌ» نحو: أَجْمَالٌ: أَجَيْمَالٌ، وَأَعْدَالٌ: أُعَيْدَالٌ،
 وَأَحْمَالٌ: أُحَيْمَالٌ، وَأَقْدَامٌ: أُقَيْدَامٌ، وَأَفْحَاذٌ: أَفَيْحَاذٌ^(٩)، وَأَبْيَاتٌ: أُبَيْيَاتٌ،
 وَأَقْتَابٌ: أُقَيْيَاتٌ^(١٠)، وَأَشْيَاءٌ: أُشَيْيَاءٌ عند الكسائي^(١١)، وَأَثْوَابٌ: أُثَيْيَابٌ^(١٢)،
 وَأَجْبِيَالٌ: أُجَيْيَالٌ^(١٣).

ويلاحظ ممَّا قلت سابقًا: أنَّ جمع القلَّة يُصغَّر على لفظه - أي على
 قياس نظائره من المفردات - عدا «أَفْعَالٌ» فإنَّ تصغيره مخالف لقياس تصغير

(١) المقرب (٨٣/٢).

(٢) شرح الكافية الشافية (١٩١٦/٤).

(٣) جامع الثوروس (٩٣/٢).

(٤) الكتاب (٤٩٠/٣ - ٤٩١).

(٥) التنصرة (٧٠٢/٢).

(٦) كشف المشكل (٤٣٦).

(٧) جامع الثوروس (٩٣/٢).

(٨) النحو الوافي (٦٨٨/٤).

(٩) الكتاب (٤٩٠/٣ - ٤٩١).

(١٠) المقتضب (٢٧٨/٢).

(١١) المنصف (١٠١/٢).

(١٢) المقتصد في شرح النكلمة (٦٦٦/٢).

(١٣) كشف المشكل (٤٣٦).

نظائره من المفردات في بقاء الألف فيه، وذلك مطرد إذ يُقال في تصغيره: «أَفْيَعَال»، بل إنَّ السِّيَرافي ارتأى أن تكون أمثلة التَّصْغِيرِ على أربعة أوجه رابعها: «أَفْيَعَال»^(١)، ويعلّل الرّضويّ لذلك حيث يقول: «وإنما لم تغيّر ألف أفعال إبقاء على علامة ما هو مستغرب في التّصغير، أعنى الجمع، وذلك لأنهم... لم يصغروا من صيغ الجمع المكسر إلا الأربعة الأوزان التي للقلة... فكان تصغير الجمع مستكراً في الظاهر، فلو لم يُثَقِّوا علامته لم يحمل السامع المصغر على أنه مصغر الجمع لتباين بينهما في الظاهر، وأما ألف نحو إخراج وإدخال فهي وإن كانت علامة المصدر إلا أنها تقلب في التّصغير ياء، إذ لا يستغرب تصغير المصدر استغراب تصغير الجمع...»^(٢).

وجاز في المصدر أن تُقلب ألفه ياء عند تصغيره؛ لأنّه مفرد فيقال فيهما: أَخْرَجَ وَأَدْخَلَ.

- تَصْغِيرُ جَمْعِ الْكَثْرَةِ:

تصغير جمع الكثرة فيه خلاف بين البصريين، والكوفيّين، وقد منعه البصريّون، معلّلين لذلك؛ بأنّ الجمع يدلُّ على التّكثير، والتّصْغِيرُ يدلُّ على التّقليل فتتافيا، فمحال أن يكون الأمر الواحد قليلاً كثيراً في حال واحدة^(٣). وفي تصغيره مذهبان^(٤):

المذهب الأوّل: أن يُردَّ هذا الجمع إلى المفرد، ثمَّ يُصَغَّرَ، ويُجمع بالواو والتّون إن دلَّ على مذكر عاقل، وبالالف والتّاء إن كان مؤنثاً أو غير

(١) انظر: المقرب (٨٣/٢)، والكتاب (٤١٥/٣، ٤٩٦) مع تعليق المحقق المنقول عن السِّيَرافي.
 (٢) شرح الشافية (٢٠١/١-٢٠٢).
 (٣) راجع: المسائل البصريات (٨٥٦/٢)، والمنصف (٨٥/٢).
 (٤) انظر: تفصيل هذين المذهبين في شرح المفصل (١٣٢/٥-١٣٣)، وفي المستقصى في علم التصريف (١٠٠١/٢-١٠٠٣).

عاقِل^(١).

فَمِمَّا دَلَّ عَلَى مَذَكِرِ عَاقِلٍ نَحْوُ: فَيَّيَانُ: فَيَّي: فَتَيَّ: فَتَيُّونَ، وَفَقَرَاءُ: فَقَيْرُ: فُقَيْرُ: فُقَيْرُونَ، وَأَدِلَاءُ: ذَلِيلُ: ذَلِيلُونَ، وَأَقْلَاءُ: قَلِيلُ: قَلِيلُونَ، وَحَمَقَى: أَحْمَقُ: أَحْمَقُونَ، وَهَلَكَى: هَالِكُ: هُوَيْلِكُ: هُوَيْلِكُونَ، وَسَكَرَى: سَكَرَانُ: سَكَرَانُ: سَكَرَانُونَ، وَسَكَرَى: سَكَرَانُ: سَكَرَانُونَ، وَجَرَحَى: جَرِيحُ: جَرِيحُونَ، وَفَقَّهَاءُ: فَقِيهِه: فَقِيهِونَ، وَرَجَالَ: رَجُلٌ: رَجُلُونَ، وَشُعْرَاءُ: شَاعِرٌ: شَوَاعِرُ: شَوَاعِرُونَ، وَفَعُودٌ: قَاعِدٌ: قَوَاعِدُ: قَوَاعِدُونَ، وَقُضَاةٌ: قَاضٍ: قَوَاضٍ: قَوَاضُونَ^(٢)، وَالْأَمْثَلَةُ لَا تُحْصَى عَدَدًا.

وَأَمَّا مَا دَلَّ عَلَى غَيْرِ الْعَاقِلِ فَنَحْوُ: دُورٌ: دَارٌ: دَوِيرَةٌ: دَوِيرَاتٌ، وَجَفَانَ: جَفْنَةٌ: جَفْنَةٌ: جَفْنَاتٌ، وَمَرَابِدٌ: مَرِيدٌ: مَرِيدٌ: مَرِيدَاتٌ، وَمَفَاتِيحٌ: مِفْتَاحٌ: مَفَاتِيحٌ: مَفَاتِيحَاتٌ، وَقَنَادِيلٌ: قَنَدِيلٌ: قَنَدِيلَاتٌ، وَخَنَادِقٌ: خَنْدَقٌ: خَنْدَقٌ: خَنْدَقَاتٌ، وَدِرَاهِمٌ: دِرْهَمٌ: دِرْهَمٌ: دِرْهَمَاتٌ، وَشُسُوعٌ: شِشْعٌ: شُشَيْعٌ: شُشَيْعَاتٌ^(٣)، وَثِيَابٌ: ثَوْبٌ: ثَوْبٌ: ثَوْبَاتٌ، وَحِيَاضٌ: حَوْضٌ: حَوْضٌ: حَوْضَاتٌ، وَقَبَائِلٌ: قَبِيلَةٌ: قَبِيلَةٌ: قَبِيلَاتٌ، وَرَسَائِلٌ: رِسَالَةٌ: رُسَيْلَةٌ: رُسَيْلَاتٌ^(٤).

المذهب الثاني: وفيه رأيان:

(١) أن يُرَدَّ جمع الكثرة إلى جمع القلة إن كان له بناء قلة، ثم يُصَغَّرُ

(١) راجع: الكتاب (٣/٤٩٠-٤٩٢)، والمقتضب (٢/٢٧٨).

(٢) الكتاب (٣/٤٩١-٤٩٢).

(٣) التبصرة (٢/٧٠٣).

(٤) الكتاب (٣/٤٩٠-٤٩١).

(٥) المقتضب (٢/٢٨١، ٢٨٥).

على لفظه^(١)، كما ذكرت ذلك في تصغير جمع القلّة فيما مضى^(٢). وذلك مثل: دُور أدُور أدُير، وفَتَيان فُتَيّة فُتَيّة، وأدِلاء أدِلة أدِلة، وأقلاء أقلة أقيلة^(٣)، وثياب أثواب أثياب، وسياط أسواط أسياط، وحياض أحواض أحياض^(٤)، وفلوس أفلس أفليس^(٥)، ورغفان أرغفة أرغفة^(٦)، وغلمان غلّمة غلّمة^(٧)، وحمير أحمره أحمره^(٨)، وفؤوس أفؤس أفئس، ومياه أمواه أميواه^(٩).

(٢) أن يُردّ الجمع إلى المفرد، ثمّ يُصغّر، ويُجمع بالواو والتّون إن كان لعاقل، وبالألف والنّاء إن كان غير عاقل، أو يُجمع جمع تكسير. فأما ما يعقل فنحو: أدِلاء: ذليل: ذليل: ذليلون، وأقلاء: قليل: قليل: قليلون، ويمكن أن يجمع جمع قلّة، ثمّ يُصغّر على لفظه فيقال: أدِلاء: أدِلة: أدِلة، وأقلاء: أقلة: أقيلة^(١٠). وأما ما لا يعقل فمثل: دُور: دار: دويّرة: دويّرات: أدُير^(١١)، وثياب: ثوب: ثوب: ثوبيات: أثياب^(١٢)؛ لأنّ له بناء قلّة، وبناء كثرة،

(١) انظر: الكتاب (٣/٤٩٠، ٤٩٢)، والمقتضب (٢/٢٧٨).

(٢) راجع: ص (٨٦-٨٧).

(٣) الكتاب (٣/٤٩٠-٤٩٢).

(٤) المقتضب (٢/٢٨١).

(٥) المسائل البصريّة (٢/٨٥٦).

(٦) التبصرة (٢/٧٠٣).

(٧) المقتضب في شرح النكلمة (٢/٦٦٧).

(٨) شرح الفصح (١/٢٨٥).

(٩) أمالي ابن الشجري (٢/٢١٥، ٢٥٨).

(١٠) انظر: الكتاب (٣/٤٩٢)، والمستقصى في علم التصريف (٢/١٠٠٢).

(١١) الكتاب (٣/٤٩٠).

(١٢) المقتضب (٢/٢٨١).

فيجوز فيه التخيير إما أن يؤتى ببناء القلّة، ثمّ يُصغّر على لفظه، وإمّا أن يُجاء ببناء الكثرة، ثمّ يُردّ إلى المفرد، ثمّ يُصغّر ويجمع بالألف والنّاء^(١).

وإذا قام جمع الكثرة مقام جمع القلّة أو العكس، فكيف نصغرهما؟

إذا قام جمع الكثرة مقام جمع القلّة، لا يجوز تصغيره وإن كان يدك على الكثرة والقلّة في آن واحد، بل يُردّ إلى مفرده؛ لأنّه ليس له بناء قلّة، فالاعتبار حينئذٍ بالأصل، لا بالحال الطارئة، وأمّا جمع القلّة إذا قام مقام جمع الكثرة، فإنّه يُصغّر على لفظه مباشرة. فمن الأوّل نحو: سُسُوع، جمع كثرة ليس له بناء قلّة، فيُردّ إلى مفرده فيقال: سُسِع، ثمّ يُجمع بالألف والنّاء؛ لأنّه لما لا يعقل فيقال: سُسِيعَات، ومن الثّاني نحو: أَقْتَاب، جمع قلّة وليس له بناء كثرة، فيُصغّر على لفظه فيقال: أَقْتَاب^(٢).

وعندما يُردّ جمع الكثرة إلى المفرد، أو إلى جمع القلّة، فهل الردّ

إليهما متساويان أو مختلفان؟

أقول: «نقل عن الأخفش أنّ الردّ إلى جمع القلّة أولى من الردّ إلى

الواحد؛ لأنّ المشابهة بين جمع الكثرة وبين جمع القلّة أظهر وأتمّ من المشابهة بين جمع الكثرة وبين واحده، وهذا واضح إلّا أنّ ظاهر كلام سيبويه إنّما هو التّسوية بينهما.

وقال أبو سعيد في شرحه مرّة بعد أخرى: إن شئت رددته إلى الجمع وإن

شئت رددته إلى الواحد، وحجته أنّ الواحد لازم لجمع الكثرة، وجمع الكثرة

غير لازم، وردّ الشّيء إلى ما هو من لوازمه أولى من ردّه إلى ما يفارقه. «^(٣)

ولمّا منع البصريّون تصغير جمع الكثرة، أجازوه الكوفيّون إذا كان له نظير في

(١) شرح المفصل (١٣٣/٥).

(٢) راجع: الكتاب (٤٩١/٣)، ٥٧٠-٥٧١، والمقتصد في شرح التكملة (٦٦٧/٢).

(٣) مجموعة الشافية (٩٣/١).

الآحاد وذلك نحو: رُعْفَان جمع كثرة يُقال في تصغيره: رُعْفَان؛ لأنَّ نظيره من الآحاد نحو: عُمَان وَعُمَيْمَان، وقد احتجُّوا بـ«أَصِيلَان» حيث جعلوه مُصَغَّرَ «أَصْلَان» و«أَصْلَان» جمع «أَصِيل»^(١)، وردَّ عليهم العلماء حجَّتْهم هذه بما يلي:

(أ) أَنَّهُمْ أَبَدَلُوا مِنَ التَّنُونِ لَأَمَّا فَقَالُوا: أَصِيلَانٌ^(٢).

(ب) أَنَّهُمْ عَدَلُوا عَنِ تَصْغِيرِ الْمَفْرَدِ إِلَى تَصْغِيرِ الْجَمْعِ.

(ت) أَنَّهُمْ صَغَّرُوا «أَصْلَانًا»، و«فُعْلَان» بناءً لَا يُصَغَّرُ^(٣).

ومن ثَمَّ بطلَ أَنَّ «أَصِيلَانًا» تصغير «أَصْلَان» جمع «أَصِيل» بل يكون من المصغرات التي جاءت على غير بناء مكبراتها، كما جاءت جموع على غير بناء مفرداتها^(٤)، وقد سبق إيضاحها^(٥).

- تَصْغِيرُ اسْمِ الْجِنْسِ :

لقد توسَّع الكوفيون - وفي مقدِّمتهم الفراء - حيث جعلوا اسم الجنس جمعًا مكسرًا مفردة بالتاء، وقولهم: هذا باطل كما عبَّر عن ذلك الرضوي: من جهة اللفظ، ومن جهة المعنى.

أمَّا من جهة اللفظ: فقد صَغَّرَ هذا الاسم على لفظه في نحو: تَمْر: تَمِيرٌ، فلو كان جمعًا وليس له بناء قلَّة، لوجب ردُّه إلى مفردة، ولغلبت التذكير على المجرد من التاء فيها أيضًا نحو: تَمْرٌ طَيِّبٌ، بينما لا يجوز أن يُقال في الجمع: رِجَالٌ فَاضِلٌ.

وأما من جهة المعنى: فإنَّ المجرد من التاء يقع على الواحد والمثنى

(١) شرح الكافية الشافية (٤/١٩١٦-١٩١٧).

(٢) الكتاب (٣/٤٨٤).

(٣) المخصص (١٤/١١٣).

(٤) شرح الكافية الشافية (٤/١٩١٦-١٩١٧).

(٥) انظر: ص (٨٣-٨٤).

كقولك: أَكَلْتُ عِنَبًا، مع أنك لم تأكل إلا واحدة أو اثنتين، كما أن بعضه قد لا يُطلق إلا على الجمع من حيث الاستعمال لا من حيث الوضع وذلك نحو: الكَلِم، وهو قليل^(١).

- تَصْغِيرُ اسْمِ الْجَمْعِ :

لقد عدَّ الأَخْفَشُ أيضًا اسم الجمع الذي له واحد من لفظه جمعًا مكسرًا حيث قال: «كل ما يفيد معنى الجمع على وزن فَعَلٍ وواحد اسم فاعِلٍ كصَحْبٍ... في صاحب... فهو جمع تكسير واحد ذلك الفاعل؛...»^(٢).

ومن ثمَّ يُصَغَّرُ على لفظ الواحد، ثمَّ يُجْمَع جمع السَّلَامَةِ كما قيل في: رِجَالٍ، ودُورٍ: رُجَيْلُونَ، ودَوَائِرَاتٍ، إذ يُقَالُ في نحو: رَكْبٌ، وسَفَرٌ: رُؤَيْكِبُونَ، وسُؤَيْفِرُونَ، وقد ردَّ عليه العلماء بأدلة منها:

(١) أنَّ اسم الجمع ليس بجمع؛ بدلالة تذكيره في الأغلب نحو: رَكْبٌ

مُسْرِعٌ.

(٢) أنه يُصَغَّرُ على لفظه، كما قال أُحِيحَةُ بن الجُلَاحِ^(٣):

أَخْشَى رُكَيْبًا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيًا

(٣) عود الضَّمِيرِ إليه مفردًا مذكَّرًا كما في قول الشَّنْفَرِيِّ^(٤):

فَعَبَّتْ غِشَائِهَا ثُمَّ مَرَّتْ كَأَنَّهَا مَعَ الصَّبْحِ رَكْبٌ مِنْ أَحَاظَةِ مُجْفَلٍ

(١) راجع: شرح الكافية (٣/٣٦٦-٣٦٧)، وشرح الشافية (٢/١٩٤-١٩٥).

(٢) انظر: شرح الشافية (٢/٢٠٣)، والمعاني (٢/٥٠٤).

(٣) البيت من «الرجز المشطور» وهو في ديوانه (٨٣) وفي: المسائل المشكلة (٤٧١-٤٧٢)، وشرح المنفصل (٥/٧٧)، وشرح الشافية (٢/٢٠٢)، والشاهد «رُكَيْبًا» إذ صغَّر على لفظه؛ لأنه اسم جمع لـ«رَكْبٍ»، وفيه ردُّ على الأَخْفَشِ.

(٤) البيت من «الطويل» وهو في: بلوغ الأرب في شرح لامية العرب (١٧٦)، وشرح الكافية (٣/٣٦٦)، وشرح الشافية (٢/٢٠٢)، ومعجم شواهد العربية (١/٢٧٩)، والشاهد فيه عود الضَّمِيرِ من قوله: «مُجْفَلٍ» مفردًا مذكَّرًا على اسم الجمع (رَكْبٍ).

- (٤) أنَّ «فَعَلًا» في «فَاعِلٍ» ليس بقياس، فلا يُقال: جَلَسَ في جَالِسٍ^(١).
(٥) الإشارة إليه بـ«هذا».
(٦) أن يكون خبرًا عن «هو»^(٢).
هذا ما أردت بيانه، والله أعلم وأحكم...

(١) انظر: شرح المفصل (٧٧/٥ - ٧٨) فقيه تفصيل جيد، وشرح الشافية (٢٠٢/٢ - ٢٠٤)، والكتاب (٦٢٤/٣ - ٦٢٥).
(٢) الأشباه والنظائر (٥٢٥/٢).

المطلب الخامس رد الجمع إلى مفرده عند النسب إليه

عندما يُراد النسب إلى الجمع، فإنه يُعاد إلى مفرده ثم يُنسب إليه؛ ذلك للتفرقة بينه إذا كان اسماً لشيء واحد، وبينه إذا أُريد به الجمع فقط^(١)؛ ولوقوع الأحاد بمعنى الجموع في مواطن كثيرة من كلام العرب^(٢)؛ ولملازمة المنسوب لكل واحد من الجماعة؛ ولخفة الأحاد^(٣)؛ ولأصالتها^(٤) ساغت النسبة إليها.

وزيادة على ما ذكر أن النسب يُعدُّ صفة فتحوّلت تلك الصفة إلى الوحدة؛ لأن الموصوف واحد، فلا بد من المطابقة بين اللفظ والمعنى في الأفراد، والجمع والنسب كذلك معنيان زائدان فلا يُجمع بينهما؛ اتقاء الثقل، فلا لبس حينئذ؛ لأن الواحد إذا نُسب إليه أغنى عن الجمع، ولا يُقصد في النسبة الدلالة على الجمع، بل النسبة إلى الجنس فيصير كالتَّمييز، إذ المفرد فيه مُغن عن الجماعة^(٥)، وللحمل على الأغلب ردّ الجمع في النسب إلى مفرده أيضاً^(٦). ذلك هو مذهب البصريين، وتلك تفسيراتهم وتعليقاتهم لما ذهبوا إليه، من ردّ الجمع الباقي على جمعته إلى مفرد القياسي^(٧)، أمّا إذا

(١) الكتاب (٣/٣٧٨).

(٢) المسائل البصرية (٢/٨٢٨).

(٣) المخصص (١٣/٢٤٦).

(٤) أسرار العربية (٣٧٨).

(٥) اللباب (٢/١٥٥).

(٦) شرح الشافية (٢/٨٠).

(٧) النحو الوافي (٤/٧٤١-٧٤٢).

لم يبق على جمعيته، فله أحكام آخر سيأتي إيضاحها فيما بعد^(١)، وإليك مجموعة من الأمثلة تبين ما ذهبوا إليه:

قَبَائِلُ: قَبِيلَةٌ: قَبِيلِي، وَأَبْنَاؤُ: ابْنُ: ابْنِي، وَرِيَابُ: رِيَابِي، وَرَبِي، وَمَسَاجِدُ: مَسْجِدٌ: مَسْجِدِي، وَجَمْعُ: جُمُعَةٌ: جُمُعِي، وَعُرَفَاءُ: عَرِيفٌ: عَرِيفِي، وَمَسَامِعَةٌ: مِسْمَعٌ: مِسْمَعِي، وَمَهَالِيَةٌ: مُهَلَّبٌ: مُهَلَّبِي^(٢)، وَقَلَانِسُ: قَلْنَسُوةٌ: قَلْنَسِي^(٣)، وَفَرَايِضُ: فَرِيضَةٌ: فَرِيضِي، وَأَكْلَبُ: كَلْبٌ: كَلْبِي^(٤).

وإذا كان الجمع جمعاً لجمع نُسب إلى واحد واحده نحو: «أَكَالِبُ» جمع «أَكْلَبُ» جمع «كَلْبٌ»، فيقال: «كَلْبِي»^(٥)، وهذا ينطبق على أمثلة جمع الجمع التي مرَّ الحديث عنها^(٦).

وأما الكوفيون فقد أجازوا النَّسب إلى الجمع مطلقاً^(٧) - حيث بقي على جمعيته؛ محتجين بكثرة ما سُمع منه؛ معللين لذلك بأن النسبة إلى المفرد توقع في اللبس كثيراً - سواء أكان اللبس مأموناً، كما في نحو: أَنَهَارِي، في النسبة إلى: نَهْرٍ، أم لم يكن كذلك، كما في نحو: جَزَائِرِي، في النسبة إلى: الجَزَائِرِ المعروفة^(٨).

في حين أيد مجمعُ اللغة العربية في القاهرة الكوفيَّين حيث قال: «رأى المجمع في هذا أن النسبة إلى الجمع قد تكون في بعض الأحيان أبين وأدق

(١) انظر: ص (٩٧) وما بعدها.

(٢) الكتاب (٣/٣٧٨).

(٣) أدب الكاتب (٢٧٩).

(٤) المقتضب (٣/١٥٠).

(٥) شرح الشافية (٢/٨٠).

(٦) انظرها في: (٧٢ - ٧٨).

(٧) الارشاف (٢/٦٢٨).

(٨) النحو الوافي (٤/٧٤٢) مع تعليق المؤلف.

في التعبير عن المراد من النسبة إلى المفرد. بهذا عدل عن مذهب البصريين القائلين بقصر النسبة على المفرد إلى مذهب الكوفيين المترخصين في إباحة النسبة إلى الجمع توضيحاً، وتبييناً، اهـ. ^(١)، ومن الأمثلة على مذهبهم ما يلي:

فَرَائِضُ: فَرَائِضِي، وَكُتُبٌ: كُتُبِي، وَقَلَانِسٌ: قَلَانِسِي، وَقُمْرٌ: قُمْرِي، وَدُنُسٌ: دُنُسِي ^(٢)، وَأَنْهَارٌ: أَنْهَارِي، وَمُلُوكٌ: مُلُوكِي، وَدُولٌ: دُولِي، وَكُتَابٌ: كُتَابِي ^(٣)، وَرِجَالٌ: رِجَالِي، وَقَبَائِلٌ: قَبَائِلِي ^(٤)، وبهذا يحوز رأي الكوفيين على قَصَبِ السَّبْقِ؛ لأنه يتماشى مع طبيعة اللُّغَةِ في تطورها واتساعها.

تلك ضوابط النَّسَبِ إلى الجمع الباقي على جمعيته، أمَّا إذا خرج من جمعيته فَيُنسَبُ إلى لفظه لا إلى مفرده، ويأتي على أقسام خمسة:

الأول: ما لا واحد له، وذلك نحو: عَبَادِيْدٌ: عَبَادِيْدِي ^(٥)، وَشَمَاطِيْنِيْطٌ: شَمَاطِيْنِيْطِي ^(٦)، وَتَبَاذِيْرِيْ: تَبَاذِيْرِيْ، وَأَبَابِيْلِيْ: أَبَابِيْلِي ^(٧)، وَتَجَالِيْدِيْ: تَجَالِيْدِي ^(٨)، وقد نُسِبَ إلى لفظه، وهو أقوى من إحداه مفرد له لم تتكلم به العرب ^(٩).

الثاني: ما له واحد شاذٌّ، وذلك نحو: مَدَاكِيْرٌ، وَمَلَامِحٌ، وَمَشَابِهٌ،

(١) في أصول اللُّغَةِ (٤/٦٩٨).

(٢) الارتشاف (٢/٦٢٨) وقد حُجِّجَ المثالان الأخيران على تخريجين: إمَّا أن يكونا منسوبين إلى: القَمْرَةِ والدُّبْنَةِ، وإمَّا أن يكونا مثل: كُرْسِيٍّ مِمَّا بُنِيَ عَلَى الْبَاءِ أُنْثَى تَشْبَهُ بِأَنَّ النَّسَبِ.

(٣) النحو الوافي (٤/٧٤٢-٧٤٣) مع تعليقات المؤلف.

(٤) التبيان في تصريف الأسماء (٢٧٥).

(٥) الكتاب (٣/٣٧٩).

(٦) شرح الجمل (٢/٣١٠)، ولمزيد من الأمثلة راجع: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (١٦١) مع تعليق المحقق.

(٧) انظر: الارتشاف (٢/٦٢٨).

(٨) جامع اللروس (٢/٧٨).

(٩) راجع: الكتاب (٣/٣٧٩).

ومَحَاسِن^(١)، وَلَوَاقِح، إذ مفرداتها الشَّادَّة: ذَكَرَ، وَلَمَّحَة، وَشَبَّه، وَحُسِّنَ، وَمُلَقِّحَة^(٢)، واختلف العلماء في النسبة إليه: فنسبه أبو زيد الأنصاري، إلى لفظه فيقال في مَحَاسِن: مَحَاسِنِي^(٣)، وعلى شاكلتها: مَدَاكِيْر: مَدَاكِيْرِي، وَمَلَامِح: مَلَامِحِي، وَمَشَابِه: مَشَابِهِي^(٤)، وَلَوَاقِح: لَوَاقِحِي^(٥).
ونسبه غيره إلى مفردة الشَّادَّة، فقال في مَدَاكِيْر: ذَكَرِي، وفي مَشَابِه: شَبَّهِي، وفي مَحَاسِن: حُسْنِي^(٦)، وفي مَلَامِح: لَمَّحِي، وفي لَوَاقِح: مُلَقِّحِي، وهو قول سيبويه^(٧)، كما قال: ابن عقيل^(٨)، مع أنه - أي ابن عقيل - مُخْتَار لرأي أبي زيد،؛ إذ إنَّ الواحد لشذوذه صار كالعدم؛ ولحكاية أبي زيد ذلك عن العرب فلا ينبغي ردُّه أبداً، واختار قول سيبويه: ابن مالك^(٩)، وتبعه أبوحيَّان^(١٠).

الثَّالث: ما كان عَلَمًا خَالِصًا، وذلك مثل: أَنْمَار، وَكِلَاب، وَمَدَائِن، وَضِيَاب، وَمَعَافِر^(١١)، وَأَكْلُب^(١٢)، وَهَوَازِن^(١٣)،

(١) انظر: الكتاب (٢٨١-٢٨٢/٢، ٢٧٥/٣، ٣٧٩).

(٢) الصحاح «ذكر، لمح، شبه، حسن، لقع».

(٣) الكتاب (٣٧٩/٣).

(٤) المخصص (٢٤٧/١٣).

(٥) عقود الزواهر في الصرف (٤٠٧).

(٦) شرح الشافية (٧٨/٢).

(٧) انظره في: الكتاب (٢٨١-٢٨٢/٢، ٢٧٥/٣).

(٨) المساعد (٣٨٠/٣).

(٩) شرح الكافية الشافية (١٩٥٩/٤).

(١٠) الارتشاف (٦٢٨/٢).

(١١) الكتاب (٣٧٩-٣٨٠/٣).

(١٢) المقتضب (١٥١/٣).

(١٣) اللمع (٣٢٨) تعليق المحقق.

وأوزاع^(١)، وعبار^(٢)، وعباد^(٣) وأنبار^(٤)، وقراهيد^(٥)، وجزائر، وعلماء، وقراء، وأخبار، وأهرام، وجبال، وتلول^(٦)، حيث يُنسب إلى لفظه مباشرة^(٧)؛ لأن التسمية تحظر الاسم فتمنع من الزيادة فيه، والتقصان منه^(٨)، ولما نُقلت تلك الألفاظ إلى العلميّة، صارت بمنزلة الاسم المفرد؛ لأنّ معنى الجمعيّة قد زال، فهي في اللفظ جمع، وفي المعنى مفرد^(٩)، ولاتقاء اللبس الذي يقع بين النسب إلى المفرد، وبين النسب إلى الجمع^(١٠)، فيقال في النسبة إلى تلك الأعلام المنقولة: أنماري، وكلايي، ومدائني، وضبابي، ومعافري، وأكليي، وهوازي، وأوزاعي، وعباري^(١١)، وعبادي، وأنباري، وقراهيدي، وجزائري، وعلمائي، وقوايي، وأخباري، وأهرامي، وجبالي، وتلولي.

وهذه الأعلام ليس في نسبتها إشكال عدا قراهيدي، فإنّه قد يُنسب إلى

(١) الصّحاح «وزع».

(٢) الكشاف (٤/٤٥٢).

(٣) شرح الفصيح (٢/٣٧٦).

(٤) شرح المنفصل (٦/٩).

(٥) الارتشاف (٢/٦٢٩).

(٦) النحو الوافي (٤/٧٤١-٧٤٢).

(٧) الكتاب (٣/٣٧٩).

(٨) المسائل البصريّات (٢/٨٢٧).

(٩) المقتصد في شرح التكملة (١/٢٣١).

(١٠) النحو الوافي (٤/٧٤٢).

(١١) مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَعَبْرِيُّ جَسَانٍ﴾ [سورة الرحمن، الآية: ٧٦] حيث قرأها عثمان - رضي الله عنه - وغيره ﴿وَعَبْرِيُّ﴾ بالألف وكسر القاف والتنوين على الصّرف، وفيها قراءات عدّة. انظر تفصيلها في: معجم القراءات (٩/٢٨٤-٢٨٥).

مفرده فيقال: فُرُهودِيّ، لعدم التباسه؛ إذ ليس هناك قبيلة تُسَمَّى بِفُرُهود^(١). وقد تعقّب القائلين بهذا: الدّماميني^(٢)، حيث ذكر بأنّه نُقل عن جَمْع من اللّغويين، بأنّ الفُرُهود ولد الأسد وولد الوَعْل، فيُلبس إذا استعملت فُرُهود لشيءٍ آخر، وإن لم يكن قبيلة، حيث لا دليل عندنا بأنّ الفُرُهوديّ منسوب إلى القبيلة؛ لأنّه من الممكن أن يكون منسوباً إلى غيرها وتبعه الأزهريّ^(٣) ذاكراً بأنّه ورد في الصّحاح^(٤) أن الفُرُهد الغليظ، والفُرُهود: حيّ من يَحْمَد وهو بطن من الأزد، فاللبس يحصل إذا قيل: بأنّ فُرُهوديّاً منسوب إلى فُرُهود، إذا قيل: إنّه أبو بطن.

الرّابع: ما كان علماً بالعلبة، وذلك مثل: أبناء: أبنائِيّ عند بني سعد، وأنصار: أنصاريّ، حيث غلب الأوّل: على قوم من الفرس^(٥)، وقيل: هم قبائل من بني سعد بن زيد مناة من بني تميم^(٦)، وقال أبو عبيد: هم أبناء سعد إلّا كعباً وعمراً^(٧)، وأمّا الثّاني: فهو صفة غلبت على أنصار النّبِيّ - ﷺ - بالمدينة النّبويّة فصارت بمنزلة العَلَم^(٨)، ورُهَيان: رُهَيانيّ؛ لغلبته على طائفة مخصوصة^(٩)، وأخلاف: أخلافيّ؛ لغلبته على خمس قبائل من قريش هم:

(١) انظر: التّسهيل (٢٦٥) مع تعليق المحقق، والارتشاف (٦٢٩/٢)، والمساعد (٣٨١/٣).

(٢) حاشية الصّبان (١٩٩/٤).

(٣) التصريح (٢٢٥/٥).

(٤) الصّحاح «فرهد».

(٥) الكتاب (٣٧٨/٣)، (٣٨٠).

(٦) الارتشاف (٦٢٩/٢).

(٧) المخصص (٢٤٨/١٣).

(٨) الأصول (٧٢/٣).

(٩) الكشاف (٤٧٩/٤) مع تعليق ابن المنبّر عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَرُهَيْانِيَّةٌ أَسَدُوهَا﴾ [الحديد:

٢٧]، إذ قرئت بضمّ الرّاء: ﴿وَرُهَيْانِيَّةٌ﴾ انظر: معجم القراءات (٣٥١/٩).

مَخْرُوم، وَعَدِيّ، وَسَهْم، وَجُمَح، وَعَبْدَالدَّار^(١)، وَرِبَاب: رِبَابِيّ؛ لكونه على زنة الواحد لفظاً؛ ولغلبته على خمس قبائل هم: ضَبَّة، وَثُور، وَعُكَل، وَتَيْم، وَعَدِيّ^(٢) وَأُصُول: أُصُولِيّ، حيث غلب على علم خاص، حتّى صار كالعلم عليه^(٣)، وَأَبْطَال: أَبْطَالِيّ، وَمَمَالِيك: مَمَالِيكِيّ، في النسبة إلى جماعة غلبت عليهم تلك التسمية^(٤)، وفَرَائِض: فَرَائِضِيّ، إذ غلب على علم المواريث^(٥) فتُسبت تلك الأعلام إلى ألفاظها؛ للغلبة المذكورة، ولمشاكله ما كان منها على زنة (أفعال) للمفرد، حتّى إنّ سيبويه عدّه مفرداً^(٦).

الخامس: ما كان باقياً على جمعته، ولكنّ ردّه إلى المفرد يغيّر المعنى فينسب حيثنّذ إلى لفظه، وذلك نحو: أَعْرَاب: أَعْرَابِيّ، فلا يُردُّ إلى عَرَب؛ لأنّه سيزداد الاسم عموماً، فالعرب هم: سَكَّان الحاضرة والبادية، والأَعْرَاب هم: الَّذِينَ يسكنون البوادي من قبائل العرب، فاختلف المعنى أدّى إلى اختلاف النسبة^(٧)، إلّا أنّ ابن مالك جعل (أَعْرَاباً) جمعاً أهمل واحده؛ فلذا نسب إليه^(٨)،

(١) يقول هذا إلى حديث ابن عباس -رضي الله عنهما-: «رَجَدْنَا ولايةَ الْمُطَيِّبِيّ نَحِيرًا مِنْ ولايةِ الْأَخْلَافِيّ» راجع: غريب الخطّابي (٤٧٧/٢)، والمجموع المعنيث (٤٨٦/١) مع تعليق المحقق، وتخريجه فيهما.

(٢) شرح الشافية (٧٩٨/٢).

(٣) التصريح (٢٢٥/٥).

(٤) النحو الوافي (٧٤٢/٤).

(٥) التبيان في تصريف الأسماء (٢٧٥).

(٦) الكتاب (٢٣٠/٣)، وشرح الشافية (٧٩/٢).

(٧) شرح الجمل (٣١١/٢) وقد سبقه إلى هذا التثنية سيبويه في الكتاب (٣٧٩/٣)، والفارسي في التكملة تحقيق: مرجان (٢٦٩).

(٨) شرح الكافية الشافية (١٩٥٩/٤).

وقد سبقه السيرافي إلى ذلك^(١).

ومن توابع الجمع: اسم الجمع، وهو نوعان:

الأول: ما لا واحد له من لفظه، فينسب إلى لفظه مباشرة، وذلك نحو: نَقْر: نَقْرِي، وَرَهْط: رَهْطِي، وَأُنَاس: أُنَاسِي، وهو أجود القولين، كما قال سيبويه^(٢)، وَقَوْم: قَوْمِي، وَعِثْرَة: عِثْرِي^(٣)، وَإِبِل: إِبِلِي، وَغَمَم: غَمَمِي، وَضَأَن: ضَأْنِي^(٤)، وَمَعَشَر: مَعَشَرِي، وَجَيْش: جَيْشِي^(٥)، ولو جمعت أسماء الجموع لُتسب إلى مفرداتها نحو: نِسَاء: نِسْوَة: نِسْوِي، وَأَنْفَار: نَقْر، نَقْرِي، وَأَنْبَاط: نَبْط: نَبْطِي^(٦)، وَأَرَاهِط: رَهْط: رَهْطِي^(٧)، ومادام لا يجوز التَّسب إلى مفرد اسم الجمع في اللفظ والمعنى، فالأولى ألا يُنسب إلى مفرده في المعنى، فلا يُقال مثلاً في نَقْر: رَجُلِي؛ لأنه يُفقد الفرق بين التَّسب إلى الجمع، والتَّسب إلى الواحد^(٨).

الثاني: ما له واحد من لفظه، وفيه خلاف: فجمهور العلماء ينسبونه إلى لفظه، والأخفش ينسبه إلى مفرده، إذ يرى أنَّ اسم الجمع جمع^(٩)، وقد رُدَّ عليه فيما مضى^(١٠)، وإليك بعض الأمثلة لتوضيحه:

- (١) الارتشاف (٢/٦٢٨).
- (٢) الكتاب (٣/٣٧٩-٣٧٨).
- (٣) علل النحو (٥٤٨-٥٤٧).
- (٤) كشف المشكل (٤٣٢).
- (٥) جامع الدروس (٢/٧٨).
- (٦) الكتاب (٣/٣٧٩).
- (٧) شرح المنفصل (٦/٩).
- (٨) انظر: الكتاب (٣/٣٧٨)، وشرح الكتاب (قسم الصَّرف) (١/٢٤٦).
- (٩) راجع: المعاني (٢/٥٠٤)، وشرح الكافية الشافية (٤/١٩٥٩).
- (١٠) انظر: ص (٩٣).

أناس: أناسي: أو إنساني^(١)، وركب: ركيبي: أو راكبي^(٢)، وسفر: سفري: أو مسافري^(٣)، وطير: طيري: أو طائري، وصحب: صحبي: أو صاحبي، وصوم: صومي: أو صائمي، وزور: زوري: أو زايري، ونوم: نومي: أو نائمي، وشهد: شهدي، أو شاهدي^(٤).

واسم الجنس الجمعي: وهو يُنسب إلى لفظه كذلك، كما في نحو: شجر: شجري، وتمر: تمري^(٥)، وضرب: ضربي^(٦)، وشعير: شعيري^(٧)، وعرب: عربي، وزوم: زومي، وثقاع: ثقاعي^(٨)، وتمر: تمري، وترك: تركي، وحبش: حبشي، ووزق: وزقي^(٩).

والنسب إلى اسم الجنس موقع في اللبس؛ لاشتراكه بين المفرد والجمع، ولكن التفرقة بينهما بالقرائن التي تُحدّد نوع المنسوب إليه وتوضّحه^(١٠).

تلك هي تفصيلات النسب بين الأفراد والجمعيّة، حاولت جمع ما تفرّق منها، فإن ندّعتي منها شيء، فذلك مقتضى البشرية، والله أعلم وأحكم.

(١) راجع: الكتاب (٣/٣٧٩).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/١٩٥٩).

(٣) الارتشاف (٢/٦٣٠).

(٤) المساعد (٣/٣٩١).

(٥) شرح الجمل (٢/٣١٠).

(٦) شرح الشافية (٢/٧٨).

(٧) التصريح (٥/٢٢٣).

(٨) جامع الدروس (٢/٧٨).

(٩) النحو الوافي (٤/٦٨١، ٧٤٣).

(١٠) المصدر السابق (٤/٧٤٣).

المطلب السادس حمل الجمع على مفرده في الحركات

ما دام المفرد أصلاً، والجمع فرعاً عنه - كما فصلت ذلك فيما سلف - فلا بد من حمل الجمع على مفرده، ومن أنواع هذا الحمل، الحمل في الحركات.

«لقد اهتم أهل العربية قاطبةً من لغويين وصرفيين ونحويين وعروضيين بالحركة من حيث أنواعها وألقابها وتأثيرها وتأثرها اهتماماً يجعلنا نجزم بدور الحركة في الاستعمال وأثرها في إبراز المعاني والظواهر إعراباً وبناءً صرفاً وعروضاً، لِمَا توحى به من الخفة والتجانس والتخلص من التقاء الساكنين ورفع اللبس... إلخ»^(١).

ويتضمن هذا المطلب ثلاث فقرات رئيسة:

الأولى: وهي نوعان:

(١) تضعيف لام الجمع لتضعيف لام مفرده: لا يُفكُّ المضاعف اللام في الجمع، إن لم يفكُّ في المفرد على الصحيح، وقد وردت أمثلة كثيرة على ذلك منها: مَعَدُّ، وَعُرُّ، وَزَعَارَةٌ، وَحَمَارَةٌ، وَطِمْرٌ، وَخِدَابٌ، وَهَيْجَفٌ، وَكُلُّهَا مفردة فإذا جُمعت بقيت على الإدغام، فيقال: مَعَادُّ، وَطِمَارٌ، وَخِدَابٌ، وَهَيْجَافٌ^(٢)، ويمائلها دَائِمًا ودَوَامٌ^(٣)، وَهَبِيَّ وَهَبِيَّةً وَهَبَائِيٌّ، وَخِصَمٌ وَخِصَامٌ،

(١) محاضرات الموسم الثقافي لكلية اللغة العربية «الحركات والسكون في لغة الضاد - دلالتها - أسرارها - مواردها» (٧٦).

(٢) الهمع (٦/٩٤، ١١٢)، وقد سبقه إلى هذا ابن السراج في: أصوله (٣/٣٩٧)، وأبوحيان في: ارتشافه (١/٤٥٨).

(٣) الكتاب (٣/٦١٨).

وعِبَالَةٌ وَعِبَالٌ، وشَابَةٌ وشَوَابٌ^(١)، ودَابَّةٌ ودَوَابٌ، ومَدَقٌ أو مُدَقٌّ ومَدَاقٌ^(٢)، ومَحَدَّةٌ ومَحَادٌ^(٣)، وغَابَةٌ وغَوَابٌ، وجَادَّةٌ وجَوَادٌ^(٤)، ونظير الألفاظ السابقة، شَرِيَّةٌ، وجَرِيَّةٌ اسمان، وجَذَبٌ، ومِجَنٌّ اسمان، وهَقَبٌ صفة، وجُبِنٌ، وفُلَجٌ، ودُجِنٌ، وقُطِنٌ أسماء، وقُمَدٌ، وصُمْلٌ، وعُتْلٌ صفات، وحِيزٌ، وفِلَزٌ اسمان، وهِيرٌ، وخَبِيقٌ صفتان^(٥).

(٢) فكُ تَضْعِيفُ الْجَمْعِ لِنَفْسِ تَضْعِيفِ مَفْرَدِهِ نَحْو: مَهْدَدٌ، وَقَرَدَدٌ، فيقال: مَهَادِدٌ، وَقَرَادِدٌ^(٦). ومثلها: سُرْدَدٌ، ودُعْبِبٌ، وشُرْبِبٌ، وعُنْدَدٌ، وعُنْبِبٌ أسماء، وقُعْدَدٌ، ودُخْلَلٌ، ورِمْدِدٌ صفات^(٧)، وهذا من أمارات الإلحاق^(٨).

الثانية: إمالة الجمع لإمالة مفرده، وذلك نحو: حُبَلِيٌّ، وحَبَائِلِيٌّ، فالألف في الجمع بدل من ياء «فَعَالِيٌّ»، «فَحَبَائِلِيٌّ» بمنزلة «جَوَارِيٌّ» فأبدلت الكسرة فتحة، فانقلبت الياء ألفاً فصار «حَبَائِلِيٌّ» ثم أميل كما أميلت «حُبَلِيٌّ»؛ ذلك للمحافظة على ما كان في الواحد.

ومثلها: إِدَاوَةٌ وأَدَوَايُ، وهِرَاوَةٌ وهِرَاوِيٌّ، حيث أبدلت همزة «فَعَائِلِيٌّ» واوًا؛ لأنها في الواحد واو، ونظير ذَيْنِكَ: خَطَايَا ورَزَاكِيَا، فقد أبدلت همزة «فَعَائِلِيٌّ» ياء؛ لأنها كانت في الواحد ياء.

(١) انظر: ما ينصرف (٦٥)، والارتشاف (٨٥٣/٢) مع تعليق المحقق.

(٢) إيضاح الفارسي (٢٣٦) مع تعليق المحقق.

(٣) اللمع (٢٦١).

(٤) الصّحاح (غيب، جدد).

(٥) الكتاب (٢٧٧/٤)، ولمزيد من الأمثلة يُنظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (٢٢٥، ٢٥٣).

(٦) راجع: الهمع (٩٤/٦، ١١٢)، والصّحاح (قرود، مهد).

(٧) الكتاب (٢٢٧/٤، ٤٢٤).

(٨) أبنية الإلحاق في الصّحاح (٦٩-٧٠).

ونحو ما سلف: شَهْوَى، وشَهَاوَى، فالألف في «شَهَاوَى» ليست هي الألف في «شَهْوَى» وإنما هي بدل من الياء المتقلبة في الجمع عن ألف «شَهْوَى» فكانه كان على «شَهَاوَى» نظير «دَعَاوَى» ثم قلبت الياء ألفًا؛ لأنه مفتوح ما قبلها، ومن ثمَّ أمالوا في الجمع تبعًا لإمالة واحده، وهذا مطرد في إجراء حكم الواحد على الجمع^(١).

الثالثة: تثقيل الجمع لثقل مفرده: كلُّ ما ثُقِّل واحده بالياء - أي الياء التي لا تتجدد للنسب، فإذا سقطت بقي لما صحبته معنى^(٢) - لم يجر فيه إلا تثقيل جمعه، إلا أن يُسمع عن العرب شيء، فيجب حينئذٍ أتباعه، قال ذلك: الأَخْفَش والجَزْمِي، ومن تبعهما^(٣)، وهما بصريَّان.

بينما يرى هشام الضَّرِير وهو كوفيٌّ، أنه إذا وقع الواحد مشدَّدًا جاز في الجمع الوجهان التثقيل والتخفيف، نقل ذلك عنه أبو بكر الأنباري^(٤)، وهو كوفيٌّ كذلك، ونهج طريقهما من البصريين المتقدمين، أبو حاتم السَّجِسْتَانِي^(٥) ومن متأخري اللُّغَوِيِّين والتَّحْوِيِيِّين، أبو موسى الأصفهاني^(٦)، وابن هشام الأنصاري^(٧)، وخالف الرُّضِيُّ البصريُّ والكوفيُّ، حيث أوجب حذف الياء المشدَّدة إذا وقعت خامسة بلا تفصيل «سواء كان الثاني أصلا كما في الأحاجي...، أو كانا زائدين كما في بخاتيَّ اسم رجل...»^(٨).

(١) المنصف (١/٣٤٤-٣٤٥، ٤٧/٢، ٦٥-٦٦).

(٢) المساعد (٣/٤٥٥).

(٣) انظر: المعاني (١/١١٧-١١٨، ٤٢٢/٢)، وسفر السعادة (١/٣٠-٣١).

(٤) شرح القوائد السبع (٢٤١-٢٤٢).

(٥) الجامع لأحكام القرآن (١/٤٣١).

(٦) المجموع المنيع (١/١٠٩).

(٧) حاشية على شرح بانت سعاد (١/١٥٤) وقد وافق البغداديُّ ابن هشام.

(٨) شرح الشافية (٢/٥٤، ١٦٢).

ومن الألفاظ التي تُقَلُّ جمعها؛ لثقل مفردها: أُثْفِيَّةٌ وَأَثْفِيٌّ، إِلَّا أَنَّ الْأَخْفَشَ^(١) ومن تبعه أثبت أَنَّ جمع «أُثْفِيَّة» لم يُسمع فيه إِلَّا التَّخْفِيفَ، مستدلاً بإجماع العرب على ذلك، وعدم ورودها عمَّن يوثق بفصاحته على الأصل مثقَّلة، كما قال: الجَرْمِي^(٢).

ويعلَّل الأخفش^(٣) ورودها مخفَّفة؛ بكثرة استعمالها، وإن كان التثقيل هو الأصل، بل هو جائز في القياس.

ويمكن الرُّدُّ على الأخفش ومن جرى مجراه، بإجازة الكوفيِّين ومن تبعهم للوجهين التثقيل والتخفيف؛ إذ رأيتهم فيه تيسير على متكلمي العربية، بينما يضيِّق البصريُّون ما وسَّعه الكوفيُّون، فيميلون إلى جهة واحدة وهي التثقيل، وقريب منهم الرضوي.

وممَّا يَعْضُدُ رأْي الكوفيِّين، قوله تعالى^(٤): «وَرَمَّهمُ أُثْيُونٌ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانًا» جمع «أُثْيِيَّة»، قرأها الجمهور بالتشديد، وقرأها أبو جعفر وغيره بالتخفيف^(٥)، وهي قراءة متواترة، وإن رَدَّها الطَّبْرِي^(٦).

وكما جاء في الحديث «لَا صَدَقَةَ فِي أَقَلِّ مِنْ خَمْسِ أَوْاقِيٍّ» جمع «أُوقِيَّة»، وربما خُفِّفَ فقليل: أَوْاقِيٍّ^(٧).

(١) المعاني (١١٧/١-١١٨).

(٢) سفر السعادة (٣١-٣٠/١).

(٣) انظر: المعاني (١١٧/١)، وسفر السعادة (٣١-٣٠/١).

(٤) سورة البقرة، الآية: ٧٨.

(٥) معجم القراءات (١٣٤/١).

(٦) تفسير الطبري (٤٢٠/١).

(٧) انظر: إصلاح غلط المحذَّتين (٣٤) مع تعليق المحقق، والمجموع المنبئ (١٠٩/١)، وتخريج الحديث فيهما.

وقول زهير حيث روي بالوجهين^(١):

أَشَافِي سُنْعًا فِي مُعَرَّسِ مِرْجَلٍ وَنُؤْيَا كَجِذْمِ الْحَوْضِ لَمْ يَتَلَمَّ
وقول الثابتة الذباني حيث روي بالوجهين أيضًا^(٢):
إِلَّا أَوَارِي لِأَيَّامَا أُبَيْتُهَا وَالتُّؤْيَى كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَدِّ
جمع آري.

وعلى شاكلة الألفاظ المتقدمة جاءت الألفاظ الآتية: إِنْسِيٌّ وَأَنَاسِيٌّ كما
في قوله تعالى^(٣): ﴿ وَأَنَامِيَ كَثِيرًا ﴾ عند من جعل مفرده «إِنْسِيًّا»،
وَأُضْحِيَّةً وَأَصْحِيَّةً، وَكُرْسِيٌّ وَكِرَاسِيٌّ، وَأُحْجِيَّةً وَأَحَاجِيَّةً^(٤)، وَأَسِيَّةً
وَأَوَاسِيَّةً^(٥)، وَبُخْتِيٌّ وَبَحَاتِيٌّ، وَحَوْلِيٌّ وَحَوَالِيٌّ، وَعَادِيٌّ وَعَوَادِيٌّ، وَعَارِيَّةً
وَعَوَارِيٌّ، وَقُمْرِيٌّ وَقَمَارِيٌّ، وَدُرِّيٌّ وَدَرَارِيٌّ، وَدُنْسِيٌّ وَدَبَاسِيٌّ، وَرَمِيٌّ وَرَمَائِيٌّ،
وَهَبِيٌّ وَهَبَائِيٌّ^(٦)، وَدُرِّيَّةً وَدَرَارِيَّةً، وَنُوتِيٌّ وَنَوَاتِيٌّ، وَبُجْرِيٌّ وَبَجَارِيٌّ، وَبَرِّيَّةً
وَبَرَارِيَّةً، وَسُرِّيَّةً وَسَرَارِيَّةً، وَظَهْرِيٌّ وَظَهَارِيَّةً، وَمَهْرِيَّةً وَمَهَارِيَّةً، وَقِطِيَّةً
وَقِبَاطِيَّةً، وَكُرْكِيٌّ وَكِرَاطِيٌّ، وَعَلِيَّةً وَعَلَالِيَّةً، وَقِطْنِيَّةً وَقِطَانِيَّةً، وَأَتِيٌّ وَأَتَاوِيَّةً،
وَأَخِيَّةً وَأَوَاحِيَّةً، وَأَذِيٌّ وَأَوَادِيَّةً، وَشُرْدِيٌّ وَشَرَادِيَّةً، وَرَكِيَّةً وَرَكِيَّةً، وَأُرُوِيَّةً

- (١) البيت من «الطويل»، وهو في شرح شعره (١٨) مع اختلاف لا يمسُّ الشاهد، وشرح القوائد السبع (٢٤١-٢٤٢)، وسفر السعادة (١/٣٠-٣١)، والشاهد ووجهه لا غبار عليهما.
(٢) البيت من «البيسط»، وهو في ديوانه (٣٣) مع اختلاف لا حاجة لذكره، وشرح القوائد السبع (٢٤١-٢٤٢)، وهو مثل سابقه.
(٣) سورة الفرقان، الآية: ٤٩.
(٤) انظر: معاني الألفاظ (١/١١٧-١١٨، ٢/٤٢٢)، وسفر السعادة (١/٣٠-٣١)، وشرح القوائد السبع (٢٤١-٢٤٢)، وشرح الشافية (٢/٥٤، ١٦٢).
(٥) نوادر أبي زيد (٤٨١).
(٦) راجع: الكتاب (٣/٢٣٠-٢٣٢، ٤/٢٥١، ٤١٥)، والأصول في النحو (٢/٩١)، والصحاح (درا)، والمحكم (د ب س ٨/٣٠٣).

وَأَزَائِيٌّ، وَأَزْبِيٌّ وَأَزَابِيٌّ، وَسَقِيَّةٌ وَسَقِيٌّ، وَأُعْنِيَّةٌ وَأُعْنِيٌّ^(١)، وَأُنْبِيَّةٌ وَأُنْبِيٌّ^(٢)،
وَأُمْلِيَّةٌ وَأُمْلِيٌّ^(٣)، وَزَرَابِيَّةٌ وَزَرَابِيٌّ^(٤) كما في قوله تعالى^(٥): ﴿وَزَرَابِيٌّ
مَبْتُوثَةٌ﴾^(٦)، وَبَارِيَّةٌ وَبَوَارِيٌّ^(٦)، وَبُرْدِيٌّ وَبِرَادِيٌّ^(٧)، وَأُسْبِيَّةٌ وَأَسَابِيٌّ^(٨).

وهكذا اتضح تبعية الجمع للمفرد في حركاته، من حيث التضعيف،
أو الإمالة، أو الثقل، وفي هذا بيان لصلاية العلاقة التي بين المفرد
والجمع، فإذا بلغ الجمع في تأثره بالمفرد - من حيث الحركات، التي هي
أبعاض الحروف - هذا الشأو فمن الأجدر أن ينحو نحوه، فيما هو أجل شأنًا
منها... والله أعلم وأحكم.

- (١) الصُّحاح (خراً، نوت، بجر، بر، سر، ظهر، مهر، قبط، كرك، علل، قطن، أتا، أئا، اذا،
ردى، ركا، روى، زبي، سقى، غنى) وقد جردته كاملاً - والله الحمد - وما وجدته في غيره من
المصادر السابقة له لم أذكره هنا.
- (٢) المحكم (ث ب ي ١١/١٨٠).
- (٣) أمالي ابن الشجري (١/١٨٧) مع تعليق المحقق.
- (٤) انظر: المحرر الوجيز (١٥/٤٢٥)، والمستقصى في علم التصريف (٢/٨٢١) مع تعليق المؤلف.
- (٥) سورة العنكبوت، الآية: ١٦.
- (٦) المشوف المعلم (١/١٠١) مع تعليق المحقق.
- (٧) شرح الكافية الشافية (٤/١٨٦٩).
- (٨) اللسان «سبي».

المطلب السابع حمل الجمع على مفرده في التصحيح والإعلال

كما بيّنت من قبل أنّ الجمع فرع، والمفرد أصل^(١)، فحمل الفرع على الأصل، فصحّح الجمع لصحّة مفرده، وأعلل لإعلاله، ولهذا يقول ابن جني: «ومن ذلك مراعاتهم في الجمع حال الواحد؛ لأنه أسبق من الجمع؛ ألا تراهم لما أعلت الواو في الواحد، أعلوها أيضا في الجمع، في نحو قيمة وقيم...، ولما صحت في الواحد صححوها في الجمع، فقالوا: زوّج وزوجة...»^(٢).

ولشدة التمازج بين المفرد والجمع تأمل ما قاله عبدالقاهر: «وكان اعتبارهم أن يتجانس لفظ الجمع ولفظ الواحد لفرط الرغبة في أن يكون الفرع على منهاج الأصل ومشاكلا له لأن الجمع فرع والواحد أصل، ونحو ذا/ من المشاكلات كثير في كلامهم،...»^(٣)، وفوق ذلك كلّهُ أنّ حمل الجمع على المفرد، ضرب من ضروب القياس في العربية^(٤). وبناء على هذا يمكن تقسيم هذا المطلب إلى نوعين:

الأول: تصحيح الجمع لصحّة مفرده: ذهب الجمهور إلى أنّ تصحيح الجمع لا يقاس عليه^(٥)، وجرى ابن مالك على سَنَنهم حيث قال: «... ولا يُقاس

(١) انظر: ص (٤٠٣٩).

(٢) الخصائص (١/١١٢).

(٣) المقتصد في شرح التكملة (٢/٥٦٨-٥٦٩).

(٤) الإصباح (١٩٢).

(٥) شرح الأشموني (٤/٥٤٦).

عليه، خلافاً للفراء،...»^(١).

وأما تصحيح المفرد فهو أرجح من تصحيح الجمع؛ نظراً لحقته^(٢).

واليك أمثلة لتصحيح الجمع تبعاً لصحة مفرده:

(أ) ما كانت الألف في مفرده، فظهرت في جمعه نحو: حُبْلِي

وَحَبَالِي، وَخُنْتِي وَخَنَاتِي^(٣)، وعليه قول الشاعر^(٤):

خَنَاتِي يَاكُلُونَ التَّمَرَ لَيْسُوا بِرَوَجَاتٍ يَلِدْنَ وَلَا رِجَالٍ
وَشَهْوَى وَشَهَاوَى^(٥)، وَأُنْثَى وَأُنْثَى، وَذِفْرَى وَذِفَارَى، وَسُكْرَى
وَسَكَارَى، وَعَلَقَى وَعَلَاقَى^(٦).

(ب) ما وُجِدَت الواو في مفرده، فلحقه الجمع نحو: مَقَاتِي، وَمَقَاتِيَّة،

حيث جاء الجمع بالواو كما جاء مفرده، ولو أُعْلِيَ الجمع لقيلاً: مَقَاتِيَّة، ولم
تَرِد الواو طرفاً وقبلها كسرة، وإن كان بعدها تاء التانيث، إلا هذه اللفظة كما
قال: السِّيرافي^(٧).

ونظيرها: سَوَاءٌ وَسَوَاسِيَّة، وكان حقّ الجمع أن يصير: سَوَاسِيَّة، ولكنّه

صَحَّح لصحة مفرده^(٨).

وصحّح كذلك نحو: جَدُولٌ وَجَدَاوِلٌ؛ لأنّ الواو متحركة في المفرد،

(١) التسهيل (٣٠٩).

(٢) شرح الأشموني (٥٤٥/٤).

(٣) الكتاب (٦١٠/٣).

(٤) البيت من «الوافر» ولم يُعرف قائله، والشاهد فيه: جمع «خُنْتِي» على «خَنَاتِي». انظر: الكتاب
(٦١٠/٣) وهو من أبياته الخمسين.

(٥) المنصف (٦٥/٢).

(٦) اللسان «أنث، ذفر، سكر، علق».

(٧) انظر: الكتاب (٤١٠/٣) مع تعليق المحقق، وحجّة الفارسي (٢٤٥/١).

(٨) الحجّة (٢٤٥/١).

فثبتت في الجمع مع زيادتها في المفرد؛ لأنَّ الحركة قوتها، ويشبهه: قَسَوْرَ وقَسَاوِرٌ^(١)، ومِخْوَرٌ ومِخَاوِرٌ، ومِعْوَلٌ ومِعَاوِلٌ^(٢).

وكذا: أَسْوَدٌ وَأَسَاوِدٌ إذا جُعِلَ اسْمًا، إذ ظهرت الواو في الجمع؛ لأصالتها ولتحركها في المفرد^(٣)، ونَاوٍ ونَوَاءٌ، حيث صحَّح الجمع؛ إمَّا لصحة مفرده؛ وإمَّا لاجتماع إعلايين فيه لو أُعْلِيَ^(٤)، ومَقَالَةٌ ومَقَاوِلٌ، حيث أصل المفرد «مَقُولَةٌ» بالواو المتحركة، فبرزت في الجمع لأصالتها^(٥)، وشبهها: مَقَامَةٌ ومَقَاوِمٌ، كما في قول الفرزدق^(٦):

وإِنِّي لَقَوَامٌ مَقَاوِمٌ لَمْ يَكُنْ جَرِيرٌ وَلَا مَوْلَى جَرِيرٍ يَقُومُهَا
وَمُصَيَّبَةٌ وَمَصَائِبٌ، أصلها «مُصَوِّبَةٌ» على زنة «مُفْعَلَةٌ»، فتوهم أنَّها على زنة
«فَعِيلَةٌ» فلذا هُمِزَتْ، وجمعها على الأصل «مَصَاوِبٌ» بالواو جريًا وراء
المفرد، ونحوها: مَعُونَةٌ ومِعَاوِنٌ بالواو على الأصل^(٧)، وألصق بها مثل:
منارة ومناثر^(٨)، أصلها مَنُورَةٌ ومَنَاوِرٌ بالواو، فقلبت الواو همزة في الجمع
ظنًّا أنَّها زائدة في المفرد، بينما هي أصلية، وإنَّما حدث فيها نقل وقلب،
فنقلت حركة الواو «الفتحة» إلى الحرف الصحيح الساكن «الثون»، فلمَّا فُتِحَ

(١) راجع: الكتاب (٣/٦١٣، ٦٤٣)، والمقتضب (١/٢٦٠).

(٢) في أصول اللغة (٤/٦٦٥).

(٣) المقتضب (١/٢٦٠).

(٤) شرح الشافية (٣/١٣٨).

(٥) الكتاب (٤/٣٥٥).

(٦) البيت من «الطويل»، وقد نسبه المبرِّد إلى الفرزدق في المقتضب (١/٢٦٠)، والصواب أنَّه
للأخطل كما قال محقِّق المقتضب. انظر: شرح ديوانه (٢٣٣)، ومعجم شواهد العربية
(١/٣٤٤)، والشاهد فيه بَيِّنٌ وكذلك وجهه.

(٧) الكتاب (٤/٣٥٦-٣٥٧).

(٨) معاني الفراء (١/٣٧٣).

ما قبل «الواو» انقلبت ألفاً؛ لأنَّ الفتحة تناسب الألف، كما هو معلوم. وقد صحَّح نحو: كُوْز وكُوْزَة، وَعَوْد وعَوْدَة، وزَوْج وزَوْجَة، وتُوْر وتُوْرَة، فلمَّا جُمع المفرد من تلك الألفاظ على زنة «فَعَلَة»، وكانت الواو ظاهرة في المفرد، فإنَّه وجب إظهارها في الجمع^(١)، وقد أُشترط لإعلال الواو هنا شروط خمسة:

(١) أن تكون الواو ساكنة.

(٢) أن يكون ما قبل الواو مكسوراً.

(٣) أن يقع بعد الواو ألف.

(٤) أن تكون الكلمة جمعاً.

(٥) أن تكون اللام صحيحة. فإذا فُقد شرط ممَّا سبق، فإنَّ الكلمة تصحَّ، وقد اختلَّ الشرط الثالث هنا فلذا صُحِّحت^(٢)، إلاَّ اللَّفظة الأخيرة فقد وردت مُعلَّة فقالوا فيها: «ثِيْرَة»، واختلف فيها العلماء على خمسة أقوال بيَّنها «إبراهيم الحندود»^(٣) - فلا حاجة للتكرار - مختاراً قول: سيبويه حيث إنَّ الواو وقعت بعد كسرة، فقلبت ياء مع أنَّ هذا القلب ليس بمطرَّد في القياس، بل في الاستعمال، وهو الرَّاجح لديّ؛ لوضوح علَّته.

وعلى غرار الألفاظ السَّابقة جاء: طَوِيل وطَوَال، وقَوِيم وقَوَام^(٤)، ويُشترط فيها أن تكون الواو ساكنة، ولكنَّها وردت متحرِّكة في المفرد، فصحَّحت في الجمع، وقد أُعلِّت «طَوَال» شدوذاً فقليل فيها: «طِيَال» في لغة ضَبَّة^(٥)،

(١) الكتاب (٤/٣٦١).

(٢) المنصف (١/٣٤٢، ٣٤٦).

(٣) مسائل الخلاف (٣/١٥١٠-١٥١٣).

(٤) الكتاب (٣/٦٣٥، ٣/٦٦٣).

(٥) حُجَّة الفارسي (٣/١٣).

حيث قلبت الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها، وعليه قول الشاعر^(١):
تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعْرَاءَ الرَّجَالِ طِيَالُهَا
وأما الجمهور فعلى «طوال»^(٢).

ومما صحح أيضاً: ضَيُّونَ وَضَيَّائُونَ^(٣)، حيث صححت الواو في المفرد «ضَيُّونَ» - ليكون مَبْنِيَّةً على أَنْ أصل نحو: سَيِّدٌ سَيُّودٌ، وإن قَلَّ استعماله إلاَّ أَنَّهُ مراد على أَيِّ حال^(٤) - فتبعه الجمع فقيل: ضَيَّائُونَ، وَيَبَّاعٌ وَيَبَّائِيعٌ، أصل المفرد «يَبَّاعٌ» على زنة «فِعْوَالٌ»^(٥) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، فظهرت الواو في الجمع على نسق المفرد، وَنَحْوٌ وَنُحُوٌّ^(٦)، وَنَجْوٌ وَنُجُوٌّ^(٧)، وَبَهُوٌ وَبُهُوٌّ^(٨)، وإن كان قليلاً، وَإِدَاوَةٌ وَأَدَاوَى، وَعِلَاوَةٌ وَعَلَاوَى، وَهَرَاوَةٌ وَهَرَاوَى، وَفَلَّوَةٌ وَفَلَّوَى^(٩)، وَإِنَاوَةٌ وَأَنَاوَى^(١٠)، وَغَبَاوَةٌ وَغَبَاوَى، وَشَقَاوَةٌ وَشَقَاوَى^(١١)، وَإِشَاوَةٌ وَأَشَاوَى^(١٢).

- (١) البيت من «الطويل» وهو لأتيف بن زبَّان الطَّائِي، وقد ورد في المنصف دون نسبة (١/٣٤٢)،
وُثِّبَ في شرح شواهد الشافية (٤/٣٨٥-٣٨٧).
(٢) راجع: حجَّة الفارسي (٣/١٣).
(٣) الكتاب (٤/٣٦٩).
(٤) الخصائص (١/١٥٥-١٥٦).
(٥) الممتع (٣٨٥).
(٦) الكتاب (٤/٣٨٤).
(٧) شرح الكافية الشافية (٤/٢١٤٥).
(٨) شرح الأشموني (٤/٥٤٥).
(٩) الكتاب (٤/٣٩١-٣٩٢).
(١٠) الخصائص (١/٢١٢).
(١١) المنصف (٢/٦٣).
(١٢) التبصرة (٢/٩٠٤).

- فإداوة وما بعدها سارت على نسق واحد، حيث طرأ على جموعها تعييرات عدّة، وسأخذ «إداوة» وجمعها «أداوى» مثالا لذلك:
- (١) قلبت ألف «إداوة» في الجمع همزة فصارت: أداؤو.
- (٢) أبدلت الواو ياء؛ لتطرّفها وكسر ما قبلها فصارت: أداؤي.
- (٣) أبدل من كسر الهمزة فتحة فصارت: أداؤي.
- (٤) أبدل من الياء ألف؛ لفتح ما قبلها فصارت: أداؤي.
- (٥) قلبت الهمزة واوا فصارت: أداؤي^(١).

(ت) ما ظهرت الياء في جمعه لمشاكله مفردة، وذلك نحو: مَعَيْشَةٌ وَمَعَايِشٌ^(٢) في قوله تعالى^(٣): ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشٌ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾، بالياء في قراءة الجمهور، وقرأ أسيد عن الأعرج وزيد ابن علي والأعمش وخارجة بن مصعب عن نافع وحמיד بن عمير وابن عامر في رواية، وأبوجعفر ﴿مَعَايِشٌ﴾ بالهمز^(٤).

وقد حدث في هذه القراءة خلاف بين الثّحاة، فمنهم من ردّها، ومنهم من قبلها، وكان من أشدّ الرّادّين لها، أبوعثمان المازنيّ حين قال: «فأما قراءة مَنْ قَرَأَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَعَايِشَ بِالْهَمْزَةِ فَهِيَ خَطَأٌ، فَلَا يُلْتَمَتُ إِلَيْهَا؛ وَإِنَّمَا أُخِذَتْ عَنْ نَافِعِ بْنِ أَبِي نُعَيْمٍ، وَلَمْ يَكُنْ يَدْرِي مَا الْعَرَبِيَّةُ، وَلَهُ أَحْرَفٌ يَقْرَأُهَا لَحْنًا نَحْوًا مِنْ هَذَا.»^(٥).

(١) أوضح المسالك (٤/٣٤١).

(٢) الكتاب (٤/٣٥٥-٣٥٦).

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٠.

(٤) معجم القراءات (٣/٨-٩).

(٥) المنصف (١/٣٠٧).

ولم يكن المازني وحده في هذه السبيل، بل سبقه من علماء البصرة سيبويه^(١)، كما ذكر عنه^(٢)، والأخفش^(٣)، وتبعهما المبرد^(٤)، وأبو جعفر النحاس^(٥)، وغيرهما كثير.

وأعظم صراحة من النحاة، بعض المفسرين والقراء، الذين ردوا هذه القراءة، ومن أظهرهم: الطبري^(٦)، وابن مجاهد^(٧).

وانبرى للدفاع عن هذه القراءة أبو حيان، وأسوق إليك ما قاله في الفقرات التالية:

(١) أن التقليد الأعمى مرفوض عند أبي حيان، فأراء البصريين ليست آيات قرآنية، أو أحاديث نبوية يُعبد بها، فلا ضير أن تُخالف.

(٢) نقل القراء عن العرب أنهم يهزون هذا وما شابهه، وهو ناقل أمين.

(٣) لقد روى القراء الثقات، الصرحاء، الفصحاء، العلماء، الضبطه، المتقنون، الحفظة، هذه القراءة فلا يجوز ردّها.

(٤) نسبة المازني هذه القراءة لنافع وحده، فيها مجانبة للصواب، حيث قرأ بها مجموعة من القراء الذين مرّ ذكرهم سابقاً.

(١) لم أجد ما نسب إليه بأنه وصم قراءة «مَعَائِش» بالهمز، بأنها غلط إلا أنه وصف قول العرب: «مَصَائِب» بالهمز بأنه غلط، وهي شبيهة بـ«مَعَائِش» فعَمَّ التّأقّلون عنه ذلك على ما يشبهها، والغلط هنا المقصود به: التّوهم كما فسّره العلماء. انظر: الكتاب (٤/٣٥٥-٣٥٦).

(٢) معجم القراءات (١١/٣).

(٣) المعاني (٢/٢٩٣).

(٤) المقتضب (١/٢٦١) وقد ردّد ما قاله المازني كما قال: المحقق، وهو كذلك.

(٥) إعراب القرآن (٢/١١٥).

(٦) تفسير الطبري (٥/٤٣٥).

(٧) السبعة في القراءات (٢٧٨).

(٥) أنّ في اتّهام المازني نافعاً، بأنّه لم يدر ما العربيّة فيه تناقض؛ لأنّ نافعاً عاش بين العرب الفصحاء، فهو متكلم بالعربيّة، ناقل للقراءة عنهم، فمن يستطيع أن ينفي ذلك عنه؟

(٦) إساءة كثير من النُّحاة الطَّنُّ بالقراء، وذلك لا يجوز^(١).

وقد رجّح عبداللطيف الخطيب^(٢)، ما ذهب إليه أبوحيان، وإنّني لمختار ما ذكره، معزّراً رؤى أبي حيّان السّالفة الذّكر بما يلي:

(أ) أنّ الياء الأصليّة في نحو: مَعِيْشَة شُبّهت بالزّائدة في نحو: صَحِيْفَة، فلها همز^(٣)، حيث أشبهتها في وزنها لفظاً وعدّة، والأشباه في لغتنا لها شأنها، إذ قد يأخذ المشبه حكم المشبه به، ولو اتّفقا في وجه واحد.

(ب) ورد عن العرب ألفاظ مهموزة غير «مَعَايش» نحو: مُصَيْبَة وَمَصَائِب^(٤)، وَمَنَارَة وَمَنَائِر^(٥)، وَمَرَادَة وَمَرَائِد^(٦)، فهذه الألفاظ تعضد تلك القراءة.

(ت) شروط القراءة الثلاثة جليّة في هذه القراءة، فهي موافقة لخطّ المصحف، ولوجه من وجوه العربيّة وهو الحمل على التّظهير، وهي كذلك منقولة عن الرّواية الثّقات فسندها صحيح، فلا مطعن فيها حينئذٍ^(٧).

(ث) أنّ المدرسة الكوفيّة ضليعة في القراءات - كما هو ذائع - فشيخها

(١) البحر (١٥/٥).

(٢) معجم القراءات (١٢/٣ - ١٣).

(٣) الكتاب (٣٥٦/٤).

(٤) المصدر السابق.

(٥) معاني القراء (٣٧٣/١).

(٦) الخصائص (١/٣٢٨، ٣/١٤٤).

(٧) انظر: تفصيل تلك الشّروط في النشر (٩/١).

الكسائي أحد القراء السبعة، والقراء قد أقام كتابه المعاني على توجيه القرآن الكريم وقراءته^(١).

(ج) لم يتوافر لدى الراديين لهذه القراءة من العلماء القدامى، ما توافر للمتأخرين منهم من معرفة القراءة لهذه الآية جميعهم، فأجد مثلاً أن الطبري يرويها عن الأعرج وحده، بينما يرويها ابن مجاهد عن نافع وحده أيضاً، فما دام المفسرون والقراء - وهم أهل الاختصاص - لم يذكروا من هؤلاء الرواة إلا من سبق ذكرهما، فالأولى ألا يعرف النحاة هؤلاء الرواة، فهم لذلك معذورون.

ونحو: مَعِيْشَةٌ مَزَادَةٌ وَمَزَائِدٌ، حيث جاءت بالهمز في شعر الطرمّاح حين قال^(٢):

مَزَائِدُ خَرَقَاءِ الْيَدَيْنِ مُسَيِّفَةٌ يُخْبِتُ بِهَا مُسْتَخْلِفٌ غَيْرُ آئِنِ
وَالصَّوَابُ: «مَزَائِدٌ» بالياء^(٣)؛ لأنّ المفرد مأخوذ من «الزُّيَادَةُ» فالياء فيه أصليّة، فلزمت الجمع لذلك.

ويشاكلها: مَكِيلٌ وَمَكَائِلٌ، وَمَسِيلٌ وَمَسَائِلٌ^(٤)، حيث وُجِدَت الياء في الجمع؛ لوجودها في المفرد.

وصحّح ما لاهه واو أصليّة وذلك مثل: صَفِيَّةٌ وَصَفَايَا، وَمَطِيَّةٌ وَمَطَايَا،

(١) المدارس النحوية (١٧٢، ٢١٥).

(٢) البيت من «الطويل» وهو في: ديوانه (٢٦٤) وتخريجه فيه، والخصائص (٣٢٨/١)، ومعجم شواهد العربية (٣٩٥/١).

(٣) انظر: الخصائص (٣٢٨/١ - ٣٢٩، ١٤٤/٣) فقد ذكر المصنّف في الجزء الأول أنّ الصَّوَابَ «مَزَائِدٌ» بالواو، ثمّ ذكرها في الجزء الثالث بالياء - أي مَزَائِدٌ - وقد أشار المحقّق إلى اختلاف النسخ مختاراً الياء، وقد راجعت اللسان «زيد» فوجدت أنّها أقرب إلى الياء؛ لأنها مأخوذة من الزُّيَادَةُ. والله أعلم.

(٤) الصّحاح (عيش، سيل).

ورَكِيَّةٌ وَرَكَائِيَّةٌ^(١)، وَعَطِيَّةٌ وَعَطَائِيَّةٌ^(٢)، وَشَهِيَّةٌ وَشَهَائِيَّةٌ^(٣)، وَبَلِيَّةٌ وَبَلَائِيَّةٌ، وَسَجِيَّةٌ وَسَجَائِيَّةٌ^(٤)، وَعَشِيَّةٌ وَعَشَائِيَّةٌ، وَعَدِيَّةٌ وَعَدَائِيَّةٌ^(٥).

وبالإمكان أن تُحلَّلَ اللَّفْظَةُ الْأُولَى «صَفِيَّةٌ وَصَفَائِيَّةٌ» فِي النَّقَاطِ الْآتِيَةِ،

والبواقي على النَّظْمِ نَفْسِهِ، فَإِلَيْكَ مَا جَرَى مَا فِيهَا:

(١) تَجْمَعُ (صَفِيَّةٌ) عَلَى: صَفَائِيٍّ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْمَفْرُودِ: صَفِيوَةٌ.

(٢) تُقَلِّبُ الْوَاوُ يَاءً؛ لِتَطْرُقَ فِيهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ فَتَصْبِحُ: صَفَائِيٍّ.

(٣) تُقَلِّبُ الْيَاءَ الْأُولَى هَمْزَةً؛ لِوُقُوعِهَا بَعْدَ أَلْفٍ مَفَاعِلٍ؛ وَلِوُجُودِهَا مَدَّةً

زَائِدَةً فِي الْمَفْرُودِ فَتَصِيرُ: صَفَائِيٍّ.

(٤) تُقَلِّبُ كَسْرَةَ الْهَمْزَةِ فَتَحَةً؛ طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ لِتَصْبِحُ: صَفَائِيٍّ.

(٥) تُقَلِّبُ الْيَاءَ أَلْفًا؛ لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا فَتَصْبِحُ: صَفَاءًا.

(٦) تُقَلِّبُ الْهَمْزَةَ يَاءً؛ لِاجْتِمَاعِ أَلْفَيْنِ وَهَمْزَةٍ، وَالْهَمْزَةُ تُشَبِّهُ الْأَلْفَ

فَكَأَنَّهُ اجْتَمَعَ ثَلَاثُ أَلْفَاتٍ، وَذَلِكَ مُسْتَكْرَهُ عِنْدَ الْعَرَبِ فَصَارَتْ: صَفَائِيَّةً^(٦).

إِلَّا أَنَّهُ يُلَاحِظُ أَنَّ (عَدِيَّةً) لُغَةٌ فِي (عَدْوَةٍ) كَصَحِيَّةً لُغَةٌ فِي (صَحْوَةٍ)، فَإِذَا

كَانَ ذَلِكَ فَعْدِيَّةً وَعَدَائِيَّةً مِثْلَ عَشِيَّةً وَعَشَائِيَّةً، وَعِنْدِيذٍ لَا يُقَالُ فِي قَوْلِهِمْ: «إِنِّي

لَأَتِيهِ بِالْعَدَائِيَّةِ وَالْعَشَائِيَّةِ» أَنَّ الْعَدَائِيَّةَ كُسِّرَ لِأَجْلِ الْإِتْبَاعِ، إِنَّمَا كُسِّرَ عَلَى بَابِهِ؛ لِأَنَّ

عَدِيَّةً عَلَى زَنَةِ (فَعِيْلَةٌ) فَتُكْسَرُ عَلَى (فَعَائِلٍ)، قَالَ الشَّاعِرُ^(٧):

(١) الكتاب (٣/٦١٠، ٤/٣٩٠).

(٢) الخصائص (٢/٣٤٤).

(٣) المنصف (٢/٦٥).

(٤) الصُّحاح «بلا، سجا».

(٥) المحكم (عشو ٢/٢٠٦، غدو ٦/٣٠).

(٦) انظر: أوضح المسالك (٤/٣٤١)، والتطبيق الصرفي (١٦٤) ففيهما الخطوات السابقة، وإن اختلفت اللفظة.

(٧) البيت من «الطويل» ولم أعرف قائله، وقد استشهد به: ابن الأعرابي على أن «عَدَائِيَّةً» مفردا =

أَلَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ زِيَارَةِ أُمِّيهِ عَدِيَّاتٍ قَيْظٍ أَوْ عَشِيَّاتٍ أَشْتِيهِ
 قَالَ ذَلِكَ: ابن سيده نقلاً عن ابن الأعرابي^(١)، وإلى رأيي ابن الأعرابي
 وابن سيده ذهب أبوحيان في تذكرته، كما قال البغدادي^(٢)، إِلَّا أَنَّ ابن
 الأعرابي ومن وافقه قد خالفوا قول الجماعة كما ذكر: ابن جني^(٣). وإلى
 رأيي ابن الأعرابي ومن تبعه أميل؛ لِأَنَّ لَفْظَةَ (عَدَايَا) أَتَتْ عَلَيَّ بِأَبْهَا إِذَا
 جُمِعَتْ عَلَيَّ (فَعَائِلٌ)، وَقَدْ دُعِمَتْ بِشَاهِدٍ أَنَّهُ هُوَ، وَهُوَ ثِقَةٌ يُحْتَجُّ بِمَقُولِهِ
 وَمَنْقُولِهِ.

وكذلك ما لامه ياء أصلية نحو: هَدِيَّةٌ وَهَدَايَا^(٤)، وَرَاوِيَةٌ وَرَوَايَا^(٥)،
 وَحَاوِيَاءٌ وَحَاوِيَةٌ وَحَوِيَّةٌ جَمْعُهَا حَوَايَا^(٦)، وَشَاوِيَةٌ وَشَوَايَا^(٧)، وَقَضِيَّةٌ وَقَضَايَا^(٨)،
 وَدَوَايَةٌ وَدَوَايَا، وَسَقَايَةٌ وَسَقَايَا^(٩)، وَوَصِيَّةٌ وَوَصَايَا^(١٠).
 وهذا القسم في التحليل كسابقه، إِلَّا أَنَّ بَعْضَ الْمَفْرَدَاتِ وَالْجُمُوعِ

- = «عَدِيَّةٌ» كَعَشِيَّةٌ وَعَشَايَا» وقد جمعت على بابها، لا لأجل التشاكل بينها وبين العَشَايَا. انظر:
 المحتسب (١٦/٢)، ومعجم شواهد العربية (٤٢٦/١).
- (١) المحكم (غدو ٦/٣٠).
- (٢) حاشية على شرح بانت سعاد (٣٢٠/١) وقد بحث في الجزء المطبوع من التذكرة - إن صحَّت
 نسبته لأبي حيان - ولم أجد ما قاله: البغدادي، ولعله موجود فيما فُقد من هذا الكتاب.
- (٣) المحتسب (١٦/٢).
- (٤) الكتاب (٣٩٠/٤).
- (٥) انظر: المنصف (٦٢/٢)، واللُّسَانُ «روي».
- (٦) راجع: الكتاب (٦١٨/٣)، ومعاني الألفاظ (٢٩٠/٢)، والنبصرة (٩٠٠/٢ - ٩٠١)، واللُّسَانُ
 «حوا».
- (٧) النبصرة (٩٠١/٢).
- (٨) الصُّحاح «قضى».
- (٩) شرح الشافية (٦١/٣).
- (١٠) حاشية على شرح بانت سعاد (٣١٨/١).

تختلف في الوزن فمثلاً: هَدِيَّةٌ وَهَدَايَا عَلَى زِنَةِ فَعِيلَةٍ وَفَعَائِلٍ، وَتَوَافَقَهَا: حَوِيَّةٌ وَحَوَايَا، وَقَضِيَّةٌ وَقَضَايَا، وَوَصِيَّةٌ وَوَصَايَا، بَيْنَمَا أَجَدُ أَنَّ نَحْو: رَاوِيَةٌ وَرَوَايَا عَلَى زِنَةِ فَاعِلَةٍ وَفَوَاعِلٍ، وَنظيراتها: حَاوِيَاءٌ وَحَاوِيَةٌ عَلَى حَوَايَا، وَشَاوِيَةٌ وَشَوَايَا، عَلَى حِينَ أَنَّ نَحْو: دَوَايَةٌ فَعَالَةٌ تُجْمَعُ عَلَى دَوَايَا فَعَائِلٍ، وَكَذَا سَقَايَةٌ فَعَالَةٌ تُجْمَعُ عَلَى سَقَايَا فَعَائِلٍ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ فِي الْوِزْنِ، فَإِنَّهَا أَتَتْ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ، حَيْثُ إِنَّ لَامَاتِ مَفْرَدَاتِهَا يَأْتِ أَسْلِيَّةً، فَمِنْ ثَمَّ وَجِدَتْ فِي جُمُوعِهَا^(١).

وَصُحِّحَ أَيْضًا نَحْو: بَيْضٌ جَمْعُ أَبْيَضٍ، وَعَيْسٌ جَمْعُ أَعْيَسٍ^(٢)، وَعَيْنٌ جَمْعُ أَعْيُنٍ، وَجَيْدٌ جَمْعُ أَجْيَدٍ^(٣) إِذَ الْقِيَاسُ فِيهَا: بُؤُضٌ، وَعُؤُوسٌ، وَعُؤُونٌ، وَجُؤُودٌ، بِدَلَالَةِ أَحْمَرَ وَحُمْرٌ، فَوَزَنُهَا فِي الْأَصْلِ (فُعَلٌ) فَقَلِبْتَ الضَّمَّةَ فِيهَا إِلَى كَسْرَةٍ لَتَسْلَمَ الْيَاءُ، وَيُتَعَدَّ حِينَئِذٍ عَنِ الثَّقَلِ الْحَادِثِ مِنَ الْوَاوِ فِي الْجَمْعِ^(٤).
وَمَبَاعٌ وَمَبَايِعٌ، وَأَصْبَدٌ وَأَصَايِدٌ، وَعَثِيرٌ وَعَثَائِرٌ، وَيَرِيدٌ وَيَرَايِدٌ، حَيْثُ صَحَّتْ الْأُولَى لِاشْتِقَاقِهَا مِنَ الْبَيْعِ، فَظَهَرَتْ الْيَاءُ فِي الْجَمْعِ مُشَاكَلَةً لِلْمَفْرَدِ، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَصَحَّتْ؛ لِكُونِهَا اسْمًا حَيْثُ الْيَاءُ أَسْلِيَّةً مَتَحَرِّكَةً فِي الْمَفْرَدِ، فَبَقِيَتْ فِي الْجَمْعِ، وَصَحَّتْ الثَّلَاثَةُ؛ لِتَحَرُّكِ الْيَاءِ مَعَ زِيَادَتِهَا فِي الْمَفْرَدِ، إِلَّا أَنَّ الْحَرَكَةَ مَنَحَتْهَا قُوَّةٌ فَظَهَرَتْ فِي الْجَمْعِ، وَأَمَّا الْأَخِيرَةُ فَصَحَّتْ؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ وَالْيَاءُ فِي الْمَفْرَدِ أَسْلِيَّةً، فَتَبِعَهُ الْجَمْعُ^(٥).

- (١) انظر: الكتاب (٦١٨/٣)، ٤/٣٩٠، والمنصف (٦٢/٢)، واللسان (حوا، روي)، ومعاني الألفاظ (٢٩٠/٢)، والتبصرة (٩٠٠/٢ - ٩٠١)، والصحاح (قضى)، وشرح الشافية (٦١/٣)، وحاشية على شرح بانت سعاد (٣١٨/١).
(٢) الكتاب (٥٩٢/٣) مع تعليق المحقق.
(٣) حجة الفارسي (٢٤٥/١) مع تعليق المحققين.
(٤) الأصول (٢٦٥/٣).
(٥) المقتضب (٢٦٠/١) وقد ذكر سيبويه «عَثِيرٌ وَعَثَائِرٌ». انظر: الكتاب (٦١٣/٣).

ومما صحَّ لكون لامه همزة أصلية: حَطَّيَّةٌ وحَطَّايَا^(١)، ورَزِيَّةٌ ورَزَايَا، وجَبِيَّةٌ وجَبَايَا، وسَوِيَّةٌ وسَوَايَا^(٢)، وبرِيَّةٌ وبرَايَا^(٣)، ودَنِيَّةٌ ودَنَايَا^(٤)، وقد مرَّ جمع حَطَّيَّةٌ «حَطَّايَا» بخطوات أسردها فيما يلي، وبقيَّة الألفاظ على نمطها:

(١) أصلها: حَطَّايِي.

(٢) أُبدلت الياء المكسورة همزة؛ لأنَّها وقعت بعد ألف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، وكانت - أي الياء - في المفرد مدَّة زائدة، فصارت: حَطَّايِي.

(٣) أُبدلت الهمزة الثانية ياء؛ لوقوعها بعد همزة مكسورة فصارت: حَطَّايِي.

(٤) قلبت كسرة الهمزة الأولى فتحة؛ طلبًا للخفَّة، فصارت: حَطَّايِي.

(٥) تحرَّكت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا فصارت: حَطَّاءَا.

(٦) اجتمع ألفان بينهما همزة، والهمزة تشبه الألف؛ لكونها من مخرجها، فكأنَّه اجتمع ثلاث ألفات، وذلك بغرض، فأُبدلت الهمزة ياء ولم تُبدل واوًا؛ لخفَّة الياء فصارت: حَطَّايَا، ووزنها عند البصريِّين (فَعَائِل) وعند الكوفيِّين والخليل (فَعَالِي)^(٥).

فتبع الجمع المفرد، عندما أُبدلت الهمزة الواقعة بين الألفين ياء للخفَّة، كما أُشرت إلى ذلك فيما مضى؛ ولمشكلة المفرد إذ الياء فيه زائدة كما هي

(١) الكتاب (٥٥٣/٣).

(٢) المنصف (٥٤/٢، ٦٠).

(٣) التنصرة (٩٠١/٢).

(٤) النحو الوافي (٧٦٧/٤).

(٥) الكتاب (٥٥٣/٣). وانظر: الإنصاف (٨٠٥/٢ - ٨٠٦)، واللُّر المصون (٣٧٦/١ - ٣٧٨)، ومعجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم (٩٩ - ١٠٠) ففيها تفصيل جدُّ جميل.

في الجمع، فإذا راعوا الزائد في الجمع، فهم بمراعاة الأصلي أجدر^(١).
وأما قلب الياء - المبدلة من الهمزة الثانية التي هي لام (حَطَائِي) - ألفاً
ولم تبق في الجمع همزة لتصير: حَطَائِيًا، كما هي في المفرد؛ ذلك لأسباب
ثلاثة:

(١) أنَّ هذا الجمع - أعني (حَطَائِيًا) مُجمع على ترك همزه، وما جاء
مهموزاً فهو في غاية الشذوذ والقلّة.

(٢) أنَّ (حَطَائِيًا) جمع، وما عرض له، فقد عرض له وهو باقٍ على
جمعيته.

(٣) أنَّ هناك شبهاً بين الألف والهمزة في المخرج، فمن ثمَّ صحَّ
الجمع لصحّة مفرده^(٢).

(ث) ما كان مفرده مهموزاً فتبعه جمعه نحو: جَائِيَةٌ وجَوَائِيَةٌ، وشَائِيَةٌ
وشَوَائِيَةٌ^(٣)، وسَوَائِيَةٌ وسَوَائِيَةٌ، وجِيَاءٌ وجِيَاءٌ، ومَاءٌ وأمَوَاءٌ، كما في قول الشاعر^(٤):

وَبَلَدَةٍ قَالِصَةٍ أَسْوَأُهَا

مَا صِحَّةٌ رَأَدَ الضُّحَى أَفْيَأُهَا

وبَائِعَةٌ وبَوَائِعٌ^(٥) والمرأة والمرآة^(٦)، حيث أُجري الجمع مُجرى مفرده

(١) المنصف (٦٤/٢).

(٢) المصدر السابق (٥٥/٢)، ٥٨-٥٩.

(٣) الكتاب (٣٧٧/٤).

(٤) انظر: المنصف (٨٢/٢-٨٣، ١٥١)، وأما البيتان فمن «الرجز» ولا يُعرف قائلهما، وهما في
المسائل الحلبيات (٤٠)، ومعجم شواهد العربية (٤٣٨/٢)، والشاهد فيهما: «أَمَوَائُهَا» وخروج
على تخريجين: إما أن تكون همزته هي التي في المفرد، وإما أن تكون بدلاً من الهاء التي في
«أمَوَاء» فكأنه في الأصل بالهاء، ثمَّ أبدلت همزة في الجمع، كما صنع في المفرد.

(٥) شرح الشافية (١٣١/٣).

(٦) أوضح المسالك (٣٣٨/٤).

فهمز؛ لأن الهمزة أصلية في مفردات تلك الألفاظ.

الثاني: إعلال الجمع لإعلال مفرده: الإعلال في الجمع أرجح، كما أن التصحيح في المفرد أرجح؛ ذلك لثقل الجمع وخفة المفرد، إلا أن ظاهر كلام ابن مالك أن إعلال المفرد مطرد، وخالفه غيره فعده شاذاً، هذا ما قاله: الأشموني^(١)، وهو محق فيما قاله؛ لأن ابن مالك أجاز الوجهين التصحيح والإعلال في المفرد والجمع بلا فارق، حينما قال في ألفيته^(٢):

كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُولُ مِنْ

ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعْنُ

بينما يرى في شرح الكافية الشافية أن الإعلال في الجمع أرجح، مثلما أن التصحيح أولى في المفرد، وذلك بدلالة قوله^(٣):

وَرُجِحَ الْإِعْلَالُ فِي جَمْعٍ وَفِي

مُفْرَدٍ التَّصْحِيحُ أَوْلَى مَا أَقْتَنِي

ولكن يؤخذ بقوله: في الألفية؛ لأنها متأخرة عن الكافية الشافية، ومع شدة تبعية الجمع لمفرده، إلا أن المصادر أشد أتباعاً لأفعالها في الاعتلال من الجمع للواحد^(٤)، ولكن هذا لا يقلل من قيمة ارتباط الجمع بمفرده.

وهذه أمثلة أعلت جموعها لإعلال مفرداتها، وذلك نحو: رِيحٌ ورياحٌ، وقَامَةٌ وقِيمٌ، وتَارَةٌ وتِيرٌ، وجَيْدٌ وجِيَادٌ، ودَيْمَةٌ ودِيمٌ، ودارٌ ودِيَارٌ^(٥)، وحَيْلَةٌ

(١) انظر: شرح الأشموني (٤/٥٤٥-٥٤٧)، وفي أصول اللغة (٤/٥٧٣-٥٧٤).

(٢) الألفية (١٤٣).

(٣) شرح الكافية الشافية (٤/٢١٤٥).

(٤) حجة الفارسي (٣/١٥).

(٥) الكتاب (٣/٥٩٢، ٥٩٤، ٦٤٣، ٣٦٠/٤) وقد اختلفوا في تصريف «الجِيَاد» على أربعة أقوال: أثبت القول الأول منها: وهو لسبويه وتبعه الفارسي في التكملة، تحقيق: مرجان (٤٨٢)، وحررت القول الرابع فنسبته إلى ابن عطية في المحرر الوجيز (١٢/٤٥٥)، فأصبح هذا القول: =

وَحَيْلٌ^(١)، وَقِيَمَةٌ وَقِيَمٌ، وَخَيْرٌ وَخِيَارٌ، وَكَيْسٌ وَكَيْاسٌ^(٢)، وَطَيْبٌ وَطَيْابٌ^(٣)،
حيث أُعِلَّ المفرد في بعضها بقلب عينه (الواو) إلى ياء، كما في نحو: رِيحٌ،
وَجَيْدٌ، وَدِيَمَةٌ، وَحَيْلَةٌ، وَقِيَمَةٌ، وَخَيْرٌ، وَكَيْسٌ، وَطَيْبٌ، فَأُعِلَّ الجمع أيضاً
بقلب عينه (الواو) إلى ياء، فقليل فيها: رِياحٌ، وَجِيادٌ، وَدِيَمٌ، وَحَيْلٌ، وَقِيَمٌ،
وَخِيَارٌ، وَكَيْاسٌ، وَطَيْابٌ، ومنها ما أُعِلَّ المفرد فيها بقلب عينه (الواو) ألفاً
نحو: قَامَةٌ، وَدَارٌ، وَتَارَةٌ، فَأُعِلَّ الجمع بقلب العين منه ياء فقليل: قِيَمٌ،
وَدِيَارٌ، وَبِيَارٌ، وعليه قول الزجاج^(٤):

يَقُومُ تَارَاتٍ وَيَمُشِي بِيَارًا

فالواو التي أُعِلَّت في الجمع، وقعت عيناً لهذا الجمع الصحيح اللام
وقبلها كسرة، وهي إمَّا مُعَلَّةٌ في المفرد كما سبق، وإمَّا شبيهة بالمُعَلَّةِ وهي
السَّاكِنَةُ، فتلك شروط قلب هذه الواو، إذا فُقد منها شرط صَحَّتْ، وتأخذ
الشَّبيهِة بالمُعَلَّةِ حكم المُعَلَّةِ شريطة أن يقع بعدها في الجمع ألف^(٥)، وذلك
مثل: سَوُوطٌ وَسِيَّاطٌ، وَتَوُوبٌ وَتِيَّابٌ، وَرَوُوضَةٌ وَرِيَّاضٌ^(٦)، وَحَوْضٌ

= في المرتبة الثانية، وبعده قول: ابن مالك في شرح الكافية الشافية (٢١١٥/٤) وآخرها قول: ابن منظور في اللسان (جود). انظر تفصيلها في: معجم مفردات الإبدال والإعلان (٨٢-٨٣).

(١) الأصول (٢٦٤/٣).

(٢) انظر: الخصائص (١١٢/١)، والمحتسب (٣٦٩/٢) و«خيارٌ» جمع، قرأ بها حميد، وغيره في قوله تعالى: ﴿خَيْرٌ الرَّيِّقِ﴾ [البينة: ٧]. راجع: معجم القراءات (٥٢٨/١٠).

(٣) الكشاف (٧٨٩/٤).

(٤) البيت من «الرجز» ولم ينسب لأحد، والشاهد فيه «تِيَّارٌ» جمع «تَارَةٌ»، والقياس «تِيَّارٌ» بالألف؛ لأنَّ «تَارَةٌ» أصلها «تَوْرَةٌ» على «فَعْلَةٌ» كَرَحَبَةٍ وَرَحَابٍ، إلَّا أنَّ المَعْتَلَّ من «فَعَالٍ» قد تُحذف ألفه كضَبْعَةٍ وَضَبِيعٍ؛ طلباً للحمزة لتقله بالإعلان. انظره في: الكتاب (٥٩٤/٣)، وتحصيل عين الذهب (٥٣٨).

(٥) الأوضح (٣٤٤/٤).

(٦) الكتاب (٣٦٠/٤).

وحياض^(١)، وقد أُعلِّ الجمع بقلب عينه (الواو) ياء لمسوغين:
(١) أنَّ هناك شبهًا بين هذه الألفاظ وبين (دَارِ وِدْيَارِ)، فالواحد (فَعَل) ساكن العين، والشُّكُون يجعلها ميّنة، وهو حرف علة كذلك، والجمع على (فَعَال) كِدْيَارِ.

(٢) وقوع الواو بين الكسرة والألف، فكأنها ايتلفت حروف العلة الثلاثة، فقلب أثقلها وهو (الواو) إلى (الياء) المجانسة لحركة ما قبل الواو^(٢). وقد أُختلِف فيما كان على زنة (فُعَل) جمعًا صحيح اللام في وسطه واوان وذلك مثل: حَائِلٌ وَحُوْلٌ، وَصَائِمٌ وَصُوْمٌ، وَقَائِمٌ وَقُوْمٌ، وَقَائِلٌ وَقُوْلٌ، وَنَائِمٌ وَنُوْمٌ^(٣)، وَجَائِعٌ وَجُوْعٌ، وَأَيْلٌ وَأُوْلٌ^(٤)، وَخَائِفٌ وَخُوْفٌ^(٥) على وجهين:

(أ) التَّصْحِيحُ: بإبقاء الواوين على الأصل كما مرَّ في الأمثلة، ثمَّ اختلفوا فيه فمنهم من يرى بأنَّ الوجه عدم القلب، مع أطراد القلب لديه أيضًا، كسيبويه حيث يقول: «...؛ إذ لم يكن القلبُ الوجه في فُعَلٍ. ولغة القلب مُطَّردة في فُعَلٍ^(٦)». ومنهم من يقول: بأنَّ التَّصْحِيحُ أجود وهو الأصل كالمازني^(٧)، ووافقه المبرِّد^(٨)، وتبعهما ابن جنِّي مع أطراد القلب لديه^(٩)،

(١) شرح الملوكي في التصريف (٤٧٥).

(٢) انظر: المصدر السابق، وشرح الشافعية (١٣٨/٣)، وقبل ذلك: الكتاب (٤/٣٦٠).

(٣) الكتاب (٤/٣٥٤، ٣٦٢).

(٤) المنصف (٢/٤٠٣).

(٥) البحر (١/٥٧٤).

(٦) الكتاب (٤/٣٦٣).

(٧) المنصف (١/١).

(٨) المقتضب (١/٢٦٦).

(٩) المنصف (٢/٤٠٢).

على حين يرى ابن مالك أنَّ القلب شائع، كما في قوله^(١):

وَشَاعَ نَحْوُ (نَيْمٍ) فِي (نَوْمٍ)

وقسره الأشموني بالكثرة، مع اعتراضه على قول ابن مالك: (شَاعَ) بأنه ليس نصًّا في الأطراد، وقد نصَّ غيره - يعني ابن مالك - على أطراده، مرتين أنَّ القلب كثير، ولكنَّ التصحيح أكثر منه^(٢).

(ب) الإعلال: حيث قلبت الواو الثانية ياء، فالتقت واو ساكنة وهي الأولى وياء متحركة، فتقلب أيضًا الواو ياء وتدغم في الياء، وحدث ذلك الإعلال لأمرين:

(١) لإعلال مفردة، فقد أُعلت المفردات السابقة: حَائِلٌ، وَصَائِمٌ، وَقَائِمٌ، وَقَائِلٌ، وَنَائِمٌ، وَجَائِعٌ، وَأَيْلٌ، وَخَائِفٌ، بقلب العين منها همزة، تبعًا لإعلال أفعالها بقلب العين منها ألفًا، عدا (أَيْلٌ) فهي مثل نظيراتها إلاَّ أنَّه اجتمع فيها ثلاث همزات فسُهلَّت العين (الهمزة) فصارت ياء، كراهية اجتماع ثلاثة أمثال.

وعلى ذلك هذا الجمع - لثقله - حذو مفرده، فأعلَّ بقلب العين (الواو) ياء وإدغامها في الياء فصارت: «حَيْلًا، وَصِيْمًا، وَقِيْمًا، وَقِيْلًا، وَنِيْمًا، وَجِيْعًا، وَأِيْلًا، وَخِيْفًا»^(٣).

(٢) لشبهها بنحو: عُتِيَّ جمع عَاتٍ، من ناحيتين:

(أ) من حيث فاء (عُتِيَّ) إذ يجوز في فائها الضم والكسر، فيجوز في الألفاظ السابقة ما جاز هنا.

(ب) من حيث العين - التي هي الواو - في الألفاظ السابقة، فإنَّها قربت

(١) شرح الكافية الشافية (٤/٢١٤٧).

(٢) شرح الأشموني (٤/٥٤٧-٥٤٨).

(٣) المنصف (٢/١-٢).

من الطرف فأشبهت اللام في (عُتِي): فأعلت مثلها.
وعُتِي أصلها: عَتُوَّ بواوين، فتطرفت الواو الأخيرة فقلبت ياء فصارت: عَتُوِّي، فالتقى واو ساكنة وياء متحركة، فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فصارت: (عُتِي)، فقلبت ضمة العين (الثاء) كسرة لمناسبة الياء فصارت (عُتِي)، ثم قلبت ضمة الفاء (العين) كسرة؛ لعسر الانتقال من ضم إلى كسر فصارت (عُتِي) فسارت الألفاظ السابقة سيرتها^(١).

وقد وردت شواهد قرآنية وشعرية على إعلال بعض تلك الألفاظ:

- قال الله تعالى: ^(٢) ﴿ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ ﴾ إذ قرأها أبي وعبدالله: ﴿ إِلَّا خَائِفًا ﴾^(٣).

- وقال الأعشى^(٤):

فَبَاتَ عَذُوبًا لِلسَّمَاءِ كَأَنَّهُ يُوَائِمُ رَهْطًا لِلْعَرُوبَةِ صِيَمًا
وَقَالَ الرَّاجِزُ^(٥):

لَوْلَا إِلَهُ مَا سَكْنَا خَضَمًا
وَلَا ظَلَلْنَا بِالمَشَاءِ قِيَمًا

(١) انظر: الكتاب (٣٦٢/٤)، والمنصف (٢/٢-٣)، والمستقصى (١١٥٣/٢-١١٥٦) ففيها بيان شافٍ.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١١٤.

(٣) معجم القراءات (١/١٧٩).

(٤) البيت من «الطويل» وهو في ديوانه (١٨٧)، ومجالس ثعلب (١/٨٤)، والمنصف (٤/٢) مع اختلاف يسير.

(٥) البيتان من «الرجز» ولا يُعرف قائلهما، وهما في الخصائص (٣/٢١٩) دون نسبة، وكذا في معجم شواهد العربية (٢/٥٣٢).

وقال الشاعر^(١):

وَمُعْرَضٍ تَعْلَى الْمَرَاجِلِ تَحْتَهُ عَجَلْتُ طَبِخَتَهُ لِرَهْطِ جُيُوعِ

- وقال الشاعر^(٢):

وَبِرْدُؤُنِي بَلَّ الْبَرَاذِينَ فُقِرَهَا وَقَدْ شَرِبْتُ مِنْ آخِرِ الصَّيْفِ أَيْلًا

واخترت الوجه الثاني للإعلال للأدلة الآتية:

(١) أخذًا بالرأي القائل بأن القلب مطرد في (فَعَل) للأمرين السالفين.

(٢) أن تلك الألفاظ فيها غنية لمن أراد القياس عليها، وإحصاؤها هنا

لا يعني ضرورة الوقوف عندها، ولكن ما وقعت عليه العين، فيما جردته من كتب.

(٣) ورود هذه الشواهد فيه تقوية لأطراده. والله أعلم وأحكم.

(١) البيت من «الكامل» وهو للحاضرة الذبياني قطبة بن محسن في ديوانه (٥٨)، وفي المفضليات (٤٦) مع تعليق المحققين، وقد روي فيهما بالواو (جُوع)، ورُوي في المنصف (٣/٢) بالياء دون نسبة فأثبت ما فيه، وانظر: معجم شواهد العربية (٢٣٢/١).

(٢) البيت من «الطويل» وهو للناطقة الجعدي في شعره المجموع (١٢٤) وتخريجه فيه مع اختلاف لا يمسُّ الشاهد، وفي كتاب الحيوان (٢٨٢/٢)، والمنصف (٤/٢) دون نسبة مع اختلاف يسير.

المبحث الثالث التوافق في الأبنية بين المفرد والجمع

لقد بلغ التوافق والتشاكل بين المفرد والجمع، في هذا المبحث أوج قمته، حيث أتيا على صيغة واحدة لفظًا وضبطًا، إلا أن تقديرهما مختلف. ولهذا ذهل ابن خالويه فديح في هذا الموطن قائلاً: «وهذا شبيه بالسحر إذا تأملته الإنسان، ويحسُن ما يُفطن له...» ثم يقول بعد ما ذكر هذا الصنف من الألفاظ: «... وهذا من مُحَبَّاتِ سيبويه...»^(١). ويُستأنس بكلام ابن جني عند حديثه عن واحد جمع التفسير حين يقول: «ويؤكد عندك أن العناية بواحد جمع التفسير غير واقعة منهم وجودك جموعاً كُسرَت الآحاد عليها واللفظ فيهما جميعاً واحد،... فمجيء الجمع على لفظ الواحد يدل على قلة حفلهم بالفرق بينهما من طريق اللفظ، وأنهم اعتمدوا في الفرق على دلالة الحال ومتقدم ومتأخر الكلام.»^(٢).

ثم يبيِّن ابن الخباز معرفة الفروق بين الألفاظ المتَّفقة في العدة والزنة بقوله: «... والفرق بين المفرد والجمع حكمي لا لفظي ولا ينكر في العربية اتفاق الألفاظ واختلاف التقديرات، ومن تتبع مسائل الأبنية في التصريف وجد من ذلك شيئاً كثيراً...»^(٣).

ففي ضوء النصوص الآنف الذكر، اتَّضحت أهمية هذا المبحث، وطرائق التَّفريق بين تلك الألفاظ المتشابهة زنة وعدة، والمختلفة تقديراً ومعنى، وسأحاول استخراج مضمرة هذا المبحث ودفائنه، فجمعت لذلك ألفاظاً كثيرة، سأوضح أوزانها وما دار حولها من خلاف، معضداً ذلك بشواهد قرآنية، أو شعرية، ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، مُردفاً ذلك الإيضاح بموقف

(١) ليس في كلام العرب (٢٦٩، ٣٣٠).

(٢) سر الصناعة (٦١١/٢-٦١٢).

(٣) توجيه اللمع (٩٩).

العلماء من تلك الألفاظ، وإليك تقاسيمها:

الأول: ما كان على (فعلِي) بضم الفاء أو كسرها أو فتحها، وفيه أربعة

ألفاظ:

* بُهَمَى: وهي للمفرد والجمع عند سيبويه، وألفها للتأنيث فمتمت من الصَّرف لذلك^(١)، ولم تلحقها تاء التأنيث؛ لأنه لا يجتمع علامتا تأنيث في كلمة واحدة، وحين تكون ألفها للإلحاق فإنها تنون، وتلحقها تاء التأنيث فيقال: بُهَمَاءُ^(٢).

* ودَفَلَى: عند الأخفش^(٣)، وألفها للتأنيث فلا يقال فيها: دِفْلَاءَةٌ^(٤)، إلا أن الجوهرى ذكر أن ألفها قد تكون للإلحاق، وقد تكون للتأنيث^(٥).

* وَعَلَقَى: عند بعض العرب إذا كانت ألفها للتأنيث؛ أما إذا كانت للإلحاق، فقد أنث مفردا بالتاء فقليل: عَلَقَاءَةٌ^(٦) وعلى الرأي الأول جاء قول العجاج^(٧):

يَسْتَرُّ فِي عَلَقَى وَفِي مُكُورِ
بَيْنَ تَوَارِي الشَّمْسِ وَالذَّرُورِ

* وَسَلَوَى: عند الأخفش أيضا^(٨)، وعليه قوله تعالى^(٩): ﴿وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ

الْمَنِّ وَالسَّلْوَى﴾.

(١) الكتاب (٢١١/٣).

(٢) الخصائص (٢٧٢/١).

(٣) المعاني (٩٥/١).

(٤) الكتاب (٢١٢/٣) مع تعليق المحقق.

(٥) الصُّحاح «دفل».

(٦) الكتاب (٢١١/٣-٢١٢، ٥٩٧).

(٧) البيهقيان من «الرجز» وهما في ديوانه (٢٣٦) برواية (فَحَطَّ فِي عَلَقَى) وانظر: شرح أبيات سيبويه (١٦٤/٢).

(٨) المعاني (٩٥/١).

(٩) سورة البقرة، الآية: ٥٧.

وقد أخرج المبرِّد^(١) (بُهْمَى) من باب فُلْكَ وأخواته؛ لأنه يُفَرِّق بين مفردهما وبين جمعها بالوصف، فيقال في المفرد: بُهْمَى واحدة، وفي الجمع: بُهْمَى كثير، وقد أشار سيبويه^(٢) إلى مثل هذا، وزاد على ذلك - أي المبرِّد^(٣) - أنها لا تُتَنَّى كما يُتَنَّى باب فُلْكَ وأخواته، وهذا هو المعيار الحقيقي لإخراج (بُهْمَى) وما على شاكلتها، ولكنني أضفتها إلى هذا الباب أخذاً بقول العلماء: إنها تكون للواحد والجمع بلفظ واحد.

الثاني: ما كان على (فَعْلَاءَ)، وفيه أربعة ألفاظ:

* حَلْفَاءَ: وهي عند سيبويه للواحد والجمع بلفظ واحد، إلا أنه إذا أُريد بها الواحد وُصفت فقيل: حَلْفَاءَ واحدة، وإذا كانت للجمع قيل: حَلْفَاءَ للجمع، وقيل: إنَّ لها مفرداً هو: حَلْفَةٌ بفتح اللام، وقيل: بكسرهما عن الأصمعي، وقيل: إنَّه: حَلْفَاءَةٌ، وقد جُمعت على: حَلَاْفٍ^(٤).

* وَطْرَفَاءَ: عنده أيضاً، ومفردهما: طَرْفَةٌ، وقيل: طَرْفَاءَةٌ، وُجُمعت على: طَرَاْفٍ^(٥).

* وشَجْرَاءَ: عند ابن قتيبة، ومفردهما: شَجْرَةٌ^(٦).

* وَقَصْبَاءَ: عنده أيضاً، ومفردهما: قَصْبَةٌ، وقيل: قَصْبَاءَةٌ^(٧).

(١) المقتضب (٢/٢٠٣-٢٠٤).

(٢) الكتاب (٣/٢١١).

(٣) راجع: المقتضب (٢/٢٠٣-٢٠٤).

(٤) انظر: الكتاب (٣/٥٩٦)، وأدب الكاتب (٦١٨)، والأصول (٢/٤٤٥)، والمزهر (٢/١١٣)، وحاشية على شرح بانت سعاد (١/٣٩١).

(٥) راجع: الكتاب (٣/٥٩٦)، وأدب الكاتب (٦١٨)، والأصول (٢/٤٤٥)، والخصائص (١/٢٧٣)، وحاشية على شرح بانت سعاد (١/٣٩١).

(٦) أدب الكاتب (٦١٨).

(٧) انظر: أدب الكاتب (٦١٨)، والخصائص (١/٢٧٣).

الثالث: ما كان على (فعل) وفيه ستة ألفاظ:

* فُلُك: حيث كُسِرَتْ فُلُك (فعل) على فُلُك (فعل) - فجاءت مفردة في قوله تعالى^(١): ﴿ فِي الْقُلُوبِ الْمَشْحُونِ ﴾ ومجموعة كما في قوله سبحانه^(٢): ﴿ وَالْقُلُوبِ الَّتِي بَجَرَى فِي الْبَحْرِ ﴾ - كما كُسِرَ أَسَدَ (فعل) على أُسَدَ (فعل)، ووُثِنَ على وُثْنٍ، كما في قوله تعالى^(٣): ﴿ إِنْ يَدْعُونَكَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا لِيُتَكَلَّمُوا ﴾ إذ قرئت بضم الواو وسكون المثناة «وُثْنًا»، وهذا قول: الخليل^(٤).
وعلة ذلك أنَّ فَعَلًا تعاقب فَعَلًا على المعنى الواحد، كالتَّشَغَلُ والتَّشَغَلُ، والتَّخَلُّ والتَّخَلُّ، والتَّعَجَّمُ والتَّعَجَّمُ، والعُرْبُ والعُرْبُ، فلما كان هذا التلازم بين (فعل وفعل) جاز تكسير (فعل) على (فعل)، ومع اتفاق الضميتين في اللفظ إلا أنَّهما مختلفتان تقديراً ومعنى، فالضمة في المفرد كضمة (فعل) وخرج، وضمة الجمع كضمة (حُمُرٌ وصُفُرٌ)^(٥) في حين يرى المبرِّد^(٦) أنَّ فُلُكًا وما مثله، ليس كمثل: (شُكَاعِي واحدة وشُكَاعِي جمع، بدلالة تثنيته على (فُلُكَانِ)^(٧)، مستدلاً بالتثنية على أنه ليس باسم جنس جمعي، كما قال: المحقق، وهو

(١) سورة الشعراء، الآية: ١١٩، وسورة يس، الآية: ٤١.

(٢) خرجت في: ص(٣٠).

(٣) سورة النساء، الآية: ١١٧، وهي قراءة ابن عباس - رضي الله عنهما - كما في معجم القراءات (١٥٨/٢) وهي القراءة التي حكاها سيويه في كتابه (٥٧١/٣) لا التي حكاها ابن جني في خصائصه (١٠١/٢) مع أنه فريء بها أيضاً، وكلتاها قراءتان شاذتان، وأما «الأوثان» فقد وردت في (٣٠) من سورة الحج، و«أوثاناً» في (١٧، ٢٥) من سورة العنكبوت، ولم ترد فيها قراءة ألبتة..

(٤) الكتاب (٥٧١/٣، ٥٧٧).

(٥) الخصائص (١٠٠/٢ - ١٠١) وقد سبقه المبرِّد في المقتضب (٢٠٣/٢ - ٢٠٤)، والفارسي في التكملة، تحقيق: مرجان (٣٥٩)، والحلبيات (١٠٨ - ١٠٩) إلا أنه أكثر بياناً منهما فقدمته.

(٦) المقتضب (٢٠٣/٢ - ٢٠٤) مع تعليق المحقق.

(٧) تثنيها في: شرح التسهيل، تحقيق: عدنان قليل (٧٧/١) وتحقيق السيد وآخر (٧٠/١).

مخالف لاستدلال سيبويه الذي سيأتي ذكره^(١)، وعندما يُعَلَّل البصريون وجود نحو: فُلُك وأخواته، يسوقه الكوفيون دون تعليل، كما قال: ابن خالويه^(٢).

وشبهه الفُلك:

* عُبْر، كما في نحو: نَاقَةٌ عُبْرٌ أَشْفَارٌ، وَجَمَالٌ عُبْرٌ أَشْفَارٌ^(٣).

* وُوُلِدَ، كما في قوله تعالى^(٤): ﴿رَبِّنَا أَعْقِبْنِي وَاوَلَدَيْ﴾ حيث قرأها يحيى بن يَعْمَرٍ وآخر: ﴿وَوُلُوْدِي﴾^(٥).

* وَكُوْرُ النَّاقَةِ.

* وَهُوْدٌ، إذ يقال: رَجُلٌ هُوْدٌ، وَقَوْمٌ هُوْدٌ^(٦).

* وَأُفُقٌ، كما في قول العَبَّاسِ - رضي الله عنه -^(٧):

وَأَنْتَ لَمَّا وُلِدْتَ أَشْرَقْتَ الْاَرْضُ وَصَاءَتْ بِنُورِكَ الْأَفُقُ
الرَّابِع: ما كان على «فِعَالٍ»، وفيه ستة ألفاظ:

* هِجَانٌ: واحد وجمع عند الخليل^(٨)، وقد ايتلفت خمس علل في

هذا اللفظ ولما كان على غراره، هي:

١- أَنَّهُ كَسَّرَ «فَعِيلٌ» عَلَى «فِعَالٍ» كما في نحو: ظَرِيفٌ وَظِرَافٌ، وَكَرِيمٌ

وَكَرَامٌ، فَلَزِمَ تَكْسِيرَ «فِعَالٍ» عَلَى «فِعَالٍ» فيقال: هِجَانٌ تَكْسِيرَ هِجَانٍ.

(١) انظر: ص(١٤٠).

(٢) ليس (٢٦٩).

(٣) انظر: الكتاب (٢٤٣/٤)، وأدب الكاتب (٦١٨) مع تعليق المحقق.

(٤) سورة إبراهيم، الآية: ٤١.

(٥) انظر: المحتسب (٣٦٥/١)، ومعجم القراءات (٥٠٧/٤).

(٦) المحتسب (٣٦٥/١).

(٧) البيت من (المنسرح) ضمن سبعة أبيات في أمالي ابن الشجري (١١٥/٣). وانظر: المجموع المنعش (٨٠/١). والشاهد ووجهه بيتان.

(٨) الكتاب (٦٣٩/٣).

- ٢- نظر سيبويه لـ«هيجان» وأخواته، بقوله: «وأنه كجوادٍ وجيادٍ...»^(١) فيشير هنا إلى أنّ جَوَادًا «فَعَالًا» جمع على جِيَادٍ «فِعَالٍ»، وليس بينهما فرق إلاّ فتحة الفاء وكسرته، فكما لا يُشكُّ أنّ جِيَادًا تكسير، فكذلك هِجَانٌ^(٢).
- ٣- إذا جُمع «فَعِيلٌ» على «أَفْعَلَةٌ» وجب جمع «فِعَالٍ» على «أَفْعَلَةٌ» أيضًا، وذلك مثل: رَغِيفٌ وَأَرْغَفَةٌ، وَجَرِيبٌ وَأَجْرِبَةٌ، فيقال على هذا: مِدَادٌ وَأَمِدَّةٌ، وَزَيْمَامٌ وَأَزْمَمَةٌ، وَعِقَالٌ وَأَعْقَلَةٌ^(٣).
- ٤- أنّ فَعَالًا وَفَعِيلًا أختان، من جهات ثلاث:
 أ - كلٌّ واحدة منهما ثلاثية الأصل.
 ب - ثالثهما حرف لين.
 ت - أنّهما اعتقبا على معنى واحد نحو: كَلِيبٌ وَكِلَابٌ، وَعَبِيدٌ وَعِبَادٌ، وَطَسِيسٌ وَطَسَاسٌ.
- ٥- اختلاف حرف اللين بين «فَعِيلٍ وَفِعَالٍ» أدّى إلى اتّفاق اللَّفْظَيْنِ؛ لأنّ الألف أقرب إلى الياء منها إلى الواو، فجمع أحدهما على ما جمع عليه الآخر، فقيل: نَاقَةٌ هِجَانٌ، وَنُوقٌ هِجَانٌ، كما قيل: لَيْثِيمٌ وَلَيْثَامٌ، وَشَرِيفٌ وَشِرَافٌ، فالكسرة التي في الواحد مثل: كسرة «ضِتَاك»، والتي في الجمع مثل: كسرة «كِرَام»^(٤).
- وكثر الشواهد الشعرية على «هيجان» فاخترت منها قول طفيل الغنوي^(٥):

(١) الكتاب (٦٣٩-٦٤٠).

(٢) راجع المصدر السابق مع تعليق المحقق، وشرح المفصل (٥١/٥).

(٣) المقتضب (٢/٢٠٤).

(٤) الخصائص (٢/٩٤-٩٥، ١٠١) وقد أشار ابن السراج إلى هاتين العلتين ولم يفصل فيهما. الأصول (٣/٢٠).

(٥) البيت من «الطويل» والشاهد ووجهه واضحان، وهو في ديوانه: (٣٢)، وتخريجه فيه، وفي كتاب الاختيارين (٣٨).

فَلَمَّا فَتَى مَا فِي الْكِنَانِ ضَارِبُوا إِلَى الْقُرْعِ، مِنْ جِلْدِ الْهَجَانِ الْمُجَوَّبِ
* وَشِمَال: واحد وجمع عند أبي الخطاب الأخفش^(١)، وعليه قول
عبد يعوث بن وقاص الحارثي^(٢):

أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفْعُهَا قَلِيلٌ، وَمَا لُوِي أَحْيَى مِنْ شِمَالِيَا
* وَدِلَاص: واحد وجمع حيث يقال: دِرْعٌ دِلَاصٌ، وَأَدْرَعٌ دِلَاصٌ^(٣)،
وورد في قول عمرو بن كلثوم^(٤):

عَلِيَا كُلُّ سَابِغَةٍ دِلَاصٍ تَرَى فَوْقَ النَّجَادِ لَهَا غُضُونَا
* وَجِلَال: واحد وجمع، كما في شرح البطلوسي لقول أبي العلاء
المعري^(٥):

ذَكَرِي الْقَلْبِ يَخْضِبُهَا نَجِيْعًا بِمَا جَعَلَ الْحَرِيرَ لَهَا جِلَالًا
* وَكِنَان: كما في نحو: امرأة كِنَانٍ ونساء كِنَانٍ^(٦).

* وَكِنَاز: في قول بعض العرب: نَاقَةٌ كِنَازٌ وَنُوقٌ كِنَازٌ^(٧).

الخامس: ما كان على «فُعَالِي»، وفيه خمسة ألفاظ:

* حُلَاوَى: واحد وجمع عند أبي زيد، كما قال: أبو علي القالي^(٨).

* سُلَامَى: واحد وجمع عند الأخفش، وقيل في جمعها: «سُلَامِيَات»^(٩)،

(١) الكتاب (٦٣٩/٣).

(٢) البيت من «الطويل» وهو في المفضليات (١٥٦)، وفي المقتضب (٢٠٤/٢) مع تعليق المحقق.

(٣) انظر: الكتاب (٦٣٩/٣).

(٤) البيت من «الوافر» وهو في: شرح ديوانه (٩٧). مع اختلاف لا يمسُّ الشاهد، وشرح القصائد
السبع (٤١٥).

(٥) البيت من «الوافر» وهو في: شروح سِقْطِ الزند (٦٠/١ - ٦١).

(٦) شرح الجمل (٥٣٥/٢).

(٧) راجع: اللسان (كنز)، والمساعد (٤١٨/٣).

(٨) انظر: نوادر أبي زيد (٥٤٥)، والمقصود والممدود (٢٤٩-٢٤٨).

(٩) المعاني (٩٥/١).

ووقعت في قول أبي ميمون النضر بن سلمة العجلي^(١):

لَا يَشْتَكِينُ عَمَلًا مَا أَنْقَسِنُ
مَا دَامَ مُحٌّ فِي سَلَامِي أَوْ عَيْنُ

* وَحِبَارَى: عند بعضهم للواحد والجمع، وقيل في جمعها:

حِبَارِيَاتٍ^(٢)، وجاءت على المعنى الأول في قول الفرزدق^(٣):

وَأَشْلَاءُ لَحْمٍ مِنْ حِبَارَى يَصِيدُهَا إِذَانَحْنُ شَيْئًا صَاحِبٌ مُتَأَلِّفٌ
* وَشُكَاعَى: للواحد والجمع أيضًا، وقيل في مفردها: شُكَاعَةٌ^(٤)،

وهي على المعنى الأول في قول: عمرو بن أحمر الباهلي^(٥):

شَرِبْتُ الشُّكَاعَى وَالتَّدَذْتُ أَلِدَةً وَأَقْبَلْتُ أَفْوَاهَ العُرُوقِ المَكَوِيَا
وَشُكَاعَى عند المبرد كِبُهْمَى، من حيث العلل التي أشرت إليها فيما
مضى^(٦)، * وَشُقَارَى: كسابقاتها^(٧).

السَّادِس: ما كان على «فَعْلَان» بفتح الفاء أو كسرهما، وفيه لفظتان:

* صَفْوَان: واحد وجمع، فإذا جُعل واحدًا فهو بمعنى الحَجَر، وإذا

جُعل جمعًا فهو بمعنى الحجارة^(٨)، كما في قوله تعالى^(٩): ﴿كَمَثَلِ صَفْوَانٍ﴾.

(١) البيتان من «الرجز». انظر: الضحاح (سلم)، ومعجم شواهد العربية (٥٤٣/٢).

(٢) انظر: معاني الأخفش (٩٥/١).

(٣) البيت من «الطويل» وهو في ديوانه (٨٦/٢)، ومعاني الأخفش (٩٥/١).

(٤) معاني الأخفش (٩٦/١).

(٥) البيت من «الطويل» وهو في شعره المجموع (١٧١)، ومعجم مقاييس اللغة (لذ ٢٠٣/٥)، وذكر

محققو شرح الشافية في (١٩٩/٢) أنَّ «شُكَاعَى» مفرد وجمع عند سيبويه، وراجعت الكتاب

(٣٩٤/٣)، وفهرست اللغة (١١٥/٥) فلم أجد إلا شُكَاعَات، وقد نُسبت إليه في اللسان «شكع».

(٦) انظر: (١٣٣).

(٧) شرح الجمل (٥٤٨/٢).

(٨) معاني الأخفش (١٨٤/١).

(٩) سورة البقرة، الآية: ٢٦٤.

* عَفْتَان: واحد وجمع، بدلالة تثنيته على «عَفْتَانَان»^(١)، فهو في الإفراد بمنزلة «سِرْحَان»، وفي الجمع بمنزلة «عِلْمَان»^(٢).

السَّابِع: ما كان على «أَفْعَلَة»، وفيه لفظة واحدة:

أَسْوَرَة: واحد وجمع^(٣)، حيث جُمِعَ «أَسْوَرَة» في قوله تعالى^(٤):

﴿ فَكَلِمَةَ أَلْفِي عَلَيْهِ أَسْوَرَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ ﴾ جَمُوعًا كثيرة من بينها: أَسْوَرَة.

الثَّامِن: ما كان على «فُعُل»، وفيه أربعة ألفاظ:

* جُنُب: إذا أخذ من الجَنَابَة، وثُنِّي فُقيل فيه: رَجُلَانِ جُنْبَانِ فَإِنَّهُ يكون من باب فُلك، ومع جوازها فَإِنَّهُ ليس بالوجه^(٥)، والأفصح عدم تثنيته عند سيبويه^(٦)؛ لأنَّه مصدر.

* وَعُطُل: واحد وجمع أيضًا كما فسَّره القيسي^(٧)، في قول الشَّمَاخ ابن ضِرَار^(٨):

دَارُ الْفَتَاةِ الَّتِي كُنَّا نَقُودُ لَهَا يَا ظَيِّبَةَ عَطُلًا حُسَانَةَ الْجِيْدِ * وَشَلُّل^(٩)، * وَنُجْم: كما في قوله تعالى^(١٠): ﴿ وَعَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُن تَعْلَمُونَ ﴾.

(١) المحكم (عفت ٢/٣٩-٤٠).

(٢) شرح الكافية الشافية (٤/١٨١٠).

(٣) معاني الألفس (٢/٤٧٤).

(٤) سورة الزخرف، الآية: ٥٣.

(٥) الكامل (٣/١٥).

(٦) الكتاب (٣/٦٤٠) مع تعليق المحقق.

(٧) إيضاح شواهد الإيضاح (٢/٨٦٣).

(٨) البيت من «البيسط». انظر: ديوانه (١١٢) وتخريجه فيه، والمصدر السابق.

(٩) الدر المصون (٢/٢٠١).

(١٠) سورة النحل، الآية: ١٦ إذ قرأها بضم الثون والجيم ابن وثاب وغيره، وهو واحد وجمع. انظر:

معجم القراءات (٤/٦٠٦).

التاسع: ما كان على «فَعَلَّ»، وفيه خمسة ألفاظ:

* سُحِّلَ: كرجل سُحِّلَ، ورجال سُحِّلَ^(١)، قال أبو كبير عامر بن الحليس^(٢):

فَلَقَدْ جَمَعْتُ مِنَ الصَّحَابِ سَرِيَّةً حُذِبًا لِدَاتٍ غَيْرَ وَحُشٍ سُحِّلِ
* وَدُمِّلَ، وَسَلِّحَ، وَقُمَّلَ^(٣)، وَزُمَّلَ^(٤).

العاشر: ما كان على «فَعَائِلَ»، وفيه لفظ واحد:

* شَقَائِقِ التُّعْمَانِ: إِذْ وَقَعَتْ لِلوَاحِدِ وَالْجَمْعِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ^(٥).

ويعد: فقد كان للعلماء آراء متباينة، في تلك الألفاظ الواقعة للواحد والجمع بلفظ واحد، وإنما يُفَرِّقُ بين المفرد منها، والجمع بدلالة الحال ومتقدِّم ومتأخَّر الكلام كما ذكر ابن جني^(٦).

فاجتمع لدي أربعة آراء، وإليك تفصيلها:

(١) للخليل وسيبويه^(٧)، حيث يريان أنَّ تلك الكلمات جمع تكسير

بدلالة تثنيتهما، فبالثنية خرجت المصادر وما والاها، فيقال مثلاً في تثنية فُلْكَ: فُلْكَانِ، وَعُغَيْرَ: عُغَيْرَانِ، وَوُلْدَ: وُلْدَانِ، وَكُؤُرَ: كُؤُرَانِ، وَهُؤُدَ: هُؤُدَانِ،

(١) ليس (٢٨٨).

(٢) البيت من «الكامل» وقد ذكر أبو سعيد الشكري أنَّ الشُّحْلَ جمع بدلالة قوله: «ولا أدري ما واحد الشُّحْلِ» فثبت حينئذٍ أنَّه للواحد والجمع بلفظ واحد. انظر: ديوان الهذليين «شعر أبي كبير» (٩٠)، وشرح أشعار الهذليين (٣/١٠٧١).

(٣) انظر: ليس (٢٨٨).

(٤) الصُّحاح (زمل).

(٥) المصدر نفسه (شقق).

(٦) انظر: ص (١٣١).

(٧) الكتاب (٣/٥٧٧، ٦٤٠).

وأفق: أفقان، وهجان: هجانان، وشمال: شمالان، ودلاص: دلاصان،
وجلال: جلالان، وكنان: كنانان، وكناز: كنازان، وصموان: صموانان،
وعفتان: عفتانان [وجنب: جنبان، وعطل: عطلان، وشلل: شللان، ونجم:
نجمان، على خلاف في تثنيتها]، وهو رأي أكثر النحويين^(١).

(٢) لأبي عمر الجرمي^(٢)، إذ يرى أنّ تلك الألفاظ كالمصادر إذا
وصف بها، أو أخبر بها، أو وقعت أحوالاً، فالفصح فيها ألاّ تُثنى إذ تبقى
على صيغة واحدة للمفرد والمثنى والجمع فيقال مثلاً: هَذَا هِجَانٌ، وَهَذَا
هِجَانٌ، وَهَؤُلَاءِ هِجَانٌ، كما قيل: هَذَا عَدْلٌ، وَهَذَا عَدْلٌ، وَهَؤُلَاءِ عَدْلٌ،
وكما في جُنْبٌ: هَذَا جُنْبٌ، وَهَذَا جُنْبٌ، وَهَؤُلَاءِ جُنْبٌ.

(٣) أنّها أسماء جموع - وقد نسبة السمين الحلبي إلى الأخصف^(٣)، وهو
محجوج بما في المعاني^(٤) إذ يرى أنّ نحو: فُلْكٌ واحد وجمع - لأنّها
لا تحتاج إلى تغيير مقدّر - إلاّ إذا عُدّت جموع تكسير - وهذا تكلف لا طائل
من ورائه، وليس هناك مانع أن يشترك المفرد والجمع في لفظ واحد، كما
اشترك الكلّ والجزء في لفظ «إنسان» للشخص وللمثال الذي يُرى في سواد
العين، فهو في المفرد والجمع أسهل منه بين الكلّ والجزء؛ لأنّ مفارقة الجزء
للكلّ أكثر من مفارقة المفرد للجمع، وقد صحّح هذا الرأى ابن مالك في
التسهيل^(٥) ويلحظ أنّ إبراهيم الحندود^(٦) نسب إلى ابن مالك أنّه صحّح

(١) ارتشاف الضرب (٤٠٢/١).

(٢) راجع: شرح المفصل (٥١/٥)، وشرح الشافية (١٣٥/٢ - ١٣٦)، والارتشاف (٤٠١/١).

(٣) الدرّ المصون (٢٠١/٢).

(٤) انظر (٣٤٢/٢).

(٥) راجع: التسهيل (٢٦٧)، والارتشاف (٤٠٢/١)، والمساعد (٣٩٢/٣)، ولمزيد من التفصيل،

انظر: الهمع (١٢٨/٦ - ١٢٩).

(٦) مسائل الخلاف (٧٠٦/٢).

ما ذهب إليه الخليل وسيبويه محتجاً بما في التسهيل، والصواب: أن ابن مالك صحح رأي القائلين بأنه: اسم جمع، ونص على ذلك في التسهيل حين قال: «والأصح كونه اسم جمع...»^(١)، وأمّا الخليل وسيبويه، فيعدان باب فُكُّ وأخواته جمع تكسير، وقد نسبه إلى سيبويه ابن مالك نفسه في شرح التسهيل^(٢)، بينما يميل في شرح الكافية الشافية^(٣) إلى رأي الخليل وسيبويه، وهذا الشرح متأخر عن شرح التسهيل، فيمكن الأخذ به.

(٤) أنها أسماء مفردة عند بعض النحاة^(٤).

ورأي الخليل وسيبويه هو الراجح لديّ لما يأتي:

(أ) أنهما شيخان العريضة، فهما أعلم بلغة العرب، وأقرب العلماء إلى

مخالطة العرب الخالص.

(ب) أن رأيهما قال به: أكثر النحويين، ولن يجتمع العلماء على خطأ.

(ت) استدلالهما بتثنية تلك الألفاظ، وارد عن العرب، فلا مجال لردّه.

(ث) مجيء عدد من الشواهد القرآنية والشعرية، فيه تأييد لهذا الرأي.

وختاماً فما جاء على زنة «أفعلّة» و«فعلّ» و«فَعَائِل» فهو نظير لـ«فَعَلَى»

و«فَعَلَاء» و«فَعَالَى» في انعدام التثنية، وأمّا نحو: «فَعُل» و«فَعَال» و«فَعَلَان»

و«فُعُل» على خلاف فيه، فوردت ألفاظها مثناة، فبعضها منصوب عليها، وما

لم ينص عليه منها قيس على ما سُمِع. والله أعلم وأحكم.

(١) (٢٦٧).

(٢) تحقيق: عدنان قليل (٧٧/١)، وتحقيق: السيد وآخر (٧٠/١).

(٣) (١٨١٠ - ١٨٠٩/٤).

(٤) انظر: الارتشاف (٤٠٢/١)، والهمع (١٢٩/٦).

الفصل الثاني المواقفات النحوية بين المفرد وجمع التّكسير

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: إعراب الجمع المنصرف إعراب المفرد.
- المبحث الثاني: عود الضمير مفرداً على الجمع والعكس.
- المبحث الثالث: أعمال المشتقات المجموعة عمل مفرداتها.
- المبحث الرابع: وصف المفرد بالجمع والعكس.

توطئة:

كان الحديث في الفصل الأول عن الموافقات الصرفية بين المفرد وجمع التكسير، وقابله الفصل الثالث فكان يدور حول الموافقات الدلالية بين المفرد والجمع، فمن التسلسل المنطقي أن يعقب الفصل الأول، حديث عن الموافقات النحوية، وهذا هو محور الفصل الثاني، الذي أقدم له بهذه التوطئة.

إن هذا الفصل يجلي الصورة النحوية الرائعة التي تكتنف المفرد وجمع التكسير على حد سواء، فبدأ بالحديث عن الإعراب الذي عدّه النحاة فرع المعنى، ثم عقب بعود الضمير الدال على مكانة الإيجاز والاقتصاد في لغتنا، ثم وليه حديث عن الأعمال، وهو ظاهرة نحوية لها شأنها في الدرس النحوي قديماً وحديثاً، وختم الفصل بوقوع كل من المفرد والجمع نعتاً للآخر، في سياق لغوي عربي فصيح.

فتلك التشاكلات إعراباً، وعوداً، وإعمالاً، ونعتاً، دليل تمازج نحوي قوي بين المفرد وجمع التكسير، أودت بجمعهما، مع افتراقهما أصلاً...

المبحث الأول

إعراب الجمع المنصرف إعراب المفرد

كشفت في الفصل الأول عن أصالة المفرد، وفرعية الجمع بما يعني عن الإعادة^(١)، ومن التّشاكل حينئذٍ أن يُعطى الأصل حركات إعرابية أصلية مثله، وزيادة في التّناسب أيضًا، أن يتوافر في الجمع ما توافر للمفرد من حركات، ولكن هل تلك الحركات تدخل على فئة معينة من المفردات والجموع؟

إذ الحركات الثلاث وهي الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجرّ، لا تظهر إلّا في المفرد المنصرف، وعلى غرار الجمع المكسر المنصرف، إذن إعراب جمع التّكسير المنصرف، إعراب المفرد المنصرف، من باب (حمل الفرع على الأصل)، وسُمّي ذلك الحَمْل عند الأصوليين بـ(قياس المُساواة)، ويُعنى به: التّسوية بين المحمول والمحمول عليه، في الأحكام جميعها^(٢).

ويخرج بالإفراد، ما كان مثنى، أو مجموعًا، مضافًا أو غير مضاف، وبالمنصرف الممنوع من الصّرف، وبالجمعيّة يخرج المفرد، والمثنى أيضًا؛ لأنّ إعرابها بالحروف وهي علامات إعرابية فرعية، وبالتّكسير يُحترز من جمع السّلامة مذكره؛ لأنّه على نسق التّثنية، ومؤنّته؛ لأنّه غير مستوفٍ للحركات، إذ الكسرة نائبة عن الفتحة في حالة النّصب^(٣).

ولم يُعرب جمع التّكسير المنصرف، إعراب المفرد المنصرف اعتباطًا، بل كان هناك تفسيرات لذلك الحَمْل، منها:

* أنّه أعرب؛ لأنّه لم يأت على حدّ التّثنية^(٤)، حيث أُستؤنف له البناء،

(١) انظر: ص (٤٠٣٩).

(٢) الإصباح في شرح الاقتراح (١٩٢) مع تعليق المؤلف.

(٣) شرح الكافية (١/٧٤-٧٥).

(٤) المقتضب (١/١٤٤).

كما أُستوفى للواحد^(١)، ذلك أنّ صيغة المفرد، بنية مستقلة قبل جمعها، فلما جمعت تغير بناؤها، وهذه علّة تسميته بجمع التّكسير؛ لأنّ اللفظة المفردة تتكسر، أي تتغير هيئتها، إمّا بزيادة في الحروف، وتغير في الحركات كـ(بَيْت وأبيات)، أو بنقصان في الحروف، وتبدل في الحركات كـ(حَمَار وحُمُر)، أو بمطابقة في الحروف لا في الحركات كـ(سَقْف وسُقُف)، أو بتناسب فيهما جميعاً كـ(فُلُك جمع فُلُك)^(٢)، في حين تسلم بنية المفرد في التثنية، اللهم إلا أن يُزاد عليها ألف ونون، ومثل التثنية، جمع المذكر السالم.

* مجيء جمع التّكسير مختلف الصّيع، كاختلاف المفرد في صيغه^(٣)، فاختلاف صيغ الجمع نحو: كَلْب، وأكَلْب، وكِلَاب، وأكَالِب، فالأولى أتت على (أفعل) جمع قلّة، والثانية جاءت على (فعل) جمع كثرة، والأخيرة وردت على (أفعل) وهي جمع للجمع، وأمّا اختلاف المفرد فنحو: رَجُل، وفَرَس، وثوب، وكتاب، وغلام^(٤)، فهذه كلّها مفردة، ولكنّها أتت متفاوتة، فلكلّ مفرد منها بنيته الخاصّة به، من حيث عدد الحروف، وحركاتها، وسكناتها، وأصالتها، وزيادتها، وغير ذلك من أحوال أبنية الكلمة، ولكلّ لفظة معنى مستقلّ عن الأخرى.

* أنّ إعراب الجمع أتت على آخره، كإعراب المفرد^(٥)، نحو قولك: رَجُلٌ ورجالٌ، ورجلاً ورجالاً، ورجلي ورجالٍ، فكلاهما أعربا بحركات أصليّة، وحرف إعرابه، هو حرف إعراب المفرد^(٦)، كما في المثال الماضي،

(١) علل النحو (١٧٣، ٥١٩).

(٢) توجيه اللمع (٩٩).

(٣) علل النحو (٥١٩).

(٤) المقتصد في شرح التكملة (١٠٣١/٣).

(٥) المنصف (١٣٠/٢).

(٦) سر الصناعة (٩٥/١، ٦٩٧/٢).

وهذا هو القسم الأول عند ابن الخباز، وأمّا القسم الثاني فهو: اختلاف حرف إعراب الجمع، عمّا هو في المفرد، كما في نحو: غُلامٌ وغُلّمانِ، وصبيٌّ وصبيّةٌ، وضارِبَةٌ وضَوّارِبٌ، وقَتيلٌ وقَتلى، وهو ثلاثة أنواع:

(١) أن يكون بدلاً، وهو قسمان:

(أ) ما كان مبدلاً من أصل كالمهمزة في (أزجاء) فإنّها بدل من (الواو)

التي هي لام الكلمة.

(ب) ما كان مبدلاً من زائد كياء (الدّفاري) فهي مبدلة من ألف (ذِفري)

إذا كانت ألفها للتأنيث، وأمّا إن كانت للإلحاق فهي الياء المنقلبة عنها الألف في المفرد، فرجعت في الجمع إلى أصلها؛ لأنّ الجمع يردُّ الأشياء إلى أصولها.

(٢) ما كان آخر أصل من الكلمة، وذلك مثل: حاء (طلاح) فواحدة

(طلّحة) والتاء حرف إعرابه، فلمّا جُمع سقطت التاء، فصارت الحاء حرفاً لإعرابه.

(٣) ما كانت اللّام التي قبل اللّام الأخيرة، هي حرف الإعراب في

نحو: (فَرَزْدَق) فالقاف في حال الإفراد هي حرف الإعراب، فلمّا جُمع صار

(فَرَزِد) بدال هي حرف الإعراب، لأنّ القاف حُذفت عند جمعه، وربّما

حذفت (الدّال) وبقيت (القاف) هي حرف الإعراب؛ فيقال فيه إذ ذاك:

(فَرَزِق)، وهذا رأي آخر في جمع ما كان خماسياً رابع حرف منه، أو

خامسه، مشبه للحروف الزوائد؛ لكونه من مخرج أحدها، إلا أنّ الرّأي

الأوّل، وهو حذف القاف وبقاء الدّال حال الجمع، هو الأجود وهو مذهب

سيبويه، ومع ذا، فإنّ الإعراب بالحركات قائم مقام اتّفاق المفرد والجمع في

حرف الإعراب^(١).

(١) انظر: سر الصّناعة (٢/٦٩٨)، والنّهاية في شرح الكفاية (٢/٤٣٠-٤٣١)، وأكثر التّصويل منه،

إضافة إلى كثرة أمثله، والتّصريح (٥/١٣٤-١٣٥)، والمقتصد في شرح التكملة (٣/١٠٣١).

* اختلاف معاني الجمع، كاختلاف معاني المفرد، إذ يكون جمع أكثر من جمع، كما أنَّ الواحد مخالف للواحد في أمور كثيرة^(١)، وقد وقف عبدالقاهر عند هذا التفسير، مرتين أنه لا يصح؛ لأنَّ الجمع وإن دلَّ على القلَّة، والكثرة، وجمع الجمع، والأعداد كالثلاثة والأربعة، والعشرة، والمئة، والألف؛ لأنَّها وإن أنبأت عن الجمع، فإنَّ كلَّ واحد منها مغاير للآخر في حقيقته.

وإذا نُظر إلى الواحد فإنَّه لا تفاوت فيه من حيث إنَّه واحد، فليس ثمة واحد أكثر من واحد كما في الجمع، وليست له أنواع مختلفة، كاختلاف الأعداد في الجمع، وإنَّما يحدث هذا التَّفاوت للواحد فيما يُوصف به نحو: الرَّجُلُ كالمراة، في كونه واحدًا، ولكنَّ أحدهما مابين للآخر، وسائر الآحاد كذلك فمنها: الجَماد، والحيوان، والأحداث، والحيوان منه ما هو بهيمة، ومنه ما هو إنسان، والأحداث أيضًا بعضها أفعال مؤثِّرة ظاهرة كالضَّرْب، وبعضها معانٍ معقولة كالفَهْم، فمن استدلَّ بهما على هذا المعنى، فقد جمع بينهما وبين الثَّنية؛ لأنَّ الثَّنية كالواحد في مفارقة بعضها لبعض، فمثلاً الرَّجُلانُ خلاف المرأتين، كما أنَّ الرَّجُلَ خلاف المراة، ومن ثمَّ يسقط الاستدلال بهذا؛ إذ المقصود الإتيان بصفة يشترك فيها المفرد والجمع، دون الثَّنية وذلك لم يتحقَّق، إلا أن يُراد به أنَّ الجمع ورد مخالفًا للمفرد والمثنى في تفاوت معانيه، واستثنائه دونهما بأوصاف، جعلته في حكم الشَّيء المستقلِّ بذاته، وعليه فقد أُعطي مرتبة الأصول؛ لكونه ممَّا أُستؤنف أمره، فكان ردُّ الواحد إليه مخالفًا لردِّه إلى الثَّنية، وهذا معنى غامض^(٢).

* بناء الجمع، لبناء مفرده، وذلك نحو: هَذَا وَهَؤُلَاءِ، وَالَّذِي وَالَّذِينَ،

(١) راجع: المنصف (٢/١٣٠)، وسر الصناعة (١/٩٥).

(٢) المقتصد في شرح التكملة (٣/١٠٣٢-١٠٣٣) بتصرف.

فلَمَّا أفردوا بنوا، فقالوا: (هَذَا، وَالَّذِي)، وَلَمَّا ثَنَوْا أعربوا، فقالوا: (هَذَانِ، وَاللَّذَانِ) فَلَمَّا عادوا إلى الجمع بنوا، فقالوا: (هَؤُلَاءِ، وَالَّذِينَ)^(١)، ويُلاحظ هنا أنَّ أسماء الإشارة والأسماء الموصولة لا تدخل ضمن باب جمع التذكير، وإنَّما أُوردت في هذا الموطن؛ لبيان المشاكلة بين المفرد والجمع، ومفارقة التثنية لهما.

* في ضوء الأمثلة التي سردها ابن الخباز جاء كلُّ من المفرد والجمع، صحيح الآخر نحو: رَجُلٍ وَقُصُورٍ، أو شبيهها بالصحيح نحو: ذَلُومٍ وَظَبْيٍ وَعُشُومٍ وَعُمَيْ، أو مقصوراً نحو: حُبَلِي وَجِرْحِي، أو منقوصاً نحو: قاضٍ وأيِّد، أو ممدوداً نحو: كِسَاءٍ وَظَبَاءٍ^(٢).

* ورود صيغ الجمع، على وَفْق صيغ المفرد، وذلك نحو: كِتَابٍ وَرِجَالٍ على زنة (فَعَالٍ)، وَسُلْطَانٍ وَكُتُبَانٍ على زنة (فُعْلَانِ)، وَسِرْحَانٍ وَغُرَبَانٍ على (فِعْلَانِ)، وَصُرْدٍ وَظَلَمٍ على (فُعَلٍ)، وَإِرْمٍ وَسِدْرٍ على (فَعَلٍ)، وَقُفْلٍ وَدُورٍ على (فُعَلٍ)، وَسُدُوسٍ وَقُصُورٍ على (فُعُولِ)^(٣)، وغير ذلك كثير ممَّا تعرضتُ لذكره في الفصل الأوَّل^(٤).

* وصف المفرد بالجمع كما في نحو: بُرْمَةٌ أَعْشَارٍ، وَثُوبٌ أَسْمَالٍ، وَقَدْرٌ أَكْسَارٍ^(٥)، حيث جاءت (أَعْشَارٍ، وَأَسْمَالٍ، وَأَكْسَارٍ) على زنة (أَفْعَالٍ) جمع قَلَّةٍ، وموصوفاتها مفردات، وهذا التفسير سأوقيه حقّه في مبحث مستقل^(٦) - بحول الله وقوّته - وإنَّما ذكرته هنا؛ لإظهار شدّة الترابط بين المفرد والجمع.

(١) انظر: سر الصناعة (١/٩٥-٩٦)، والمقتصد في شرح التكملة (٣/١٠٣٢).

(٢) راجع: النهاية في شرح الكفاية (٢/٤٣٠)، وظاهرة التأخي (١/١٤٠-١٤٢).

(٣) انظر: النهاية (٢/٤٣٠)، وتوجيه اللمع (٩٩)، وظاهرة التأخي (١/١٤٢).

(٤) انظر: ص (٤٦-٤٧).

(٥) شرح المفصل (٥/٦-٧).

(٦) انظر: ص (١٨٩) وما بعدها.

* وأخيراً: فلم يطرد في آخر كل من المفرد والجمع حرف لين صالح لأن يكون علامة للإعراب، كما في المثني وجمع المذكر السالم^(١). وما أتى من المشاكلات بين المفرد والجمع فيما مضى من البحث، وما سيأتي، فإنه يجعل تفسيراً ومسوّغاً لإعراب جمع التفسير المنصرف إعراب المفرد المنصرف، والله أعلم وأحكم.

(١) شرح الكافية (١/٧٥).

المبحثُ الثاني عودُ الضميرِ مفردًا على الجمعِ والعكس

اعتدت فيما مضى أن أجرد بالترتيب الكتب التي بين يدي في القضية التي أتناولها بالدرس، بدءاً بكتاب سيبويه، وانتهاء بالمؤلفات المحدثّة التي وقعت عليها، وهكذا سرت على الوتيرة نفسها، فجمعت كلّ ما يتعلّق بعود الضمير مفرداً أو مجموعاً إلى أن وصلت إلى بحث عنوانه: «أحوال الضمير مع مفسّره» لـ«زكيّة اللّحياي» وبما أنّ هذا البحث جعل الضمير محوره الأساس، فقد وجدت بغيتي فيه، مع الاستعانة بما دوّنته قبل عن عود الضمير من كتب أخرى لم تصل إليها يد الباحثة، لذا فقد انقسم هذا المبحث بطبيعته إلى نوعين:

الأوّل: عود الضمير مفرداً على الجمع.

والثاني: عود الضمير مجموعاً على المفرد.

وقبل أن أتحدّث عن النوع الأوّل أقول: لقد هممت في بداية الأمر أن

أتكلّم عن عود الضمير في سنّة عناصر هي:

١- عود الضمير مفرداً على الجمع.

٢- عود الضمير مجموعاً على المفرد.

٣- عود الضمير مثني على المفرد.

٤- عود الضمير مثني على الجمع.

٥- عود الضمير على اسم الجمع.

٦- عود الضمير على اسم الجنس الجمعي.

ومع أنّ تلك العناصر تتصلّ بكلّ من المفرد والجمع صلة وثيقة، إلّا

أنّني أحجّمت عن الحديث فيها، واقتصرت على العنصرين الأوّلين، لأمرين:

(أ) أن هذا المبحث سيطول كثيراً إذا فصلت القول في كل عنصر على

حده.

(ب) أن العناصر السابقة تناولتها أيدي الباحثين وبخاصة، البحث الذي

ذكرته سابقاً، فلا حاجة للتكرار، والاكتفاء بالأولين منها هو لبّ المبحث
وخالصه.

النوع الأول: عود الضمير مفرداً على الجمع:

لجمع التفسير دلالات مختلفة، إذ يجيء للعقلاء وغيرهم، وهما: أي

العقلاء وغير العقلاء، قسمان: مذكر ومؤنث، وبحسب ما تقتضيه تلك
الدلالات يعود الضمير عليه، فإليك تقاسيمه:

١- جمع التفسير للعقلاء، وهو نمطان:

(أ) جمع التفسير للذكور العقلاء:

هذا النمط يعود الضمير إليه مفرداً مؤنثاً - غالباً - على التأويل

بجماعة^(١)، كما في قوله تعالى^(٢): «وَلِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ لِيَأْتِيَنَّ يَوْمَ أُبْلِتِ»، فقد

عاد الضمير مفرداً مؤنثاً تقديره «هي» على جمع التفسير للعقلاء، وهو

الموطن الفردي في القرآن الكريم، ونحو الآية: الرَّجَالُ قَامَتْ، وَالرَّجَالُ

أَكْرَمْتُهَا، وقول العرب^(٣): «الرَّجَالُ وَأَعْضَادُهَا، وَالنِّسَاءُ وَأَعْجَازُهَا» فكان

تقديراتها: جماعة الرجال قَامَتْ، وجماعة الرجال أَكْرَمْتُهَا، وحينما يعود

الضمير مفرداً مؤنثاً على معنى الجماعة في القرآن الكريم، وفي كلام العرب

(١) انظر: شرح المفصل (١٠٥/٥)، وشرح الكافية (٣/٣٤٤)، وأحوال الضمير مع مفسره (١٦).

(٢) سورة المرسلات، الآيتان: ١١، ١٢.

(٣) راجع: المسائل الحليبية (١٤٩)، وأحوال الضمير (١٦).

المنثور، فقد جاء أيضاً في أبيات شعرية منها قول الشاعر^(١):
أَيُّ فَتَى هَيَجَاءُ أَنْتَ وَجَارِهَا إِذَا مَا رَجَالَ بِالرَّجَالِ اسْتَقَلَّتْ
إِذْ عَادَ الضَّمِيرُ مَفْرَدًا مُؤَنَّثًا عَلَى تَأْوِيلِهِ بِجَمَاعَةٍ؛ لِأَنَّهُ مَسْنَدٌ إِلَى فَاعِلٍ مَجْمُوعٍ
جَمَعَ تَكْسِيرًا لِلْمَذْكَرِ الْعَاقِلِ.
وقول الرّاجز^(٢):

إِذَا الرَّجَالُ وَلَدَتْ أَوْلَادَهَا
وَاضْطَرَبَتْ مِنْ كِبَرِ أَعْضَادُهَا
وَجَعَلَتْ أَوْصَابُهَا تَعْتَادُهَا

حيث جاءت الأفعال: (وَلَدَتْ، اضْطَرَبَتْ، جَعَلَتْ) مؤنثة على تأويلها
بجماعة؛ لأنها أسندت إلى فاعلين كلهما جموع تكسير مذكّرة عاقلة، وهي:
(أَوْلَادُهَا، أَعْضَادُهَا، أَوْصَابُهَا).

وقول جحدر وهو ربيعة بن ضبيعة^(٣):

قَدْ عَلِمْتُ وَالِدَةَ مَا صَمَّتِ
إِذَا الْكُمَاةُ بِالْكُمَاةِ التَّفَّتِ

وهكذا فإنّ التّأنيث باعتبار الجماعة، والتذكير باعتبار الجمع، أكثر في
القرآن الكريم، واللغة من رمل يبرين ومها فلسطين، كما عبّر عن ذلك

(١) البيت من (الطويل)، وهو من شواهد سيبويه المجهولة القائل. انظر: الكتاب (٥٥/٢)، مع
تعليق المحقق، وأحوال الضمير (١٨).

(٢) الأبيات من (الرّجز)، ولا يعرف قائلها، وهي في: المذكر والمؤنث للأنباري (٣٦٠/١)، وشرح
المنفصل (١٠٣/٥)، وأحوال الضمير (١٧).

(٣) البيتان من (الرّجز) وهما في: شرح ديوان الحماسة (٥٠٧/٢/١)، ويُفرّق بينهما بيت في شرح
التسهيل، تحقيق: عدنان قُليل (١٦٨/١)، وتحقيق: السيد وآخر (١٢٧/١) مع اختلاف يسير،
وأحوال الضمير (١٨).

ابن العربي^(١)، ومن ثمَّ فإنَّ مثل هذه القاعدة يُفزع إليها عندما تضيق القواعد المستقرأة من كلام العرب عند النُّحاة.

ولمَّا عاد الضمير - بكثرة فيما مضى - مفرداً مؤنثاً على معنى الجماعة، فإنَّه يعود بقلة مفرداً مذكراً عند الفراء وابن مالك، مع اختلاف المسوِّغات لدى كلِّ منهما، حيث يرى الفراء أنَّ تغيُّر صورة المفرد في جمع التكمير هي الدَّاعية إلى عود ذلك الضمير مفرداً مذكراً، إذ يقول بعد إنشاده لهذا البيت^(٢):

أَلَا إِنَّ جِئْرَانِي الْعَشِيَّةَ رَائِحٌ دَعَتْهُمْ دَوَاعٍ مِنْ هَوَى وَمَنَازِحُ
«فقال: رائح ولم يقل رائحون؛ لأن الجيران قد خرج مَخْرَج الواحد من الجمع إذ لم بين جمعه على واحده.»^(٣)

ولو لم تكن العلة السابقة هي المسوِّغة لذلك، لما قال فيما بعد عن جمع السَّلامة المحافظ على صورة المفرد: «فلو قلت: صالحون فإن ذلك لم يجز؛ لأن الجمع منه قد بني على صورة واحدة. وكذلك الصالحات نقول، ذاك غير جائز؛ لأن صورة الواحدة في الجمع قد ذهب عنه توهم الواحدة»^(٤).

بينما يعلل ابن مالك لهذا بأنَّ الحمل على المعنى هو الَّذي أودى بعود الضمير مفرداً مذكراً حيث يقول: «ويأتي ضميرُ الغائبين كضمير الغائبة كثيراً، لتأوُّلهم بجماعة، وكضمير الغائب قليلاً، لتأوُّلهم بواحد يُفهم الجمع أو لسدَّ واحدٍ مَسَدَّهم...»^(٥).

(١) أحكام القرآن (١١٥٢/٣).

(٢) البيت من (الطويل) وهو لحيان بن جبلة أو جلبة المحاربي. انظر: معاني الفراء (١٣٠/١)، ونوادير أبي زيد (٤٤٤).

(٣) راجع: المعاني (١٣٠/١)، وأحوال الضمير (١٧).

(٤) انظر: شرح التسهيل، تحقيق: عدنان قُليل (١٦٧/١)، وتحقيق: السيد وآخر (١٢٧/١)، وأحوال الضمير (١٧).

ثم استشهد بقول علقمة بن عبدة^(١):

تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَدَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلَيْبُ
فوقع ضمير الغائب في (أَرَادَهَا) مقصوداً به (جمع الرجال)، أي: تَعَفَّقَ
بِالْأَرْطَى رِجَالٌ، وَأَرَادَهَا جمعهم.

ب - جَمْعُ التَّكْسِيرِ لِلْعَاقِلَاتِ:

يجوز في الضمير العائد على هذا الجمع وجهان: إما أن يكون مجموعاً
فيعود حينئذ على لفظ الجمع ومعناه، وذلك نحو: الْهُنُودُ قُمْنٌ، وإما أن يكون
مفرداً، مثل: الْهُنُودُ قَامَتْ، فيعود حملاً على معنى الجماعة^(٢)، وسيكون
الحديث عن عوده مفرداً؛ لأن هذه صورة من صور التوافق بين المفرد
والجمع، ولذا جاء في القرآن الكريم كما في قوله سبحانه^(٣): ﴿وَلَهُمْ فِيهَا
أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾، أي: أَزْوَاجٌ طُهِرَتْ^(٤)، فعاد الضمير مفرداً مؤنثاً على
التأويل بجماعة، ونظيره قوله عز وجل^(٥): ﴿وَمِنَ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ
أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾.

وفي الشعر أيضاً، كقول سلمى بن ربيعة الضبي^(٦):

وَإِذَا الْعَدَارَى بِالذُّخَانِ تَلَفَعَتْ وَاسْتَعْجَلَتْ نَصَبِ الْقُدُورِ فَمَلَّتِ

(١) البيت من (الطويل)، وهو في ديوانه (٣٨)، وشرح التسهيل، تحقيق: قُليل (١٦٧/١)، وتحقيق:
السيد وآخر (١٢٧/١)، ونوادير أبي زيد (٢٨١).

(٢) انظر: شرح المفصل (١٠٥/٥)، وشرح التسهيل، تحقيق: عدنان قُليل (١٧١/١)، وتحقيق:
السيد وآخر (١٣٠/١)، وأحوال الضمير (١٨).

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٥.

(٤) راجع: شرح التسهيل (١٧١/١)، (١٣٠/١)، وأحوال الضمير (١٩).

(٥) سورة الروم، الآية: ٢١.

(٦) البيت من (الكامل)، وهو في نوادر أبي زيد (٣٧٥)، وشرح ديوان الحماسة (٥٥٠/٢/١)،
وشرح المفصل (١٠٤/٥ - ١٠٥) مع اختلاف لا يذكر فيهما.

فقوله: (تَلَفَعَتْ، اسْتَعَجَلَتْ، فَمَلَّتْ) عاد الضمير منهن مفرداً مؤنثاً على جمع الإناث المكسرة للعاقلات (العذارى).

٢- جمع التفسير لغير العقلاء:

لقد أجاز العلماء في هذا الصنف - سواء أكان مذكراً أم مؤنثاً - أن يعود إليه الضمير مفرداً أو جمعاً، وذلك مثل: الأيَّامُ مَضَتْ أو مَضَيْنَ^(١)، وتعليل إتيانه مفرداً أو جمعاً قد أتضح فيما سلف^(٢). ولكن هل عود الضمير - مؤنثاً مفرداً كان أو جمعاً - على الجمع بنوعيه القلة والكثرة على شاكلة واحدة؟ لقد بين الثحاة أن جمع القلة يعود عليه الضمير مجموعاً في الغالب، بينما يعود على جمع الكثرة مفرداً على الأعم، ثم سردوا عللاً كثيرة لهذا، وأولها: ما ارتآه الفراء وتبعه الفارسي وابن الحاجب^(٣)، إذ ذهبوا إلى أن تمييز القلة يكون مجموعاً فلذا عاد الضمير إليه مجموعاً طلباً للمشاكلة، إذ يقال مثلاً: بثلاث ليالٍ خلون، كما أن تمييز جمع الكثرة يكون مفرداً، فإن الضمير يعود عليه مفرداً في نحو: لإحدى عشرة ليلة خلت.

وثانيها: ما علل به عبدالقاهر الجرجاني، حيث يقول: «... إن التأنيث لما كان بمعنى الجماعة، وكان علمه المختص به التاء من حيث إن النون ضمير مخصوص بالتأنيث، وليس يحرف وضع للتأنيث خص ما كان أذهب في الجمع والكثرة بالتاء الذي هو موضوع له على الانفراد، والنون بما هو أقل حظاً من الجمع من حيث إنه لا يدل على التأنيث خصوصاً، وإنما يدل

(١) انظر: شرح المفصل (١٠٥/٥)، وأحوال الضمير (٢٠).

(٢) راجع: ص (١٥٦).

(٣) انظر: المعاني (٤٣٥/١)، والتكملة، تحقيق: مرجان (٣١٠-٣١١)، والإيضاح في شرح المفصل (٥٦١/١)، وأحوال الضمير (٢١).

على ذوات صفتها التأنيث...»^(١).

وثالثها: ما ذكره ابن يعيش، وكأنه استشفها من كلام الجرجاني السابق حينما قال: «... والنون بما هو أقل حظاً من الجمع...» حيث يرى أن جمع القلّة لِمَا صَغُرَ على لفظه وجاز وصف المفرد به، وعاد الضمير إليه مفرداً، فقد تكاثرت عليه أحكام المفرد، لهذا وهب النون الدالة على الجمع؛ لكيلا يُظنَّ به أنه مفرد^(٢).

وسأتي على بعض من شواهد الضمير المفرد المؤنث العائد على جمع التفسير لغير العقلاء، دون المجموع المؤنث؛ لأنَّ حديثي ينصبُّ عليه كما سبق إيضاحه.

فمن القرآن الكريم جاء قوله تعالى^(٣): ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كِسْفًا مِّنَ الْجِبِّ نَارًا وَإِذْ نَسُوا اللَّهَ فَرَسُوا خُبْرًا فَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ حيث عاد الضمير مفرداً مؤنثاً على قوله سبحانه: (قُلُوبٌ، أَعْيُنٌ، آذَانٌ) فالأول جمع كثرة، وذلك مناسب كما سبق، وأمَّا الآخرا فلهما: جمعا قلّة، وذلك مخالف لما سبق إيراده، ولكنَّهما يُحمَلان على محملين: إمَّا أن يكونا محمولين على المعنى، وإمَّا أن يكونا محمولين على اللّغة الثّانية فيهما^(٤).

وقوله عزّ وجلّ^(٥): ﴿وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ ﴿١﴾ وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ ﴿٢﴾ وَإِذَا الْأَشْيَارُ عُطِّلَتْ ﴿٣﴾ وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ ﴿٤﴾ وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ ﴿٥﴾ وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ ﴿٦﴾﴾. ففي كل هذه الآيات عاد الضمير مفرداً مؤنثاً على جمع التفسير لغير

(١) المقتصد في شرح التكملة (١/٣٠٠).

(٢) شرح المنصل (٥/١٠٦).

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٧٩.

(٤) انظر: ص (١٥٨-١٥٩).

(٥) سورة التكوير، الآيات: ٢-٧.

العاقل، بينما عاد مفرداً مذكراً في موضع واحد من القرآن الكريم، وهو قوله تعالى^(١): «وَإِنَّ لِكُلِّ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً لِّعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ بِطَوِيلِهِ». وقد اختلف العلماء في تفسير عوده مفرداً مذكراً على جمع تكسير غير عاقل في هذه الآية على ستة أوجه:

١- ما رآه سيبويه، حيث يرى أنَّ هذا الجمع وقع موقع المفرد، فلذا عاد الضمير عليه مفرداً مذكراً، حيث يقول: «وَأَمَّا أَفْعَالٌ فَقَدْ يَقَعُ لِلوَاحِدِ، مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: هُوَ الْأَنْعَامُ...»^(٢) ثم ذكر الآية السابقة، وكأنَّ ابن العربي استغرب هذا التخريج.

٢- ما ذهب إليه الكسائي وهو الحمل على معنى ما ذكر، وقد ردَّ ابن العربي هذا التقدير، على حين نُقِلَ عنه - أي عن الكسائي - أنَّه يرى أنَّ الضمير عائد على البعض، أي: «مَمَّا فِي بَطُونٍ بَعْضُهُ»، إذ الذكور لا ألبان لها، وهو ما عوَّل عليه أبو عبيدة^(٣).

٣- عند الفراء، حيث سوَّغ عوده مفرداً مذكراً؛ لأنَّ المفرد يأتي بمعنى الجمع، إذ ذهب إلى التعم وهو مذكر، ومع ذا فإنَّ ابن العربي يرى أنَّ هذا التركيب طويل^(٤).

٤- رأي الزجاج^(٥)، إذ علَّل لذلك، بأنَّه لمَّا كان لفظ الجمع اسم جنس يذكَّر ويؤنَّث، عاد الضمير إليه مفرداً مذكراً.

٥- أنَّ التذكير راجع على ذكر التعم؛ لأنَّ اللَّبَنَ لِلذَّكَرِ مَنْسُوبٌ، وقد

(١) سبق تخريجها في: ص(٢١).

(٢) الكتاب (٢٣٠/٣).

(٣) راجع: معاني الفراء (١/١٢٩، ٢/١٠٩)، وأحكام القرآن (٣/١١٥١)، والمجاز (٢/٣٦٢)، وإعراب النحاس (٢/٤٠٢).

(٤) انظر: المعاني (١/١٢٩، ٢/١٠٨)، وأحكام القرآن (٣/١١٥١).

(٥) معاني القرآن وإعرابه (٣/٢٠٩).

ذكر هذا الرأي ابن العربي^(١).

٦- أن التذكير يعود إلى معنى الجمع، والتأنيث يثول إلى الجماعة، ولذا ذُكر في هذه الآية، وأُثِّت في آية (المؤمنون)^(٢): ﴿شَقِيحٌ مِمَّا فِي بُطُونِهَا﴾، وآية غافر^(٣): ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَنْعَامَ لِتَرْكَبُوا مِنْهَا﴾، لاعتبار معنى الجماعة، وهذا الرأي هو الأنسب عند ابن العربي، وإن كان رأي سيبويه حسناً عند النحّاس^(٤)، ويجدر بالذكر أنَّ هذه الأوجه جمعها ابن العربي في أحكامه، ما عدا رأي الرّجّاج.

وأما في كلام العرب فهو كثير فمن ذلك قول الرّاجز^(٥):

وَطَابَ أَلْبَانُ اللَّقَاحِ فَبَرَدُ

وقول الرّاجز^(٦):

مِثْلُ الْفِرَاحِ نَتَقَتْ حَوَاصِلُهُ

وقول رؤبة بن العجاج^(٧):

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقُ

كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلِيْعُ الْبَهَقِ

وقول رجل من بني تميم^(٨):

- (١) أحكام القرآن (١١٥١/٣).
- (٢) سورة المؤمنون، الآية: ٢١.
- (٣) سورة غافر، الآية: ٧٩.
- (٤) راجع: أحكام القرآن (١١٥١/٣)، وإعراب القرآن (٤٠١/٢).
- (٥) سبق تخريجه في ص (٢١).
- (٦) البيت من (الرّجّز)، وهو مجهول القائل، في: معاني الفراء (١٣٠/١)، ومجالس ثعلب (١٠٣/١)، والشّاهد ووجهه كسابقه.
- (٧) البيتان من (الرّجّز) وهما في ديوانه (١٠٤) مع اختلاف في موطن الشّاهد حيث رُوي (كأنّها) بدلاً من (كأنّه)، ومجاز القرآن (٤٣/١-٤٤)، وشرح الكتاب للضّمّار (٣٦١/١).
- (٨) البيتان من (الكامل) وهما في: الكامل (٥٠/١-٥١)، وأحوال الضمير (٢٣) إلاّ المعجز من البيت =

أَلْبَانُ إِبْلِ تَعَلَّةَ بِنِ مُسَافِرٍ مَا دَامَ يَمْلِكُهَا عَلَيَّ حَرَامٌ
وَطَعَامُ عِمْرَانَ بْنِ أَوْقَى مِثْلُهُ مَا دَامَ يَسْلُكُ فِي الْبُطُونِ طَعَامٌ
ففي الشواهد الماضية عاد الضمير مفرداً مذكراً على (ألبان) في شاهدين،
فراخ، حُطُوط) وفسره ابن مالك على أنَّ الضمير عاد على الواحد من هذا
الجمع، لسد مسد الجمع (فالتعم، واللبن في شاهدين، والحوصلة، والخط)
مفردات سدَّت مسدَّ الجموع: (الأنعام في الآية، والألبان في شاهدين،
والحواصل، والحطوط)^(١).

٣- الضمير المُفسَّرُ بِجَمْعٍ مُكْتَسَرٍ:

أ - الضمير العائد على المضاف إليه اسم التفضيل:

رَبِّمَا أَشْرَتْ سَابِقًا إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي الضَّمِيرِ أَنْ يَعُودَ مُوَافِقًا لِمَفْسَّرِهِ،
فإذا كان مفرداً عاد إليه مفرداً، وإذا كان مثني فهو مطابق له أيضاً، وهو كذلك
إذا كان مجموعاً، ولكنَّ التَّركيب الآتي ذكره، قد عاد فيه الضمير مفرداً على
مجموع، لذا اهتمَّ به النَّحاة فذكروه وحاولوا أن يستشهدوا له بما يوضحه^(٢)،
بل إنَّهم اختلفوا في وروده فمنهم من قصره على السَّماع ومنهم من جعله
مقيساً، ومنهم من فرَّق بين المعطوف على نكرة، والمعطوف على معرفة،

= الثاني فليس في أحوال الضمير، وقد أثبت رواية (مثله) بدلاً من «مثلها» ليستقيم الاستشهاد بهما.
(١) شرح التسهيل، تحقيق: عدنان فليل (١٦٦/١)، وتحقيق: السيد وآخر (١٢٨/١).
(٢) من مظاهر اهتمامهم به ذكر في: الكتاب (٨٠/١)، ومعاني الفراء (١٣٠/١)، وشرح الكتاب
للسيرافي (٩٧/٣)، وشرحه للروماني، تحقيق: شيبه (٢٧٧/١-٢٧٨)، والخصائص (٤١٩/٢)،
والمقتصد في شرح الإيضاح (٨٨٩/٢)، وفي شرح التكملة (٣٢٣/١)، ونتائج الفكر (١٧٢)،
وكذلك الروض (٦٩/١)، وشرح المفصل (٩٦/٦-٩٧)، وسفر السعادة (٧٥٦/٢)، والإيضاح
في شرح المفصل (٦٥٧/١)، وكذلك الأمالي (٣٤٩/١)، وشرح التسهيل، تحقيق: فليل
(١٦٩/١)، وتحقيق: السيد وآخر (١٢٨/١)، والارتشاف (٩١٥/٢-٩١٦)، والهمع (٢٠٥/١)
وغيرها كثير.

إنَّ ذلك التَّركيب هو قول العرب: «هُوَ أَحْسَنُ الْفَتِيَانِ وَأَجْمَلُهُ» ولم أعثر - على كثرة الطلب - إلا على شاهدين، أمَّا الأوَّل فهو: ما رواه أبوهريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال^(١): «خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ الْإِبِلَ صَالِحُو نِسَاءٍ قُرَيْشٍ، أَخْتَاهُ عَلَى وَلَدٍ فِي صِغَرِهِ، وَأَزْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ». وأمَّا الثَّاني فهو قول ذي الرُّمَّة^(٢):

وَمِيَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ وَجَهًا وَسَالِفَةٌ وَأَحْسَنُهُ قَدَالًا
وقد وقف الثُّحاة عند هذين الشَّاهدين، فقَصِر على السَّماع عند سيبويه حينما قال^(٣): «... فقولهم: هو أَظْرَفُ الْفَتِيَانِ وَأَجْمَلُهُ لا يُقَاس عليه، ألا ترى أنَّك لو قلت وأنت تريد الجماعة: هذا غلامُ القوم وصاحبه لم يحسن.»

أمَّا ابن جنِّي فقد علَّل عود الضمير مفردًا؛ بأنَّ هذا المكان يكثر فيه المفرد، إذ يقول^(٤): «ومن باب الواحد والجماعة قولهم: هو أحسن الفتیان وأجمله، أفرد الضمير؛ لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد، كقولك: هو أحسن فتى في الناس؛... ثم يقول عن بيت ذي الرُّمَّة السابق: «فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه وهذا يدلُّك على قوَّة اعتقادهم أحوال المواضع وكيف ما يقع فيها؛ ألا ترى أن الموضع موضع جمع، وقد تقدم في الأول لفظ الجمع فترك اللفظ وموجب الموضع إلى الأفراد؛ لأنه مما يؤلف في هذا المكان.» وتفسير ابن جنِّي هذا قد سبقه إليه السِّيرافي في شرحه للكتاب^(٥).

(١) انظر: صحيح البخاري، كتاب النكاح (٧/٧)، وكتاب النفقات (٨٥/٧/٣) علمًا أنَّ لفظه (صالح) رويت بالإنفراد (صالح) وبالجمع المكثَّر (صُلِح، صَوَّلِح).

(٢) البيت من (الوافر) وهو في ديوانه (١٥٢١/٣) مع اختلاف لا يمسُّ الشَّاهد، والخصائص (٤١٩/٢).

(٣) الكتاب (٧٩/١ - ٨٠).

(٤) الخصائص (٤١٩/٢).

(٥) (٩٨/٣).

على حين أخذ ابن يعيش^(١) بتعليل ابن جنّي السابق، فكأنّ هؤلاء الثلاثة أعني: السيرافي، وابن جنّي، وابن يعيش يشيرون إلى اقتياس عود الضمير مفرداً مذكراً على ما أضيف إليه اسم التفضيل، وسلك سبيلهم ابن مالك - مع موافقته لسيبويه في عدم التفریق بين التكررة والمعرفة، إلّا أنّه فرّق بين الضمير العائد على جمع الغائبين، والضمير العائد على جماعة الإناث، فعوده على الأوّل قليل، وعلى الثاني كثير؛ معللاً وروده مفرداً لسدّ الواحد مسدّد الجمع، أو بالحمل على معنى من ذكر، وتعليله الأوّل سبقه إليه أبو عليّ الفارسيّ - حيث يقول^(٢): «... ويُعامَلُ ضميرُ الاثنين، وضميرُ الإناث بعد أفعل التفضيل كثيراً،...» ثمّ مثّل لضمير الاثنين ببيت ذي الرّثمة، ولضمير الإناث بالحديث الشريف السابق.

بعدما سردت أسماء القائلين بالقياس أو من أشار إلى اقتياسه، يجيء السّهيلي فيذهب مذهب سيبويه، مفسّراً مجيء ذلك الضمير مفرداً؛ بأنّ المضاف إليه اسم التفضيل اسم بمعنى «شيء» حيث يقول^(٣): «... وأحسن من هذه العبارة أن تقول: إنهم أرادوا «أحسن شيء وأجمله» بجعل «شيء» مكان «فتى» في اللفظ... فلو كان التقدير هناك: «أحسن فتى» حين ذكر الفتیان، لقلنا هنا: «أحناها على ولد» إذا ذكر النسوان. ولكن التقدير كما قدرناه لا كما قدره،...» ويتجلّى الموقف من ذلك التّركيب عند أبي حيّان، حيث يردّ على ابن مالك في ادّعائه كثرة معاملة ضمير الاثنين وضمير الإناث الواقع بعد أفعل التفضيل في مواضع كثيرة من كتبه، وهو بهذا يجاري

(١) شرح المنصل (٩٦/٦-٩٧).

(٢) انظر: أحوال الضمير (٢٥)، وشرح التسهيل، تحقيق: قليل (١٦٩/١-١٧٠)، وتحقيق: السيد وآخر (١٢٨/١-١٢٩)، والتنزيل والتكميل (١٥١/٢-١٥٢).

(٣) النتائج (١٧٢).

سيبويه في قصره ذلك على المسموع من كلام العرب، وعلة عود الضمير مفرداً مذكراً عنده صحة وقوع المفرد موقع جمعه، حيث يقول في كل ما تقدم^(١): «وأين كثرة هذا وهو لم يذكر منه إلا هذا الأثر؟ مع أنه يحتمل أن لا يكون لفظ الرسول عليه السلام إذ جؤزوا الثقل بالمعنى، ويحتمل أن يكون من تحريف الأعاجم الرواة، وقد ذكر س أن قولهم: «هو أنبل الفتيان وأجمله» لا يُقاس عليه. فلو كان كثيراً كما زعم المصنف لُقاسَ عليه س. «... وضمير الاثنين وضمير الإنثاء، بعد أفعل التفضيل كهُو بعد غيره... وادعى ابن مالك، أنه يأتي مفرداً مذكراً كثيراً مستدلاً بما لا دليل فيه...» «والضمير العائد على المضاف إليه أفعل التفضيل مطابق...».

تلك التصوص كلها تدلُّ على شدة تمسك أبي حيّان برأي سيبويه ومتقدمي النحاة؛ لأنهم شافهوا العرب وعاشوا بين ظهرائهم، ونبذ آراء المتأخرين - غالباً - وأما الشيوطي^(٢) فقد تناول هذا التركيب كما تناوله أبوحيّان.

وخلاصة القول: أن رأي ابن مالك وجيه، لاستدلاله بشاهدين أحدهما نثري: وهو حديث النبي ﷺ، الصحيح الصريح، وهذه ميزة لابن مالك يُحمد عليها، إذ أفاض في استشهاده بالحديث وأطنب، ولا يؤخذ برأي أبي حيّان، لأنه يمنع الاحتجاج بالحديث في النحو العربي، لادّعائه بأنه روي بالمعنى، أو لأن الرواة أعاجم، وقد ردّ المجيزون للاستشهاد بالحديث على تلك الاتهامات، وليس هنا مجال تفصيلها^(٣).

(١) راجع: البحر (٥٥٤/٦)، والتنزيل والتكميل (١٥٤/٢)، والارتشاف (٩١٥/٢)، ٢٣٢٥/٥.

(٢) الهمع (٢٠٥/١).

(٣) انظر تفصيلها في: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية (٣٠٥) وما بعدها.

والآخر شعري: وهو بيت ذي الرُّمَّة، وهو شاعر مجيد يُحتجُّ بشعره لا ريب في ذلك؛ ولأنَّ فيه مندوحة لمتكلمي العربيَّة، إذ يجوز أن يستعملوا ذلك التَّركيب في كلامهم شعره ونثره، ووقوع المفرد موقع الجمع والعكس سائع كما بيَّنت ذلك في الفصل الأول^(١).

ب - الضَّميرُ المَجْرورُ بِرَبِّ المُفسَّرِ بِجَمْعٍ:

يعود هذا الضَّميرُ مذكراً - وإن اختلفت أحوال مفسِّره - عند البصريين، إذ يُقال: رُبَّهُ رِجَالاً، بينما أجاز الكوفيون^(٢) المطابقة بين هذا الضَّمير ومفسِّره، فإذا كان مجموعاً فيجمع، وإذا كان مثنىً فيثنى، وإذا أُثِّ فإِنَّهُ يُوَّثِّ، كما في نحو: رُبُّهُمْ رِجَالاً، وعَلَّل البصريُّون لإفراده وتذكيره؛ بأنَّه أُسْتُغْنِي بِثَنِيَّةِ التَّمْيِيزِ وَجَمْعِهِ عَنِ المَطَابَقَةِ بَيْنِهِ وَبَيْنِ مفسِّرِهِ، كما عبَّرَ عن ذلك ابن عصفور^(٣).

وفي الوقت نفسه يورد الرُّضِي عِلَّةً أُخْرَى إذ يقول^(٤): «... والعلة الثانية: أن الضمير المفرد المذكر أشدُّ إبهاماً من غيره؛ لأنك لا تستفيد منه، إذا لم يتقدمه ما يعود عليه، إلا معنى «شيء»، وشيء يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث، ولو ثنيتَه وجمعتَه وأنثتَه، لتخصص، بسبب إفادة معنى التثنية والجمع والتأنيث، والقصد بهذا الضمير: الإبهام، فما كان أوغل فيه، كان أولى»، ويمكن الاستشهاد على أفراد الضمير وتذكيره بقول الشَّاعر^(٥):

(١) راجع: ص (٢٩) وما بعدها.

(٢) انظر: الأصول (٤١٩/١) مع تعليق المحقق، وشرح الجمل (٥٠٤/١)، وشرح التسهيل، تحقيق: السيِّد وآخر (١٨٤/٣)، وأحوال الضمير (٢٧، ١٩٦-١٩٧).

(٣) راجع: شرح الجمل (٥٠٤/١)، والمقرب (٢٠٠/١).

(٤) انظر: شرح الكافية (٢٤٧/٤-٢٤٨)، وأحوال الضمير (١٩٦-١٩٧).

(٥) البيت من (الخفيف) ولا يعرف قائله، وهو في: شرح التسهيل، تحقيق: السيِّد وآخر (١٨٤/٣)، =

رُبَّه فِتْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَاجَابُوا
ومع لزوم إفراد الضمير وتذكيره عند البصريين، إلا أن الرضي^(١) حاول أن
يقرب بين المذهبين فاحتج للمذهب الكوفيّ بيبي ذي الرئمة وامرئ القيس،
وببعض أقوال العرب كما أشار المحقق، والضمير فيها مطابق لمفسره، فكما
طابق الضمير هنا، يطابق هناك لمشاكلته له في المعنى.

ت - الضمير المرفوع ينعم وبش المفسر بجمع:

إذا وقع فاعلاً لـ (نعم) أو إحدى أخواتها، وفُسِّرَ بممیز مجموع نحو:
نعمَ قومًا الرّجال، فهذا الضمير يعود مفردًا مذكّرًا على اختلاف أحوال مفسره،
سواء أكان مفردًا أم مثنيًا أم جمعًا، هذا ما ذهب إليه جمهور النحاة^(٢)، علمًا
أن بعض الكوفيّين ذهبوا إلى موافقة الضمير لمفسره ثنية وجمعًا وتأنينًا^(٣)،
وقد انقسم الجمهور في علّة إفراد ذلك الضمير وتذكيره إلى ثلاثة أقسام:

- ١- حيث ترى فته بأنه أستغني بالتمييز المثني والمجموع عن ثنية
الضمير وجمعه، وهم: سيبويه، والميرد، وابن عصفور^(٤).
- ٢- ترى فرقة أن جمود (نعم، وبش) حجراً من تصرّفهما، فلذا عاد
الضمير مفردًا مذكّرًا، وقد ذهب إليه الصيمري، والرّضي^(٥).

= وأحوال الضمير (١٩٦).

- (١) راجع: شرح الكافية (٢٤٧/٤ - ٢٤٨)، وأحوال الضمير (١٩٦ - ١٩٧).
- (٢) انظر: الكتاب (١٧٩/٢)، والمقتضب (١٤٧/٢)، والأصول (١١٧/١)، والبتصرة (٢٧٦/١)،
وأحوال الضمير (٢٧، ١٩٨).
- (٣) راجع: معاني الفراء (٢٦٨/١، ١٤١/٢ - ١٤٢)، ومجالس ثعلب (٢٧٣/١)، والارتشاف
(٢٠٥٢/٤)، وأحوال الضمير (٢٧، ١٩٩).
- (٤) انظر: الكتاب (١٧٩/٢)، والمقتضب (١٤٧/٢)، وشرح الجمل (٦٠٦/١)، والمقرب
(٦٨/١)، وأحوال الضمير (٢٧، ١٩٨).
- (٥) راجع: البتصرة (٢٧٦/١)، وشرح الكافية (٢٤٧/٤)، وأحوال الضمير (٢٧، ١٩٨).

٣- ترى الأخيرة أنَّ من تمام الإيهام أن يكون الضمير مفرداً مذكراً، ولهذا لا بد من مراعاة البعد المعنوي لذلك الضمير ويمثلها الرضي^(١).
التوع الثاني: عود الضمير مجموراً على المفرد:
يعود الضمير هنا في موطنين:

أ - الضمير المنسب بمفرد معظّم: عندما يعظّم المفرد كأنه يصح جمعاً، فيعود الضمير حينئذٍ عليه مجموعاً، ومن ثمّ كثر في العربية تعظيم المتكلم والمخاطب، وقلّ تعظيم الغائب^(٢)، وبناءً على ذلك فلن أتحدّث عن تعظيم المتكلم والمخاطب لنفسيهما؛ لكثرة دورهما في الكلام، وسأتطرق للحديث عن ضمير الغائب المعظّم؛ لقلته، وقد خرّجت عليه آية كريمة هي قوله تعالى^(٣): ﴿فَمَا أَمَنَ لِمُوسَىٰ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِم أَن يَفْتِنَهُمْ﴾ فقيل: إنّ الضمير في قوله سبحانه: ﴿وَمَلَئِهِم﴾ عائد على: ﴿فِرْعَوْنَ﴾ وقد جمع؛ لأنه وإن عاد على واحد، فإنّ ذلك الواحد له جنود وأتباع؛ أو لأنه ضمير العظماء، على اختلاف في تعظيم فرعون ومن على شاكلته من العصاة في كلام الله تعالى، لا في كلام البشر^(٤).

وعليه قول كعب بن زهير - رضي الله عنه -^(٥):

أَرْجُو وَأُمَلُّ أَنْ يَمْعَلَنَّ فِي أَبْدٍ وَمَا لَهُنَّ طَوَالَ الدَّهْرِ تَعْجِيلُ

- (١) انظر: شرح الكافية (٤/٢٤٧-٢٤٨)، وأحوال الضمير (٢٧/١٩٨-١٩٩)، ولم أذكر نصوص تعليقاتهم؛ لأنها ذكرت في بحث أحوال الضمير السابق فلا حاجة للتكرار.
(٢) راجع: الخزانة (٩/١٤٦-١٤٧)، وأحوال الضمير (٥٠-٥١).
(٣) سورة يونس، الآية: ٨٣.
(٤) انظر: معاني الفراء (٢/٣٩٠-٣٩١)، وتأويل مشكل القرآن (٢٩٣)، والخزانة (٩/١٤٧)، وأحوال الضمير (٥٢).
(٥) البيت من (البسيط) وهو في شرح ديوانه (٩) مع اختلاف لا يذكر، والخزانة (٩/١٤٦-١٤٧)، وأحوال الضمير (٥٢).

إذ قيل: إِنَّ الضَّمِيرَ المَجْمُوعَ فِي (يَعْمَلْنَ، مَا لَهُنَّ) عائد على (سَعَاد)، وهي مفرد دلالة على التَّعْظِيمِ.

ب - الضَّمِيرُ المُمَسَّرُ بِمُفْرَدٍ مُضَافٍ إِلَى جَمْعٍ:

من المعلوم لدينا أَنَّ المضاف يكتسب من المضاف إليه التذكير والتأنيث، إن صحَّ الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف، ولكن لم يصل إلى خُلْدًا اكتساب المضاف من المضاف إليه الأفراد والتثنية والجمع إلاَّ أَنَّهُ يجوز اكتساب المضاف (المفرد) من المضاف إليه (الجمع) معنى الجمعية، وهذا ما أشار إليه الرضوي بقوله^(١): «... فعلى هذا لا منع من اكتساب المضاف معنى التأنيث، والتثنية والجمع من المضاف إليه، إن حُسِّن الاستغناء، في الكلام الذي هو فيه، عن المضاف، بالمضاف إليه...».

ومن شواهد في العربية قول المجنون (قيس بن الملوِّح)^(٢):

وَمَا حُبِّ الدِّيَارِ شَغَفَنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبِّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا
حيث اكتسب المضاف المفرد (حُبِّ) من المضاف إليه الجمع (الدِّيَار) التأنيث والجمعية.

وقول الشاعر^(٣):

وَكَمْ دُذَّتْ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَدِيثِ وَسُورَةِ أَيَّامِ حَزَزْنَ إِلَى اللَّحْمِ
إذ اكتسب المضاف المفرد (سُورَةِ) من المضاف إليه الجمع (أَيَّام) الجمعية فقط، وقد اكتفيت بهذين الشاهدين، مع كثرتها؛ لدلالتهما على ما سبق بيانه. هذا ما قِيضَ تدوينه في هذا المبحث، والله أعلم وأحكم.

(١) راجع: شرح الكافية (٢/٢٥٦)، وأحوال الضمير (٥٢).

(٢) البيت من (الوافر)، وهو في شرح ديوانه (١١٥)، وشرح الكافية (٢/٢٥٦)، والخزانة (٤/٢٢٧)، وأحوال الضمير (٥٢).

(٣) البيت من (الطويل) وهو مجهول القائل، في: الخزانة (٤/٢٢٧)، وأحوال الضمير (٥٣).

المبحث الثالث أعمال المشتقات المجموعة عمل مفرداتها

لقد تبع الجمع المفرد في أشياء كثيرة، وضحت في الفصل الأول، وهو هنا تابع له في الإعمال، والإعمال شأن نحوي كما هو مسطر في كتب الصناعة، وفي ضوء استعراضني للمشتقات العشرة المعروفة، تبين لي أن أربعة منها وهي: اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وردت مجموعة عاملة عمل مفرداتها، وأضفت إليها (المصدر)؛ لأنه أصل المشتقات، وهو عامل عمل فعله في حال الأفراد، فإذا جمع فهو كذلك على خلاف فيه سائيه، وسأبدأ به؛ لأنه جذر لتلك المشتقات كلها، وانطلاقاً منه.

- إعمال المصدر المجموع عمل مفردوه:

لن أدخل في تقاسيم المصدر المفرد من حيث الإعمال، وأنها أقوى عملاً؟ وشروط إعماله عمل فعله والخلاف فيها، وكذا الخلف في الاسم الواقع بعد تلك المصادر، وما شابه ذلك، فهي مفصلة في تأليف النحاة، والخلاصة من تلك الخلافات أن المصدر المفرد عامل فيما بعده، فإذا عمل الأصل وهو المفرد، فإن حمل المجموع عليه وهو فرع سائغ لاربيب في ذلك، ولكن هل يجوز جمع المصدر أولاً قبل إعماله؟

ذكر العلماء أن للمصدر أنواعاً منها: المختص، وهو نمطان: معدود وهذا لا خلاف في جمعه، وغير معدود وهو مختلف فيه^(١)، فانقسم العلماء لذلك إلى قسمين:

الأول: يمنعون جمع المصدر؛ معللين لذلك بأن المصدر جنس^(٢)، فهو دال على الجمعية ضمناً فلا حاجة إلى جمعه، وهو قوي؛ لأنه عند الوصف به يُراد به المبالغة، فيتم معناه حينئذٍ، فترك جمعه أولى؛ لكي يبقى

(١) انظر: التسهيل (٨٧)، والارتشاف (٣/١٣٥٨).

(٢) نواذر أبي زيد (٥٠٣).

على أوّل أحواله وهو الإفراد^(١).

ويُعدُّ سببويه أوضح المانعين لجمع المصدر حين يقول: «واعلم أنه ليس كلُّ جمع يُجمَع، كما أنه ليس كلُّ مصدر يُجمَع، كالأشغال والعقول، والخُلم والألباب: ألا ترى أنك لا تجمَع الفِكرُ والعِلْمُ والنَّظَرُ.»^(٢)، مشيراً قبل هذا الموضوع إلى قلة جمع المصدر، إذا ما قرُن بما سُمِّي به، فهو بجمع التّكسير أحقُّ.

وسبقه شيخه أبو زيد الأنصاري^(٣)، وتبعهما ثلّة من العلماء منهم: أبو عبيد القاسم بن سلام^(٤)، وأبو عثمان المازني^(٥)، وأبو عليّ الفارسي^(٦)، والجوهري^(٧)، والشّهيلي^(٨) وهو أكثر وضوحاً من سببويه، وأشدُّ منعاً، إذ يرى أنّ نحو: الأشغال والأحلام المجموعة، إنّما هي جمع اسم وليست بجمع مصادر، ثمّ يردُّ اختلاف النّوع الذي سَوَّغ به المجيزون جمع المصدر، بأنّه راجع إلى المفعول المطلق، ومن ثمّ يفرّق بين المصدر المشتقّ منه الفعل، وبين المفعول المطلق المسمّى (مصدرًا)، المشتقّ من الفعل، فاستغني به عن المصدر؛ لخصوصه، وعموم المصدر، بينما يجيز: جمع المصادر المحدودة، وهي: ما قصد بتائها التّحديد، ثمّ يخصُّ التّحديد بمصادر معيّنة وهي ما كان فيها حركة للجوارح الظّاهرة؛ لأنّها مشابهة لاسم

(١) الخصائص (٢٠٧/٢).

(٢) الكتاب (٦١٩/٣). وانظر قبل ذلك: (٤٠١/٣).

(٣) النوادر (٥٠٣).

(٤) غريب الحديث (٤٢٢/١).

(٥) مجالس العلماء (١٣٣).

(٦) المحجّة (٢٢٣/١)، (٢٣٣/٣).

(٧) الصحاح (برأ).

(٨) النتائج (٣٦٢-٣٦٣، ٣٦٥، ٣٧٠-٣٧١).

الجنس المفروق بين واحده وبين جمعه بتاء التانيث .
واختار رأيهم أبو عليّ الشّلوّيين^(١)، والرّضويّ^(٢)، وهو ظاهر قول أبي حيّان إذ صرّح بأسماء المانعين، ولم يكشف عن أسماء المجيزين لذلك^(٣).
وأما القسم الثاني: فقد أجازوه، بل ربّما قاسوا جمعه على ما سُمِعَ عن العرب؛ مفسّرين ذلك بأنّ جمع المصدر جائز لاختلاف أنواعه، كأن تقول: ضربت ضروبًا، إذا كان ضروبًا مختلفًا، وحسن ذلك؛ لخروجه من حدّ الفعل، فلمّا خرج عنه جُمع؛ لأنّ الفعل لا يُجمع كما هو ذائع^(٤)؛ ولكثرة المصادر المجموعة وشواهدا التي سأفصح عنها بعد سرد أسماء المجيزين لجمع المصدر، وعللهم.

وممنّ أجازوه الفراء، وإن كان له رأيان فمرة أجازوه ومرة منعه، ولكنّ الرّاجح لديّ جواز جمعه؛ لأنّه سوّى بين المصدر المفرد والمجموع حينما قال في موضعين من كتابه: «وكلّ صواب»^(٥).

ومثله القاسم المؤدّب^(٦)، وأبو الحسن الورّاق^(٧) مشرطًا لجوازه أن تختلف ضروبه، أمّا إذا لم تختلف فلا، وضارعه المرزوقي، وعبدالقاهر الجرجاني^(٨) فيما اشترطه لجواز جمع المصدر، ومثلهم الرّمخشري، وابن

- (١) شرح المقدمة الجزولية (٣٠١/١).
- (٢) انظر: شرح الكافية (٣٦٨/٣)، وشرح الشافية (٢٠٨/٢).
- (٣) الارتشاف (١٣٥٨/٣).
- (٤) راجع: دقائق التصريف (٤٦)، وعلل النحو (٢٠٣، ٢٧٥).
- (٥) انظر: المعاني (٥٤/٢، ٤٢٤، ٢٦٣، ١٧٢/٣)، ودقائق التصريف (٤٥-٤٦).
- (٦) دقائق التصريف (٤٥-٤٦).
- (٧) علل النحو (٢٠٢-٢٠٣، ٢٧٥).
- (٨) راجع: شرح ديوان الحماسة (٨٥٧/٢/١)، والمقتصد في شرح التكملة (٤٩٠-٤٩١).

الشَّجْرِي، والكَيشِي، وابن عقيل^(١)، وأجد أنَّ أباين من احتجَّ لإجازة جمع المصدر هو ابن جنيِّ لمَّا قال: «وإذا جاز تأنيث المصدر وهو على مصدرِيته غير موصوف به، لم يكن تأنيثه وجمعه، وقد ورد وصفا على المحلِّ الذي من عادته أن يفرق فيه بين مذكَّره ومؤنثه، وواحد وجماعته، قبيحا ولا مستكرها؛ أعني ضيفة وخَصْمَة، وأضيافا وخصوما»^(٢).

على حين يُعدُّ ابن مالك أشهر من قال: بالجواز قياسا على ما سُمع، كما هو ظاهر نصِّ التَّسهيل: «وإن زاد عليه فهو لبيان النوع أو العدد، ويسمى مختصا ومؤقتا، ويثنى ويُجمع؛» وشرحه له^(٣)، وقد فسَّره أبوحيان ولم يُبَيِّن عن اسمه، مثلما أبان عنه ابن عقيل وغيره^(٤)، بينما يرى ابن مالك^(٥) في موطن آخر من شرح التَّسهيل أنَّ جمع المصدر قليل، فلذا قلَّت شواهد إعماله، ولا تدافع بين قوليه؛ إذ القلَّة في الجمع لا تنافي القياس على ذلك المسموع وإن قلَّ، ويأتي البغدادي^(٦) فيجيزه قياسا على نظائره وإن لم يرد عن العرب، ومن العصريين من أيَّد جمع المصدر بقراءات قرآنية كثيرة، وهو محمد عزيمة في كتابه المشهور^(٧).

وإليك بعض الشواهد الدالة على إجازة جمع المصدر، وقد اقتصر

(١) انظر: شرح الفصح (٣٥٢-٣٥١/٢)، والأمازي (٢٥٣/١)، والإرشاد (٢١٣)، والمساعد (٤٦٦/١).

(٢) الخصائص (٢٠٧/٢).

(٣) انظر: التَّسهيل (٨٧)، وشرحه، تحقيق: عدنان قليل (٧٩٠/٢)، وتحقيق: السيّد وآخر (١٨٠/٢).

(٤) راجع: الارتشاف (١٣٥٨/٣)، والمساعد (٤٦٧/١)، والهمع (٩٧/٣).

(٥) انظر: شرحه، تحقيق: السيّد وآخر (١٠٧/٣).

(٦) حاشية على شرح بانت سعاد (٣٨٧/١).

(٧) دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٣٣٣-٣٣٩/٤/٢).

عليها؛ لأنها كثيرة جدًا، ولم أبيت موضع الشاهد فيها؛ لأنني جمعت ما استطعت من المصادر المجموعة، وصنفتها في جدول سيأتي بيانه بعد هذه الشواهد.

- قال تعالى^(١): ﴿ وَكَمْ فِي الْقَصَاصِ حَيَّةٌ يَتَأُولَى الْأَلْبَنِي ﴾.
 - وقال عز وجل^(٢): ﴿ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴾.
 - وقال سبحانه^(٣): ﴿ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ﴾، حيث قرئت بالجمع ﴿لَأَصْوَاتُ﴾ عند ابن أبي عبيدة، كما ذكر ابن عطية^(٤).
 - وقال تعالى^(٥): ﴿ وَتَطْمَئِنُّ بِاللَّهِ الظَّنُونَا ﴾.
 - وقالت العرب^(٦): «تَرَكَتُهُ بِمَلَأْسِ الْبَقْرِ أَوْلَادَهَا».
 - وقال جرير^(٧):
- هَلْ مِنْ حُلُومٍ لِأَقْوَامٍ فَتَنْذِرُهُمْ مَا جَرَّبَ النَّاسُ مِنْ عَضِّي وَتَضْرِيْسِي
- وقالت زينب بنت الطَّشْرِيَّة^(٨):
- إِذَا نَزَلَ الْأَضْيَافُ كَانَ عَذُورًا عَلَى الْحَيِّ حَتَّى تَسْتَقِيلَ مَرَاجِلُهُ
- وقال أبوذؤيب الهذلي^(٩):

- (١) سورة البقرة، الآية: ١٧٩. وانظر: الكتاب (٦١٩/٣)، ودراسات لأسلوب القرآن (٣٣٧/٤/٢).
- (٢) سورة البقرة، الآية: ٢١٠. وراجع: معاني الفراء (٤٢٤/٢).
- (٣) سورة لقمان، الآية: ١٦.
- (٤) انظر: معجم القراءات (١٩٧/٧-١٩٨)، ومعاني الفراء (٤٢٤/٢)، والمحرر الوجيز (٥٠٥/١١).
- (٥) سورة الأحزاب، الآية: ١٠. وراجع: علل النحو (٢٧٥)، والدراسات (٣٣٥/٤/٢).
- (٦) انظر: الخصائص (٢٠٧/٢)، ومجمع الأمثال (٢٣٧/١).
- (٧) البيت من (البيسط) وهو في: شرح ديوانه (٣٩٣)، وصدرة في حجة الفارسي (٢٢٣/١) مع تعليق المحققين.
- (٨) البيت من (الطويل) وهو في: الخصائص (١٢٠/٢، ٢٠٥)، ومعجم شواهد العربية (٢٨٧/١).
- (٩) البيت من (الوافر) وهو في: ديوان الهذليين «شعر أبي ذؤيب» (٦٩)، وشرح أشعار الهذليين =

إِذَا فَضَّتْ حَوَاتِمَهَا وَفُكَّتْ يُقَالُ لَهَا دَمُ الْوَدَجِ الدَّبِيحُ
- وقال امرؤ القيس (١):
كَأَنَّ صَالِيْلَ الْمَرْوِحِينَ تَشِدُّهُ صَالِيْلُ زَيْوْفٍ يُتَّقَدَنَّ بِعَبْقَرَا
- وقال لبيد - رضي الله عنه (٢) :-
يَا عَيْنُ هَلَّا بَكَتِ أَرْبَدَ إِذْ قُتِمَا وَقَامَ الْخُصُومُ فِي كَبِدِ
وهذا هو الجدول الموعود به، في جمع المصدر، فإليكه:

المفرد	المجموع	المفرد	المجموع	المفرد	المجموع
فَكَر	أَفْكَار	دَنَف	أَذَنَاف	مَشْرَب	مَشَارِب
مَرَض	أَمْرَاض	طَاعُوت	طَوَائِف	لُجَج، لُجْ، لِبْجَاج	لُجَج، لُجْ، لِبْجَاج
شُغِل	أَشْغَال	رُؤِف	رُؤُوف	أَنْوَاج	أَنْوَاج
عَقِل	عُقُول	ضَرَب	ضُرُوب	أَصْدَقَاء، أَصَادِق	أَصْدَقَاء، أَصَادِق
حَلَم، حُلْم	حُلُوم، أَحْلَام	ظَن	ظُنُون	صَدَقَاء، صَدَقَان	صَدَقَاء، صَدَقَان
لَب	الْبَاب	بَرِيء	بِرَاءة، بَرَاءة، بَرَاءة	بُور	بُور
ضَيْف	أَضْيَاف، ضُيُوف،	أَبْرَاءة، أَبْرِيَاءة	أَبْرَاءة، أَبْرِيَاءة	عُدُول	عُدُول
أَنْر	ضِيَّافِن، ضِيْفَان	خَضَم	خُضُوم	مَقَاع	مَقَاع
صَوْت	أَصْوَات	مَوَاعِد	مَوَاعِيد	أَنْوَاح	أَنْوَاح
حَدَث	حَوَائِث	مَلْحَس	مَلْحَس	أَحْمَاءة	أَحْمَاءة
شِعْر	أَشْعَار	تَجْرِبَة	تَجَارِب	أَلْقَاءة	أَلْقَاءة
وَجَع	أَوْجَاع	سَبَل	سَوَائِل	أَوْتَاد	أَوْتَاد
رَهْن	رُهْن، رَهَان	شَاهِد	شُهُود	مَارِب	مَارِب
أَلَم	أَلَام	مُرْضِع، مَرَضِع	مُرْضِع، مَرَضِع	آلَاءة	آلَاءة
بِحْتَم، حَتَم	خَوَائِم	غَائِب	غَائِب	بَصَائِر	بَصَائِر
		بَعَث	بُعُوث	ذُرُوع	ذُرُوع

= (١٧٢/١)، وحجة الفارسي (٢٢٠/١).

(١) البيت من (الطويل) وهو في: شرح ديوانه (٧١)، وعجزه في المسائل العضديات (١١٤) مع تعليق المحقق.

(٢) البيت من (المنسرح) وهو في: شرح ديوانه (١٦٠)، والخصائص (٢٠٥/٢).

جَوَّاه	جَوَّازٍ	خَرَزَلَةٌ	خَرَادِيل	شِبَعْن	أَشْعَان
دُخَان	دَوَائِحِن	تَكَلِيفَةٌ	تَكَالِيف	عَقْد	عُقُود
يَاوِر، يَاوِرَةٌ، يَمَّار	يَوَائِر	قَصَّاه	أَقْصَاه	قُوَّة	قُوَى
كَيْبَاب	كُتُب	نَجِيّ	أَنْجِيَّة	رَجْم	رُجُوم
عَثَم	عِتَام	عَلَب	أَخْلَاب	نَدْر	نُدُور
إِزَار	أَزْر	سَائِر	سَوَائِر	مِعْدَار، مَعْدِرَةٌ	مَعَادِير
لِجَام	لُجْم	بَاطِل	بُطْل	كَيْدَاب	كُدُب
مَجْر	هَوَاجِر	فَاضِلَةٌ	فَوَائِل	هَوَى	أَهْوَاء
مَعْتَم	مَعَاتِم	عِلْم	عُلُوم	بِرَق	بُرُوق
مَعَارَةٌ	مَعَارِز	عَبِير	أَعْبَار	نِعْمَةٌ	أَنْعَم
مَذْهَب	مَذَاهِب	خَلِيج	خُلُجَان	رَعْد	رُعُود
مَجْرَى	مَجَارٍ	رَعْد	رُعُود	مُنْسَك	مُنَاسِك
مَنْعَةٌ	مَنْاعِج	صَعْف	أَشْعَاف	نَدِير	نُدُر
نُهَيْتَةٌ	نُهَى	سَعَع	أَسْمَاع	إِضْر	أَصَار
رِبَاط	رُبُط	نَجَس	أَنْجَاس	سَفَر	أَسْفَارٌ ^(١)

(١) انظر مضافاً الألفاظ المجموعة فيما يأتي: الكتاب (٤٠١/٣، ٦١٩)، وحجة الفارسي (٢٢٠/١-٢٢٤، ٤٩/٢، ٥٠، ٢٢٧، ٣٣٤، ٢٣٣/٣)، ونتائج الفكر (٣٦٢) مع تعليق المحقق، واللسان (مرض، شغل، عقل، حلم، لبيب، فكر، شعر، وجع، ألم، ذهب، جرى، زيف، ظنن، خصم، وعد، جرب، كلف، قضى، علم، لجاج، حمم، وعد، فوز)، ومعاني القرآن (٥٤/٢، ٤٢٤)، والمخصص (١٧/١٠-١٨، ١٧/١٧-٢٩، ٣٤)، والمحكم (ص د ق ١١٨/٦، ض ي ف ١٥٤/٨، وب د ١٤٢/١٠)، والأصول (٤١٣/٢)، ومجالس العلماء (١٣٣)، ونوادير أبي زيد (٢١٢-٢١٣)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (٣٠٠-٣٠١)، والتكملة، تحقيق: مرجان (٤٠٧)، والمضدييات (١١٤) مع تعليق المحقق، وعلل النحو (٢٠٣، ٢٧٥)، والصحاح (برأ)، والخصائص (٢/٢٠٥، ٢٠٧-٢٠٨، ٤٨٩-٤٩٠)، ودقائق التصريف (٤٦-٤٧)، وشرح ديوان الحماسة (١/٢/١، ٦٥٧، ٧٢٥-٧٢٦، ٧٦٩، ٨٥٦-٨٥٧، ١٣٠٦/٣/٢)، ومفردات ألفاظ القرآن (٧٢، ٨٤، ١٢٧، ٣٧٩، ٥٠٩، ٥٧٧، ٦٩٤، ٧٩٨، ٨٤٩)، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم (٢/٢٣٣-٣٣٩)، والكشاف (١/١١٦، ٥٩٦/٢، ٤٠١/٣، ٣٠/٤، ٥٨٢، ٦٦٢)، والتبيان في إعراب القرآن (٢/٥١٦)، والبحر (١/٦٢٢، ٤٠٥/٢، ٥٦٧، ١١٠/٦، ٣٤٤/٧)، ومعجم القراءات (١/٣٧-٣٨، ٦٠، ٤٣٦، ١٨٣/٣، ٣١٩-٣٢٠، ٣٦٦، ٣٦١/٧).

مثلاً اختلف العلماء في إعمال المصدر المفرد وهو أصل، كذلك اختلفوا في إعماله مجموعاً، وأقول: إنَّ من ردَّ جمعه هناك، منع إعماله هنا، ومن أيدَّ جمعه ثمةً أجاز إعماله؛ بناءً على جمعه، وحاملاً على مفرده وبخاصةً إذا ما أخذ بقول: من يُعمل المصدر مطلقاً دون شروط وهو مَجْمَع اللُّغة القاهري^(١)، بينما يفسِّر المانعون سبب منعهم إعماله؛ أنَّ الجمع يُخرج المصدر عن صيغته الأصلية التي هي أصل الفعل^(٢)، وعليه فيجب بقاؤه مفرداً، وما ورد منه مجموعاً وهو مُعمل فإنه يؤوَّل^(٣).

وممن ناصر هذا الرأي أبو عليّ الفارسي^(٤)؛ إذ عدَّ إعمال نحو: (مَواعيد) شيئاً طريفاً، وتبعه أبو الحسن بن سيده^(٥)، وابن منظور^(٦)، واختار رأي ابن سيده أبوحيان في ارتشافه، إلاَّ أنه في تذكرته نوّه بغفلة الرُّجّاجي في تركه الإعلام بجواز إعمال المصدر المجموع عمل مفرده، ثمَّ دَلَّل بشواهد كثيرة نثرية وشعرية على إعماله مجموعاً^(٧)، وهو بهذا يناقض ما في الارتشاف، بيد أنه في الارتشاف أبين قولاً في منعه، وهو المختار لديّ، إضافةً إلى أنَّ كتاب التذكرة المطبوع مشكوك في نسبه^(٨)، فبهذا يبقى لأبي حيان رأيه الأوَّل، وعلى غرار من سبق سار الأشموني، والصَّبَّان^(٩).

- (١) في أصول اللغة (٤/٤٦٠، ٤٧٩-٤٨٢).
- (٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/١٠١٥)، وحاشية الصَّبَّان (٢/٢٨٦-٢٨٧).
- (٣) الارتشاف (٥/٢٢٥٨).
- (٤) الخصائص (٢/٢٠٨)، وقد بحث عن هذا الرأي فلم أجده في أغلب كتبه المتوافرة لديّ.
- (٥) الارتشاف (٥/٢٢٥٨) وقد نقبت فيما بين يديّ من كتبه كالمخصص والمحكم فلم أعر على رأيه هذا.
- (٦) اللسان (جرب).
- (٧) راجع: الارتشاف (٥/٢٢٥٨)، والتذكرة (٤٦٢-٤٦٣).
- (٨) انظر: في اللغة والأدب (١/١٤٢).
- (٩) راجع: شرح الأشموني (٢/٥٤٨)، وحاشية الصَّبَّان (٢/٢٨٦-٢٨٧).

ثم فنَدَّ المجيزون لإعمال المصدر مجموعاً، حجة المانعين السابقة؛ بأنَّ المصدر المجموع وإن فقد صيغته الأصلية، إلا أنَّ المعنى باقٍ ومتضاعف مع الجمعية، إذ الجمع بمنزلة المكرر بالعطف، فلذا لم يمنع الجمع إعمال المصدر^(١)، وفوق ذلك أنَّ المصدر المجموع جاء إعماله في شواهد متنوعة، يمكن القياس عليها، وهي كالتالي:

- قال النبي ﷺ^(٢): «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ مَحَاسِنِكُمْ أَخْلَاقًا» فأعمل قوله: «مَحَاسِنِكُمْ» وهو جمع (مَحْسَن)، فنصب التَّمْيِيزَ (أَخْلَاقًا) وهذا جائز عند ابن العِليج؛ لأنَّ التَّمْيِيزَ قابلٌ لعمل الضَّعِيفِ فيه.

- وقالت العرب^(٣): «تَرَكْتُهُ بِمَلَأْسِ الْبَقْرِ أَوْلَادَهَا»، إذ أُعْمِلَتِ (الْمَلَأْسِ) وهي جمع (مَلَحَس) فنصبت قوله: «أَوْلَادَهَا» على المفعولية.

- وقال الشَّاعر^(٤):

- (١) شرح التسهيل، تحقيق: السيد وآخر (١٠٦/٣-١٠٧).
- (٢) انظر: مسند الشاميين من مسند الإمام أحمد (٧٨١/٢)، ونص الحديث هكذا: عن أبي ثعلبة الخنسي أن رسول الله ﷺ قال: «أَحَبُّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبُكُمْ مِنِّي مَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا، وَإِنْ أَبْغَضْتُكُمْ إِلَيَّ وَأَبْغَضْتُكُمْ مِنِّي مَسَاوِيَكُمْ أَخْلَاقًا... الحديث».
- والارتشاف (٢٢٥٨/٥)، والمساعد (٢٢٨/٢) مع تعليق المحقق.
- (٣) راجع: الخصائص (٢٠٧/٢)، ومجمع الأمثال (٢٣٧/١).
- (٤) البيت من (الطويل)، وقد اختلف في نسبه فنُسب للشماخ وليس في ديوانه، وإلى ابن عبيد الأشجعي وصحح محققاً ديوان علقمة نسبه إليه، وهو الظاهر، وإلى امرئ القيس وهو في: شرح ديوانه (٤٣) برواية (مؤود) ولا شاهد فيها، ورجح محققاً شرح التسهيل أنه لعلقمة بن عبدة وهو في: ديوانه (٨٢) (مؤود عرقوب) وحينها فلا شاهد فيه وقد اتفقت رواية البيت صدرًا وعجزاً عند امرئ القيس وعلقمة، بينما اختلف في صدره على ثلاث روايات، انظر: الكتاب (٢٧٢/١) مع تعليق المحقق، والخصائص (٢٠٧/٢) إذ عجزه فيه، مع تعليق المحقق، ومجمع الأمثال (٣٣٠/٣)، وشرح التسهيل، تحقيق: السيد وآخر (١٠٧/٣)، مع تعليق المحققين، =

وَعَدَتْ وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً مَوَاعِيِدَ عُرْقُوبٍ أَحَاهُ يَبْتَرِبُ
حيث أعمل قوله: «مَوَاعِيِدَ» جمع (مِيعَاد) فنصب به المفعول به «أَحَاهُ».
- وقال الأعمش^(١):

قَدْ جَرَّوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِيَهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الْمَجْدَ وَالْفَنَعَا
فأعمل «تَجَارِيَهُمْ» جمع «تَجْرِيَةٌ» فنصب قوله: «أَبَا قُدَامَةَ» على المفعولية.
- وقال الشاعر^(٢):

إِذَا قَصُرَتْ أَشْيَافُنَا كَانَ وَصْلَهَا خُطَانًا إِلَى أَعْدَائِنَا فَضَارِبُ
فأعمل قوله: «خُطَانًا» وهو جمع «خُطُوة» في قوله: «إِلَى أَعْدَائِنَا»، وكذلك
من رواه «بِالتَّضَارِبِ» فهو متعلق بـ«خُطَانًا».
- وقال الشاعر^(٣):

وَمَا كُنْتُ أَذْرِي مَا فَوَاضِلُ كَفِّهِ عَلَيَّ النَّاسِ حَتَّى غَيَّبَهُ الصَّفَائِحُ
فتعدى قوله: «فَوَاضِلُ» جمع «فَاضِلَةٌ» إلى قوله: «عَلَيَّ النَّاسِ».
- وقال ابن الدُّمَيْنَةِ^(٤):

- = ومعجم شواهد العربية (٥٤/١) مع ملاحظة إجماعهم على أنَّ «يَبْتَرِبُ» بالثاء المثناة من فوق وفتح
الراء، وقد روي «يَبْتَرِبُ» بالثاء المثناة وكسر الراء.
(١) البيت من (البيسط) وهو في: ديوانه (١٠٩) مع اختلاف لا يمسُّ الشاهد، والخصائص
(٢٠٨/٢).
(٢) البيت من (الطويل) وهو في: المفضليات (٢٠٧) للأخنس بن شهاب، وهو في: الخاطريات
(١٢٨-١٢٩) منسوب لسهلهم بن مرة كما علق المحقق.
(٣) البيت من (الطويل)، وقد نُسب إلى الأشجع السلمي، ونُسبت إلى منصور النمرى بعض أبيات
هذه القصيدة كما في العقد الفريد، ونُسب هذا البيت إلى مطيع بن إياس كما عند أبي حنَّان،
وقصيدة مطيع في شرح ديوان الحماسة قبل هذه القصيدة مباشرة ورويتها كروي هذه، مع اختلاف
الوزن وحركة الروي فاشتبهت عليه. والله أعلم.
انظر: شرح ديوان الحماسة (٨٥٦/٢/١-٨٥٧) مع تعليق المحققين، والتذكرة (٤٦٣).
(٤) البيت من (الطويل) وهو في: ديوانه (٤٩) وتخرجه فيه، وشرح ديوان الحماسة (١٣٠٦/٣/٢).

فَمَا أَكْثَرَ الْأَخْبَارِ أَنْ قَدْ تَزَوَّجَتْ فَهَلْ يَأْتِيَنَّ بِالطَّلَاقِ بِشِيرٍ
حيث عمل «الأخبار» جمع «خبر» في قوله: «أَنْ قَدْ تَزَوَّجَتْ».

ومما احتجَّ به بعض المجيزين للإعمال؛ أَنَّ الإعمال فيه تيسير يفيد ولا يضر^(١)، ومع تلك التفسيرات، فقد أجاز جمع من النحاة إعمال المصدر المجموع عمل مفرده، ولا يسعني إلا أتباعهم، وهم: ابن جني^(٢)، والمرزوقي^(٣)، وابن هشام اللخمي^(٤)، وابن عصفور^(٥)، وابن مالك على اختلاف في رؤاه، إذ يرى في شرح التسهيل وهو متقدم أَنَّ إعمال المصدر المجموع جائز وإن قلت شواهد إعماله، بينما يذهب في شرح الكافية الشافية وهو متأخر إلى أَنَّ المصدر المجموع جدير ألا يعمل لتغيُّر لفظه عن لفظ المصدر المشتق منه الفعل، ثمَّ يستثني ما ورد إعماله مجموعاً، فإنَّه يُقبل ولا يُقاس عليه^(٦).

ومن هنا أخلص إلى أَنَّ ابن مالك يجيز إعمال المصدر المجموع ولا يقيس عليه لقلَّة شواهد، وابن عقيل^(٧)، وعبَّاس حسن^(٨)، وأخيراً مجمع اللُّغة القاهري، حيث أجاز إعماله مطلقاً^(٩).

(١) النحو الوافي (٢١٧/٣).

(٢) راجع: الخصائص (٢٠٩/٢)، والخاطريات (١٢٩).

(٣) شرح ديوان الحماسة (٨٥٧/٢/١)، (١٣٠٦/٣/٢).

(٤) الارتشاف (٢٢٥٧/٥)، وقد بحث فيما بين يدي من كتبه كشرح المقصورة فلم أعر على اختياره هذا.

(٥) المقرب (١٣١/١).

(٦) انظر: شرح التسهيل، تحقيق: السيّد وآخر (١٠٧/٣)، وشرح الكافية الشافية (١٠١٥/٢).

(٧) المساعد (٢٢٦/٢).

(٨) النحو الوافي (٢١٧/٣).

(٩) في أصول اللُّغة (٤٦٠/٤، ٤٧٩-٤٨٢).

- إعمال اسم الفاعل المجموع عمل مفرد:

إنَّ الخوض في شروط إعمال اسم الفاعل المفرد عمل فعله، وما دار حولها من خلاف يُعدُّ ضرباً من التكرار، ولهذا سأومئُ إيماءة عابرة إلى أنَّ جمهور البصريين يشترطون شروطاً لإعمال اسم الفاعل المجرد من (أل) عمل فعله، في حين يرى الكوفيون والأخفش أطراح تلك القيود، فيعمل اسم الفاعل لديهم مطلقاً^(١)، وقد وجد هذا الرأي قبولاً لدى مجمع اللغة القاهري^(٢)، وهو كذلك لدي.

لقد رأيت أنَّ جمهور النحاة^(٣) يُعملون اسم الفاعل المجموع عمل مفرد، عدا ما نقله السيوطي من منع بعضهم لإعماله مجموعاً^(٤)، وعلى كثرة التثقيب لم أعر على علم منهم، ويؤيد الجمهور مقالتهم تلك، بأنَّ الجمع وإن أحدث تغييراً في شكل المفرد فإنه لن يحدث في المجموع معنى لا يليق بالفعل؛ إذ الجمع بمعنى العطف، فحين تقول: (ضرباً) فإنَّ معناه ضرباً وضارب وضارب، والعطف لائق بالفعل^(٥)، واسم الفاعل المجموع أيضاً يعمل قياساً على مفرده؛ لأنَّه فرع والمفرد أصل^(٦)، ومجيء اسم الفاعل المجموع معماً في شواهد عدَّة، يقوِّي مذهب الجمهور، فإليك تلك الشواهد:

- (١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح (٥١٢/١ - ٥١٣)، وأما ابن السجري (٢٢٠/٣)، وشرح الجمل (٥٥٣/١).
- (٢) في أصول اللغة (٤٦١/٤، ٤٨٣ - ٤٨٥).
- (٣) راجع مثلاً: الكتاب (١٠٩/١ - ١١٠)، وشرحه للسيرافي (٢٠٨/٣)، وشرح التسهيل، تحقيق: السيد وآخر (٧٢/٣، ٧٨ - ٧٩)، والارتشاف (٢٢٦٧/٥).
- (٤) انظر: الهمع (٧٩/٥)، مع ملاحظة أنَّ حبيبا الزيات من المخدثين يمنع إعمال الجمع المكسر، وقد ردَّ عليه مصطفى جواد، واستدلَّ بشواهد كثيرة على إعماله مجموعاً. راجع: في التراث اللغوي (٣٥٩ - ٣٦٠).
- (٥) شرح التسهيل، تحقيق: السيد وآخر (٧٨/٣ - ٧٩).
- (٦) شرح الكافية (٤٢٣/٣).

- قال تعالى^(١) -: ﴿ خَشَعُوا أَبْصَارَهُمْ ﴾، حيث قرأها قتادة، وغيره بالجمع، ومفردا (خاشع)، فرفع قوله تعالى: ﴿ أَبْصَرُهُمْ ﴾ على الفاعلية، وهذا فصيح كثير في كلام العرب.

- وقالت العرب^(٢): ﴿ هُنَّ حَوَاجٍ بَيْتَ اللَّهِ ﴾ إذ أُعمل «حَوَاجٍ» «فَوَاعِلٌ» جمع «حَاجَّةٌ» «فَاعِلَةٌ» فنصب قوله: «بَيْتَ»، هذا إذا كانت مصروفة كما ضُبِطت في الكتاب، أمَّا إذا كانت ممنوعة من الصَّرف، كما ضُبِطت في شرح السيرافي فيجوز فيها وجهان: النَّصْب على نيَّة التَّنوين كما قال: السيرافي، والإضافة فيجُرُّ ما بعدها وهو قوله: (بَيْتَ)، وسقوط التَّنوين لأجل الإضافة حينئذ.

- وقالت أيضا^(٣): ﴿ قُطَانٌ مَكَّةَ، وَسُكَّانٌ الْبَلَدَ الْحَرَامَ ﴾، حيث عمل «قُطَانٌ» «فُعَالٌ» جمع «قَاطِنٌ» «فَاعِلٌ»، وكذا «سُكَّانٌ» «فُعَالٌ» جمع «سَاكِنٌ» «فَاعِلٌ» فنُصِبَ بهما ما بعدهما «مَكَّةَ، وَالْبَلَدَ»، و«فُعَالٌ» جمع معمل كما أنَّ «فَوَاعِلٌ» جمع عامل كذلك، غير أنَّ «فَوَاعِلٌ» أشدُّ اطرادا منه.
- وقال العجاج^(٣):

أَوْلِئَا مَكَّةَ مِنْ وُرُقِ الْحَمِي

وُرُوي (قَوَاطِنًا) فاستشهد به على إعمال (فَوَاعِلِ) جمع (فَاعِلَةٍ) فنصب (مَكَّةَ) بقوله: «أَوْلِئَا» جمع (أَلِفَةٌ) وبقوله: «قَوَاطِنًا» جمع (قَاطِنَةٍ) على الرواية الأخرى، وصُرفت (فَوَاعِلِ) لأجل الضَّرورة.

(١) سورة القمر، الآية: ٧. وانظر: معجم القراءات (٢١٨/٩-٢١٩).

(٢) انظر القولين في: الكتاب (١٠٩/١-١١٠)، وشرحه للسيرافي (٢٠٩/٣-٢١٠).

(٣) البيت من (الرجز) وهو في ديوانه (٢٨٢)، والكتاب (٢٦/١، ١١٠)، وشرحه للسيرافي

(٢/١٤٤، ٣/٢١٠)، وتحصيل عين الذهب (٥٨-٥٩، ١١١).

- وقال أبو كبير عامر بن الحليس^(١):

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهَنَّ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهَيَّبِلٍ
فَاعْمَلِ «فَوَاعِلَ» جَمْعَ (فَاعِلَةٍ) فَنَصَبِ (حُبِّكَ) بِقَوْلِهِ: «عَوَاقِدُ» جَمْعَ (عَاقِدَةٍ)،
وَصُرِّفَتْ لِلضَّرُورَةِ كَسَابِقَتِهَا.

- إِعْمَالُ صَيَغِ الْمَبَالِغَةِ الْمَجْمُوعَةِ عَمَلٌ مُفْرَدَاتِهَا:

من المقرر أنَّ صيغ المبالغة محمولة في الإعمال على اسم الفاعل،
ولكن ليست هذه الصيغ الخمس على درجة واحدة في العمل، ف(فَعُولٌ،
وَفَعَّالٌ، وَمِفْعَالٌ) أكثر من (فَعِيلٌ وَفَعِلٌ)، و(فَعِيلٌ) في الوقت نفسه أكثر من
(فَعِلٌ)، بل إنَّ الأخيرين (فَعِيلٌ وَفَعِلٌ) اختلفت فيهما النُّحَاةُ فمنهم من يعملها
كما هو مذهب سيبويه^(٢) ومن تبعه، ومنهم من أهملها، وذلك مذهب المبرِّد
وأكثر البصريين^(٣)، ويتَّضح ممَّا تَقَدَّمَ أنَّ سيبويه يُعْمَلُ الخَمْسُ كُلُّهَا، وأمَّا
المبرِّد فيُعْمَلُ الثَّلَاثُ الْأَوَّلُ، ويخالف في الأخيرين.

وأزيد من ذلك أنَّ الكوفيَّين أنكروا إعمالها ألبتة؛ محتجِّين لذلك بفوات
الصَّيغَةِ الَّتِي أَشْبَهَ فِيهَا اسْمُ الْفَاعِلِ الْفِعْلَ، ولدلالاتها على المبالغة دون
أفعالها، وما جاء منتصبًا بعدها فهو بفعل مقدَّر، إلَّا أنَّ الرُّضِيَّ أُلْحِقَ إِلَى أَنَّ
الْفَرَّاءَ يُعْمَلُ صَيَغِ الْمَبَالِغَةِ، بدلالة منعه لتقدُّم معمولها عليها^(٤)، وبهذا يخرج
الفرَّاء من دائرة المانعين إعمالها.

وعلى كثرة الخلاف وتشعبه في هذه الصَّيغِ، إلَّا أنَّني أرى إعمالها

(١) البيت من (الكامل) وهو في ديوان الهذليين (شعر أبي كبير) (٩٢/١)، والكتاب (١٠٩/١)،
وشرح أشعار الهذليين (١٠٧٢/٣) مع اختلاف لا يمسُّ الشَّاهِدَ، وشرح الكتاب للسيرافي
(٢٠٩/٣)، والتحصيل (١١٠).

(٢) الكتاب (١١٠/١-١١٥).

(٣) انظر: المقتضب (١١٣-١١٧). والارتشاف (٥/٢٢٨٣) مع تعليق المحقق.

(٤) راجع: شرح الكافية (٤٢٢/٣-٤٢٣)، والهمع (٨٧/٥).

جميعاً مع تفاوت بعضها كثرة وقلة، مستنداً إلى ما فسّر به البصريون ذلك الإعمال من أنّ المبالغة في المعنى عوض من ذهاب الشبه اللفظي، وأنّ هذه الصيغ، والصفة المشبهة فرعان لاسم الفاعل، فلا بدّ من المساواة بينهما في الإعمال^(١)، وورود السماع عند العرب يشهد بإعمالها، ثمّ حظيت هذه الصيغ بإعمالها مطلقاً، وتضعيف قول الكوفيّين من غير ما وجه من قبل مجمع اللغة القاهري^(٢).
أمّا صيغ المبالغة المجموعة فهي عاملة عمل مفرداتها، كما عمل اسم الفاعل، إذ هي تبع له، وقد وردت شواهد على إعمالها مجموعة وهي كما يلي:

- قال طرفة بن العبد^(٣):

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفْرٌ ذُنُوبُهُمْ غَيْرُ فُجْرٍ
حيث نصب «ذُنُوبُهُمْ» بقوله: «غُفْرٌ» جمع «غُفُور» تكثير (غَافِرٌ)، فجمعت (فَعُول) على (فُعُل) فأعملت كما أُعمل مفرداًها.

- وقال الكميّ بن زيد الأسدي^(٤):

شُمَّ مَهَاوِينَ أَبْدَانَ الْجَزُورِ مَخَا مِصِصِ الْعَشِيَّاتِ لَا خُورٍ وَلَا قُرْمٍ
إذ أعمل (مَهَاوِينَ) جمع (مَهْوَان) تكثير (مُهَيْن) فنصب قوله: (أَبْدَانَ) (فَمَفْعَال) جمعت على (مَفَاعِيل) فعملت عمل مفرداًها.

(١) شرح الكافية (٤٢٢/٣-٤٢٣).

(٢) في أصول اللغة (٥٤٠/٤، ٥٦٤-٥٦٥).

(٣) البيت من (الرُّمَل) وهو في: ديوانه (٥٥) مع اختلاف لا يمسّ الشاهد، والكتاب (١١٣/١)، والتحصيل (١١٤).

(٤) البيت من (البيسط) وهو في: شعره المجموع (١٠٤/١/٢)، والكتاب (١١٤/١)، والتحصيل (١١٧) ويلحظ اختلاف حركة الروي بين الكتاب والتحصيل، وضبطه في شعره المجموع موافق لما في التحصيل، إذ ضبطت الأوصاف في الكتاب بالجر، وهو الصواب، اعتماداً على ما ذكره البغدادي في الخزانة (١٥٠/٨)، بينما ضبط في التحصيل وفي شعره المجموع بالرفع.

ومن الجدير بالذكر أنَّ (فَعُولًا وَمِفْعَالًا) قد جُمعا جمع تكسير، كما مرَّ، وأَمَّا (فَعَال) فاستعني بجمع التصحيح المذكَّر عن التَّكْسِير؛ لاستتقال فَكَّ التَّضْعِيفِ، ولو كُسِّرَ لَعَمَلٍ مِثْلَمَا عَمَلٍ مَفْرَدِهِ، وكذلك (فَعِيلٌ وَفَعِلٌ) جُمعا بالواو والتَّوْنِ^(١).

- إِعْمَالُ اسْمِ الْمَفْعُولِ الْمَجْمُوعِ عَمَلٌ مُفْرَدُهُ:

اسم المفعول حكمه كحكم اسم الفاعل^(٢)، إذ هما مشتقان من الفعل، فهو إذن يعمل مفردًا ومجموعًا، ولكنني لم أقع على شاهد يعمل فيه مجموعًا، فيما أطلعت عليه من مصنفات.

- إِعْمَالُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهِةِ الْمَجْمُوعَةِ عَمَلٌ مُفْرَدُهَا:

تعمل الصِّفَةُ الْمُشَبَّهِةُ تشبيهاً باسم الفاعل، علماً أنَّها أضعف منه، وهو أضعف من الفعل؛ لأنَّ الأفعال أصل الإعمال، ومع ذا فقد أعمالها التُّحَاة^(٣)، ولم أجد من يعارض في إعمالها إلَّا (عبدالحسين الفتلي) محقق أصول ابن السَّراج، إذ يقول: «دعوى عمل الصِّفَةِ الْمُشَبَّهِةِ لا أساس لها، فهي لا تنصب، لأنَّ فعلها غير عامل فكيف يعمل المحمول على فعله»^(٤).

ويمكن الردُّ على هذا القول: بأنَّ التُّحَاةَ رَوَّاهُ شَوَاهِدٌ كَثِيرَةٌ فِي إِعْمَالِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهِةِ مَفْرَدَةً وَمَجْمُوعَةً، وما كتاب سيبويه إلَّا شاهد على ذلك^(٥)، فأجازوا إعمالها بناء على ما سمعوه عن العرب، فرفعت ونصبت وجرت، وإن خالفت اسم الفاعل في شرط الزَّمنِ، إذ لم تلتزم بزمن معيَّن من الأزمان

(١) راجع: شرح التنزيل، تحقيق: السيد وآخر (٨٠/٣)، والارتشاف (٢٢٨٥/٥).

(٢) انظر: الإيضاح للفارسي (١٣٣)، والارتشاف (٢٢٨٧/٥).

(٣) راجع: الكتاب (١٩٤/١-٢٠٢)، والمقتضب (١٥٨/٤-١٦٤)، والأصول (١٣٠/١-١٣٦).

(٤) الأصول (١٣٠/١) تعليق المحقق.

(٥) انظر: الكتاب (١٩٤/١-٢٠٢)، والمقتضب (١٥٨/٤-١٦٤)، والأصول (١٣٠/١-١٣٦).

الثلاثة، إلا أنها وافقته في شرط الاعتماد^(١) سواء أكانت مقترنة بأل أم لا، وخالف في ذلك الكوفيون والأخفش فارتأوا إعمالها دون اعتماد^(٢)، ورؤيتهم هذه باطلة؛ لأنها ضعيفة^(٣)، إذ هي مشبهة باسم الفاعل، واسم الفاعل عامل عمل فعله، فهو قوي لقربه من الفعل، وهي ضعيفة لبعدها عنه.

ومع ذا فقد عملت مجموعة كما عملت مفردة في مواطن منها:

- قال الحارث بن ظالم المرِّي^(٤):

فَمَا قَوْمِي بِتَغْلِبَةِ بْنِ سَعْدٍ وَلَا بِفَرَاةِ الشُّعْرِ الرَّقَابَا
حيث عملت الصفة المشبهة (الشُّعْر) وهي جمع (أشعر) النَّصْب على التشبيه بالمفعول به، في قوله: (الرَّقَابَا)، وكلاهما مقرونان بأل الصفة والمعمول، وقد جُمع (الشُّعْر)؛ لأنه جعل كل واحد منها (أشعر) فجمع على المعنى، ونُصِب (الرَّقَابَا) على حدِّ قوله: هو الحسنُ الوجه.

- وقال الكميث بن زيد^(٥):

لَقَدْ عَلِمَ الْأَيْقَاطُ أَخْفِيَةَ الْكَرَى تَزْجُجَهَا مِنْ حَالِكٍ وَآكِيحَايَهَا
فعملت الصفة المشبهة (الأيقَاط) وهي جمع (يَقْط) في قوله: «أخفية الكرى» فاجتمع فيها ثلاثة أوجه:

الرَّفْع، وهو نظير: الحسن وجه الأب، والنَّصْب على التشبيه بالمفعول به، وهو نظير: الحسن وجه الأب، إلا أن ابن جني يرى أنه منصوب على التَّمْيِيز، كما تقول: لَقَدْ عَلِمَ الْأَيْقَاطُ عِيُونًا تَزْجُجَهَا، والأوَّل أولى؛ لأنه

(١) راجع: الكتاب (١/١٩٤)، وشرح الكافية (٣/٤٣٤).

(٢) أمالي ابن الشجري (٣/٢٢٠).

(٣) شرح الكافية (٣/٤٣٤).

(٤) البيت من (الوافر) وهو في الكتاب (١/٢٠١)، والتحصيل (١٦٦-١٦٧).

(٥) البيت من (الطويل)، ولم أجده في شعره المجموع، وهو في سرِّ الصَّنَاعَة (١/٣٨)، وأمالي ابن الشجري (١/١٥٩)، وشرح التسهيل، تحقيق: السيد وآخر (٣/٩٧).

معرف بالإضافة، إلا أن يكون على رأي الكوفيين المجيزين نصب المعرف على التمييز، والجر وهو نظير: الحسن وجه الأب فكأنه قال: الأيقاظ العيون.

- وقال سلامة بن جندل التميمي^(١):

زُرْقًا أَسْتَهَّأ، حُمْرًا، مُتَقَفَةً أَطْرَافُهُنَّ مَقِيلٌ لِلْيَعَاسِبِ
إذ عمل الصفة المشبهة (زُرْقًا) وهي جمع (أَزْرَق) فرفعت قوله: «أَسْتَهَّأ»
وهو على حدّ قوله: مررتُ برجلٍ حَسَانٍ يُتَابُهُ. هذا والله أعلم وأحكم.

(١) البيت من (البيسط) وهو في: ديوانه (٢٣٢) وتخريجه فيه، وفي: شرح اختيارات المفضل (٥٨٢/٢-٥٨٣).

المبحثُ الرابعُ وصفُ المفردِ بالجمعِ والعكسِ

قبل أن أتحدّث عن أقسام هذا المبحث، وأسرد الأمثلة، وشواهدها، أقول: إنّ هذا المبحث ورد في موضوعين نحويين هما: باب النّعت عند موافقة النّعت لمنعوته، وباب الممنوع من الصّرف عند منع صيغة منتهى الجموع من الصّرف إذا لم تدلّ على الجمع نحو: سَرَاوِيلَ وَحَزَابٍ، وربما جاء عَرَضًا في باب الصّفة المشبهة ك: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ عُورٍ أَبَاؤُهُ^(١). ولا حاجة للحديث عن حدّ النّعت، وبيان أغراضه، وأقسامه، وفي أيّ شيء يوافق النّعت منعوته؟ وفيم يخالفه؟ فتلك مفصلة في كتب النّحو القديم منها والحديث.

وقد سُمعت ألفاظ مجموعة وصف بها الواحد، وقع أغلبها على زنة (أفعال)، وهذا الوزن - كما هو شائع - أحد أوزان جموع القلّة، فهو إذن دالّ على الجمع عند أكثر النّحاة، بينما عدّه بعضهم في المفردات^(٢). وأوّل إشارة تدلّ على أنّ (أفعالاً) ربّما جاءت للمفرد، وجدتها عند سيبويه إذ يقول: «وأما أفعالٌ فقد يقع للواحد، من العرب من يقول: هو الأنعام...» وقال أبو الخطّاب: سمعتُ العرب يقولون: هذا ثوبٌ أكياشٌ...»^(٣). وقد اختلف في تفسير هذا النّص، فأثبت الرّمخشري أنّ سيبويه يرى أنّ (أفعالاً) هنا مفرد، بينما ردّ عليه أبو حيان بأنّ سيبويه قد قال في نصّه: «... فقد يقع للواحد...» وهذا يدلّ أنّه ليس بمتأصّل في الأفراد، بل هو جمع، ووقوعه هنا على سبيل المجاز لا الحقيقة، إضافة أنّ سيبويه لم ينصّ على أنّ

(١) انظر: بحوث كلية اللغة العربية «ألفاظ الجموع التي وصف بها الواحد» (٤٠١)، والكتاب

(٢/٤٢)، والتواضع في كتاب سيبويه (٤٥).

(٢) شرح الأشموني (٤/٢٨٧ - ٢٨٨).

(٣) الكتاب (٣/٢٣٠).

(أَفْعَالًا) من أوزان المفرد، متَّهَمًا الرُّمَخْشَرِيَّ بِأَنَّهُ فهِمٌ مِنْ سَبِيوِيهِ مَا لَمْ يَرِدْهُ، على حين أَيْدِ السَّمِينِ الْحَلْبِيِّ الرُّمَخْشَرِيَّ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ^(١).
 وسار المبرِّد^(٢) سيرة سبيويه حيث ذكر أنَّ نحو: (بُرْمَةٌ أَعْشَارًا) واحد جاء على (أَفْعَالٍ)، ومثلهما: أبو عمر الجَرْمِيّ^(٣)، إذ يرى أنَّ (أَفْعَالًا) جمع، عدا قولهم: (هُوَ الْأَنْعَامُ) فَإِنَّهُ مُفْرَدٌ، وكذلك الرَّجَّاجُ^(٤)، وأبو العلاء المعرِّي^(٥)، حيث ذهب إلى أنَّ (أَفْعَالًا) أيضًا جمع، إلَّا ثلاثة عشر حرفًا، منها: (تُوبَ أَسْمَالٍ)، وتبعهم ابن سيده^(٦)، مرتثيًا أنَّهم أوقعوا (أَفْعَالًا) على الواحد، كما قال سبيويه، وبهذا يكون لابن سيده فضل السَّبِقِ على الرُّمَخْشَرِيَّ فِي فَهْمِهِ لِنَصِّ سَبِيوِيهِ السَّالِفِ الذِّكْرِ.
 بينما يرى علاء الدِّين القوشجِيّ^(٧) أنَّ (أَفْعَالًا) ليس بجمع؛ لأنَّه يُقَالُ فِي تَصْغِيرِ: أَمْشَاجٍ: أَمْشِجٌ وَيَذَكَّرُ السُّبُوطِيّ^(٨) أنَّ (أَفْعَالًا) قليلة جدًا في المفردات كـ(بُرْمَةٌ أَعْشَارًا)، وعلى قول هؤلاء العلماء يكون نحو: (تُوبَ أَسْمَالٍ) من باب وصف المفرد بالمفرد، وحينها لا يكون هناك تشاكل نعتي بين المفرد والجمع، فيفقد هذا المبحث كيانه.
 ويظهر لي أنَّ (أَفْعَالًا) لا يأتي إلَّا في الجمع، فلذا يكون نحو:

- (١) انظر تفاصيل ذلك الخلاف في: الكشاف (٥٧٤/٢، ٦٦٦/٤)، والبحر (٥٥٥/٦)، والثَّر (٢٥٣/٧ - ٢٥٥).
 (٢) المقتضب (٣٢٩/٣).
 (٣) سفر السعادة (٨٦/١).
 (٤) ما ينصرف (٦٣).
 (٥) المزهر (١٠٥/٢).
 (٦) المخصص (٩٢/٤، ١٣٢/٧).
 (٧) عقود الزواهر في الصَّرف (٣٩٥).
 (٨) الهمع (١٢٦/٦).

(بُرْمَة أَعْشَار)، وما شابهها من وصف المفرد بالجمع استدلالاً بما يلي:
 ١- أنَّ سيويه لم ينصَّ على وزن (أَفْعَال) في المفردات، كما ذكر أبوحيَّان فيما مضى.

٢- أنَّ أكثر علماء العربية أثبتوا أنَّ نحو: (بُرْمَة أَعْشَار) من قبيل وصف المفرد بالجمع ومنهم: الفراء، وابن قتيبة، وأبوحنيفة الدينوري - كما ذكر البغدادي - وابن خالويه، وابن جني، وابن فارس، والجوهري، والخطيب التبريزي، وابن يعيش، وعلم الدين السخاوي - كما أخبر عنه السيوطي - وابن عصفور، والرُّضي، وأبوحيَّان، والأشموني، وفوق ذلك المنشي فقد ألَّف رسالة خاصَّة بألفاظ الجموع التي وُصف بها الواحد، واستدرك عليه محققها سليمان العايد ألفاظاً كثيرة، وسأحاول أن أستوفي الحديث فيها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

وردَّد البغدادي ما قاله الأقدمون حول وقوع مثل هذه الألفاظ مجموعة مكان المفرد، وأخيراً حكم الزبيدي بكثرة وصف المفرد بالجمع كما في نحو: (حَبْل أَرْمَام)، نقل عنه ذلك محقق رسالة المنشي السابق ذكرها في مادة (خلق)^(١).

٣- أنَّ وزن (أَفْعَال) وإن جُمع كما تُجمع الآحاد نحو: (أَنْعَام وَأَنْعِيم)، وصغرَّ على لفظه (أَفْعَال) وعاد إليه الضمير مفرداً - كما في المبحث الثَّاني - ووُصف المفرد به في هذا المبحث، وجاء له نظير في الآحاد في

(١) انظر: المعاني (٨٧/٢، ١٧٧)، وأدب الكاتب (٦٢١)، وتأويل مشكل القرآن (٢٨٦)، والخزانة (٢٣٤/١)، وليس (١٤٩ - ١٥٠)، والخصائص (٤٨٢/٢)، والصَّاحبي (٣٥١)، والصَّحاح (خصب)، وشرح اختيارات المنفصل (١٠٣/١)، وشرح المنفصل (٦/٥ - ٧، ١٠٦)، والأشباه والنظائر (٦٣٣/٢ - ٦٣٤)، وشرح الجمل (٥٦٨/١، ٢١٧/٢)، والممتع (٧٦)، وشرح الكافية (١١١/١)، والبحر (٥٥٥/٦)، وشرح الأشموني (٢٨٧/٤)، وألفاظ الجموع التي وصف بها الواحد (٤٠١) وما بعدها، وحاشية على شرح بانت سعاد (٨٦/١).

هيئته وعدة حروفه نحو: (تَفَعَّال) كـ(تَجَوَّال)، فهو لم يخرج عن حقيقة الجمع قيد أنملة^(١).

٤- أن وصف المفرد بالجمع ليس مقصوراً على صيغة (أَفْعَال)، فهناك صيغ أخرى نحو: فُعَل، وفَعَل، وفُعُول، وفَعَال، وفَعَائِل، وغيرها كثير^(٢).

فيهذا تثبت جمعية (أَفْعَال) وتنتفي فرديته، ويقوم هذا المبحث فينقسم تلقائياً إلى شقين:

الأول: وصف المفرد بالجمع:

وهذا الشق كثير جداً، وسأتي على الشواهد القرآنية والشعرية التي وُصف فيها المفرد بالجمع، معقياً بالأمثلة الثرية فدونك تفاصيلها:

(أ) وصف المفرد بالجمع في القرآن الكريم:

* قَالَ تَعَالَى^(٣): ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ﴾، إذ وُصف قوله: ﴿الرِّيحَ﴾ وهو مفرد هنا وإن كان بمعنى الجمع، بقوله: ﴿لَوَاقِحَ﴾ وهو جمع، وهذه قراءة حمزة وغيره^(٤).

* وقال سبحانه^(٥): ﴿فَأَضْرِبْ لَهُم مَّطَرِيْقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا﴾، حيث قرأها ﴿يَبَسًا﴾ جمع (يَابِس)، كصاحب وصاحب، الحسن وغيره، وهي هنا نعت مجموع وُصف بها الواحد ﴿مَطَرِيْقًا﴾ مبالغة؛ لتعدد معانيه، حيث جعل لكل

(١) راجع: شرح المفصل (١٠٦/٥)، وشرح الأسموني (٤٤٥/٣).

(٢) انظر: أمثلة ذلك في: مجالس ثعلب (٧٣٥/٢)، والمحتسب (١١٤/٢)، وشرح الكافية

(١٥١/١)، وألفاظ المجموع (٤٠٧ - ٤٠٨)، مع أن الرّاضي نفسه خصّ وصف المفرد بالجمع

بوزن (أَفْعَال) في: (١١١/١)، ولكنه نفى ذلك بعد في: (١٥١/١).

(٣) سبق تخريجها في: ص (٣٠).

(٤) معاني الفراء (٨٧/٢).

(٥) سورة طه، الآية: ٧٧.

سبب منهم طريقاً^(١).

* وقال تعالى^(٢): ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ﴾، إذ قرأها بالإفراد مفتوحة الجيم والذال ﴿جَدَدٌ﴾ الزُّهْرِي، وهي موصوفة بالجمع ﴿بِيضٌ﴾^(٣).
* وقال عز وجل^(٤): ﴿كُنْبًا مُتَشَبِهًا مَتَانِي﴾، جاء قوله: ﴿مَتَانِي﴾ نعتاً مجموعاً لقوله: ﴿كِتَابًا﴾ وهو مفرد، وقد أجاز الزُّمخْرِي، فيه وجهان: حيث وُصف المفرد بالجمع؛ لأنَّ الكتاب جملة ذات تفاصيل، وتفصيله هي جملته، إذ يُقال: الْقُرْآنُ أَسْبَاحٌ، وَأَخْمَاسٌ، وَسُورٌ، وَأَيَاتٌ، وَأَقَاصِيصٌ، وَأَحْكَامٌ، وَمَوَاعِظٌ، كما يُقال: الْإِنْسَانُ عِظَامٌ، وَعُرُوقٌ، وَأَعْصَابٌ، وهذا من وصف المفرد بالجمع، وإمّا أن يكون نظيراً لقوله: (بُرْمَةٌ أَعْشَارٌ)، فيكون وقتئذٍ من باب وصف المفرد بالمفرد^(٥).

* وقال جل وعلا^(٦): ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾، إذ وقع قوله: ﴿أَمْشَاجٍ﴾ نعتاً مجموعاً لقوله: ﴿نُطْفَةٍ﴾ وهو مفرد؛ لأنَّ كُلَّ جزء من النُّطْفَةِ نُطْفَةٌ^(٧).
(ب) وَصَفُ الْمَفْرُودِ بِالْجَمْعِ فِي الشُّعْرِ الْعَرَبِيِّ:
* قال الشَّاعِرُ^(٨):

جَاءَ الشِّتَاءُ وَقَمِصِي أَخْلَاقِ
شَرَاذِمٌ يَضْحَكُ مِنْهُ التَّوَّاقُ

- (١) انظر: معجم القراءات (٤٦٨/٥)، والكشاف (٧٩/٣)، وحاشية على شرح بانت سعاد (٨٦/١).
(٢) سورة فاطر، الآية: ٢٧.
(٣) معجم القراءات (٤٣٠/٧).
(٤) سورة الزُّمَر، الآية: ٢٣.
(٥) الكشاف (١٢٥/٤ - ١٢٦، ١٢٦ - ١٢٦).
(٦) سورة الإنسان، الآية: ٢.
(٧) راجع: البحر (٣٥٩/١٠)، والذُّر المصون (٥٩١/١) وما بعدها.
(٨) سبق تخريجهما في: ص (٢١).

حيث وُصف قوله: (قَمِيصِي) وهو مفرد، بالجمع (أَخْلَاقٌ، وَشَرَاذِمٌ).

* وقال القُطامي^(١):

كَأَنَّ نُسُوعَ رَحْلِي حِينَ ضُمَّتْ حَوَالِبَ غَرَزَا وَمَعَى جِيَاعَا
إِذْ وُصِفَ الْمَفْرَدُ (مَعَى) بِالْجَمْعِ (جِيَاعَا)؛ لْفَرَطِ جُوعِهِ جَعَلَهُ كَجَمَاعَةٍ

جِيَاعٍ.

* وقال عنترة العبيسي^(٢):

فِيهَا اثْنَانِ وَأَزْبَعُونَ حَلْوِيَّةً سُودًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ
ورد قوله: (سُودًا) نعتاً مجموعاً، للتمييز المفرد (حَلْوِيَّةً) باعتبار المعنى، وقد
خُرِّجَ الْبَيْتُ عَلَى أَوْجِهِ أُخْرَى، اخْتَرَتْ مِنْهَا هَذَا الْوَجْهَ؛ لِمُنَاسَبَةِ الْمَقَامِ.

* وقال الشَّاعر^(٣):

يَا لَيْلَةَ خُرْسَانَ الدَّجَاجِ طَوِيلَةَ بِيغْدَادَ مَا كَادَتْ عَنِ الصُّبْحِ تَنْجَلِي
حيث جاءت (خُرْسَانَ) نعتاً مجموعاً للمفرد (لَيْلَةَ)، إذ جُعِلَتِ اللَّيْلَةُ
لَطُولِهَا كَالْجَمْعِ، فَكَأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ مِنْ هَذِهِ اللَّيْلَةِ لَيْلَةٌ، وَقَدْ خُرِّجَ الْبَيْتُ عَلَى
وَجْهَيْنِ أُخْرَيْنِ، وَلَكِنِّي آثَرْتُ هَذَا مَشَاكَلَةً لِلْبَحْثِ.

* وقال مُزَاهِمُ الْعُقَيْلِيِّ^(٤):

لَقَطَلٌ رَهَيْتَا خَاشِعَ الطَّرْفِ حَطَّهُ تَخَلُّبُ جَدْوَى وَالْكَالِمُ الطَّرَائِفُ
فوق قوله: (الطَّرَائِفُ) نعتاً مجموعاً، لقوله: (الكَالِمُ) وذلك الوصف

(١) خُرِّجَ فِي: ص(٣٤)، وزد على ما هنالك: الكشاف (٧٩/٣).

(٢) البيت من (الكامل) وهو في: ديوانه (١٤١)، والأصول في النحو (٣٢٥/١)، والمخزاة (٣٩٠/٧).

(٣) البيت من (الطويل) ولا يُعرف قائله، وهو في: شرح القوائد السبع (٢٤٧)، والمسائل البصريات (٥٦٣/١، ٥٦٧)، وشرح الجمل (٥٦٨/١).

(٤) البيت من (الطويل) وهو في: الخصائص (٢٥/١ - ٢٦)، ومعجم شواهد العربية (٢٣٧/١).

على معنى الجنسيّة، كما قيل: ذهب به الدّينارُ الحُمُرُ، والدّرهمُ البيضُ.

* وقال كعب بن زهير - رضي الله عنه -^(١):

يَعْدُو فَيُلْجِمُ ضِرْعَامَيْنِ عَيْشُهُمَا لَحْمٌ مِنَ الْقَوْمِ مَعْفُورٌ حَرَازِيْلُ
ف(حَرَازِيْلُ) بالذال المعجمة أو بالذال المهملة ورد نعتاً مجموعاً للمفرد
(لَحْمٌ)

* وقال العجاج^(٢):

كَتَانِيهَا أَوْ سَنَدٌ أَسْمَاطٌ

حيث وُصف (سَنَدٌ) المفرد، بالجمع (أَسْمَاطٌ).

* وَقَالَ رُؤْبَةُ بْنُ الْعَجَّاجِ^(٣):

لَمْ يُكْسَ جِلْدًا مِنْ دَمِ أَمْشَاجٍ

جاءت (أَمْشَاجٍ) صفة مجموعة، للمفرد (دَم).

(ت) الأَمْثَلَةُ النَّثْرِيَّةُ:

* القرآن: أَسْبَاعٌ، وَأَخْمَاسٌ، وَسُورٌ، وَأَقْصِصٌ، وَأَحْكَامٌ، وَمَوَاعِظٌ.

* الإنسان: عِظَامٌ، وَعُرُوقٌ، وَأَعْصَابٌ، رَجُلٌ: حَزَابٌ، وَزَوَازٍ،

وَهَوَاهٍ، مَرَزَتْ بِرَجُلٍ عُورٍ أَبَاؤُهُ، وَصَمَّ قَوْمُهُ، قَلْبٌ: أَعْشَارٌ، أَي مَكْسَرٌ،

كَيْدٌ: أَفْلَازٌ، مَعَى: جِيَاعٌ، نُطْفَةٌ: أَمْشَاجٌ، قَوْمٌ: أَبْدَاعٌ، وَأَلْيَاءٌ، وَجُشْرٌ،

وَجُشْرٌ^(٤).

(١) البيت من (البيسط) وهو في: شرح ديوانه (٢٢) مع اختلاف يسير، وحاشية على شرح بانة

سعاد (٣٨/٢، ٤٠)، وألفاظ الجموع (٤١٥).

(٢) البيت من (الرجز)، وهو في: ديوانه (٢٤٩) مع اختلاف حركة الإعراب بين الدّيون وغيره،

واللسان (سند)، وألفاظ الجموع (٤١٦).

(٣) البيت من (الرجز)، وهو في: ديوانه (٣٢) مع اختلاف لا يمسن الشاهد، والبحر (٣٥٦/١٠)،

والنثر المصون (٥٩٣/١٠).

(٤) انظر: الكشاف (١٢٦/٤)، واللسان (حزب، هوه، جشر)، وألفاظ الجموع (٤١٢ - ٤١٣، ٤١٥ =

* نَعَم: أَعْفَال، جَمَل: عَلَادِي، وصف به المفرد وهو جمع تعظيمًا،
 نَاقَة: سُمُط، وَأَسْمَاط، وَعُلُط، إِيل: جُشْر، حِمَار: حَزَابٍ، صَبَّع:
 حَضَاجِر؛ كَأَنَّهُ جَعَلَ الصَّبَّعَ لِعَظْمِ بَطْنِهَا كَأَنَّهَا صَبَّاعٌ^(١).
 * طَيْر: سُنْح^(٢)، سُود: سَالِح، أَسَاوِد: سَالِح^(٣).
 * نُور: تَعَاشِيْب، رُمَح: أَقْصَاد، وهذا أحد ما جاء على بناء الجمع،
 كما قال الأَخْفَش، سَهْم: مُرْط^(٤).
 * يَنْر: أَنْشَاط، رَكِيَّة: سُدْم، مَاء: أَسْدَام، وَسُدْم، وصف المفرد
 بالجمع مبالغة^(٥).

* ثُوب: أَكْيَاش، وَأَكْبَاش؛ إذ جعل كلَّ جزء منها كِبْشًا، وَأَكْرَاش،
 وَأَكْمَاش، وَأَكْبَاس، وَسُدُوس، وَأَخْلَاق؛ لِأَنَّ نَوَاحِيَهُ أَخْلَاقٌ فَلِذَا جُمِعَ كَمَا
 قَالَ: الْكَسَائِي، وَشَرَاذِم، وَأَسْمَال؛ لِأَنَّهُ تَخَرَّقَ مِنْ جَوَانِبِهِ حَتَّى صَارَ جَمْعًا،
 وَأَهْدَام، وَمِزَق، وَأَمْرَاق، وَشَبَاق، وَطَرَائِق، وَطَرَائِد، وَمِشَق، وَهَبَب،
 وَأَهْبَاب، وَهَبَائِب، وَهَبَائِب، وَشَمَارِق، وَخَبِيب، وَأَخْبَاب، وَخَبَائِب،
 وَخَبَائِب، وَقَبَائِل، وَرَعَائِل، وَدَعَائِل، وَشَمَاطِيط، وَرُدْم، وَأَطْمَار،
 وَأَسْمَاط، وَشَمَائِل، وَهَمَائِل، وَأَخْمَاس، وَأَقْوَاف، وَأَقْطَاع، وَقِطْع،

= (٤١٧ -)، والكتاب (٤٢/٢)، والتواضع في كتاب سيبويه (٤٥)، وغريب الحديث للحري
 (١٦٠/١)، والخصائص (٤٨٢/٢)، والصحاح (مشج، بدع، لين).
 (١) يراجع: ألفاظ الجموع (٤١٣)، والممتع (٧٦) مع تعليق المحقق، واللسان (جشر، سبط،
 علط)، وشرح الكافية (١٥٢/١)، وكتاب الشعر (١٥٠/١)، وشرح الجمل (٢١٧/٢).
 (٢) المخصص (١٦٣/١٦).
 (٣) الارتشاف (١٩٠٩/٤).
 (٤) ينظر: كتاب الشعر (١٥٠/١)، والصحاح (خصب، قصد، مرط)، وألفاظ الجموع (٤١٢).
 (٥) راجع: الصحاح (نشط)، واللسان (سدم)، وألفاظ الجموع (٤١٣) مع تعليق المحقق.

وأستناد^(١).

* قَمِيص: أَخْلَاق، وَشِرَازِم، جَبِيَّة: أَخْلَاق؛ لِأَنَّ الْخُلُوقَةَ فِي الثُّوبِ تَتَّسَعُ فَيَسْمَى كُلُّ مَوْضِعٍ مِنْهَا خَلَقًا، وَأَسْتِنَاد.

* بُزْد: أَسْمَال، سَرَائِيل: أَسْمَاط، حُلَّة: أَقْوَاف^(٢).

* أَرْض: جُدُور؛ لِكَثْرَةِ ذَلِكَ الثِّبَاتِ فِي تِلْكَ الْأَرْضِ، وَأَغْفَال، وَسَبَاسِب، سَمَّوْا كُلَّ بَقْعَةٍ مِنْهَا سَبَسَبًا؛ لِاتِّسَاعِهَا، وَمَهَارِق؛ كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا كُلَّ جِزءٍ مِنْهَا مُهْرَقًا، وَقِفَار، وَمُحُول، وَجُدُوب، وَسَبَارِيت، وَأَخْصَاب^(٣).

* بَلْد: أَخْصَاب، وَسَبَاسِب، وَبَسَابِيس، الْوَاحِدُ يُرَادُ بِهِ الْجَمْعُ؛ كَأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ أَجْزَاءً، وَمَهَارِق؛ كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا كُلَّ جِزءٍ مِنْهُ مُهْرَقًا، وَقِفَار، وَأَمْحَال^(٤).

* حَبْل: أَرْمَام، وَرِمَم، وَرِمَام، وَصَفْوَهُ بِالْجَمْعِ؛ كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا كُلَّ جِزءٍ وَاحِدًا ثُمَّ جَمَعُوهُ، وَأَقْطَاع؛ كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا كُلَّ جِزءٍ مِنْهُ قِطْعًا، وَأَرْمَات، وَأَخْدَاق؛ كَأَنَّ الْحَبْلَ لَمَّا كَانَ مَنْقُطَعًا قَدْ وُصِلَ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ فَأَجْرِيَتْ الصِّفَةُ عَلَى الْمَعْنَى إِذْ لَمْ يَكُنْ قِطْعَةً وَاحِدَةً فَآتَى بِهَا مَجْمُوعَةَ اللَّفْظِ، وَأَرْمَاق،

(١) انظر: الكتاب (٢٣٠/٣) مع تعليق المحقق، وليس (١٤٩)، والخصائص (٤٨٢/٢)، والمخصص (٩٢/٤ - ٩٣، ١٣٢/٧)، واللسان (كيش، سدس، مزق، هيب، خيب، كيش، قطع، سند)، ومعاني الفراء (٤٢٧/١، ٨٧/٢)، وأدب الكاتب (٦٢١)، وتأويل مشكل القرآن (٢٨٦)، وألفاظ الجموع (٤١٢-٤١٧)، ومجالس ثعلب (٧٣٥/٢)، والصحاح (شمل).

(٢) انظر: معاني الفراء (٤٢٧/١)، والزاهر في معاني كلمات الناس (١١٥/١)، واللسان (كيش، فوف)، والأشياء والنظائر (٦٣٣/٢ - ٦٣٤)، وأدب الكاتب (٦٢١)، وألفاظ الجموع (٤١٣).

(٣) راجع: الكتاب (٢٣٠/٣)، واللسان (جدر)، وألفاظ الجموع (٤١٨)، ومعاني الفراء (٨٧/٢)، والصحاحي (٣٥٢)، والمحكم (هـ ر ق ٨٨/٤)، والمحتسب (١١٤/٢)، والصحاح (محل)، والقاموس (سبرت)، والمزهر (١٠٥/٢).

(٤) ينظر: الصحاح (خصب)، والمحكم (هـ ر ق ٨٨/٤)، واللسان (كيش، سبب)، والمزهر (١٠٥/٢)، وألفاظ الجموع (٤١٢).

وَأَنْكَاتٍ، وَأَخْلَاقٍ^(١).

* غَزُلٌ: أَنْكَاتٌ، ذَيْلٌ: أَنْكَاتٌ، نَعْلٌ: سُمُطٌ، وَأَسْمَاطٌ، قَرِيْبَةٌ: أَشْتَانٌ؛ كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا كُلَّ جِزءٍ مِنْهَا شَيْئًا، ثُمَّ جَمَعُوا عَلَى ذَلِكَ، وَأَخْلَاقٌ، مُلَاةٌ: أَخْلَاقٌ^(٢).

* بُرْمَةٌ: أَعْشَارٌ، جَعَلَ كُلَّ جِزءٍ مِنْهَا عَشْرًا فَصَارَتْ قِطْعًا، وَأَكْسَارٌ، وَأَخْلَاقٌ، قِذْرٌ: أَعْشَارٌ، إِذَا كَانَتْ مَكْسُورَةً عَلَى عَشْرِ قِطْعٍ، أَوْ عَظِيمَةً لَا يَحْمِلُهَا إِلَّا عَشْرَةٌ، وَأَكْسَارٌ؛ كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا كُلَّ جِزءٍ مِنْهَا كَسْرًا ثُمَّ جَمَعُوهُ عَلَى هَذَا، قَدَحٌ: أَعْشَارٌ، إِذَا كَانَتْ قِطْعًا، جَفْنَةٌ: أَكْسَارٌ، جَعَلَ كُلَّ جِزءٍ مِنْهَا كَسْرًا، وَأَعْشَارٌ، إِنَاءٌ: أَكْسَارٌ^(٣).

وهكذا انتهى الشق الأول، بتفاسيمه الثلاثة، إلا أنه يلحظ أن الثالث منها أغزر مادة، وقد حاولت فيه أن أجمع كل لفظة موصوفة مع صفاتها، وما يقرب منها تحت مظلة واحدة، على تشكّل تلك المفردات ما بين مفرد حقيقي، واسم جمع، ومعرّف بأل الجنسية، مع قلة ورودهما هنا.

الثاني: وصف الجمع بالمفرد:

وهذا أقل حظًا من سابقه، إذ لم ترد ألفاظ مفردة وصف بها الجمع كما مرّ في نظيره، بل وردت بضع آيات قرآنية، وعثرت على بيت شعري واحد،

(١) يراجع: المقتضب (٣/٣٢٩)، واللّسان (رسم، قطع، نكت، خلق)، والخصائص (٢/٤٨٢)، وشرح اختيارات المفضل (١/١٠٣)، والصّحاح (رمق).

(٢) انظر: ألفاظ الجموع (٤١٣ - ٤١٤)، والمخصص (١٦/١٦٣)، وأدب الكاتب (٦٢١)، وليس (١٥٠)، واللّسان (شبن، خلق).

(٣) يراجع: أدب الكاتب (٦٢١)، والخصائص (٢/٤٨٢)، وليس (١٤٩)، وغريب الحديث للحريي (١/١٦٠ - ١٦١)، والقاموس (عشر)، وشرح المفضل (٥/٧)، واللّسان (كسر، خلق)، وألفاظ الجموع (٤١٢، ٤١٤).

بل إنَّ بعض المفردات هنا راجع إلى المصدرية، وإليك إيضاحه:

(أ) وَصَفُ الْجَمْعِ بِالْمُفْرَدِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ:

* قَالَ تَعَالَى^(١): ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾، إذْ وَصَفَ ﴿أَزْوَاجٌ﴾ وَهُوَ جَمْعٌ، بِقَوْلِهِ: ﴿مُطَهَّرَةٌ﴾ وَهُوَ مُفْرَدٌ؛ لِأَنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ لِلْعُقْلَاءِ يَجُوزُ وَصْفُهُ بِالْمُفْرَدِ الْمُؤَنَّثِ، وَالْجَمْعُ الْمُؤَنَّثُ، فَوْقَ هُنَا مُوصُوفًا بِالْمُفْرَدِ الْمُؤَنَّثِ^(٢).

* وَقَالَ سُبْحَانَهُ^(٣): ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾، حَيْثُ وَصَفَ ﴿الْأَسْمَاءُ﴾ وَهُوَ جَمْعٌ لِمَا لَا يَعْقِلُ، بِالْمُفْرَدِ ﴿الْحُسْنَى﴾ تَأْنِيثَ الْأَحْسَنِ، وَهَذَا تَرْكِيْبٌ فَصِيحٌ، وَلَوْ طَابِقٌ لَكَانَ (الْحُسْنُ) عَلَى زَنَةِ (الْأَخْرُ)^(٤)، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى^(٥): ﴿فَوَسَدَةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخْرَى﴾.

* وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ^(٦): ﴿وَلِي فِيهَا مَثَابِعٌ أُخْرَى﴾، وَالْحَدِيثُ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ، كَالْحَدِيثِ عَنِ الْآيَةِ السَّابِقَةِ، بَلْ إِنَّ الْعُلَمَاءَ قَدْ نَاقَشُوهُمَا فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ.

* وَقَالَ جَلَّ وَعَلَا^(٧): ﴿وَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ﴾، فَ﴿الْقِسْطَ﴾ مُصَدَّرٌ مُفْرَدٌ نُعْتُ بِهِ ﴿الْمَوَازِينَ﴾ وَهُوَ مُجْمَعٌ، مِبَالِغَةٌ^(٨).

(١) خُرِجَتْ فِي: ص (١٥٧).

(٢) انظر: إعراب النَّحَّاس (٢٠٢/١)، وإعراب القرآن للذَّرويش (٧٤/١ - ٧٥).

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٨٠.

(٤) راجع: معاني الفراء (١٧٧/٢ - ١٧٨)، والبحر (٢٣٠/٥).

(٥) سبق تخريجها في: ص (٣٢).

(٦) سورة طه، الآية: ١٨.

(٧) سورة الأنبياء، الآية: ٤٧.

(٨) انظر: معاني الفراء (٢٠٥/٢)، وإعراب القرآن للذَّرويش (٣٩/٥).

(ب) وصف الجمع بالمفرد في الشعر العربي:

لم أظفر أثناء بحثي إلا بيت واحد، وهو قول عدي بن زيد العبادي^(١):
هَلْ تَرَى مِنْ ظُغْنٍ بَاكِرَةً يَتَطَلَّعْنَ مِنَ النَّجْدِ أُسْرُ
فوصف (ظُغْنٍ) وهو جمع، بالمفرد (بَاكِرَةً).

هذا ما استطعت جمعه وتحليله، من وصف المفرد بالجمع والعكس،
راجياً أن أكون وفقت فيما توخيت، والله أعلم وأحكم.

(١) البيت من (الرميل) وهو في: سر صناعة الإعراب (٤٧٨/٢)، وظاهرة التأخي (١٤٧/١) مع اختلاف يسير.

الفصل الثالث الموافقات الدلالية بين المفرد وجمع التفسير

وفيه مبحث واحد:

التعاور الدلالي بين المفرد والجمع.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعاور التبايني بين المفرد والجمع.

المطلب الثاني: التعاور التعاقبي بين المفرد والجمع.

توطئة :

لقد ذكرت في الفصل الأول، حكم وضع المفرد موضع الجمع والعكس، وملت هناك للقول: بقياسيته، ثم ألمحت إلى غزارة الشواهد القرآنية، والشعرية، فوعدت بمبحث أجمع فيه تلك الشواهد^(١)، وإنجازاً لما وعدت به ثمّة سطّرت هذا المبحث المعنون بـ«التّعاور الدلالي بين المفرد والجمع» وقد جعلته في مطلبين: الأول: التّعاور النّيبّي، والثاني: التّعاور التّعاقبي، وسأبين - بمشيئة الله تعالى - عن مدلولي النّيبية والتّعاقب، في مطلع كلّ مطلب منهما. ومن الجدير بالذكر، أنّ تلك المفردات والجموع، مختلفة الدلالات، حيث جاءت على صيغ متغايرة، وقوالب متعدّدة، فمنها ما يدل على الجنس، ومنها ما ورد على المصدرية، ومنها ما هو تمييز، ومنها ما هو اسم جنس أو اسم جمع، وبعضها خالص الجمعية،... إلى ما هنالك.

(١) انظر: ص (٢٩ - ٣٥).

التَّعاوُرُ الدَّلاليُّ بَينَ المُفردِ والجمَعِ

المطلب الأول التناوب النيابي بين المفرد والجمع

قبل أن أدلّف إلى تفاصيل هذا المطلب، يحسن أن أجلي مفهوم التناوب النيابي، فالتناوب النيابي بين المفرد والجمع، أعني به: أن يرد المفرد والجمع في موطنين مختلفين كل على حدة، فينوب كل واحد منهما عن الآخر، في موقعه الذي جاء فيه، ومن المعلوم أنّ القرآن الكريم زاخر بالمفردات وجموع التكسير، وما شابههما كاسمي الجنس والجمع، ولهذا فلن أتطرق لذكر تلك المفردات، والجموع^(١)، وسأقف عند بعض الصيغ، كصيغة «فَعِيل» مثلاً، وبعض المفردات العامة التي ناب فيها المفرد عن الجمع أو العكس، أمّا الأشعار فحاولت أن أجمع ما عنّ منها، مبيّناً الشاهد ووجهه فيها، ومن ثمّ جاء هذا المطلب في نمطين:

الأول: نيابة المفرد عن الجمع:

لقد كثر مجيء «فَعِيل» مفرداً بمعنى الجمع في القراءات القرآنية متواترها وشاذّها، وفي الشعر أيضاً^(٢). في حين اختلف العلماء في تحليل وروده مفرداً في مكان قَمِن أن يكون مجموعاً، فوضع ابن قتيبة تحت «باب مخالفة ظاهر اللفظ معناه»^(٣)، بينما يرى ابن سيده حين قال: في باب ما يكون واحداً يقع على الواحد والجميع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد: «وهذا ممّا كادَ يَحُصُّ المصدر، وإن لم يكن حَصَّ فقد غَلَبَ، وطائفة تذهب إلى أنّ المضاف محذوف، وطائفة تقول إنّ المصدر لمّا كان واحداً يدلُّ على القليل

(١) من أراد إحصاء تلك المفردات والجموع، فلينظر في: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.

(٢) راجع: صيغة فعيل دراسة نحوية صرفية دلالية (٢٥٧)، وأمالى ابن الشجري (٢٦٦/١).

(٣) تاويل مشكل القرآن (٢٧٥، ٢٨٥).

والكثير من جنسه جعلوه مفردا...» ففعل هنا كالمصادر الواقعة على الأجناس^(١).

ثم يُعلّل ابن السجري لذلك بقوله: «وقد اتسع هذا في فعيل، كظهير ورفيقي...»^(٢).

ويُخلص من كلام هؤلاء العلماء إلى أنّ «فَعِيلًا» صيغة متعدّدة الدلالات.

= ما جاء على «فَعِيل» في القرآن الكريم:

* خَلِيفَةً: في قوله تعالى^(٣): ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ أي خُلَفَاء، والمراد به: آدم - عليه السّلام - وذريته، وقيل: المعنى على الجنس^(٤).

* رَفِيقٌ: في قوله سبحانه^(٥): ﴿وَحَسْبُنَا أَوْلِيَانَا رَفِيقًا﴾ حيث جاء مفرداً بمعنى الجمع «رُفَقَاء»؛ أو لأنّه من باب التّمييز الذي اكتفي بمفرده عن جمعه^(٦).

* نَجِيٌّ: في قوله تعالى^(٧): ﴿فَلَمَّا اسْتَيْسَسُوا مِنْهُ حَلَصُوا نَجِيًّا﴾ أي أَنْجِيَّة^(٨).

(١) انظر: المخصص (٢٩/١٧)، وصيغة فعيل (٢٥٨).

(٢) الأمالي (٢١١/٢).

(٣) سورة البقرة، الآية: ٣٠.

(٤) انظر: اللسان «خلف»، والثّر المصون (١/٢٥٣).

(٥) سورة النساء، الآية: ٦٩.

(٦) راجع: مجاز القرآن (١/١٣١)، وشرح التّسهيل، تحقيق: السيّد وآخر (٢/٣٨٤ - ٣٨٥)، وصيغة فعيل (٢٦٦).

(٧) سورة يوسف، الآية: ٨٠.

(٨) انظر: الكشّاف (٢/٤٦٥)، وصيغة فعيل (٢٧١).

* صَدِيق: في قوله عز وجل^(١): ﴿أَوْ مَا مَلَكَتُمْ مَفَايِحَهُ أَوْ صَدِيقِكُمْ﴾ أي أَصْدِقَائِكُمْ^(٢).

* حَمِيم: في قوله سبحانه: ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَفِيعِينَ﴾ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴿١١﴾ أي أَحْمَاء؛ لأنَّ الصَّدِيق وإن كان مفردًا لقلته، إلا أنَّ المراد به الجمع أي أصدقاء^(٤)، فما دام الصَّدِيق كذلك فَحَمِيمٍ مثله - والله أعلم.

* قَلِيل: في قوله تعالى^(٥): ﴿ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا﴾ أي أَقَلَاءً^(٦).

* قَعِيد: في قوله سبحانه^(٧): ﴿إِذْ يَنْتَقِي الْمَلَائِكَةُ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدًا﴾، إذ يجوز فيه أن يكون جمعًا بمعنى «قُعُود»، ويجوز أن يكون مفردًا اكتنفي به عن ذكر الجمع^(٨).

= ما جاء على «فَعِيل» في كلام العرب نثره وشعره:

* رَقِيق: في قول العرب: «عَبِيد رَقِيق»، أي أَرْقَاءً^(٩).

* صَدِيق: في قول رؤبة^(١٠):

دَعَهَا فَمَا النَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِهَا

(١) سورة النور، الآية: ٦١.

(٢) راجع: الكشاف (٢٦٢/٣)، وصيغة فعيل (٢٦٧).

(٣) سورة الشعراء، الأيتان: ١٠٠-١٠١.

(٤) انظر: اللسان «حمم»، والبحر (١٧٠/٨).

(٥) سورة الأحزاب، الآية: ٦٠.

(٦) راجع: المسائل المشككة (٤٢٢)، وصيغة فعيل (٢٩٣).

(٧) سورة ق، الآية: ١٧.

(٨) معاني الفراء (٧٧/٣)، وانظر: صيغة فعيل (٢٦٣) فقد ذكر فيه مذاهب شتى.

(٩) راجع: المصباح المنير (كتاب الرءاء ر ق ق ١٤٣)، وصيغة فعيل (٣١١).

(١٠) البيت من «الرجز» وهو في ديوانه (١٨١)، وحجة الفارسي (١٠٧/٢)، وقد اكتنفت به؛ نظرًا لكثرة الشواهد على هذه اللفظة.

أي من أصدقائها .

* خَلِيْطُ : في قول بشر بن أبي خازم^(١) :

أَلَا بَانَ الْخَلِيْطُ ، وَلَمْ يُزَارُوا وَقَلْبُكَ فِي الطَّعَائِنِ مُسْتَعَارُ
أي الخُلَطَاءِ ، لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْجِنْسِيَّةِ ، بِدَلَالَةِ عَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ مَجْمُوعًا فِي
قَوْلِهِ : «لَمْ يُزَارُوا» .

* خَبِيرٌ : في قول الشاعر^(٢) :

إِذَا لَأَقَيْتِ قَوْمِي فَاسْأَلِيهِمْ كَفَى قَوْمًا بِصَاحِبِهِمْ خَبِيرًا
أي خَبْرًا .

* شَرِيْدٌ : في قول أمية بن أبي الصلت^(٣) :

حَمَلَتْ أَسَدًا عَلَى سُودِ الْكِلَابِ فَقَدْ أَضْحَى شَرِيْدُهُمْ فِي الْبَحْرِ فَلَا لَأ
أي شَرَادَهُمْ ، فَلِذَا وَصَفَ بِفَالٍ .

* فَصِيْلٌ - أَفِيْلٌ : في قول الرّاعي الثّميري^(٤) :

أَخَذُوا الْمَخَاصِرَ مِنَ الْفَصِيْلِ غُلْبَةً ظُلْمًا وَيُكْتَبُ لِلْأَمِيرِ: أَفِيْلًا
أي الْفِصَالِ وَالْإِفَالِ .

ويلحظ أنّ الغالب في صيغة «فَعِيْلٌ» مجيئها بمعنى «مُفَاعِلٌ» كَرَفِيْقٍ
وَمُرَافِقٍ ، وَنَجِيٍّ وَنُجَاجٍ ، وَصَدِيْقٍ وَمُصَادِقٍ ، وَقَعِيْدٍ وَمُقَاعِدٍ ، وَخَلِيْطٍ
وَمُخَالِطٍ^(٥) .

(١) البيت من «الوافر» وهو في: ديوانه (٩٠) وتخرجه فيه، وفي المفضليات (٣٣٨)، وشرح
اختيارات المفضل (١٤١٤/٣ - ١٤١٥).

(٢) البيت من «الوافر» وقائله مجهول. انظر: شرح حماسة أبي تمام (٩٠٧/٢ - ٩٠٨).

(٣) البيت من «البيسط» وهو في أمالي ابن الشجري ضمن عشرة أبيات (٢٦٠/١، ٢٦٦).

(٤) البيت من «الكامل» وهو في شعره المجموع (١٤٢) وتخرجه فيه مع اختلاف في الشاهد الأول إذ
رُوي «العشار» بدلًا من «الفصيل» وهذه الرواية في أمالي ابن الشجري (٢٧٢/٢).

(٥) انظر: صيغة فعيل (٢٧٣).

= ما جاء مفردًا بمعنى الجمع في صيغ متعدّدة، في القرآن الكريم، أو في الحديث الشريف أو في الشعر:

* زَوْج: في قوله تعالى^(١): ﴿وَلِإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تُبَدِّلُوا زَوْجَ مَكَاتِ زَوْجٍ﴾، إذ المراد: أزواج مكان أزواج، فالمفرد هنا بمعنى الجمع؛ لدلالة جمع المستبدلين؛ ولإرادة معنى الجمع عاد الضمير في قوله تعالى: ﴿لِحَدِيثِهِنَّ﴾ جمعاً^(٢).

* عَدُوٌّ: في قوله تعالى^(٣): ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوِّكُمْ﴾ حيث جاء على «فَعُول» وهو مفرد بمعنى الجمع «أَعْدَاء»^(٤).

* يَمِين - شِمَال: في قوله سبحانه^(٥): ﴿وَنَقَلْنَاهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ﴾ أي على أَيْمَانِهِمْ وعلى شِمَائِلِهِمْ^(٦).

* عَضُد: في قوله تعالى^(٧): ﴿وَمَا كُنْتُمْ تُخَذِّعُونَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ أي أَعْضَادًا^(٨).

* ضِدٌّ: في قوله عز وجل^(٩): ﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾، أي أَعْوَانًا^(١٠)، والظاهر أنه: «أضدادًا» والله أعلم.

(١) سورة النساء، الآية: ٢٠.

(٢) راجع: التبيين في إعراب القرآن (١/٢٤٠)، والبحر (٣/٥٧١ - ٥٧٢).

(٣) سورة النساء، الآية: ٩٢.

(٤) المسائل المشكّلة (٤٢٢-٤٢٣).

(٥) سورة الكهف، الآية: ١٨.

(٦) مجاز القرآن (١/٣١٧).

(٧) سورة الكهف، الآية: ٥١.

(٨) اللسان «عضد».

(٩) سورة مريم، الآية: ٨٢.

(١٠) راجع: معاني الفراء (٢/١٧٢)، والضحاح (ضدد)، وشرح الكافية (٣/٣٦٩).

* مَلَكٌ: في قوله تعالى^(١): ﴿وَالْمَلَكُ عَلَنُ أَرْجَائِهَا﴾، أي المَلَائِكَةُ^(٢)، والمقصود به الجنسية، ويدلُّ على أنَّه جمع ما بعده وهو قوله سبحانه^(١): ﴿وَيَجْلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ عُثِيُّبَةٌ﴾.

* دِرْهَمٌ - قَفِيزٌ - إِزْدَبٌ: كما جاء في قوله ﷺ^(٣): «مَنَعَتِ الْعِرَاقُ دِرْهَمَهَا وَقَفِيزَهَا، وَمِصْرُ إِزْدَبَهَا» أي دَرَاهِمَهَا وَقَفِيزَاتِهَا وَأَرَادِيهَا. والمراد به الجنس.
* قَائِسٌ: كما في حديث وفد مَدْحَج^(٤): «يُضْحِي أَعْلَامُهَا قَائِسًا» أي قَائِسًا؛ لأنَّه رَدَّه إِلَى كُلِّ عِلْمٍ مِنْ أَعْلَامِهَا، فهو إذن مفرد بمعنى الجمع، والله أعلم.
* جِسْمٌ: كما في قول حَسَّانٍ - رضي الله عنه -^(٥):

لَا بَأْسَ بِالْقَوْمِ مِنْ طُولٍ وَمِنْ عَظْمٍ جِسْمُ الْبِغَالِ وَأَخْلَامُ الْعَصَافِيرِ
أَي «جُسُومٍ»، وهو ضرورة عند الأعلام السُّتَمْرِي، على مذهب سيبويه،
والصَّوَابُ أَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ فِيهِ.

* طَالِقٌ: في قول الرَّاجِزِ^(٦):

بَيْتِي عُقَيْلٌ مَازِهِ الْخَنَافِقُ
الْمَالُ هَدْيِي وَالنِّسَاءُ طَالِقُ

أَي طُلُقٌ.

(١) سورة الحاقة، الآية: ١٧.

(٢) إعراب النحاس (٢٢/٥).

(٣) رواه مسلم في صحيحه (٢٢٢٠/٤ - ٢٢٢١) ونُصِّه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنَعَتِ الْعِرَاقُ دِرْهَمَهَا وَقَفِيزَاتِهَا، وَمَنَعَتِ الشَّامُ مِثْلَهَا وَدِينَارَاتِهَا، وَمَنَعَتِ مِصْرُ إِزْدَبَاتِهَا...» الحديث. وانظر: حجة الفارسي (٩٧/٢).

(٤) راجع: غريب الحديث للخطابي (٦٣٩/١، ٦٤١-٦٤٢) وتخريجه فيه، واللُّسَانُ «قمس».

(٥) البيت من «البيسط» وهو في: ديوانه (١٠١) وتخريجه فيه مع اختلاف لا يمسُّ الشَّاهِد، والكتاب (٧٤/٢)، وتحصيل عين الذهب (٢٦٩-٢٧٠).

(٦) البيتان من «الرجز» وهما مجهولا القائل. انظر: معاني الفراء (١٠٣/٢)، واللُّسَانُ «طلق».

- * مؤلى: في قول عامر الخصفي^(١):
هُمُ الْمَوْلَى وَقَدْ جَنَفُوا عَلَيْنَا وَإِنَّا مِنْ لِقَائِهِمْ لَزُورُ
أي الموالى .
- * رسؤل: في قول أبي ذؤيب^(٢):
أَلَكِنِّي إِلَيْهَا وَخَيْرُ الرَّسُو لِ أَعْلَمُهُمْ بِنَوَاجِي الْخَبِرِ
أي الرسل، بدلالة عود الضمير إليه مجموعاً في قوله: «أَعْلَمُهُمْ» .
- * شحوم: في قول الأسود بن يعفر^(٣):
وَجَفَنَةً كَنْضِيحِ الْبُرِّ مَنَاقَةَ تَرَى جَوَانِبَهَا بِالشُّحْمِ مَفْتُوقَا
أي بالشحوم؛ لأن الجفنة لها جوانب عدة، ففي كل جانب شحم .
- * الغائب: في قول موسى بن جابر الحنفي^(٤):
وَمِنَ الرَّجَالِ أَسِنَّةٌ مَذْرُوبَةٌ وَمَزَنَدُونَ شُهُودُهُمْ كَالغَائِبِ
أي كالعائب، بدلالة جمع ما قبله وهو قوله: «شُهُودُهُمْ» جمع شاهد .
- * الطائر: في إنشاد ابن الأعرابي^(٥):
عَلَى رُءُوسِ كَرُءُوسِ الطَّائِرِ
أي الطير، وهو اسم جمع عند سيبويه، وجمع تكسير عند الأخفش .

- (١) البيت من «الوافر» وهو في: مجاز القرآن (١/٦٦-٦٧)، وتأويل مشكل القرآن (٢٨٤).
(٢) البيت من «المتقارب»، وهو في: ديوان الهذليين «شعر أبي ذؤيب» (١٤٦)، وشرح أشعار الهذليين (١١٣/١)، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية (٣/٢٤).
(٣) البيت من «البسيط» وهو في: ديوانه (٥٢)، والخصائص (٢/٤٢٢)، ومعجم شواهد العربية (٢٤٣/١).
(٤) البيت من «الكامل»، وهو في: الخصائص (٢/٤٩٠) مع تعليق المحقق، ومعجم شواهد العربية (٦٤/١).
(٥) البيت من «الرجز». انظره: في الخصائص (٢/٤٩٠)، والمحتسب (١/٢٥٧)، ومعجم شواهد العربية (٢/٤٨١).

- * لُون: في قول الشاعر^(١):
وَأَيُّ امْرِئٍ عَادَرْتُمْ فِي مَحَلِّكُمْ إِذَا هِيَ أُمْسَتْ لَوْنُ آفَاقِهَا حُمْرُ
أَيُّ الْوَانِ، بدلالة وصفه بالجمع «حُمْرًا».
- * أَفُق: في قول العباس بن عبدالمطلب - رضي الله عنه -^(٢):
وَأَنْتَ لَمَّا وُلِدْتَ أَشْرَقْتَ الْ أَرْضُ وَضَاءَتْ بِتُورِكَ الْأَفُقُ
أَيُّ الْآفَاقِ.
- * مَوْهِن: في قول ساعدة بن جُوَيْتَةَ^(٣):
حَتَّى شَاهَا كَيْلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَمِ
أَيُّ مَوَاهِنِ.
- * أَحْمَر: في قول امرئ القيس^(٤):
سَوَامِقُ جَبَّارٍ أَثِيثٍ فُرُوعُهُ وَعَالَيْنَ قَنَوَانًا مِنَ الْبُسْرِ أَحْمَرًا
أَيُّ حُمْرًا.
- * الْجَزُور: في قول الكميت بن زيد^(٥):
شَمٌّ مَهَاوِينَ أَبْدَانَ الْجَزُورِ مَخَا مِيصِ الْعَشِيَّاتِ لَا خُورٍ وَلَا قَزْمٍ
أَيُّ الْجُزْرِ.

(١) البيت من «الطويل» ولا يعرف قائله، وهو في: دقائق التصريف (١٣٩).
(٢) سبق تخريجه في: ص (١٣٥). وانظر: أمالي ابن السجري (١٢٣/٣) كذلك.
(٣) البيت من «البيسط» وهو في: ديوان الهذليين «شعر ساعدة» (١٩٨)، والكتاب (١١٤/١)، وشرح
الجميل (٥٦٢/١، ٥٦٤).
(٤) البيت من «الطويل» وهو في: شرح ديوانه (٦٧)، والبيسط في شرح الجمل (٥٢٢/١-٥٢٣).
(٥) سبق تخريجه في ص (١٨٥)، وزد على ذلك: الخزانة (١٥٣/٨).

الثاني: نيابة الجمع عن المفرد:

* الأفاكل: اسم جبل لبني حصن، وهو في الأصل «أفكل واحد»، ولكنّه جمع بما حوله.

* المتاصع: اسم ماء لبليحارث بن سهم بن باهلة، وهو في الأصل «منصعة واحدة»، فجمعت بما حولها.

* المواريد: اسم وادٍ بأرض باهلة، وإنما هو «ميراد واحد»، فقيل: له وللماء الذي يصب فيه المواريد^(١).

* مذاكير: في قول العرب: جُبَّتْ مَذَاكِيرُهُ، حيث جمع باعتبار الذكر مع الخصيين^(٢).

* وُلِد: في قول نافع بن صفار الأسلمي^(٣):

فَلَيْتَ فُلَانًا مَاتَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ وَلَيْتَ فُلَانًا كَانَ وُلْدَ حِمَارٍ
فـ«وُلِد» إمّا أن يكون مُرادفًا لـ«وُلِد» بفتحيتين، وإمّا أن يكون جمعًا،
و«الوُلِد» بفتحيتين مفردًا في لغة قيس.

* أَحْوَال: في قول أبي ذؤيب^(٤):

وَقَدْ طُفْتُ مِنْ أَحْوَالِهَا وَأَرْدَتْهَا سِينِينَ فَأَخْشَى بَعْلَهَا وَأَهَابُهَا
أَي مِنْ حَوْلِهَا.

* أَخْلَاء: في قول الشاعر^(٥):

(١) المسخص (١٣/٢٣٥-٢٣٦).

(٢) انظر: شرح الكافية (٣/٣٦٣) مع تعليق المحقق، وحاشية على شرح بانت سعاد (١/٨٦).

(٣) البيت من «الطويل» وهو في معاني الفراء (٢/١٧٣)، وإعراب القراءات السبع وعللها (٢/٢٤٤)، ومعجم شواهد العربية (١/١٧٨).

(٤) البيت من «الطويل» وهو في ديوان الهذليين «شعر أبي ذؤيب» (٧١)، وشرح أشعار الهذليين (١/٤٢-٤٣).

(٥) البيت من «الطويل» ولا يعرف قائله. انظر: مجالس العلماء (٢١٤).

هُم مَعُونِي إِذْ زِيَادَ كَأَنَّمَا يَرَى بِي أَخْلَاءَ بِقَاعِ مَوْضَعَا
أَيِ الْخَلَا.

* أَصْلَاب: في قول الشاعر^(١):

تَمَدُّ لِلْمَشْيِ أَوْصَالًا وَأَصْلَابًا

أَيِ صُلْبًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّهُ يَصِفُ نَاقَةَ، وَليْسَ لَهَا إِلاَّ هُوَ.

* عَجَائِز: في قول زهير^(٢):

عَفَا مِنْ آلِ لَيْلَى بَطْنُ سَاقٍ فَأَكْثِيَةُ الْعَجَائِزِ فَالْقَصِيمُ

أَيِ عَجَلِيز، وَهُوَ اسْمُ كَثِيبٍ، فَجُمِعَ بِمَا حَوْلَهُ.

* حُجُور: في قول العجاج^(٣):

وَبِالْحُجُورِ وَتَنَى الْوَلِيُّ

أَيِ حُجْرٍ بُجَيْرٍ، وَهُوَ اسْمُ مَوْضِعٍ، فَجُمِعَ بِمَا حَوْلَهُ.

* تَرَائِب: في قول أحيحة بن الجلاح^(٤):

مَا أَحْسَنَ الْجَيْدَ مِنْ مُلَيْكَةَ وَاللَّبَّاءِ إِذْ زَانَهَا تَرَائِبُهَا

أَيِ تَرِيْبَتِهَا، حَيْثُ جُمِعَ التَّرِيْبَةُ بِمَا حَوْلَهَا، وَسَمِيَ مَا يَجَاوِرُ التَّرِيْبَةَ

تَرِيْبَةً.

* سَفِيْن: في قول العباس - رضي الله عنه -^(٥):

(١) عجز بيت من «البيسط»، ولا يعرف صدره وقائله. انظره: في المخصص (٢٣٥/١٣)، ومعجم شواهد العربية (٣٠/١).

(٢) البيت من «الوافر» وهو في: شرح شعره (١٥٣)، والمخصص (٢٣٥/١٣)، ومعجم شواهد العربية (٣٥٢/١).

(٣) البيت من «الرجز» وهو في: ديوانه (٣٠١)، والمخصص (٢٣٥/١٣).

(٤) البيت من «المنسرح» وهو في ديوانه (٣٤)، وأمالي ابن الشجري (١٠٩/١ - ١١٠، ١١٣) مع تعليق المحقق.

(٥) البيت من «المنسرح» وهو في: أمالي ابن الشجري ضمن سبعة أبيات (١١٥/٣، ١٢٠ - ١٢١).

بَلْ نُطْفَةٌ تَرَكَّبُ السَّفِينِ وَوَقَدْ أَلْجَمَ نَسْرًا وَأَهْلَهُ الْغَرَقُ
أي السفينة، فجمع على تسمية كل جزء من السفينة سفينة.
* سَوَافِلُ: في قول كعب بن زهير - رضي الله عنه -^(١):
المُكْرَهَيْنِ السَّمْهَرِيِّ بِأَذْرُعِ كَسَوَافِلِ الْهِنْدِيِّ غَيْرِ قِصَارِ
أي كسافة؛ لأن الرُّمَحَ ليس له إلا سافة واحدة.
هذا ما استطعت جمعه وتدوينه. والله أعلم.

(١) البيت من «الكامل» وهو في: ديوانه (١٩)، وحاشية على شرح بانت سعاد (٨٦/١)، وقد أثبتت لفظة «سوافل» بالسُّننِ المهملة والفاء الموحدة من فوق، كما هي في حاشية البغدادي بناء على المقصود من شرحه، وقد وجدتُها في اللسان (سفل) تدلُّ على المعنى الذي أراد، بينما أثبت محقق الديوان اللفظة بالصَّادِ المهملة والقاف المثناة من فوق «صَوَافِلُ» وما هي ببعيدة، ولكن رواية البغدادي أقرب للصواب، والله أعلم.

المطلب الثاني التعاور التعاقبي بين المفرد والجمع

كما بينت فيما سلف - مفهوم التعاور التبايني، يَجْمَلُ هنا في بداية هذا المطلب، أن أوضح دلالة التعاور التعاقبي، فالمراد به: أن يتوارد المفرد والجمع على موطن واحد، في القرآن الكريم أو في الشعر أو في النثر، علماً أن مجيئه في القرآن الكريم أشيع؛ لتعدد القراء أولاً، وكثرة الرواة ثانياً، ولتنوع قراءته متواترة وشاذة ثالثاً^(١)، فبدأت به، ثم تبيّنت بالشعر، ثم تُلثت بالنثر. فدونك تحرير ما جمعته:

أولاً: القرآن الكريم بقراءاته المختلفة وقد رتبته، مبتدئاً بجموع القلة، ثم أتبعها بجموع الكثرة، طلباً للتيسير:

«أفعله»

* آلهة: في قوله تعالى^(٢): ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي آلِهَةً﴾، حيث قرأتها الجماعة بالجمع «ثمانية عشرة مرة» مفرداً «إله»، وقرأها سعيد بن يوسف ﴿إِلَهَةً﴾ بكسر الهمزة وفتح اللام بعدها ألف على الأفراد^(٣).

«أفعل»

* أعبد: في قوله سبحانه^(٤): ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾، إذ قرأ الحسن في

(١) لقد جردت - بتوفيق الله تعالى - معجم القراءات لـ«عبد اللطيف الخطيب»، مستخلصاً منه القراءات المتعاقبة على موطن واحد، من حيث الأفراد والجمع.

(٢) سورة الفرقان، الآية: ٣.

(٣) انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (أ ل هـ ٣٩)، ومعجم القراءات (٣١٦/٦). وانظره في: (٣٥٧/٦ - ٣٥٨) و(٤٦٣/٨ - ٤٦٤) مع اختلاف القراء.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٦٠.

رواية وغيره ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ﴾ بفتح العين وسكون الباء وفتح الدال وجرّ ﴿الطَّاغُوتِ﴾ ويجوز أن يدلّ على الجنسيّة، في حين قرأها عبيد بن عمير بالجمع ﴿أَعْبَدَ الطَّاغُوتِ﴾ جمع عبّد، وهي في قراءة الجماعة فعل ماضٍ، وقد ورد «مرّة واحدة»^(١).

* ألف: في قوله عزّ وجلّ^(٢): ﴿يَأْتِيَنَّ مِنَ الْمَلَايِكَةِ﴾، حيث وردت مفردة في قراءة الجماعة «تسع مرّات»، ومجموعة في هذه الآية ﴿يَأْتِيَنَّ﴾ في قراءة جعفر بن محمد، وآخر^(٣).

* أعين: في قوله تعالى^(٤): ﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَنْزَلِنَا وِزْرَنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾، إذ جاءت مجموعة على اختلاف مواطنها الإعرابية جمع «عين» ثماني مرّات عند الجماعة، ومفردة «عين» في قراءة معروف بن حكيم، وآخر^(٥).

* أسفر: في قوله عزّ وجلّ^(٦): ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَلِّغْنَا بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾، وردت مجموعة على «أسفّرنا» عند اليماني وجماعة كما ذكر ابن خالويه، ومفردة «سفرنا» في قراءة ابن يعمر^(٧).

* أفل: في قوله تعالى^(٨): ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفَرَمَاتِ أَمْ عَلَّ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾، حيث قرئت بالجمع ﴿أَقْفَالُهَا﴾ وهي شاذّة كما قال: العكبري،

(١) راجع: المعجم المفهرس (ع ب د ٤٤١)، ومعجم القراءات (٣١٢/٢).

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٩.

(٣) انظر: المعجم المفهرس (ألف ٣٦)، ومعجم القراءات (٢٦٢/٣).

(٤) سورة الفرقان، الآية: ٧٤.

(٥) راجع: المعجم المفهرس (ع ي ن ٤٩٥)، ومعجم القراءات (٣٨٧/٦).

(٦) سورة سبأ، الآية: ١٩.

(٧) معجم القراءات (٣٦١/٧).

(٨) سورة محمد، الآية: ٢٤.

وبالإفراد ﴿إِقْفَالُهَا﴾ بكسر الهمزة مصدر «أَقْفَلَ»^(١).

«أَفْعَالٌ»

* أَسْمَاعٌ: في قوله سبحانه^(٢): ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشًوَةً﴾، حيث وردت مفردة «خمس مرّات» في قراءة الجماعة، ومجموعة «أَسْمَاعِهِمْ» في قراءة عمرو بن العاص - رضي الله عنه - وآخر، ومجيئها على الأفراد من باب نياحة المفرد عن الجمع، وأمّا على الجمع فللمطابقة بين القلوب والأسماع والأبصار وإن كانت شاذة^(٣).

* أُنْدَادٌ: في قوله عزّ وجلّ^(٤): ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾، جاءت مجموعة «ست مرّات» عند الجماعة، ومفردة «نِدَاءً» في هذه الآية عند زيد بن علي، وآخر، وقد أتى في سياق التّهيّ فالمراد به العموم^(٥).

* أَبَاءٌ: في قوله سبحانه^(٦): ﴿وَاللَّهُ آبَائِكُمْ إِزْرًا﴾، إذ وردت مجموعة في قراءة الجمهور على هذه الصّيغة والحال «مرّة واحدة»، ومفردة «أَبِيكَ» في قراءة ابن عبّاس - رضي الله عنهما - وغيره^(٧).

* أَعْتَابٌ: في قوله سبحانه^(٨): ﴿لَمْ جَنَّةٌ مِّن تَجْوِيلٍ وَأَعْتَابٍ﴾، وردت مجموعة في قراءة الجماعة «ثمان مرّات»، ومفردة «عَتَبٍ» في هذه الآية

(١) معجم القراءات (٢٦/٩).

(٢) سورة البقرة، الآية: ٧.

(٣) راجع: المعجم المفهرس (س م ع ٣٦٠)، ومعجم القراءات (٣٧/١ - ٣٨، ٦٠)، وإعراب النحاس (١٨٦/١).

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٢.

(٥) انظر: المعجم المفهرس (ن د د ٦٩٠)، ومعجم القراءات (٦٤/١).

(٦) سورة البقرة، الآية: ١٣٣.

(٧) راجع: المعجم المفهرس (أ ب و ٤)، ومعجم القراءات (١٩٩/١)، وانظره أيضًا: (٢٧٦/١).

(٨) سورة البقرة، الآية: ٢٦٦.

فقط، في بعض روايات يعقوب^(١).

* أَصَارَ: في قوله تعالى^(٢): ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا﴾، جاءت بالإفراد مكسورة الهمزة في قراءة الجماعة «مرة واحدة»، وبالجمع «أَصَارًا» عند أبي بن كعب - رضي الله عنه -^(٣).

* آلَفَ: في قوله عز وجل^(٤): ﴿يَكْتُمُونَ آلِفًا﴾، حيث وردت مجموعة مرّتين في قراءة الجماعة، ومفردة «آلِفٍ» عند الحسن - رحمه الله -^(٥).

* أَيْمَانَ: في قوله سبحانه^(٦): ﴿ذَلِكَ كَثْرَةُ أَيْمَانِكُمْ﴾، إذ جاءت مجموعة «ست عشرة مرة» على اختلاف مواضعها الإعرابية في قراءة الجمهور، ومفردة «كَفَّارَةُ الْيَمِينِ» في مصحف أبي بن كعب - رضي الله عنه -^(٧).

* أَصْبَحَ: في قوله تعالى^(٨): ﴿قَالُوا أَصْبَحَ﴾، جاءت مفردة مجرورة على الإضافة «مرة واحدة» عند الجماعة، ومجموعة على «الأصباح» جمع «صُبْح» في قراءة الحسن - رحمه الله - وغيره^(٩).

* أَصَالَ: في قوله سبحانه^(١٠): ﴿وَدُونَ الْجَهْرَمِينَ الْقَوْلِ بِالْقُدُّو وَالْأَصَالِ﴾، وردت مجموعة «ثلاث مرّات» في قراءة الجماعة - على أنها جمع أصل،

(١) انظر: المعجم المفهرس (عنب ٤٨٩)، ومعجم القراءات (٣٨٦/١).

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٨٦.

(٣) راجع: المعجم المفهرس (ص ر أ ٣٤)، ومعجم القراءات (٤٣٦/١). وانظره: (١٨٣/٣).

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٢٤.

(٥) انظر: المعجم المفهرس (آلاف ٣٦)، ومعجم القراءات (٥٦٨/١ - ٥٧١). وانظره: (٢٦٣/٣).

(٦) سورة المائدة، الآية: ٨٩.

(٧) راجع: المعجم المفهرس (ي م ن ٧٧٤)، ومعجم القراءات (٣٣٧/٢، ٣٥٠).

(٨) سورة الأنعام، الآية: ٩٦.

(٩) انظر: المعجم المفهرس (الإصباح ٣٩٩)، ومعجم القراءات (٤٩٤/٢).

(١٠) سورة الأعراف، الآية: ٢٠٥.

وأصل جمع أصيل فهي جمع الجمع، وذهب الأخفش إلى أنها جمع واحدها أصيل، مثل: الأيمان واليمين - ومفردة ﴿الإيصال﴾ على المصدرية في قراءة أبي مجلز لاحق بن حميد السدوسي، وآخر^(١).

* أطفال: في قوله سبحانه^(٢): ﴿أَوْ الطِّفْلِ الذِّيكَ لَمْ يَطْهَرُوا عَلَى عَوْدَتِ النَّسَاءِ﴾، حيث جاءت مفردة «مرّة واحدة» - إمّا على الجنسية، وإمّا من باب وضع المفرد موضع الجمع كما عند الزمخشري - ومجموعة ﴿أَوْ الأَطْفَالِ﴾ في مصحف حفصة وأبي - رضي الله عنهما -^(٣).

* أئام: في قوله تعالى^(٤): ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾، إذ وردت مفردة «مرّة واحدة» عند الجماعة، وكذلك ﴿إِثْمًا﴾ على الأفراد عند عبدالله بن صالح العجلي عن حمزة، ومجموعة ﴿أَثَامًا﴾ جمع «إثم» كما روي عن ابن مسعود - رضي الله عنه -^(٥).

* أصوات: في قوله سبحانه^(٦): ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾، جاءت مفردة «مرّتين» على اختلاف أعاربيها، على الجنسية كما ذكر ابن عطية عند الجماعة، ومجموعة ﴿أَصْوَاتُ الْحَمِيرِ﴾ في قراءة ابن أبي عبلة كما ذكر أيضًا^(٧).

(١) انظر: المعجم المفهرس (الأصاال ٣٤)، ومعجم القراءات (٢٥٤/٣، ٤٠١/٤، ٢٧٥/٦).

(٢) سورة النور، ٣١.

(٣) راجع: المعجم المفهرس (الطفل ٤٢٧)، ومعجم القراءات (٢٥٨/٦).

(٤) سورة الفرقان، الآية: ٦٨.

(٥) انظر: المعجم المفهرس (أثاما ١٢)، ومعجم القراءات (٣٧٩/٦ - ٣٨٠).

(٦) سورة لقمان، الآية: ١٩.

(٧) راجع: المعجم المفهرس (صوت ٤١٦)، ومعجم القراءات (١٩٧/٧ - ١٩٨)، والمحرم الوجيز (٥٠٥/١١).

- * أسْفَار: في قوله تعالى^(١): ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا﴾، جاءت مجموعة «مرّة واحدة» عند الجمهور، ومفردة ﴿سَفَرِنَا﴾ في قراءة ابن يَعْمَرَ^(٢).
- * أَفْقَال: في قوله تعالى^(٣): ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَنَّمَا عَلَّمَ قُلُوبَ أَفْقَالِهَا﴾، إذ وردت مجموعة «مرّة واحدة» عند الجماعة، ومفردة ﴿إِفْقَالِهَا﴾ بكسر الهمزة مصدر «أَفْقَلَ»^(٤).
- * أَسْرَار: في قوله عزّ وجلّ^(٥): ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ﴾، جاءت بالإفراد «مرّة واحدة» بكسر الهمزة مصدر «أَسْرَى» في قراءة حفص عن عاصم، وغيره، وبالجمع «أَسْرَارُهُمْ» جمع سِرٍّ كَجَمَلٍ وَأَحْمَالٍ، عند ابن كثير، وغيره^(٦).
- * آثَار: في قوله تعالى^(٧): ﴿بِسِمَاتِهِمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾، حيث وردت مفردة «مرتين» في قراءة الجماعة بفتح الهمزة والتاء بعدها، ومجموعة ﴿آثَارُ﴾ في هذه الآية عند قتادة، وغيره^(٨).
- * أَدْبَار: في قوله سبحانه^(٩): ﴿وَمِنْ أَيْلٍ فَسَيَّحَةٌ وَأَدْبَارَ السُّجُودِ﴾، جاءت مجموعة مفتوحة الهمزة جمع (دُبْر) «سِتُّ مَرَّاتٍ» - وجمعت باعتبار

(١) تُخْرِجَتْ فِي: ص (٢١٧).

(٢) انظر: المعجم المفهرس (س ف ر ٣٥٢)، ومعجم القراءات (٣٦١/٧).

(٣) سبق تخريجها في: ص (٢١٧).

(٤) راجع: المعجم المفهرس (أفقالها ٥٤٩)، ومعجم القراءات (٢٦/٩).

(٥) سورة محمد، الآية: ٢٦.

(٦) انظر: المعجم المفهرس (س ر ر ٣٤٩)، ومعجم القراءات (٢٩/٩).

(٧) سورة الفتح، الآية: ٢٩.

(٨) راجع: المعجم المفهرس (أ ث ر ١٢)، ومعجم القراءات (٦٨/٩).

(٩) سورة ق، الآية: ٤٠.

تعُدُّ السُّجُود، عند الحسن - رحمه الله - وغيره - ومفردة ﴿إِدْبَار﴾ بكسر
الهمزة على المصدرية من «أَدْبَر» في قراءة ابن عباس - رضي الله عنهما -
وغيره^(١).

* أَرْزَأَق: في قوله تعالى^(٢): ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾، حيث
وردت مفردة على اختلاف مواضعها الإعرابية «مرتين» في قراءة الجمهور
- والظاهر أنه واحد ينوب عن الجمع؛ لإضافته لضمير الجمع - وعلى الأفراد
كذلك جاءت ﴿رِزْقُكُمْ﴾ اسم فاعل، عند ابن محيصن من رواية البيهقي
ومجاهد، وغيره، ومجموعة في هذه الآية ﴿أَرْزَأَقُكُمْ﴾ جمع «رِزْق» في قراءة
ابن محيصن من رواية غير البيهقي، وغيره^(٣).

* أَجَال: في قوله سبحانه^(٤): ﴿فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَامْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ
بِمَعْرُوفٍ﴾، حيث وردت مفردة على اختلاف مواضعها الإعرابية عند الجمهور
«خمس مرّات» - وحسّن ذلك - والله أعلم - اتّصالها بضمير الجمع - ومجموعة
﴿أَجَالَهُنَّ﴾ في قراءة الضحّاك، وآخر، على أن أجل هذه غير أجل تيك^(٥).
* أَحْمَال: في قوله تعالى^(٦): ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾،
إذ جاءت مفردة (مرتين) في قراءة الجماعة، وسوّغ ذلك - والله أعلم - اتّصالها
بضمير الجمع، ومجموعة «أَحْمَالَهُنَّ» في قراءة الضحّاك^(٧).

(١) انظر: المعجم المفهرس (د ب ر ٢٥٣)، ومعجم القراءات (١١٧/٩، ١٧١، ٢٣٨).

(٢) سورة الذاريات، الآية: ٢٢.

(٣) راجع: المعجم المفهرس (رزق ٣١٢)، ومعجم القراءات (١٣٠/٩).

(٤) سورة الطلاق، الآية: ٢.

(٥) انظر: المعجم المفهرس (أ ج ل ١٥)، ومعجم القراءات (٥٠١/٩، ٥٠٥).

(٦) سورة الطلاق، الآية: ٤.

(٧) راجع: المعجم المفهرس (ح م ل ٢١٩)، ومعجم القراءات (٥٠٥/٩، ٥٠٨).

* أنعام: في قوله سبحانه^(١): ﴿وَقَالُوا هَذَا هِيَ أَنْعَمٌ﴾، جاءت مجموعة في قراءة الجمهور «سِتًّا وَعَشْرِينَ مَرَّةً»، على اختلاف أعايرها، ومفردة ﴿نَعَمٌ﴾ على إرادة الجنس^(٢).

«فُعَلٌ»

* أضر: في قوله عز وجل^(٣): ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ﴾، حيث وردت مفردة على هذه الصيغة والحال «مَرَّةً وَاحِدَةً» مكسورة الهمزة في قراءة ابن كثير، وغيره، ومجموعة ﴿أَصْرَهُمْ﴾ بضم الهمزة في قراءة المعلّى عن أبي بكر عن عاصم^(٤).

* عبّد: في قوله سبحانه^(٥): ﴿وَعَبَّدَ الطَّاغُوتَ﴾ قرأها الحسن - رحمه الله - وغيره ﴿عَبَّدَ الطَّاغُوتَ﴾ بضمّ العين وسكون الباء وفتح الدال، والإضافة إلى ﴿الطَّاغُوتِ﴾، والظاهر أنّه تخفيف من «عَبَّدَ» فهو مثله جمع - والله أعلم - وبالإفراد ﴿عَبَّدَ الطَّاغُوتَ﴾ بفتح العين وسكون الباء وفتح الدال وجرّ ﴿الطَّاغُوتِ﴾ قرأها الحسن - رحمه الله - في رواية، وغيره، وهو دالٌّ على الجنس^(٦).

* وُلِد: في قوله تعالى^(٧): ﴿وَقَالَ لِأَوْتَارِكٍ مَالًا وَوَلَدًا﴾، حيث وردت مفردة «خمس عشرة مرّة» في قراءة ابن كثير، وغيره، وهي قراءة الجمهور - ويؤيد إفراده لغة قيس كما ذكر الفراء، والمعنى فيها على الجنس عند أبي

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٣٨.

(٢) انظر: المعجم المفهرس (ن ع م ٧٠٨ - ٧٠٩)، ومعجم القراءات (٢/٥٥٩).

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٥٧.

(٤) راجع: المعجم المفهرس (إصرهم ٣٤)، ومعجم القراءات (٣/١٨٣).

(٥) أخرجت في ص (٢١٦).

(٦) معجم القراءات (٢/٣٠٢، ٣٠٤).

(٧) سورة مريم، الآية: ٧٧.

حيّان وإن لم يلحظ فيها الأفراد، وإن كانت مفردة اللفظ - ومجموعة ﴿وَوُلْدًا﴾ بضمّ الواو وسكون اللّام في قراءة حمزة، وغيره، وهي تدلّ على الجمع عند قيس أيضًا^(١).

* سُمر: في قوله عزّ وجلّ^(٢): ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾، جاءت مفردة «مرّة واحدة» عند الجمهور، ومجموعة «سُمراً» مخففة بغير ألف، جائزاً فيها أن تكون جمع «سَمِيرٍ» كقَضِيبٍ وَقَضْبٍ، أو أن تكون جمع «سَامِرٍ» كِبَارِلٍ وَيُزَلُّ كما ذكر العُكْبَرِيُّ^(٣).

* سُوق: في قوله سبحانه^(٤): ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالْسُوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾، وردت مجموعة «مرّة واحدة» عند الجمهور، وهي رواية البرّي عن ابن كثير - جمع «سَاقٍ» كِبَاحَةٍ وَبُوحٍ كما قال: ابن خالويه - ومفردة «بِالسَّاقِ» في قراءة زيد بن علي، حيث اكتفي بالمفرد عن الجمع؛ لأنّ اللبس، كذا قال: أبوحيان نقلاً عن الزّمخشري، ونقله عن أبي حيّان السّمين الحلبي^(٥).

* عُرْش: في قوله تعالى^(٦): ﴿الَّذِينَ يَجِلُّونَ الْعُرْشَ وَتَنَ حَوْلَهُ﴾، إذ جاءت مفردة على اختلاف أعاربيها معرفة ونكرة «اثنيتين وعشرين مرّة» عند الجمهور مفتوحة العين، وبضمّها «العُرْشُ» إمّا على الجمعيّة كسَقْفٍ وَسُقْفٍ، وإمّا أن

(١) انظر: المعجم المفهرس (ول د ٧٦٣)، ومعجم القراءات (٣٩٢/٥)، ٣٩٦، ٣٩٩، ٤٠٤/٨، ١٠٣/١٠، والمعاني (١٧٣/٢)، والبحر (٢٩٤/٧).

(٢) سورة المؤمنون، الآية: ٦٧.

(٣) راجع: المعجم المفهرس (سامرا ٣٥٨)، ومعجم القراءات (١٩٠/٦)، وإعراب القراءات الشواذ (١٦٣/٢).

(٤) سورة ص، الآية: ٣٣.

(٥) انظر: المعجم المفهرس (بالسوق ٣٧٢)، ومعجم القراءات (١٠٢-١٠١/٨)، وإعراب القراءات السبع وعللها (٢٥٧/٢).

(٦) سورة غافر، الآية: ٧.

تكون لغة في «العَرْش» كما قال: أبوحيان^(١).

* سُقْف: في قوله سبحانه^(٢): ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوشِقَهُمْ سُقْفًا﴾، حيث وردت «مرّة واحدة» مجموعة، في حين قرأها بضمّ فسكون ﴿سُقْفًا﴾ جمع «سُقْف» أبورجاء، وغيره - وهي لغة تميم كزهن وزهن - وبالإفراد ﴿سُقْفًا﴾ قرأها ابن كثير، وغيره، والمراد بها الجنس، فهو مفرد يقوم مقام الجمع^(٣).

«فُعَل»

* عُبِد: في قوله تعالى^(٤): ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ﴾، جاءت مفردة «خمس مرّات» عند الجماعة، ومجموعة ﴿عُبِدْنَا﴾ بضمّ العين والباء في قراءة زيد بن علي، والمراد بها الرسول - ﷺ - ومن معه^(٥).

* رُفْتُ: في قوله عزّ وجلّ^(٦): ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَاهِرِ الرَّفْتُ﴾، حيث وردت مفردة على اختلاف أعاريبها معرفة ونكرة «مرّتين» في قراءة الجماعة، ومجموعة ﴿الرُّفْتُ﴾ بضمّ الراء المهملة والفاء، عند ابن مسعود - رضي الله عنه - وآخر^(٧).

* كُتِب: في قوله تعالى^(٨): ﴿وَلَمْ تَجِدُوا كِتَابًا﴾، حيث وردت مفردة منصوبة «مرّة واحدة» عند الجمهور، ومجموعة ﴿كُتِبًا﴾ جمع «كِتَاب» اعتبارًا

(١) انظر: المعجم المفهرس (ع رش ٤٥٦)، ومعجم القراءات (٢٠٢/٨).

(٢) سورة الزخرف، الآية: ٣٣.

(٣) راجع: المعجم المفهرس (سُقْف ٣٥٢)، ومعجم القراءات (٣٧٠/٨ - ٣٧١).

(٤) سورة الأنفال، الآية: ٤١.

(٥) المعجم المفهرس (ع ب د ٤٤٣)، ومعجم القراءات (٢٩٦/٣). وانظره: (٣٠٢/٢، ٣٠٤).

(٦) سورة البقرة، الآية: ١٨٧.

(٧) انظر: المعجم المفهرس (رفث ٣٢٣)، ومعجم القراءات (٢٦٠/١، ٢٧١).

(٨) سبق تخريجها في: ص(٧٠).

بالتنازل في قراءة أبي العالية التي حكاها المهدي عنه^(١).
 * رُمز: في قوله سبحانه^(٢): ﴿قَالَ أَيُّكُمْ أَلَّا تُكْفِرَ النَّاسَ فَلَئِنَّ أَيُّكُمْ أَلَّا رَمَزًا﴾ حيث جاءت مفردة «مرة واحدة» عند الجماعة، ومجموعة «رُمزًا» على أنها جمع (رُموز) أو مصدر كاليسر واليسر، في قراءة علقمة بن قيس، وغيره^(٣).
 * رُسل: في قوله عز وجل^(٤): ﴿فَقَاتِلُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾، جاءت مجموعة بضمّ الرّاء والسّين على اختلاف أعرابها «سبع عشرة مرة» في قراءة الجمهور، ومفردة «ورَسُولِهِ» معزوة إلى ابن منذر^(٥).
 * حُرْم: في قوله تعالى^(٦): ﴿وَمَنْ عَلَيْكُمْ صَبَدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا﴾، وردت مجموعة «مرة واحدة» في قراءة الجماعة، ومفردة «حَرْمًا» بفتح الحاء والرّاء، عند ابن عباس - رضي الله عنهما - وهي بمعنى المفعول أي المُحرّم كما قال: ابن جنّي^(٧).
 * سُبُل: في قوله سبحانه^(٨): ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾، حيث جاءت «مجموعة ومفردة» في الآية نفسها، وهي قراءة الجماعة.

- (١) راجع: المعجم المفهرس (ك ت ب ٥٩٢)، ومعجم القراءات (١/٤٢٣، ٢/٤٩، ٣/٦٢٤، ٧/٣٨٧، ٩/٥).
- (٢) سورة آل عمران، الآية: ٤١.
- (٣) انظر: المعجم المفهرس (رمز ٣٢٥)، ومعجم القراءات (١/٤٩٠-٤٩١).
- (٤) سورة النساء، الآية: ١٧١.
- (٥) انظر: المعجم المفهرس (ر س ل ٣١٩)، ومعجم القراءات (٢/٢٠٧).
- (٦) سورة المائدة، الآية: ٩٦.
- (٧) راجع: المعجم المفهرس (ح م ر ١٩٨)، ومعجم القراءات (٢/٣٤٤).
- (٨) سورة الأنعام، الآية: ١٥٣. وقد علّل ابن القيم جمع سُبُل الباطل، وإفراد سُبُل الحقّ في: بدائع الفوائد (١/٩٤).

- * جُمِلَ: في قوله عزَّ وجلَّ^(١): ﴿حَقَّ يَلِيجَ الْجَمَلُ﴾، حيث جاءت مفردة «مرة واحدة» بفتح الجيم والميم في قراءة الجمهور، ومجموعة «الجُمَلُ» بضمَّ الجيم والميم جمع «جَمَلٍ» في قراءة ابن عباس - رضي الله عنهما - وغيره^(٢).
- * أُلْفٌ: في قوله سبحانه^(٣): ﴿يَأْتِي مِنَ الْمَلَكَةِ مَرْوِينَ﴾، إذ وردت مفردة «تسع مرَّات» عند الجماعة، ومجموعة في هذه الآية فقط «بِأُلْفٍ» مثل صُبِرَ، هكذا قرئت^(٤).
- * رُبُطٌ: في قوله عزَّ شأنه^(٥): ﴿وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ﴾، جاءت مفردة «مرة واحدة» في قراءة الجماعة، وقيل: إنَّ «الرِّبَاطُ» جمع «رَبُطٌ» كما ذهب إليه ابن عطية، وقيل: إنَّه يجوز أن يكون جمع «رَبِيطٌ» كفَصِيلٍ وَفَصَالٍ قاله: الزَّمخشرى، وقرئت مجموعة «رُبُطٌ» بضمَّ الرِّاء والباء، جمع رِبَاطٍ، ككِتَابٍ، وكُتِبَ، في قراءة الحسن - رحمه الله - وغيره^(٦).
- * سُقْفٌ: في قوله سبحانه^(٧): ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ﴾، إذ جاءت مفردة «مرَّتَيْن» في قراءة الجماعة، ومجموعة «السُقْفُ» بضمَّتَيْن، في قراءة ابن هرمز الأعرج، وغيره^(٨).

- (١) سورة الأعراف، الآية: ٤٠.
 (٢) انظر: المعجم المفهرس (الجملة ١٧٧)، ومعجم القراءات (٤٧/٢ - ٤٨).
 (٣) خرجت في: ص (٢١٧).
 (٤) راجع: المعجم المفهرس (ألف ٣٦)، ومعجم القراءات (٢٦٢/٣ - ٢٦٣).
 (٥) سورة الأنفال، الآية: ٦٠.
 (٦) انظر: المعجم المفهرس (ر ب ط ٣٠٠)، ومعجم القراءات (٣١٩/٣ - ٣٢٠).
 (٧) سورة النحل، الآية: ٢٦.
 (٨) راجع: المعجم المفهرس (السقف ٣٥٢)، ومعجم القراءات (٦١٤/٤، ٦١٤/٨، ٣٧٠ - ٣٧١).

* كُذِبَ: في قوله تعالى^(١): ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَكُونًا﴾
 لِلكَذِبِ، وردت مفردة على اختلاف أعرابها «سبع عشرة مرة» مفتوحة
 الكاف مكسورة الدال، عند الجماعة، ومجموعة ﴿لِلْكَذِبِ﴾ بضم الكاف
 والدال، جمع «كذوب» كصَبُورٍ وَصَبِيرٍ^(٢).

* جُدَّدَ: في قوله سبحانه^(٣): ﴿فَجَعَلَهُمْ جُدُودًا﴾، جاءت مفردة مضمومة
 الجيم (مرة واحدة) عند الجمهور، وهي اختيار أبي عبيد وغيره، ومجموعة
 (جُدُودًا) بضمّتين جمع جَدِيدٍ كجَدِيدٍ وَجُدُدٍ، عند معاذ القاري، وآخر^(٤).

* زُبُرٌ: في قوله عز وجل^(٥): ﴿فَنَقَطُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا﴾، حيث وردت
 مجموعة «مرة واحدة» في قراءة الجماعة، جمع «زُبُورٌ» ومفردة ﴿زَبْرًا﴾
 بالفتح فيهما، بمعنى المَزْبُورِ كَالْقَبُوضِ بمعنى المَقْبُوضِ عند العُكْبَرِيِّ^(٦).

* جُدَّدَ: في قوله تعالى^(٧): ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ﴾، حيث جاءت
 مجموعة (جُدُدٌ) مضمومة الجيم والدال، جمع جديدة، كسفيئة وسُنَنٌ عند
 الزُّهْرِيِّ، ومفردة (جَدَدٌ) بفتح الجيم والدال، عند الزُّهْرِيِّ أيضًا، وهذا يُعدُّ
 من وضع المفرد موضع الجمع، ولذا وُصِفَ بالجمع فقيل: «بيض»^(٨).

* حُبْكٌ: في قوله سبحانه^(٩): ﴿وَالسَّمَاءَ ذَاتَ الْحُبُوكِ﴾، إذ وردت

(١) سورة المائدة، الآية: ٤١.

(٢) راجع: المعجم المفهرس (ك ذ ب ٦٠١)، ومعجم القراءات (٢/٢٧٣-٢٧٤).

(٣) سورة الأنبياء، الآية: ٥٨.

(٤) انظر: المعجم المفهرس (جُدُودًا ١٦٥)، ومعجم القراءات (٦/٣٢-٣٣).

(٥) سورة المؤمنون، الآية: ٥٣.

(٦) راجع: المعجم المفهرس (ز ب ر ٣٣٠)، ومعجم القراءات (٦/١٨٣-١٨٤).

(٧) سبق تخريجها في: ص (١٩٤).

(٨) انظر: المعجم المفهرس (جدد ١٦٥)، ومعجم القراءات (٧/٤٣٠).

(٩) سورة الذاريات، الآية: ٧.

مجموعة «مرّة واحدة» بضمّ الحاء والباء في قراءة الجمهور، جمع «حَبِيكَة» مثل: طَرِيقَة وطُرُق، ومفردة «الحَبِك» بكسر الحاء والباء، مثل «إِبِل» في قراءة أبي مالك الغفاري وآخر، ورُويت عن أبي عمرو، وغيره^(١).

* نُهْر: في قوله تعالى^(٢): ﴿لِأَنَّ النَّفَّاثِينَ فِي جَنَّتِ وَنَهْرٍ﴾، جاءت مفردة مفتوحة الهاء «مرّتين» عند الجمهور، ومجموعة «نُهْر» بضمّتين جمع نَهْر كَرَهْن ورُهْن، أو جمع نَهْر كَأَسَد وأُسْد، والجمع مناسب لجمع «جَنَّات»، وذكر ابن عطية أنّها جمع «نَهَار» وهي قراءة زهير الفرُّقبي، وغيره^(٣).

نُحْس: في قوله عزّ وجلّ^(٤): ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوْابٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَّاسٌ فَلَا تَنْصُرَانِ﴾، وردت مفردة مضمومة التّون مرفوعة السّين «مرّة واحدة» في قراءة نافع وغيره، ومجموعة «نُحْس» بضمّ التّون والحاء جمع نَحَّاس كِلْحَاف ولُحْف، في قراءة الحسن، وآخر، أو جمع «نُحُوس» كرَسُول ورُسُل، أو نَحِيس كَقَضِيب وقُضْب، كما ذكر المُكَبَّري^(٥).

* نُصَب: في قوله عزّ شأنه^(٦): ﴿وَمَا أَكَلَ السَّيِّئُ إِلَّا مَا ذُكِّرْتُمْ وَمَا دُبِحَ عَلَى النَّصْبِ﴾، حيث قرأها الجمهور بضمّتين (النُّصْب) «مرّتين» جمع نَصَب: كسَقْف وسُقْف، أو جمع نَصَاب ككِتَاب وكُتِب، وبالإفراد «النُّصْب» بفتح فسكون في قراءة الحسن - رحمه الله - وغيره^(٧).

- (١) راجع: المعجم المفهرس (الحبك ١٩٣)، ومعجم القراءات (١٢٣/٩ - ١٢٤، ١٢٦).
 (٢) سورة القمر، الآية: ٥٤.
 (٣) انظر: المعجم المفهرس (ن هـ - ٧١٩)، ومعجم القراءات (٢٤٣/٩).
 (٤) سورة الرحمن، الآية: ٣٥.
 (٥) راجع: المعجم المفهرس (نحاس ٦٩٠)، ومعجم القراءات (٢٦٦/٩ - ٢٦٩)، وإعراب القراءات الشواذ (٥٤٤/٢).
 (٦) سورة المائدة، الآية: ٣.
 (٧) انظر: المعجم المفهرس (ن ص ب ٧٠١)، ومعجم القراءات (٢٢٦/٢، ٩١/١٠ - ٩٢).

* لُسُن: في قوله تعالى^(١): ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوِيمٍ ﴾، حيث جاءت مفردة في قراءة الجمهور ﴿بِلِسَانٍ﴾ على اختلاف أعرابها «سبع مرّات»، ومجموعة ﴿بِلُسُنٍ﴾ في قراءة جَنَاح بن حُبَيْش جمع لِسَان كِعِمَاد وَعُمْد^(٢).

«فُعَل»

* صُور: في قوله سبحانه^(٣): ﴿ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ ﴾، وردت مفردة «عشر مرّات» عند الجماعة، ومجموعة ﴿الصُّورِ﴾ جمع صُورَة في هذه المواضع كلّها، وهي في أغلبها قراءة الحسن - رحمه الله - إلاّ أنّه قرأ بها غيره في بعض المواطن^(٤).

* جُدُذ: في قوله عزّ وجلّ^(٥): ﴿ فَجَعَلَهُمْ جُدُذًا ﴾، جاءت مفردة مضمومة الجيم في قراءة الجمهور «مرّة واحدة» وهي اختيار أبي عبيد وغيره، ومجموعة ﴿جُدُذًا﴾ بضمّ ثمّ فتح - كسُرّر في سُرّر جمع سَرِير وهي لغة كَلْب، أو جمع جُدَّة مثل: قُبَّة وقُبب^(٦).

* زُلْف: في قوله تعالى^(٧): ﴿ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّذِي نَقَرْتُمْكُمْ عِنْدَنَا زُلْفًا ﴾، إذ وردت مفردة «أربع مرّات» في قراءة الجماعة، ومجموعة ﴿زُلْفًا﴾

(١) سورة إبراهيم، الآية: ٤.

(٢) راجع: المعجم المفهرس (لسان ٦٤٧)، ومعجم القراءات (٤/٤٥٢-٤٥٣).

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٧٣.

(٤) انظر: المعجم المفهرس (ص و ر ٤١٦)، ومعجم القراءات (٢/٤٦٠-٤٦١، ١٠/٢٦٥) فيه جمع المؤنّف المواطن العشرة.

(٥) سبق تخريجها في: ص(٢٢٨).

(٦) راجع: المعجم المفهرس (جُدُذًا ١٦٥)، ومعجم القراءات (٦/٣٢-٣٣).

(٧) سورة سبأ، الآية: ٣٧.

بفتح اللام وتنوين الفاء، في قراءة الضحاك^(١).

* جُدَد: في قوله سبحانه^(٢): ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ﴾، حيث جاءت مجموعة «مرّة واحدة» مضمومة الجيم مفتوحة الدال جمع جُدَّة في قراءة الجمهور، ومفردة ﴿جَدَدٌ﴾ بفتح الجيم والدال، عند الزُّهري^(٣).

* أُخْر: في قوله عزّ شأنه^(٤): ﴿وَأَخْرَجْنَا مِنْ سَكْبَلَيْهِ أَرْوَاحٌ﴾، وردت مفردة «خمس عشرة مرّة» عند الجمهور، ومجموعة ﴿أَخْرَجَ﴾ في هذه الآية فقط، عند الحسن - رحمه الله - وغيره^(٥).

* حُبِكَ: في قوله تعالى^(٦): ﴿وَالْمَاءَ ذَاتِ الْحُبُوكِ﴾، حيث جاءت مجموعة بضمّ الحاء وفتح الباء ﴿الْحُبُوكِ﴾ جمع حُبَيْكَة كطُرْفَة وطُرْف عند عكرمة وغيره، ومفردة بكسر الحاء والباء ﴿الْحَبِكِ﴾ مثل: إِبِلٌ في قراءة أبي مالك الغفاري وآخر، ورُويت عن أبي عمرو وغيره^(٧).

«فَعَلٌ»

* قَطَعَ: في قوله سبحانه^(٨): ﴿كَأَنَّمَا أَفْشَيْتَ وَجُوهَهُمْ قِطْعًا مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا﴾، حيث قرأها نافع، وغيره كذلك على هذه الصيغة والحال «مرّة واحدة»، جمع ﴿قِطْعَةً﴾ كدِشَنَةٍ وِدَمَنٍ، وقرأها ابن كثير، وغيره ﴿قِطْعًا﴾ بكسر القاف وسكون

(١) انظر: المعجم المفهرس (زلفى ٣٣٢)، ومعجم القراءات (٣٨١/٧).

(٢) خُرِجَتْ في: ص (١٩٤).

(٣) راجع: المعجم المفهرس (جدد ١٦٥)، ومعجم القراءات (٤٣٠/٧).

(٤) سورة ص، الآية: ٥٨.

(٥) انظر: المعجم المفهرس (أخ ر ٢٠)، ومعجم القراءات (١١٤/٨ - ١١٥).

(٦) خُرِجَتْ في: ص (٢٢٨).

(٧) معجم القراءات (١٢٣/٩ - ١٢٤، ١٢٦).

(٨) سورة يونس، الآية: ٢٧.

الطاء مفردة^(١).

* كَسَفَ: في قوله عز وجل^(٢): ﴿أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمَتِ عَلَيْنَا كِسْفًا﴾، جاءت مجموعة بفتح السين «أربع مرّات» في قراءة نافع، وغيره، جمع «كِسْفَةٌ» نحو: كِسْرَةٌ وكِسْرٌ، ومفردة «كِسْفًا» بسكون السين عند ابن كثير، وغيره، ويرى أفرادها الأخصش^(٣).

«فَعَالٍ»

* عِبَاد: في قوله تعالى^(٤): ﴿وَلَا تَكْفُرُوا بِالرَّبِّ إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مَا تَدْعُونَ وَإِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ فَارْجِعُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ أَسْتَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ مِنْ ذُنُوبِهِمْ وَلَهُ إِلَٰهٌ أَحَدٌ﴾، جاءت مفردة «خمس مرّات» عند الجماعة، مرادًا بها الرسول - ﷺ - ومجموعة «عِبَادِنَا» عند بعض القراء، يريدون بها الرسول - ﷺ - وأُمَّتَهُ^(٥).

* كِتَاب: في قوله سبحانه^(٦): ﴿وَلَمْ تَجِدُوا كِتَابًا﴾، حيث وردت مفردة منصوبة في قراءة الجمهور «مرّة واحدة»، ومجموعة «كِتَابٌ» كصاحب وصحاب في قراءة أبيّ - رضي الله عنه - وغيره^(٧).

* إِنَات: في قوله عز وجل^(٨): ﴿إِن يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتَنَا﴾، إذ جاءت مجموعة «ست مرّات» في قراءة الجمهور، ومفردة «أُنْتَى» في قراءة

(١) راجع: المعجم المفهرس (ق ط ع ٥٤٨)، ومعجم القراءات (٣/٥٣٣-٥٣٤).

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٩٢.

(٣) راجع: المعجم المفهرس (كسفا ٦٠٥)، ومعجم القراءات (٥/١١٩، ٦/٤٥٩، ٧/١٦٨) ففي الأخير اختلاف في أسماء القراء. وانظره: كذلك (٩/١٦٨).

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٣.

(٥) انظر: المعجم المفهرس (ع ب د ٤٤٣)، ومعجم القراءات (١/٦٤، ٢/٣٠٤-٣١٢، ٦/٣١٥، ٨/٣٥٧-٣٥٨، ١٠/٤٣٤).

(٦) سبق تخريجها في: ص(٧٠).

(٧) راجع: المعجم المفهرس (ك ت ب ٥٩٢)، ومعجم القراءات (١/٤٢٢-٤٢٣).

(٨) نُحْرِجَتْ في: ص(١٣٤).

الحسن - رحمه الله - وغيره، والمقصود بها الجمع^(١).
 * دِيَار: في قوله تعالى^(٢): ﴿أَوْ حُلَّ قَرِيْبًا مِّن دَارِهِمْ﴾، وردت مفردة «أربع مَرَات» في قراءة الجماعة، ومجموعة «دِيَارِهِمْ» عند مجاهد، وغيره^(٣).
 * رِيَّاح: في قوله سبحانه^(٤): ﴿فَتُرِيْل عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّن الرِّيَّح﴾، حيث جاءت مفردة «أربع عشرة مرَّة» نكرة أو متصلة بأل الجنسية، على اختلاف أعاريبها في قراءة الجماعة، ومجموعة «الرِّيَّاح» عند أبي جعفر يزيد بن القَعْقَاع في القرآن الكريم كلّه، ووافقه الوليد بن مسلم عن ابن عامر في هذا الموضوع^(٥).

* خِلَال: في قوله تعالى^(٦): ﴿ثُمَّ يَجْعَلُهُمْ كَمَا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِّن خِلَالِهِ﴾، وردت مجموعة «مرتين» في قراءة الجماعة، ومفردة «خِلَالِهِ» عند ابن مسعود - رضي الله عنه - وغيره، مثل جَمَل وِجَمَال، وهو واحد يدلُّ على جمع كما قال: النَّحَّاس^(٧).

* كِبَار: في قوله عزَّ وجلَّ^(٨): ﴿وَمَكْرُؤًا مَّكْرًا كِبَارًا﴾، حيث جاءت مفردة على صيغة المبالغة مشددة الباء «مرَّة واحدة» في قراءة الجمهور،

(١) انظر: المعجم المفهرس (إنا ٩٣)، ومعجم القراءات (١٥٧/٢).

(٢) سورة الرعد، الآية: ٣١.

(٣) راجع: المعجم المفهرس (دور ٢٦٤)، ومعجم القراءات (٤٢٨/٤).

(٤) سورة الإسراء، الآية: ٦٩.

(٥) انظر: المعجم المفهرس (روح ٣٢٦)، ومعجم القراءات (٩٣/٥)، ٤٣-٤٢/٦، ٤٣-١١٠-١١١، ١٦٥-١٦٦، ٣٤٢، ٤١٣-٤١٤، ١٠٣/٨، وقد فسَّر ابن القيم ورودها مجموعة في سياق الرِّحمة، ومفردة في سياق العذاب. راجع: بدائع الفوائد (٩٣/١).

(٦) سورة النور، الآية: ٤٣.

(٧) انظر: المعجم المفهرس (خلاله ٢٤٥)، ومعجم القراءات (٢٨٣/٦)، ١٦٩/٧، وإعراب القرآن (١٤٢/٣).

(٨) سورة نوح، الآية: ٢٢.

ومجموعة «كَبَارًا» بكسر الكاف وتخفيف الباء، جمع «كَبِير» كما قالوا، عند زيد بن علي، وآخر^(١).

* خِيَار: في قوله عزَّ شأنه^(٢): ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ هُمُ خَيْرُ الْكَرِيِّةِ﴾^(٣)، حيث جاءت مفردة «تسعًا وثلاثين ومائة مرة» عند الجماعة، ومجموعة «خِيَارًا» جمع «خَيْرٍ» مثل: جِيَادٌ وَجَيْدٌ في قراءة حميد، وغيره، وأجاز أبو الفتح فيها وجوهاً آخر غير الوجه السابق منها: أن تكون جمع «خَائِرٍ» كقَائِمٍ وَقِيَامٍ، أو أن تكون جمع «خَيْرٍ» الذي هو ضدُّ الشَّرِّ نحو: هذا الرَّجُلُ مَجْبُولٌ مِنْ خَيْرٍ، ويمكن أن تكون جمع «خَيْرٍ» الذي هو أَفْعَلُ التَّنْضِيلِ «أَخْيِرٌ» كما قيل: أُبْخَلُ وَيَخَالُ^(٤).

«فُعُول»

* رُفُوثٌ: في قوله سبحانه^(٥): ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ يَلِكَةُ الصِّيَارِ الرَّفُوثُ﴾، وردت مفردة «مرتين» في قراءة الجماعة، ومجموعة «الرُّفُوثُ» بضمِّ الرَّاءِ والفاء، عند ابن مسعود - رضي الله عنه - وآخر^(٦).

* قُرُوحٌ: في قوله سبحانه^(٧): ﴿إِنْ يَمَسَّكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلَهُ﴾، حيث جاءت مفردة «ثلاث مرَّات» بفتح فسكون، عند ابن كثير، وغيره، ومجموعة «قُرُوحٌ» في قراءة الأعمش^(٨).

(١) راجع: المعجم المفهرس (ك ب ر ٥٩٠)، ومعجم القراءات (١٠/١٠٤).

(٢) سبق تخريجها في: ص (١٢٥).

(٣) انظر: المعجم المفهرس (خ ي ر ٢٤٩ - ٢٥١)، ومعجم القراءات (١٠/٩٨)، والمحاسب (٢/٣٦٩).

(٤) خُرِّجَتْ في: ص (٢٢٥).

(٥) راجع: المعجم المفهرس (رفث ٣٢٣)، ومعجم القراءات (١/٢٦٠، ٢٧١).

(٦) سورة آل عمران، الآية: ١٤٠.

(٧) انظر: المعجم المفهرس (قُرَح ٥٤٢)، ومعجم القراءات (١/٥٧٨ - ٥٧٩، ٦٢٢).

* أَلُوفٌ: في قوله تعالى^(١): ﴿يَأْتِيَنَّ مِنَ الْمَلَايِكَةِ﴾، إذ وردت مفردة (تسع مرّات) في قراءة الجمهور، ومجموعة (بالُوف) في قراءة أبي العالية، وغيره^(٢).

* نُجُومٌ: في قوله عزّ وجلّ^(٣): ﴿وَعَلَّمَنَّا وَيَأْتِيَنَّا هُمْ يَسْتَدُونَ﴾، جاءت مفردة «أربع مرّات» عند الجمهور، ومجموعة «وبالنُّجوم» في قراءة مجاهد، وآخر^(٤).

* وُجُوهٌ: في قوله تعالى^(٥): ﴿لِيَسْتَوُوا وَجُوهَكُمْ﴾، حيث وردت مجموعة على اختلاف أعاربيها «ثماني مرّات» في قراءة الجماعة، ومفردة «وَجُوهَكُمْ» كما في مصحف أنس - رضي الله عنه -^(٦).

* بُرُوجٌ: في قوله سبحانه^(٧): ﴿نَبَارِكُ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا﴾، إذ جاءت مجموعة «مرّتين» عند الجماعة، ومفردة «بُرُوجًا» في قراءة قتادة - رحمه الله -^(٨).

* سُؤُوقٌ: في قوله عزّ وجلّ^(٩): ﴿رُدُّوَهَا عَلَيَّ قَطِيفًا مَّسْحًا يَأْسُوقُ وَالْأَعْنَاقِ﴾، حيث وردت مجموعة «بالسُّوق» دون همز عند الجمهور، و«بالسُّؤُوق» بزيادة واو ساكنة بعد الهمزة المضمومة في قراءة قُنبَل عن

(١) سبق تخريجها في: ص(٢١٧).

(٢) راجع: المعجم المفهرس (ألف ٣٦)، ومعجم القراءات (٣/٢٦٢-٢٦٣).

(٣) سبق تخريجها في: ص(١٣٩).

(٤) انظر: المعجم المفهرس (ن ج م ٦٨٨)، ومعجم القراءات (٤/٦٠٥-٦٠٦، ٩/١٧٥).

(٥) سورة الإسراء، الآية: ٧.

(٦) راجع: المعجم المفهرس (وج هـ ٧٤٤)، ومعجم القراءات (٥/١٩).

(٧) سبق تخريجها في: ص(٣٢).

(٨) انظر: المعجم المفهرس (بروجا ١١٧)، ومعجم القراءات (٦/٣٧١).

(٩) خرّجت في: ص(٢٢٤).

ابن كثير، وغيره، ومفردة ﴿بِالسَّاقِ﴾ عند زيد بن علي، حيث اكتنفي بالمفرد عن الجمع لأمن اللبس^(١).

* شَيْخٌ: في قوله سبحانه^(٢): ﴿ثُمَّ لِيَسْخُوتُوا شَيْخًا﴾، جاءت مجموعة «مرّة واحدة» مضمومة الأول، وهو الأصل عند أبي عمرو وغيره، ومفردة ﴿شَيْخًا﴾ إذ الغرض بيان الجنس^(٣).

* سُقُوفٌ: في قوله تعالى^(٤): ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سُقُفًا﴾، وردت مجموعة ﴿سُقُوفًا﴾ نحو: كَعْبٌ وَكُعُوبٌ، ومفردة ﴿سُقُفًا﴾ عند ابن كثير وغيره، والمراد بها الجنس^(٥).

* لُحُومٌ: في قوله عز وجل^(٦): ﴿وَلَحْرِيمًا يُشْرَبُونَ﴾، إذ جاءت مفردة على اختلاف أعاريبها «سبع مرّات» عند الجماعة، ومجموعة ﴿وَلُحُومٌ﴾ كذا قرئت^(٧).

﴿فُعُلٌ﴾

* كُتِبَ: في قوله سبحانه^(٨): ﴿وَلَمْ تَجِدُوا كِتَابًا﴾، حيث وردت مفردة منصوبة «مرّة واحدة» في قراءة الجمهور، ومجموعة ﴿كُتِبَا﴾ بغير ألف مثل: شُهَادٌ وَشُهَدٌ^(٩).

(١) راجع: المعجم المفهرس (بالسوق ٣٧٢)، ومعجم القراءات (١٠١/٨ - ١٠٢).

(٢) خرّجت في: ص (١٩).

(٣) انظر: المعجم المفهرس (شيوخنا ٣٩٨)، ومعجم القراءات (٢٤٨/٨ - ٢٤٩).

(٤) سبق تخريجها في: ص (٢٢٥).

(٥) راجع: المعجم المفهرس (سُقُفًا ٣٥٢)، ومعجم القراءات (٣٧١ - ٣٧٠/٨).

(٦) سورة الواقعة، الآية: ٢١.

(٧) انظر: المعجم المفهرس (لحم ٦٤٦)، ومعجم القراءات (٢٩٥/٩).

(٨) خرّجت في: ص (٧٠).

(٩) راجع: المعجم المفهرس (ك ت ب ٥٩٢)، ومعجم القراءات (٤٢٢/١ - ٤٢٣).

* عُبِدَ: في قوله عز وجل^(١): ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾، إذ قرأها الحسن في رواية ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ﴾ بفتح العين وإسكان الباء وفتح الدال، وجرّ ﴿الطَّاغُوتِ﴾، ويجوز أن يدلّ «عَبَدَ» على الجنسية، وقرأها بالجمع ﴿عُبِدَ الطَّاغُوتِ﴾ بضمّ العين وفتح الباء وتشديدها وفتح الدال مع خفض ﴿الطَّاغُوتِ﴾ الأعمش، وغيره، وهي جمع «عَابِد»^(٢).

* كَذَّبَ: في قوله تعالى^(٣): ﴿لَمَّا تَصِفُ أَلْسِنَتَكُمُ الْكَذِبَ﴾، حيث جاءت مفردة على اختلاف أعاريبها مفتوحة الكاف مكسورة الدال «سبع عشرة مرّة» في قراءة الجمهور، ومجموعة «الكذب» على زنة «رُكِعَ» قيل: إنَّها جمع «كَاذِب» على غير قياس، أو جمع «كَذَاب» على زنة «كِتَاب»^(٤).

* سُمِّرَ: في قوله عزّ شأنه^(٥): ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سُمَّرًا تَهْجُرُونَ﴾، إذ وردت مفردة «مرّة واحدة» عند الجمهور، ومجموعة «سُمَّرًا» بضمّ السين وشدّ الميم مفتوحة كشاهد وشهد، في قراءة ابن مسعود - رضي الله عنه - وغيره^(٦).

* سَجَدَ: في قوله سبحانه^(٧): ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا﴾، حيث جاءت مجموعة «إحدى عشرة مرّة» في قراءة الجماعة، ومفردة «سُجُودًا» في هذه الآية فقط عند إبراهيم التّخعي، وآخر^(٨).

(١) سبق تخريجها في: ص(٢١٦).

(٢) معجم القراءات، (٢/٣٠٢، ٣٠٤-٣١٢).

(٣) سورة النحل، الآية: ١١٦.

(٤) انظر: المعجم المفهرس (ك ذ ب ٦٠١)، ومعجم القراءات (٤/٦٩٧-٦٩٩).

(٥) خُرِّجَتْ في: ص(٢٢٤).

(٦) راجع: المعجم المفهرس (سامرا ٣٥٨)، ومعجم القراءات (٦/١٩٠).

(٧) سورة الفرقان، الآية: ٦٤.

(٨) انظر: المعجم المفهرس (س ج د ٣٤٥)، ومعجم القراءات (٦/٣٧٥).

* حُشِعَ: في قوله عز وجل^(١): ﴿حُشِعًا أَبْصَرُهُ﴾، إذ وردت مجموعة «مرة واحدة» في قراءة الجمهور، ومفردة «حاشعاً» في قراءة ابن عباس - رضي الله عنهما - وغيره^(٢).

* نُحِسَ: في قوله تعالى^(٣): ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكَ شَوَاطِرٌ مِّن نَّارٍ وَنَحَّاسٌ فَلَا تَنْصِرَانِ﴾ جاءت مفردة مضمومة التَّوْنِ مرفوعة السَّيْنِ، «مرة واحدة» في قراءة نافع وغيره، ومجموعة «نُحِسَ» بضم النون وتشديد الحاء وفتحها كذا قرئت، ويجوز أن تكون جمع «نَحِسَ» مثل: شَاهِدْ وَشُهَدَ، كما قال: العُكْبَرِيُّ^(٤).

«فُعَالٌ»

* كُتِّبَ: في قوله سبحانه^(٥): ﴿وَلَا يُضَارُّكَ كَاتِبٌ وَلَا سَاهِدٌ﴾ حيث جاءت مفردة مرفوعة «ثلاث مرّات» في قراءة الجمهور، ومجموعة «كُتِّبَ» بضمّ الكاف وتاء مشدّدة بعدها ألف عند الحسن - رحمه الله -^(٦).

* عُبِّدَ: في قوله عز وجل^(٧): ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾، قرأها بالإنفراد «عَبَدَ الطَّاغُوتَ» بفتح العين وإسكان الباء وفتح الدَّالِ وجرّ «الطَّاغُوتِ» مع دلالتها على الجنس، الحسن في رواية، وجاءت مجموعة «عُبِّدَ» جمع «عَابَدَ» في قراءة أبي واقد الأعرابي في رواية العباس بن الفضل عنه^(٨).

(١) سبق تخريجها في: ص (١٨٣).

(٢) راجع: المعجم المفهرس (حشعاً ٢٣٣)، ومعجم القراءات (٢١٩/٩).

(٣) خرّجت في: ص (٢٢٩).

(٤) انظر: المعجم المفهرس (نحاس ٦٩٠)، ومعجم القراءات (٢٦٦/٩ - ٢٦٩)، وإعراب القراءات الشواذ (٥٤٤/٢).

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

(٦) راجع: المعجم المفهرس (ك ت ب ٥٩٢)، ومعجم القراءات (٤٢٢/١ - ٤٢٣).

(٧) خرّجت في: ص (٢١٦).

(٨) معجم القراءات (٣٠٢/٢، ٣٠٤ - ٣١٢، ٣٥٧/٨ - ٣٥٨).

* سُمَار: في قوله تعالى^(١): ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾، جاءت مفردة «مرة واحدة» عند الجمهور، ومجموعة «سُمَارًا» بزيادة الألف بين الميم والراء، في قراءة ابن عباس - رضي الله عنهما - وغيره^(٢).
* كُفَّار: في قوله سبحانه^(٣): ﴿قَدْ يَسْأَلُونَ مِنَ الْآخِرَةِ كَمَا يَسْأَلُ الْكُفَّارُ مِنَ الْآخِرَةِ﴾، وردت مجموعة على اختلاف مواضعها الإعرابية نكرة أو معرفة «تسع عشرة مرة» في قراءة الجماعة، ومفردة «الكافر» عند ابن أبي الزناد، في هذه الآية مرادًا بها الجنس^(٤).

«فَعَلَّة»

* وَرَثَةٌ: في قوله عز وجل^(٥): ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾، جاءت مفردة «مرة واحدة» في قراءة الجماعة، ومجموعة «الورثة» عند يحيى بن يعمر^(٦).
* عَبْدَةُ: في قوله سبحانه^(٧): ﴿وَعَبْدَةُ الطَّاغُوتِ﴾، حيث قرأها بالإنفراد «وَعَبْدَةُ الطَّاغُوتِ» بفتح العين وسكون الباء وفتح الدال مجرورة «الطاغوت» دالة على الجنس، الحسن في رواية، وبالجمع «وَعَبْدَةُ الطَّاغُوتِ» بالتاء كفاجر وفجرة^(٨).
* عَمْرَةٌ: في قوله تعالى^(٩): ﴿وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْمَكْرَمِ﴾، جاءت مفردة

(١) تُرْجِتُ فِي: ص (٢٢٤).

(٢) انظر: المعجم المفهرس (سامرا ٣٥٨)، ومعجم القراءات (١٩٠/٦).

(٣) سورة الممتحنة، الآية: ١٣.

(٤) راجع: المعجم المفهرس (ك ف ر ٦١٢)، ومعجم القراءات (٤٣٢/٩).

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

(٦) انظر: المعجم المفهرس (ورث ٧٤٩)، ومعجم القراءات (٣٢٥/١).

(٧) سبق تخريجها في: ص (٢١٦).

(٨) معجم القراءات (٣٠٢/٢، ٣٠٤-٣١٢).

(٩) سورة التوبة، الآية: ١٩.

على المصدرية «مرّة واحدة» في قراءة الجماعة، ومجموعة «عمرة» جمع «عامر» عند محمد بن علي الباقر، وغيره^(١).

«فَعَلَّةٌ»

* سُقَاةٌ: في قوله عزّ وجلّ^(٢): ﴿ أَجْعَلْتُمْ مَسَاقِيَةَ الْحَاجِّ ﴾، حيث وردت مفردة على المصدرية «مرتين» عند الجماعة، ومجموعة «سُقَاةٌ» جمع «سَاقٍ» في قراءة محمد بن علي الباقر، وغيره^(٣).

«فَعَلَى»

* سَكْرَى: في قوله سبحانه^(٤): ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى ﴾، حيث قرأها النبي ﷺ - وغيره مجموعة «سَكْرَى» بفتح السين وسكون الكاف دون ألف، وهي جمع «سَكْرَان» كما قال: ابن جنّي، وقرأها بالإفراد «سُكْرَى» بضمّ السين وسكون الكاف دون ألف كـ «حُبْلَى» الأعمش، وآخر^(٥).

«فُعَلَاءٌ»

* شُرَكَاءٌ: في قوله عزّ وجلّ^(٦): ﴿ جَمَلًا لَكُمْ شُرَكَاءُ ﴾، إذ وردت مجموعة مع اختلاف أعرابها «ثلاث عشرة مرّة» جمع شريك، ومفردة «شِرْكَاءُ» في قراءة نافع، وغيره^(٧).

(١) راجع: المعجم المفهرس (ع م ر ٤٨٣)، ومعجم القراءات (٣/٣٥٨-٣٥٩).

(٢) خرّجت في: ص (٢٣٩).

(٣) انظر: المعجم المفهرس (س ق ي ٣٥٣)، ومعجم القراءات (٣/٣٥٨-٣٥٩).

(٤) سورة النساء، الآية: ٤٣.

(٥) معجم القراءات (٢/٧٧-٧٨). وانظره: (٦/٧٥-٧٧) مع اختلاف في أسماء القراء، وتنويع القراءات.

(٦) سورة الأعراف، الآية: ١٩٠.

(٧) راجع: المعجم المفهرس (ش ر ك ٣٨٠)، ومعجم القراءات (٣/٢٣٥، ١٠/٣٨).

«فَعَالِي»

* سَكَرَى: في قوله تعالى^(١): ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَصْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَرَى﴾، إذ قرأها بالجمع «سَكَرَى» بفتح السّين، جمع «سَكَرَانَ» كَنَدْمَانَ وَنَدَامَى أَبُو نُهَيْكٍ، وَآخِرٌ، وَهِيَ لُغَةٌ تَمِيمٌ، وَبِالْإِفْرَادِ «سُكْرَى» بِضَمِّ السّين وسكون الكاف دون ألف كـ«حُبْلَى» في قراءة الأعمش، وآخر^(٢).

«فَعَالِي»

* سُكَرَى: في قوله سبحانه^(٣): ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَصْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَرَى﴾، جاءت مجموعة بضمّ السّين «ثلاث مرّات» في قراءة النبي -ﷺ- وغيره، وهي جمع تكسير على مذهب سيبويه، كما رجّحه السّيرافي، ومفردة «سُكْرَى» كحُبْلَى بضمّ السّين وسكون الكاف، في قراءة الأعمش وآخر^(٤).

«فَعَائِل»

* حَطَّايًا: في قوله عزّ وجلّ^(٥): ﴿تَنْفِرُ كَأَنَّهُمْ حَطَّايَاتٌ﴾، وردت مجموعة «مرّتين» في قراءة الجماعة، ومفردة «حَطَّيْتَكُمْ» في قراءة الجحدري وغيره^(٦).

* كَبَّأْتُ: في قوله سبحانه^(٧): ﴿إِن تَحْتَسِبُوا كَبَّأْتُ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾، حيث

(١) سبق تخريجها في: ص (٢٤٠) ..

(٢) انظر: معجم القراءات (٧٧/٢-٧٨، ٧٥/٦-٧٧).

(٣) خُرِجَتْ فِي: ص (٢٤٠).

(٤) انظر: المعجم الفهرس (سُكَرَى ٣٥٣)، ومعجم القراءات (٧٨، ٧٧/٢، ٧٥/٦).

(٥) سورة البقرة، الآية: ٥٨.

(٦) راجع: المعجم المفهرس (خ ط أ ٢٣٥)، ومعجم القراءات (١٠٧/١، ١٣٦، ٢٣٤، ١٩٠/٣-١٩١).

(٧) سورة النساء، الآية: ٣١.

جاءت مجموعة «ثلاث مرّات» في قراءة الجمهور، ومفردة «كبير أو كبيرة» عند سعيد بن جبّير، وغيره، على إرادة الجنس، أو أنّ المراد به الكفر^(١).
 * عَشَائِرُ: في قوله عزّ وجلّ^(٢): ﴿وَعَشِيرَتُكَ﴾، وردت مفردة «مرّة واحدة» عند حفص عن عاصم، وغيره، ومجموعة «عشائر» في قراءة الحسن - رحمه الله - وهذا رأي الأخفش في جمع «عشيرة» على «عشائر» جمع تكسير^(٣).

«فَعَالِلُ»

* رَفَارِفٌ - عَبَاقِرٌ: في قوله تعالى^(٤): ﴿مُتَكَبِّرِينَ عَلَى رُؤُوفٍ حُضِرٍ وَعَبَقِرِيَّ حِسَانٍ﴾، حيث جاءت كلُّ واحدة منهما مفردة «مرّة واحدة» عند الجمهور، ومجموعة «رَفَارِفٌ، عَبَاقِرٌ» ممنوعة من الضّرف، الأولى في قراءة التّبي - رحمه الله - والأخرى أيضًا كما روى أبو بكر عنه - رحمه الله - ذكر ذلك القرطبي، وهناك قراءات أخرى، لا حاجة لذكرها^(٥).

«مَفَاعِلُ»

* مَسَاجِدُ: في قوله سبحانه^(٦): ﴿وَلَا تُكْبِرُوا هَيْكَلًا وَآتَتْهُ عَلَيْكُمُوفٌ فِي الْمَسْجِدِ﴾، إذ جاءت مجموعة «ست مرّات» في قراءة الجماعة، ومفردة «المسجد» عند مجاهد، وغيره^(٧).

(١) انظر: المعجم المفهرس (ك ب ر ٥٩٠)، ومعجم القراءات (٥٨/٢).

(٢) سورة التوبة، الآية: ١٢٤.

(٣) راجع: المعجم المفهرس (عشيرتكم ٤٦٢)، ومعجم القراءات (٣٦٢/٣).

(٤) سبق تخريجها في: ص (٩٩).

(٥) انظر: المعجم المفهرس (ررف ٣٢٣، عبقرى ٤٤٥)، ومعجم القراءات (٢٨٣/٩ - ٢٨٥).

(٦) سبق تخريجها في: ص (٢٢٥).

(٧) راجع: المعجم المفهرس (س ج د ٣٤٥)، ومعجم القراءات (٢٦١/١).

- * مَنَاسِكُ: في قوله عزَّ وجلَّ^(١): ﴿ قَلِيلًا قَلِيلًا فَصَيَّرْتُم مِّنَاسِكِكُمْ ﴾، جاءت مجموعة «مرّة واحدة» عند الجماعة، ومفردة «مَنَسَكُكُمْ» في قراءة عبدالعزيز المكي^(٢).
- * مَقَاعِدُ: في قوله تعالى^(٣): ﴿ تَبَوَّءُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ ﴾، وردت مجموعة «مرتين» في قراءة الجماعة، ومفردة في هذه الآية ﴿ مَقْعَدًا لِلْقِتَالِ ﴾ عند عبدالعزيز المكي عن بعضهم^(٤).
- * مَوَاضِعُ: في قوله سبحانه^(٥): ﴿ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ﴾، حيث جاءت مجموعة «ثلاث مرّات» عند الجماعة، ومفردة «مَوْضِعِهِ» في قراءة إبراهيم النخعي^(٦).
- * مَسَاكِينُ: في قوله عزَّ وجلَّ^(٧): ﴿ يَأْتِيهَا النَّمْلُ أَدْحُلُوا مَسَكِنَكُم ﴾، حيث وردت مجموعة مع اختلاف أعرابها «مرتين» في قراءة الجماعة، ومفردة «مَسَكِنُكُمْ» عند شهر بن حوشب^(٨).
- * مَعَايِشُ: في قوله تعالى^(٩): ﴿ تَحْنُ قَسَمًا بَيْنَهُمْ مَّيِّشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾، إذ جاءت مفردة «مرّة واحدة» في قراءة الجمهور، ومجموعة «مَعَايِشُهُمْ» عند

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٠٠.

(٢) انظر: المعجم المفهرس (ن س ك ٦٩٨)، ومعجم القراءات (١/٢٧٥).

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٢١.

(٤) راجع: المعجم المفهرس (ق ع د ٥٤٩)، ومعجم القراءات (١/٥٦٧).

(٥) سورة المائدة، الآية: ١٣.

(٦) انظر: المعجم المفهرس (و ض ع ٧٥٣)، ومعجم القراءات (٢/٢٤١).

(٧) سورة النمل، الآية: ١٨.

(٨) راجع: المعجم المفهرس (س ل ن ٣٥٣)، ومعجم القراءات (٦/٤٩١-٤٩٢، ٣٥٢/٧، ٥٠٦/٨).

(٩) سورة الزخرف، الآية: ٣٢.

عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - وغيره^(١).

* المَسَارِق - المَعَارِب: في قوله عز وجل^(٢): ﴿فَلَا أُقِيمُ رَبِّي الْمَشْرِقِي وَالْمَغْرِبِي﴾، حيث وردت اللفظة الأولى مجموعة «ثلاث مرّات»، والثانية «مرّة واحدة» عند الجمهور، وجاءتا مفردتين ﴿بِرَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ في هذه الآية فقط عند عبدالله بن مسلم، وغيره، وقد بين ابن القيم سبب إفرادها وجمعها^(٣).

* مَفَاتِيح: في قوله سبحانه^(٤): ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْهُم مَّفَاتِحُهُ﴾، جاءت مجموعة «مرّتين» عند الجمهور، جمع مِفْتَحٍ أو مَفْتَحٍ، ومفردة ﴿مِفْتَاخَهُ﴾ عند قتادة، وغيره^(٥).

«مَفَاعِيلُ»

* مَفَاتِيح: في قوله سبحانه^(٦): ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْهُم مَّفَاتِحُهُ﴾ حيث قرئت ﴿مَفَاتِيحُهُ﴾ جمع «مِفْتَاخٍ» عند ابن جبير، ومفردة ﴿مِفْتَاخَهُ﴾ عند قتادة، وغيره^(٧).

«فَعِيلٌ»

* عَيْدٌ: في قوله تعالى^(٨): ﴿وَعَبْدَ الظُّلُمَاتِ﴾، حيث قرئت بالإنفراد

(١) راجع: المعجم المفهرس (معشنتهم ٤٩٥)، ومعجم القراءات (٣٦٨/٨).

(٢) سورة الماعز، الآية: ٤٠.

(٣) راجع: المعجم المفهرس (ش ر ق ٣٧٩، غ ر ب ٤٩٧)، ومعجم القراءات (٨٩/١٠). وانظر قبل ذلك (٤٠٩/٦) وبعده (١٤٦/١٠)، وبدائع الفوائد (٩٥/١ - ٩٦).

(٤) سبق تخريجها في: ص (٢٠٧).

(٥) راجع: المعجم المفهرس (ف ت ح ٥١١)، ومعجم القراءات (٣٠٦/٦، ٧٠/٧ - ٧١).

(٦) أخرجت في: ص (٢٠٧).

(٧) انظر: المعجم المفهرس (ف ت ح ٥١١)، ومعجم القراءات (٣٠٦/٦، ٧٠/٧ - ٧١).

(٨) سبق تخريجها في: ص (٢١٦).

«وعَبَدَ» عن الحسن في رواية، وبالجمع «عَبِدَ» جمع عَبَدَ في قراءة ابن عباس - رضي الله عنهما - في رواية، وآخر^(١).

«أَفَاعِلُ»

* أَكْبَرَ: في قوله تعالى^(٢): «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا»، حيث وردت مجموعة «مرة واحدة» في قراءة الجماعة، ومفردة «أكبر» عند ابن مسلم^(٣).

«فَيَاعِيلُ»

* شَيَاطِينُ: في قوله عز وجل^(٤): «إِنَّ الْمُبَدِّينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ»، حيث وردت مجموعة على تعدد أعاربيها «سبع عشرة مرة» عند الجماعة، ومفردة «الشَّيْطَانُ» في قراءة السلمي، وغيره^(٥). تلك قراءات التّعاقب بين المفرد والجمع.

ثانياً: الشُّعْرُ:

وأما في الشُّعْرِ فلم تقع عينيَّ إلا على بيت واحد، وهو قول الشاعر^(٦):
يَا أَضْبَعًا أَكَلْتُ آيَارَ أَحْمِرَةَ فَنِي الْبُطُونِ وَقَدْ رَاحَتْ قَرَاقِيرُ
حيث رواه سيبويه بالجمع على «أَفْعُلُ» «أَضْبَعُ»، ورواه أبو زيد بالإفراد «ضْبَعًا»، في حين يرى أبو حاتم أنه بضم الضاد على «ضْبَعُ» فهو على «فَعْلُ»

(١) معجم القراءات (٢/٣٠٢، ٣٠٤-٣١٢، ٣١٥/٦، ٣٥٧/٨-٣٥٨).

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٢٣.

(٣) انظر: المعجم المفهرس (ك ب ر ٥٩١)، ومعجم القراءات (٢/٥٣٧-٥٣٨).

(٤) سورة الإسراء، الآية: ٢٧.

(٥) راجع: المعجم المفهرس (ش ط ن ٣٨٣)، ومعجم القراءات (٥/٤٩). وانظره: قبل ذلك

(٢/٤٥٦-٤٥٧).

(٦) البيت من «البيسط» لجريز الضبي في: الكتاب (٣/٥٨٩)، والنوادر (٢٩٥)، والمذكر والمؤنث

مع تعليق المحقق (١/٥٨-٥٩)، واللسان «أير»، والشاهد ووجهه بيّنا في المتن.

جمع كثرة، وقد ردَّ عليه الأنباري بأنه لم يروه أحد على الجمع - يقصد على «فُعُل» - وإنما الرواية على الواحد «ضَبْعًا»، والواحد يكفي من الجمع.
ثالثًا : النثر :

ومن التعاقب في النثر: تمييز «كم الخبرية» إذ يجوز أن يكون مفردًا، وأن يكون جمعًا نحو: كَمَ رَجُلٍ أو رِجَالٍ قد لقيت، وكذلك الاستفهامية عند الكوفيين إذا كان السؤال مُرادًا به الأصناف، كما عند الأحنف في نحو: كَمَ غُلْمَانًا لَكَ؟ أَي كَمَ عِنْدَكَ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ؟ بينما أوجب البصريون أن يكون تمييز الاستفهامية مفردًا، ولا يجوز أن يكون جمعًا، كما في نحو: كَمَ غُلَامًا لَكَ؟ في حين فُسِّرَ ما كان جمعًا لديهم على أنه حال^(١).

وبعد، فليس الهدف المنشود من هذا الفصل، جمع قدر كبير من القراءات المتناوبة أو المتعاقبة فحسب، ولكئله لبيان قدر هذا الكتاب العظيم، بتتبع قراءاته وصورته مصدرًا ثراءً لدراساتنا اللغوية على تعدد فروعها، مع إظهار صورة المشاكلة الوثيقة بين المفرد، وجمع التكسير، وكيف ينوب أحدهما عن الآخر؟ أو كيف يتعاقبان على موضع واحد؟

ونتيجة هذا الفصل وخلاصته هي: إثبات قياسية وضع المفرد موضع الجمع والعكس، في ضوء القراءات القرآنية التي أوردتها، وبهذا يتكاتف هذا الفصل برمته مع المبحث الأول في الفصل الأول المعنون بـ«وَضْعُ الْمُفْرَدِ مَوْضِعَ الْجَمْعِ بَيْنَ السَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ»، ومن ثمَّ يلتحم أول هذا البحث بآخره، وهذه سمة جليلة أن تأخذ كلُّ جزئية من هذا البحث بعرض أختها؛ ليكتمل البنيان؛ وتشتدَّ الأركان، والله المستعان وعليه التكلان، وهو أعلم وأحكم.

(١) انظر: الأصول (٣١٥/١ - ٣١٨)، ومسائل الخلاف (٥٧٠/١ - ٥٧٣)، وفي الأخير تفصيل جميل.

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أمَّا بعد

ف«عِنْدَ الصَّبَاحِ يَحْمَدُ الْقَوْمُ الشَّرِيَّ»^(١) فأحمد الله عزَّ وجلَّ في كلِّ وقتٍ وعلى كلِّ حالٍ، كما أحمده - سبحانه - أن وفَّقني لإتمام هذا البحث الذي أرجو أن يكون قدَّم صورة رائعة لما في لغتنا من تشاكل، وتناسب، وتقارب، وتوافق بين المفرد وجمع التَّكْسِيرِ، في ضوء الفصول والمباحث التي مرَّ بيانها.

وبناء على هذا فإنَّ البحث وصل إلى ما يلي:

أولاً: أنَّ كلاً من المفرد وجمع التَّكْسِيرِ له خصوصيَّته من حيث الأبنية، والتراكيب، والدلالات، فهما في الحقيقة مختلفان، لذا لم تدرس وجوه الاختلاف؛ لأنَّها ثابتة فيهما، بل يُحَثُّ وجوه الاتِّفَاق بينهما؛ لبيان سرِّ ذلك التَّوْافُقِ صرفيًّا كان، أو نحويًّا، أو دلاليًّا.

ثانياً: ظهر من خلال البحث أنَّ وضع المفرد موضع الجمع والعكس مقيس؛ لوروده بكثرة في شواهد قرآنيَّة، وشعريَّة، وذلك في المبحث الأوَّل من الفصل الأوَّل.

ثالثاً: أنَّ في لغة العرب أصولاً وفروعاً، وبعد دراسة المفرد والجمع اتَّضح أنَّ المفرد أصل، والجمع فرعٌ عنه، وعليه فقد تبع الجمع المفرد في أحكام كثيرة، في تثنيته، وصرفه، وجمعه، وتصغيره، والنَّسْبَةُ إليه، وحركاته، وصحَّته، وإعلاله، وتلك مفصَّلة في المبحث الثاني من الفصل الأوَّل.

رابعاً: بلغ التَّوْافُقُ بين المفرد والجمع مداه، إذ جاء كلُّ منهما موافقاً للآخر عدَّة، وزنة، وضبطاً، وذلك مشروح في المبحث الثالث من الفصل الأوَّل.

(١) مجمع الأمثال (٣١٨/٢).

خامساً: من النَّاحِيَةِ النَّحْوِيَّةِ أَجْدُ أَنَّ الْمَفْرَدَ وَالْجَمْعَ تَوَافَقَا فِي الْإِعْرَابِ، وَعُودَ الضَّمِيرِ، وَالْإِعْمَالِ، وَالنَّعْتِ، وَهَذَا مَا تَحَدَّثَ عَنْهُ الْفَصْلُ الثَّانِي فِي أَرْبَعَةِ مَبَاحِثَ.

سادساً: خُتِمَ الْبَحْثُ بِالْفَصْلِ الدَّلَالِيِّ؛ لِأَنَّهُ نَتِيجَةُ حَتْمِيَّةِ لِلْفَصْلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ النَّحْوِيِّ وَالصَّرْفِيِّ، وَتَجَلَّى هُنَاكَ أَنَّ الْمَفْرَدَ قَدْ يَنْوِبُ عَنِ الْجَمْعِ وَالْعَكْسَ صَحِيحٌ، إِذْ يَتْبَادَلَانِ الْمَوْقِعَ فَإِذَا جَاءَ أَحَدُهُمَا فَلَا يَأْتِي الْآخَرُ، بَيْنَمَا يَتَعَاقَبَانِ عَلَى مَوْطِنٍ وَاحِدٍ فَيُرَدُّ الْمَفْرَدُ وَالْجَمْعُ كِلَاهِمَا فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ.

سابعاً: لَقَدْ جَدَّتْ فِي هَذَا الْبَحْثِ أُمُورٌ مِنْهَا:

أ - جَمَعَ وَجُوهَ الْإِتْفَاقِ بَيْنَ الْمَفْرَدِ وَالْجَمْعِ مِنْ مَصَادِرٍ وَمَرَاجِعٍ شَتَّى بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مَبْثُوثَةً.

ب - دَرَسَتْ كُلَّ وَجْهِ دَرَسَةً اسْتِقْصَائِيَّةً مَدْعَمَةً بِالشُّوَاهِدِ عَلَى اخْتِلَافِ أَصْنَافِهَا، وَتَقْسِيمِهَا كَذَلِكَ إِلَى ثَلَاثَةِ فِصُولٍ صَرْفِيَّةٍ، وَنَحْوِيَّةٍ، وَدَلَالِيَّةٍ.

ت - طَعَّمَ الْبَحْثَ بِمَجْمُوعَةٍ مِنَ الْقَرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ وَالشَّاذَّةِ، وَبِخَاصَّةِ الْفَصْلِ الثَّلَاثِ.

ث - الْإِشَارَةُ إِلَى اسْمِي الْجَمْعِ وَالْجِنْسِ، وَسَرَدَ شَوَاهِدَ وَأَمْثَلَهُ عَلَيْهِمَا فِي الْغَالِبِ مِنَ الْبَحْثِ؛ إِذْ إِنَّهُمَا يَقْتَرِنَانِ بِجَمْعِ التَّكْسِيرِ فِي مَوْثِقَاتٍ كَثِيرَةٍ.

ج - أَنَّ الْكُوفِيِّينَ لَدَيْهِمْ تَوْشُّعٌ لِعُيُوبٍ مَحْمُودٍ، فَفِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْطِنٍ مَلَّتْ إِلَى رَأْيِهِمْ؛ لَوْضُوحِهِ وَأَطْرَادِهِ فِي الْقَرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ، وَكَلَامِ الْعَرَبِ.

ثَامِنًا: لَا تَكَادُ تَجِدُ مَسْأَلَةً مِنْ مَسَائِلِ هَذَا الْبَحْثِ، إِلَّا وَفِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَقَدْ حَاوَلْتُ أَنْ أَبْدِيَ وَجْهَةً نَظْرِي فِيمَا طَرَحُوهُ، مُؤَيِّدًا تِلْكَ الْآرَاءَ بِبَعْضِ الْأَدْلَةِ.

تَاسِعًا: تَعَرَّضَ الْبَحْثُ لِبَعْضِ مِنَ الْأَبْوَابِ وَالْأَصُولِ النَّحْوِيَّةِ وَالصَّرْفِيَّةِ الْجَدِيدَةِ بِالْبَحْثِ، مِنْ بَيْنِهَا الْإِعْرَابُ، وَالضَّمَانُ، وَالنَّعْتُ، وَالسَّمَاعُ،

والقياس، والإعمال، والمشتقات، والثنية، والممنوع من الصرف، وجمع الجمع، والتصغير، والنسب، والإعلال.

وأخيرًا، يوصي البحث بما يلي:

الأولى: أن يلتفت الباحثون إلى دراسة أسرار لغتنا، واستخراج الأشباه والنظائر، لكي يتمكن الشبيبة من معرفة سرّ بقاء هذه اللغة العظيمة.

الثانية: أن تُبحث القضايا الجزئية، ليتسنى للدارس أن يخرج بنتائج وتوصيات نافعة.

الثالثة: أن يعاد النظر في دراسة النحو الكوفي؛ لأنه يحمل في طياته كثيرًا من النكات اللغوية والنحوية والصرفية، وفوق ذلك فيه يسر على الأحداث.

الرابعة: أن تدرّس أصول العربية في المراحل الجامعية الأولى، بعيدًا عن الخلاف؛ لكي يستطيع الطالب إتقان تلك الأصول، وأما مسائل الخلاف فتلقى على طلاب الدراسات العليا؛ لتتسع مداركهم، وتنمو ملكة الحوار لديهم.

وبعد، فهذا ما خلص إليه البحث من نتائج وتوصيات، أمل أن يكون قد تعرّض لبعض منها، والله أعلم وأحكم، وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحث

الفهارس الفنية* ، وهي سبعة:

- ١ - فهرس الآيات القرآنية الكريمة. (٢٥٤ - ٢٥٢)
- ٢ - فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار. (٢٥٥)
- ٣ - فهرس الأمثال والأقوال. (٢٥٦)
- ٤ - فهرس الأبيات الشعرية. (٢٥٩ - ٢٥٧)
- ٥ - فهرس الأمثلة والأبنية والأوزان والصيغ. (٢٧٧ - ٢٦٠)
- ٦ - فهرس المصادر والمراجع. (٢٩٣ - ٢٧٨)
- ٧ - فهرس الموضوعات. (٢٩٩ - ٢٩٤)

* رموز وردت في الفهارس:

ق: قراءة.

ق/هـ: قراءة في الهامش.

هـ: الهامش.

م/هـ: في المتن والهامش.

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

السورة	رقم الآية	الصفحة	-	١٤٠	٢٢٣٤ ق
- البقرة	٧	٢١٨ ق	- النساء	٤	١٨ ق
-	٢٢	٢١٨ ق	-	٢٠	٢٠٩ ق
-	٢٣	٢٣٢ ق	-	٣١	٢٤١ ق
-	٢٥	٢٠٠ ، ١٥٧	-	٤٣	٢٤٠ ق ، ٢٤١ ق
-	٣٠	٢٠٦	-	٦٩	٢٠٦ ق
-	٥٧	١٣٢	-	٩٢	٢٠٩ ق
-	٥٨	٢٤١ ق	-	١١٧	١٣٤ ق ، ٢٣٢ ق
-	٧٨	١٠٧ ق	-	١٧١	٢٢٦ ق
-	١١٤	١٢٨ ق	- المائدة	٣	٢٢٩ ق
-	١٣٣	٢١٨ ق	-	١٣	٢٤٣ ق
-	١٦٤	٣٠ ق ، ١٣٤	-	٤١	٢٢٨ ق
-	١٧٩	١٧٥	-	٦٠	٢١٦ ق ، ٢٢٣ ق ، ٢٣٧ ق ، ٢٤٤ ق
-	١٨٤	٣٢ ق ، ٢٠٠	-		٢٣٨ ق ، ٢٣٩ ق ، ٢٤٤ ق
-	١٨٧	٢٢٥ ق ، ٢٣٤ ق ، ٢٤٢ ق	-	٨٩	٢١٩ ق
-	٢٠٠	٢٤٣ ق	-	٩٥	٣٢ ق
-	٢١٠	١٧٥	-	٩٦	٢٢٦ ق
-	٢٣٣	٢٣٩ ق	- الأنعام	٧٣	٢٣٠ ق
-	٢٦٤	١٣٨	-	٩٦	٢١٩ ق
-	٢٦٦	٢١٨ ق	-	١٢٣	٢٤٥ ق
-	٢٨٢	٢٣٨ ق	-	١٣٨	٢٢٣ ق
-	٢٨٣	٧٠ ق ، ٢٢٥ ق ، ٢٣٢ ق ، ٢٣٦ ق	-	١٤١	٧٠ ق
-	٢٨٥	٣١ ق	- الأعراف	١٠	٢٢٦ ق ، ١١٥ ق
-	٢٨٦	٢١٩ ق	-	٤٠	٢٢٧ ق
- آل عمران	٤١	٢٢٦ ق	-	٥٧	٣٠ ق
-	١٢١	٢٤٣ ق	-	١٥٧	٢٢٣ ق
-	١٢٤	٢١٩ ق	-	١٧٩	١٥٩ ق

٢٠٩	١٨	- الكهف	٢٠٠	١٨٠	-
ق١٨	٢٥	-	ق٢٤٠	١٩٠	-
ق٧١	٣١	-	ق٢١٩	٢٠٥	-
ق٣٠	٤٥	-	ق٢٣٥، ق٢٢٧، ق٢١٧	٩	- الأنفال
٢٠٩	٥١	-	ق٢٢٥	٤١	-
ق٢٢٣	٧٧	- مريم	ق٢٢٧	٦٠	-
٢٠٩	٨٢	-	ق٢١، ق٢٢	١٧	- التوبة
٢٠٠	١٨	- طه	ق٢٢	١٨	-
ق١٩٣	٧٧	-	ق٢٤٠، ق٢٣٩	١٩	-
٢٠٠	٤٧	- الأنبياء	ق٢٤٢	١٢٤	-
ق٢٣٠، ق٢٢٨	٥٨	-	ق٢٣١	٢٧	- يونس
ق٣١	١٠٤	-	١٦٨	٨٣	-
ق٣١	١٤	- المؤمنون	٢٠٦	٨٠	- يوسف
١٦١	٢١	-	٣	٨٦	-
ق٢٣٩، ق٢٣٧، ق٢٢٤	٦٧	-	ق٢٣٣	٣١	- الرعد
ق٢٢٠	٣١	- النور	ق٣١	٤٢	-
ق٢٣٣	٤٣	-	ق٢٣٠	٤	- إبراهيم
ق٢٤٤، ٢٠٧	٦١	-	ق٣٠	١٨	-
ق٢١٦	٣	- الفرقان	ق١٣٥	٤١	-
ق٣٠	٤٨	-	ق٣٠، ق١٩٣	٢٢	- الحجر
١٠٨	٤٩	-	ق١٣٩، ق٢٣٥	١٦	- النحل
ق٢٣٥، ق٣٢	٦١	-	ق٢٢٧	٢٦	-
ق٢٣٧	٦٤	-	٢٢	٤٨	-
ق٢٢٠	٦٨	-	٢١، ١٦٠	٦٦	-
ق٢١٧	٧٤	-	ق٢٣٧	١١٦	-
٢٠٧	١٠٠-١٠١	- الشعراء	ق٢٣٥	٧	- الإسراء
١٣٤	١١٩	-	٢٤٥	٢٧	-
ق٢٤٣	١٨	- النمل	ق٢٣٣	٦٩	-
ق٣٠	٦٣	-	ق٢٣٢	٩٢	-
١٥٧	٢١	- الروم			

٢٢١ ق	٤٠	-	٣٠ ق	٤٨	-
٢٣١ ق، ٢٢٨ ق	٧	- الذاريات	٣٢ ق	٥٠	-
٢٢٢ ق	٢٢	-	١٧٥ ق	١٦	- لقمان
٣٢ ق	٣٢	- النجم	٢٢٠ ق	١٩	-
٢٣٨ ق، ١٨٣ ق	٧	- القمر	٣٢ ق	٢٠	-
٢٢٩ ق	٥٤	-	١٧٥	١٠	- الأحزاب
٢٣٨ ق، ٢٢٩ ق	٣٥	- الرحمن	٢٠٧	٦٠	-
٢٤٢ ق، ٩٩ ق/هـ	٧٦	-	٢١٧ ق، ٢٢١ ق	١٩	- سبأ
٢٣٦ ق	٢١	- الواقعة	٢٣٠ ق	٣٧	-
٣٣ ق	٧٥	-	٢٣١ ق، ٢٢٨ ق، ١٩٤ ق	٢٧	- فاطر
١٠٠ ق/هـ	٢٧	- الحديد	١٣٤	٤١	- يس
٣٢ ق	١١	- المجادلة	٢٢٤ ق	٣٣	- ص
٣١ ق	١٤	- الحشر	٣١ ق	٤٥	-
٢٣٩ ق	١٣	- الممتحنة	٢٣١ ق	٥٨	-
٢٢٢ ق	٢	- الطلاق	١٩٤	٢٣	- الزمر
٢٢٢ ق	٤	-	٣١ ق	٣٦	-
٢٣ ق	٤	- التحريم	٢٢٤ ق	٧	- غافر
٣١ ق	١٢	-	٢٣٦ ق، ١٩	٦٧	-
٢١٠	١٧	- العنكبوت	١٦١	٧٩	-
٢٤٤ ق	٤٠	- المعارج	٣٠ ق	٣٣	- الشورى
٣١ ق	٤٣	-	٣٢ ق	٣٧	-
٢٣٣ ق	٢٢	- نوح	٢٤٣ ق	٣٢	- الزخرف
١٩٤	٢	- الإنسان	٢٣٦ ق، ٢٢٥ ق	٣٣	-
١٥٤	١٢-١١	- المرسلات	١٣٩	٥٣	-
١٥٩	٧-٢	- التكويد	٣٠ ق	٥	- الجاثية
١٠٩	١٦	- الغاشية	٢٤	١٥	- الأحقاف
٢٣٤ ق، ١٢٥ ق/هـ	٧	- البيئة	٢١٧ ق، ٢٢١ ق	٢٤	- محمد
			٢٢١ ق	٢٦	-
			٢٢١ ق	٢٩	- الفتح
			٢٠٧	١٧	- ق

فَهْرُسُ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ وَالْآثَارِ

- «أَحْبَبْتُكُمْ إِلَيَّ...» ١٧٩ (هـ)
- «إِذَا سَافَرْتُمْ فِي...» ٧١
- «أَلَا أُخْبِرُكُمْ...» ١٧٩
- «أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ...» ٧١
- «خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ الْإِبِلَ...» ١٦٣
- «سَمِعَ اللَّهُ بِهِ...» ٧١
- «لَا صَدَقَةَ فِي أَقْلٍ...» ١٠٧
- «الْمُؤْمِنُونَ كَرَجُلٍ وَاحِدٍ...» ٢٦ (هـ)
- «الْمُؤْمِنُونَ كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ...» ٢٦
- «مَثَلُ الْمُتَنَافِقِ كَمَثَلِ...» ٤٥ (م/هـ)
- «مَنَعَتِ الْعِرَاقُ...» ٢١٠ (م/هـ)
- «وَجَدْنَا وَلايَةَ الْمُطَيِّبِيِّ...» ١٠١ (هـ)
- «وَمَنْ أَتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا...» ث
- «يُضْحِي أَعْلَامُهَا قَامِسًا...» ٢١٠

فَهْرِسُ الْأَمْثَالِ وَالْأَقْوَالِ

- «إِنِّي لَأَتِيهِ بِالْغَدَايَا وَالْمَشَايَا» ١١٩
- «بَعِيرٌ ذُو عَثَانَيْنِ» ١٨
- «تَرَكَتُهُ بِمَلَا حِسِ الْبَقَرِ أَوْلَادَهَا» ١٧٩ ، ١٧٥
- «جُبْتُ مَذَاكِيرُهُ» ٢١٣
- «الرَّجَالُ وَأَعْضَادُهَا، وَالنِّسَاءُ وَأَعْجَازُهَا» ١٥٤
- «عَبِيدٌ رَقِيقٌ» ٢٠٧
- «عِنْدَ الصَّبَاحِ يَحْمَدُ الْقَوْمُ السَّرَى» ٢٤٨
- «قُطَانٌ مَكَّةَ، وَسُكَّانُ الْبَلَدِ الْحَرَامِ» ١٨٣
- «لِقَاحَانِ سَوْدَاوَانِ» ٤٤
- «نَاقَةٌ كِنَازٌ، وَنُوقٌ كِنَازٌ» ١٣٧
- «هَذَا ثَوْبٌ أَكْيَاشٌ» ١٩٠
- «هُنَّ حَوَاجِجُ بَيْتِ اللَّهِ» ١٨٣
- «هُوَ أَحْسَنُ الْفَتْيَانِ وَأَجْمَلُهُ» ١٦٥ ، ١٦٣
- «هُوَ الْأَنْعَامُ» ١٦٠

فَهْرِسُ الْأَبْيَاتِ الشَّعْرِيَّةِ

أول البيت	القافية	الصفحة	وظاب	فيرد
وبلدة	أمواؤُهَا	١٢٣	إذا	١٥٥ أولادُهَا
ماصحة	أفياؤُهَا	١٢٣	واضطربت	١٥٥ أعضاءُهَا
—	أصلابًا	٢١٤	وجعلت	١٥٥ تتعَادُهَا
فما	الرقابًا	١٨٧	وطي	٣٤-٣٣ منضد
بها	فصليبُ	١٧	إلا	١٠٨ الجليد
هما	فتنكبوا	٤٥	دار	١٣٩ العجيد
وقد	وأهأبها	٢١٣	أما	٧١ الأيادي
إذا	فنضاربُ	١٨٠	فلقد	٣٣ أجيادي
تعمَّقُ	وكليبُ	١٥٧	يا عين	١٧٦ كبيد
ما أحسن	ترائبها	٢١٤	ومثلك	٣٥ بأجسادها
رَبِّه	فأجابوا	١٦٧-١٦٦	ثم	١٨٥ فجر
ولا قمر	مذهب	٢٨	هل	٢٠١ أُسْرُ
فلما	المجرب	١٣٧-١٣٦	ألكني	٢١١ الخبئر
وعدت	بيشرب	١٨٠-١٧٩	سوامق	٢١٢ أحمرًا
إني	مكذوب	٢٤	كان	١٧٦ بعقرًا
زرقًا	لليعاسيب	١٨٨	إذا	٢٠٨ خبيرًا
ومن	كالغائب	٢١١	وماحِبُّ	١٦٩ الدياترًا
تحلب	الأواطب	٦٤	قال	١٨ قتيارًا
فإن	بها	٢٨	فالجزع	٣٤ مقفرًا
أبِّي	استقلَّت	١٥٥	يقوم	١٢٥ تيرًا
وإذا	فمَلَّت	١٥٧	وإني	٨ جدير
قد	ما ضَمَّت	١٥٥	فإن	٨ وشكور
إذا	التفت	١٥٥	وقربن	٧٢-٧١ الخطر
لم	أمشاج	١٩٦	وأبِّي	٢١٢ حمر
وما كنت	الصفائح	١٨٠	فما	١٨١-١٨٠ بشير
ألا	ومنازح	١٥٦	وأدخل	٣٥-٣٤ غير
إذا	الذبيح	١٧٦-١٧٥	يا أضبها	٢٤٥ قرائير

١٩٤، ٢٢-٢١	أخلاق	جاء	١٩	الصدور	فقلنا
١٩٥، ٢٢-٢١	الثَّوَابُ	شراذم	٢٢٣(هـ)	النَّصُورُ	وفككك
١٦١	وبلغ	فيها	٢٠٨	مستعاز	ألا
١٦١	البهق	كأنه	٢١١	لزور	هم
٢١١	مفتوقاً	وجفنة	٣٤	الأحجاز	وإذا
٢١٠	الخنافق	بني	٢٢	نصر	فباست
٢١٠	طالق	المال	٧٢	المقادير	أعاريب
٢١٢، ١٣٥	الأفق	وأنت	٢١٣	حمام	فليت
٢١٥، ٢١٤	الغرق	يل	٢١٠	العصافير	لابأس
٢٠٧	صديقها	دعها	٢٢٤-٢٢٣م/هـ	بأمير	يا عاذلاتي
١٢٩	أيلاً	وبرذونة	٢١٥	قصار	المكرهين
١٨٧	واكتحالها	لقد	١٣٢	مكور	يستن
٢٠٨	فلالاً	حملت	١٣٢	والذرور	بين
١٣٧	جلالاً	ذكي	٢١١	الطائر	على
١٦٣	قذالاً	ومية	٢٢	الجواميس	الواردون
٢٠٨	أفيلاً	أخذوا	١٧٥	وتضريسي	هل
٣٣	وخالها	فإن	٢٢، ١٧	خميص	كلوا
٩٣	مجنل	فعبت	١٩٦	أسماط	كثانها
١١٤	طيالها	تبين	٢٥	وأصلعاً	يبينهم
١٧٥	مراجله	إذا	٣٤	تسلعاً	وعملى
١٦٨	تمجيل	أرجو	٢١٣-٢١٤	موضعاً	هم
١٩٦	خراذيل	ينخدو	٤٧	ومصرعاً	فما
١٦١	حواصلته	مثل	١٨٠	والفنعاً	قد
٧٢	بالأصائل	لعمري	١٩٥، ٣٤	جياعاً	كان
١٩٥	تنجلي	يا ليلة	١٢٩	ججج	ومعرض
١١١	رجالي	خنائى	١٣٨	متألف	وأشلاء
١٤٠	سخلي	فلقد	١٩٥	الطرائف	لظلل
١٨٤	مهبل	ممن	١٢٤	وفي	ورجح
٤٤	التبقي	تبقلت	١٢٤	ماقتفي	مفرد

١٨٣	الحموي	أوالفا	٤٤	ونهشلي	بين
١٢٤	من	كذلك	١٢٨	صيما	فيات
١٢٤	يعن	ذي	١٢٨	خضما	لولا
١٣٨	ما أنقين	لا يشتكين	١٢٨	قيما	ولا
١٣٨	أو عين	سادام	١١٢	يقومها	واني
١٣٧	غضونا	علينا	٢١٤	فالقصيم	عفا
١٧	سبيننا	لا تنكروا	١٦٢-١٦١	حرام	ألبان
١٧	شجينا	في	١٦٢-١٦١	طعام	وطعام
٤٥	أخوان	وكل	٢٢	الضراغم	بفي
١١٨	أقني	مزائد	٣٤	الكواطم	فياليت
٤٤	جمالين	لأصبح	١٠٨	يتلم	أثافي
١٢٠-١١٩	أشيتيه	ألا	١٦٩	اللحم	وكم
١٣٧	شمالينا	ألم	٢١٢، ١٨٥	ولا قزم	شم
١٣٨	المكاويتا	شربت	٢١٢	لم ينم	حتى
٩٣	عادينا	أخشي	١٩٥	الأشخم	فيها
٢١٤	الولي	وبالحجور	١٢٧	نوم	وشاع

فهرس الأمللة والأبئلة والأوزان والصيغ*

		(أ)		
٣٢	- أتر - آثار:			- آخبة - أواخي:
١٠٧	- أئبة - أئبي:	١٠٨		- آذان:
٢٢٠	- أئم - أئم:	١٥٩		- آذي - أواذي:
٤٦	- أئمد:	١٠٨		- آري - أواري:
٤٦	- أجرة:	١٠٨		- آسة - أواسي:
٢٢٢	- آجل - آجال:	١٠٨		- آلفة - أولف = والفة:
٤٦	- آجمع:	١٨٣		- آلك:
١٦٣	- آجمل:	٤٦		- آيل - أول - أئل:
٨٠	- آجادل:	١٢٧-١٢٦		- آيات:
١٢١	- آجيد - آود - آيد:	١٩٤		- آب - آبا - آباء:
١٠٨	- آحجة - آحاجي:	٢١٨ ، ١٨٠		- آبل - آبال:
١٩٨	- آحذاق:	٢٣٤		- آبداع:
٢٠٠	- آحسن - آحسنى - آحسن:	١٩٦		- آبدان:
١٩٨	- آحصاب:	١٨٥		- آبصار:
١٩٦	- آحكام:	٢١٨		- آبطل - آبطلبي:
١٠٠	- آحلاف - آحلافي:	١٠١		- آبل - آبلي - آبلان:
٨٦	- آحمد:	١٠٢ ، ٤٥		- آبن - آبنون - آباء - آبنون - آببنون -
٥٦ ، ٥٣	- آحمر - آحمر - آحمر:			- آبوي - آبواوي:
١٢١		١٠٠ ، ٩٦ ، ٨٤		- آبئل:
٨٩	- آحمنق - آحمنق - آحمنق:	٤٦		- آبابئل - آبابئلي:
١٦٤	- آحناها:	٩٧		- آبيض - آبوض - آبيض:
٤٦	- آحروب:	١٢١		- آتان:
٢٠٠	- آحري - آحري:	٤٧		- آتاوة - آتاوي:
٨٨	- آحراج - آحريج:	١١٤		- آئي:
١٩٨	- آحصاب:	٤٧		- آئي - آئاوي:
١٨٧	- آحفية:	١٠٨		- آئيبة - آئابي:
١٩٦	- آحماس:	١٠٩		

* تم جرد البحث كاملاً عدا جدولي جمع الجمع، وجمع المصدر، وأغلب الهوامش.

١٩٥ ، ٨٠	- أَسْوَد - سُود - أَسْوَد - أَسْوَد :	١٩ ، ١٩	- أَخَاه - أَخُوكُمْ - إِخْوَةٌ - إِخْوَتُكُمْ - أَخِيَّة :
١٣٩ ، ٥٥	- أَسْوَرَةٌ - أَسَاوِرَةٌ - أَسَاوِير :	١٨٠ ، ٨٧	
١٨٧	- أَشْمَرٌ - شُمْر :	٤٦	- أَخْرَجْتَهُ :
٥٣	- أَشَاعِيَّة :	٨٨	- إِذْخَالَ - أُذْيَل :
٥٣	- أَشَاعِرَةٌ :	١٠٥	- إِذَاوَةٌ - آدَاوَى :
١١٥ - ١١٤	- إِشَاوَةٌ - أَشَاوَى :	٥٤٦	- أَذْرُوح :
٥٤٦	- أَضْبِغ :	٥٤٦	- أَذْرُوع :
٢٢٣ ، ٢١٩	- إِضْر - أَضْر - أَصَار :	٨٧	- أَرْجُلٌ - أَرْجُلٌ :
١٠١	- أَضْوَلٌ - أَضْوَلِي :	١٤٨	- أَرْجَاء :
١٢١	- أَضَيْدٌ - أَضَايِد :	٢١٠	- إِزْدَبٌ - أَرَادِب :
	- أَصِيلٌ - إِضْصَالٌ - أَصْلٌ - أَصْلَانٌ - أَصَالٌ	٨٤	- أَرْضٌ - أَرْضَاءٌ - أَرْضِي :
٢٢٠ ، ٢١٩ ، ٩٢ ، ٤٦	- أَصْيَلَانٌ - أَصْيَالٌ :	١٥٧	- أَرْطَى :
١٠٨	- أَضْحِيَّةٌ - أَضْحِي :	١٥٠	- إِرْمٌ :
٥٤٦	- أَضْرِع :	١٩٨	- أَرْمَاتٌ :
١٥٥	- إِضْطَرَبْتُ :	١٩٨	- أَرْمَاقٌ :
١٩٧	- أَطْمَارٌ :	١٠٩ - ١٠٨	- أَرْوِيَّةٌ - أَرْوِي :
١٥٤	- أَعْجَازُهُمَا :	١٥٧	- أَرَادَهَا :
١٠١	- أَعْرَابٌ - أَعْرَابِي :	١٠٩	- أَرْبِيٌّ - أَرْبِي :
٥٤٦	- أَعْصُر :	١٨٨ ، ٥٣	- أَرْزُقٌ - زُرُقٌ - أَرْزُقَةٌ :
١٩٦	- أَعْصَابٌ :	١٩٦	- أَسْبَاعٌ :
١٥٤	- أَعْضَادُهَا :	١٠٩	- أَسِيَّةٌ - أَسَايِي :
٢٠٩	- أَعْوَانٌ :	١٥٨	- اسْتَنْجَلْتُ :
١٢١	- أَعْيَسٌ - عُوسٌ - عَيْس :	١٣٤	- أَسَدٌ - أَسَدٌ :
١٢١	- أَعْيِنٌ - عُونٌ - عَيْنٌ :	٥٤٦	- أَسْرَبٌ :
١٩٧	- أَعْفَالٌ :	٥٤٦	- أَسْقَفٌ :
١٠٩	- أَعْنِيَّةٌ - أَعْنِي :	٥٤٦	- أَسْلَمٌ :
٨٧	- أَفْخَاذٌ - أَفْخَاذٌ :	٢٠٠	- الْأَسْمَاءُ :
٨٦	- أَفْعَلٌ :	١٥٠	- أَسْمَالٌ :
٤٧	- أَفْعَلُ التَّنْضِيلِ :	١٨٨	- أَسْتَهَا :
٨٦	- أَفْعَلَةٌ :	٥٤٦	- أَسْتَمَّةٌ :

١٠٧	- أُمِّيَّة - أُمَانِي:	٨٦	- أُمْعَال:
٢٤	- أُمَيْر - أُمْرَاء:	٢١٢ ، ١٤١	- أُمُق - أُمُقَان - أُمُقَان:
١٦٥	- أُمْبَل:	٢١٣	- أُمُكَل - أُمُكَل:
٩٩	- أُمْبَار - أُمْبَارِي:	١٩٦	- أُمْلَاز:
٢٣٢ ، ١١١	- أُمْتَى - إِمَات - أُمَاتِي:	١٩٧	- أُمُوناف:
٨٧	- أُمْتَجِدَة - أُمْتَجِدَة:	١٤٧	- أُمُعَل:
	- إِمْسَان - إِمْسِيَان - إِمْسِي - أُمَانِي - أُمَانَس -	٨٨	- أُمُعَمَال:
١٠٨ ، ١٠٣ ، ٨٣	أُمْتَسِيَان - إِمْسَانِي - أُمَانِي:	٢٠٨	- أُمُعَل - إِمَال:
١٩٧	- أُمْنَشَاط:	٨٧	- أُمُقَاتَب - أُمُقَاتَب:
٨٦	- أُمْنَصِبَة - أُمْنَصِبَة:	٨٧	- أُمُقَدَام - أُمُقَدَام:
١٠٠	- أُمْنَصَارِي - أُمْنَصَارِي:	٤٦٥	- أُمُقْرُون:
٤٦٥	- أُمْنَم:	١٩٧	- أُمُقَصَاد:
١٩٩	- أُمْنَكَات:	١٩٦	- أُمُقَايِص:
٤٦	- أُمْنَمَلَة:	٢٤٥	- أُمُقَبْر - أُمُقَابِر:
٩٩ - ٩٨	- أُمْنَمَار - أُمْنَمَارِي:	١٩٧	- أُمُقَبَاس:
١٩٩	- إِمْنَاء:	١٥٤	- أُمُقْرُنْمُهَآ:
١٩٧	- أُمْنَدَام:	١٩٧	- أُمُقْرَاش:
٩٩	- أُمْنَرَام - أُمْنَرَامِي:	٨٧	- أُمُقْت - أُمُقْت:
٨٤	- أُمْنَل - أُمْنَلَة - أُمْنَالِي:	٩٣	- أُمُقَلْت:
٩٩	- أُمْنَزَاع - أُمْنَزَاعِي:	١٩٧	- أُمُقَمَاش:
١٠٥	- أُمْنَصَابُهَآ:	٤٦	- أُمُقَيَاش:
٦٤	- أُمُوْطَب - أُمُوْطَب:	١٧٢	- أُمُلَيْب:
١٠٧	- أُمُوْقِيَة - أُمُوْقِي - أُمُوْقِي:	٢١٧ ،	- أُمَلَف - أُمَلَف - أُمَلَف - أُمَلَف:
١٥٠	- أُمُيْد:	٢٣٥ ، ٢٢٧ ، ٢١٩	
١٥٨	- أُمُيَام:	٨١	- أُمُنْدَد - أُمُنْدَد - أُمُنْدَد:
	(ب)	٢١٦	- إِمَلَه - إِمَلَه - إِمَلَه:
١٩٧	- أُمُيْر:	١٩٦	- أُمُلَيْب:
١٦٧	- أُمُيْس:	١٣٧	- أُمُنْرَاَة:
١٠٨	- أُمُيْرِي - أُمُيْرِي:	١٩١	- أُمُنْشَاج - أُمُنْشَاج:
١٠٨ ، ٥٨	- أُمُيْرِي - أُمُيْرِي - أُمُيْرِي:	١٠٩	- أُمُنْطِيَة - أُمُنْطِيَة:

١٩٣	- تَجْوَال :	١٣٤	- بُخْل - بَخْل :
٩٧	- تَجَالِيد - تَجَالِيدِي :	٢٣٥	- بُرُج - بُرُوج :
٤٩	- تَدَاوَك - تَدَاوَك :	١٩٨ ، ١٠٩	- بُود - بُودِي - بُرَادِي :
٤٩	- تَدَاع - تَدَاعِي :	١٠٨	- بُرَيْقَة - بُرَائِي :
٤٩	- تَدَان - تَدَانِي :	١٥٠	- بُزْمَة :
١٠٣	- تَرْك - تَرْكِي :	٥٤	- بُرَابِرَة :
٤٩	- تَرَام - تَرَامِي :	٤٩	- بُرَاكَاء :
٢١٤	- تَرِيقَة - تَرَائِب :	١٢٢	- بُرَيْقَة - بُرَائِيَا :
١٨٧	- تَرَجُّج :	١٩٨	- بُسَائِس :
١٨٠	- تَضَارِب :	٥٤	- بَطَارِقَة :
١٥٧	- تَعَقُّق :	١٨	- بَعِير :
٤٩	- تَعَارِي - تَعَارِي :	١١٩	- بَلِيَّة - بَلَايَا :
١٩٧	- تَعَائِيب :	١٣٢	- بُهْمَة - بُهْمِي :
٤٩	- تَعَاط - تَعَاطِي :	١١٤	- بُهْو - بُهُو :
٤٩	- تَعَام - تَعَامِي :	١٢٣	- بَانِعَة - بَوَائِع :
١٩٣	- تَعْمَال :	٨١	- بَاب - بَوَب - أَبْوَاب - بُوَيْب :
١٠٣	- تَفَاح - تَفَاحِي :	٢٢٤	- بَاخَة - بُوح :
٥٠	- تَفَاعَل - تَفَاعَل :	١٠٩	- بَارِقَة - بَوَائِي :
٤٩	- تَقَاضِي - تَقَاضِي :	٢٢٤	- بَاوَل - بَزَل :
١٥٨	- تَلَقَّعَتْ :		- بَاطِل - أَبْطُولَة - إِبْطَال - إِبْطِيل - إِبْطَالَة -
٩٩	- تَلُول - تَلُولِي :	٨٤	أَبَاطِيل :
١٠٣ ، ٩٢	- تَمَر - تَمِير - تَمِيرِي :	٢٠١	- بَاكِرَة :
٥٥	- تَنَابِلَة - تَنَابِيل :		- بَيْت - أَبْيَات - أَبَائِيَت - أَبَائِيَات : ١٤٧ ، ٨٧ ، ٧٠
٥١	- تَهْمِي - تَهْمِي - تَهْمِي :	٨٥ ، ٥٣	- بَيْطَر - مُبَيْطِر - بِيَاطِرَة :
١٢٥ م/هـ	- تَوْرَة - تَارَة - تِير - تِيَار :	٨٥	- بَيْقَر - مُبَيْقِر :
٤٧	- تَوَلَة :	١١٤	- بِيَوَاع - بِيَاع - بِيَاوِع :
٤٩	- تَوَان - تَوَانِي :		(ت)
	(ث)		
١٠٣	- تَمَر - تَمِيرِي :	٩٧	- تَبَاذِير - تَبَاذِيرِي :
		١٨٠	- تَجْرِبَة - تَجَارِب :

١٤١	- جَلال - جَلالان :	٥١	- مُعَيَّب - مُعَيَّب :
٩٦	- جُمعة - جُمع - جُمعي :		- نُوب - نُياب - نُواب - نُوب - نُوبيات -
	- جَمَل - جَميل - أَجْمَل - أَجْمال - جَمال -	٨٩، ٨٧	أُنْياب :
	جَمالَة - جَمالات - جُمَل - جَمالان -	١١٣	- نُور - نُورة - نُيرة :
٢٢٧، ٨٧، ٦٨، ٤٣	أَجْمال :	(ج)	
١٣٩	- جُئِب - جُئبان :	٢١٣	- جُئِب :
٥١	- جَنَدِل - جَنادِل :	١٩٨	- جُئِبَة :
٦٩، ٥٤	- جَوْرَب - جَوارب - جَواريَة :	١٠٥	- جُئِبَن :
١٣٦، ٥٨، ١٢٤	- جَواد - جَيد - جِباد :	٩٩، ٨٧	- جَبال - أَجْبال - أَجْبال - جَبالي :
١٠٥	- جَواري :	٨٢	- جَحْمَرش - جَحامير - جَحْمير :
٥٣	- جَواهِرَة :	٥٥ - ٥٤	- جَماحِجَة - جَماحِج :
١٩٥	- جالِع - جُوع - جُوع - جِماع : ١٢٦-١٢٧، ١٩٥		- جُدَة - جُدَيْدَة - جُدَيْد - جُدَد - جادَة - جُدَد -
	- جالِيَة - جَواء - جِباء - جِباء - جِبيَة -	٢٣١، ٢٢٨، ١٠٥	جُدَد - جَواد :
١٢٣، ١٢٢	جِباتا :	١٩٨	- جُدُوب :
٩٤، ٤٧	- جالِس - جالِس - جُلُوس :	١٩٨	- جُدُور :
١٥٦	- جِزْان :	٨٠	- جَدُول - جَداول - جَدُول :
١٠٢	- جِيش - جِيشي :	٣١	- جَدار - جُدُر :
٨٥	- جِيمِر - مُجِيمِر :	١٠٥	- جَدَب :
(ح)			- جُدَة - جُدَيْد - جُداد - جُدَد - جُدَد :
١٦٩	- حَب :	٢٣٠	
١٠٥	- حَبِر :	١٠٥	- حَبِرَة :
٤٧	- حَبِرَة :	١٣٦، ٨٦	- حَبِرِب - أَجْرِبَة - أَجْرِبَة :
١٠٣	- حَبِش - حَبِشي :	٨٩	- حَبِج - حَبِج - حَبِج - حَبِجون :
١٩٨	- حَبَل :	٢١٢	- حَبُور - حَبُور :
١٠٥	- حَبلي - حَبالي - حَبال :	٩٦	- حَبالِر - حَبالِرِي :
١٣٨	- حَبارِي - حَبارات :	٢١٠	- حَبم - حَبوم :
	- حَببَة - حَبك - حَببَة - حَبك -	١٩٦	- حَبش - حَبش :
٢٣١، ٢٢٩	حَبك :	١٥٥	- جَعَلَت :
٢١٤	- حَجَر - حَجور :	٨٩	- جَفَنَة - جَفان - جَفِينَة - جَفِينات :

١٢٥	- حَيْلَة - حَيْل :	٥٢٣	- حَدَثَان - أَحْدَاث :
	(خ)	٨٤	- حَدِيث - أَحْدُوْثَة - أَحَادِيث :
١٩٧	- حَيْب - حَيْبَاب - حَيْبَاب :	٢٢٦	- حَرَم - حُرْم :
١٨١، ٩٩	- حَبْر - أَحْبَار - أَحْبَارِي :	٤٧	- حِرْمَان :
١٠٥	- حَبِيْب :	٥٢٠، ٥١	- حَزْبِي - حَزَاب - حَزَابِيَّة :
٨٦	- حَبِيْبَة - حُبُوْث :	٥٥	- حَزَاوِرَة - حَزَاوِيْر :
٢٠٨	- حَبِيْر - حُبْرَاء :		- حَسَن - حُسْن - مَحْسَن - حِسَان - مَحَابِسِن -
١٠٤	- حَبْدَب - حِدَاب :	١٨٨، ٩٨، ٨٣	حُسْنِي - مَحَابِسِيْن :
١٣٤	- حُجْر :	٥٨	- حَضَاجِر - حَضْبِيْجِر :
١٩٥	- حُرْس :	١٣٣	- حَلْفَة - حَلْفَاء - حَلْفَاء - حَلَاب :
٥٧	- حُرُوْق :	١٩٨	- حَلَّة :
١٩٦	- حُرَاذِيْل :	١٩٥	- حَلُوْبَة :
٥١	- حُرْجِيْز :	١٧٢	- حُلُوْم - أَحْلَام :
١٧٤	- حُصْمَة - حُصُوْم :	٢٢٢، ٢٢١، ٨٧	- حِمْل - أَحْمَال - أَحْيَمَال :
٢١٣	- حِصْبِيْن :		- حِمَار - حَمْر - حَمِيْر - حَمْر - أَحْمِيْرَة -
١٠٤	- حِضْم - حِضْمَام :	١٤٧، ٨٦، ٨٤	أَحْمِيْرَة :
١٦٢	- حِطَّ - حِطُوْط :	١٠٤	- حَمَارَة :
١٨٠	- حِطُوْة - حِطَى :	٨٦	- حَمِيْد :
١٢٢، ٥٩	- حِطَابِيَّة - حِطَابِيَا - حِطَابِيَاء :	٢٠٧	- حَمِيْم - أَحْمَاء :
١٥٨	- حَلَّت - حَلُوْن :	١٦٢	- حَوَاصِلَة - حَوَاصِل :
١٩٨	- حَلَق - أَحْلَاق :		- حَوْض - حِيَاض - أَحْوَاض - حَوْيْض -
٢٣٣	- حَلَل - حِلَال :	٩٠-٨٩	حَوْيْضَات - أَحْيَاض :
٢١٤ - ٢١٣	- حَلَا - أَحْلَاء :	٢١٣، ١٠٨	- حَوْل - أَحْوَال - حَوْلِي - حَوْلِي :
٢٠٨	- حَلِيْط - مَحَالِط - حُلَطَاء :	٨٢	- حُوْمَان - حَوَابِيْن - حُوْمِيْن :
٢٠٦	- حَلِيْقَة - حَلْفَاء :	٥٦	- حَوَارِ - حَوَارِي :
١١١	- حُنْثَى - حَنَائِي :	١٢٠	- حَوْبَة - حَاوِيَة - حَاوِيَاء - حَوَائِيَا :
٨٩	- حُنْدَق - حَنَادِق - حُنْدِيْق - حُنْدِيْقَات :	١٢٧، ١٢٦	- حَائِل - حُوْل - حَيْل :
٢٣٤، ٤٧	- حَنَائِر - حَيْر - أَحْيِر - حِيَار - حَيْرَة :	١٨٣	- حَاجَة - حَوَاج :
١٢٧، ١٢٦	- حَائِب - حَوْف - حَيْب :	٨٦	- حَارِث - حُرَيْث :
٨٤	- حَاتَم - حَاتَم - حَوَاتِيْم :	٨١	- حَزِيْبُوْن - حَزَابِيْن - حَزْبِيْن :

	(ذ)	
١٠٨	- ذُرِّيَّة - ذُرَارِيّ:	
م١٩٧	- ذَعَالِيْب:	
١٤٨، ١١١	- ذِفْرَى - ذَفَارَى - الذَّفَارِي:	
	- ذَكَرَ - مَذَكَار - مَذَاكِيْر - ذَكَرِيّ -	
٩٨، ٨٤، ٨٣	مَذَاكِيْرِيّ:	
٥١	- ذَلْدَل - ذَلَاذِل:	
	- ذَلِيْل - أَذْلَاء - أَذَلَّة - ذَلِيْل - ذُلَيْلُون -	
٩٠، ٨٩	أَذْيَلَّة:	
١٩٩	- ذَيْل:	
	(ر)	
١٠١، ٩٦	- رُبَّة - رَبَاب - رُبِيّ - رَبَابِيّ:	
١٦٦	- رُبِه - رُبُهْم:	
٢٢٧	- رَبِط - رَبِيْط - رَبِاط - رَبِط:	
٥١	- رَبِيْعِيّ - رَبَاع:	
٥٦	- رَبَاح - رَبَاحِيّ:	
	- رَجُل - رَاجِل - رَجُلَان - رَجَال - رَجِيْل -	
٨٤	رُؤِيْجِل - رُجِيْلُون - رُجِيْلِيّ - رَجَالِيّ:	
١٣٩، ١٠٢، ٩٧، ٨٩		
١٢٥ هـ	- رَحَبَة - رِحَاب:	
١٩٧	- رُدْم:	
٢٢٢	- رِزْق - رَازِق - أَرْزَاق:	
١٢٢	- رَزِيْئَة - رَزَايَا:	
٢١١	- رَسُوْل - رُسُل:	
٨٩	- رَسَالَة - رَسَائِل - رُسَيْلَة - رُسَيْلَات:	
١٩٧	- رَعَابِيْل:	
	- رَغِيْب - رُغْفَان - أَرْغَفَة - رُغْفَان -	
١٣٦، ٩٢، ٨٧	أَرْغِفَة:	
٢٣٤، ٢٢٥	- رَفَتْ - رُفُوْت - رُفَتْ:	

١٨٣	- خَائِص - خُصَّص:	
٤٥	- خَيْل - خَيْلَان:	
	(د)	
٢٢٢، ٢٢١	- دُبْر - أَدْبِر - إِدْبَار - أَدْبَار:	
١٠٨، ٩٧	- دُبْس - دُبْسِيّ - دَبَابِيّ:	
١٠٥	- دُجْن:	
١٠٥	- دُخْلُل:	
١٠٨	- دُرِّيّ - ذُرَارِيّ:	
١٣٧	- دِرْع - أَدْرَع:	
٨٩	- دِرْهَم - ذِرَاهِم - دُرَيْهَم - دُرَيْهَمَات:	
١٠٥	- دُشْب:	
١٠٦	- دَسَاو:	
١٣٢	- دِفْلَاة - دِفْلَى:	
١٥٠	- دَلُو:	
٤٤	- دِلَاص - دِلَاصَان:	
١٤٠	- دُمَل:	
٢٣١	- دِمْنَة - دِمْن:	
١٩٦	- دَم:	
٥٣	- دَسَاشِقَة:	
١٢٢	- دَيْبِيَّة - دَنَابَا:	
٩٧	- دُول - دُولِيّ:	
١٢٠	- دَوَايَة - دَوَايَا:	
١٠٥	- دَابَّة - دَوَاب:	
	- دَار - دِيَار - دُور - أَدُوْر - دُوَيْرَة - دُوَيْرَات -	
١٢٤، ٩٠، ٨٩	أَدْيِيْر:	
١٠٤	- دَائِمَاء - دَوَام:	
٨٤	- دَائِق - دَائِقِيّ - دَوَابِيْت:	
١٢٤	- دَيْمَة - دِيْم:	
١٩٦، ٥٩	- دِيْنَار - دَنَابِيْر - دُنْيِيْر:	
٦٩	- دِيَّاسِيْم:	

١٣٦	- زَمَام - أَرْمَةٌ:	٢٤٢	- زَفْرَف - زَفَارِف:
٨٤	- زَمَان - زَمْن - أَرْمَن:	٤٩	- زَفَاهِيَةٌ:
٥٥، ٥٤	- زَنَادِقَةٌ - زَنَادِيق:	٢٠٨، ٢٠٦	- زَفَيْق - مُرَافِق - وَفْقَاء:
١٥٧، ١١٠	- زَوْج - أَزْوَاج - زَوْجَةٌ:	١٨٧	- زَقَاب:
٨٤	- زَوْرَق - زَرَاق - ذَوَارِيق:	٢٠٧	- زَقِيق - أَرْقَاء:
١٩٦	- زَوَازِر:	- رَكَب - رُكُوب - رُوَيْكِيُون - رُكَيْب - رَاكِبِي -	
١٠٣	- زَاكِرِي - زَوَّار - زَوْرِي:	١٠٣، ٩٣، ٤٧	- رُكَيْبِي:
-	- زَيْد - مَزَادَةٌ - مَزَاوِد - مَزَايِد -	٢٣٧	- رُمُوع:
١١٨ م/هـ	- مَزَايِد:	١١٩، ١٠٨	- رُكَيْبَةٌ - رُكَيْبِي - رُكَايَا:
	(س)	١٩٧، ٤٤	- رُمُوع - رِمَاح - رِمَاحَان:
٦٩	- سَبَّح - سَبَّاحَةٌ:	١٠٥	- رِمْدِيد:
١٩٨	- سَبَّسَب - سَبَّاسِب:	٢٢٦	- رِمَز - رُمُوز - رُمُز:
١٩٨	- سَبَّارِيَت:	١٩٨	- رِمَم - رِمَام - أَرْمَام:
٥٢	- سَبَّاهِيَةٌ:	١٠٨	- رِمَمِي - رِمَامِي:
٢٢٦	- سَبَّيَل - سَبَّيَل:	١٠٠، ٥٥	- رُهْبَان - رُهَابِيَةٌ - رُهَابِين - رُهْبَانِي:
٢٣٧	- سَجُود - سَجْد:	١٠٢، ٨٤، ٨٣	- رَهْط - أَرَهْط - أَرَاهِط - رَهْطِي:
١١٩	- سَجَّيَّة - سَجَايَا:	٢٢٩، ٢٢٥	- رُهْن - رُهْن - رُهْن:
١٤٠	- سَجَل:	١٢٥	- رَوْضَةٌ - رِيَاض:
١٥٠	- سَلَر:	٥٦	- رُوم - رُوْمِي:
١٩٧	- سُدْم - أَسْدَام:	٤٧	- رَوَائِم:
٤٧	- سُدُّوس:	١٥٦	- رَائِح - رَائِحُون:
٨٦	- سُرْحُوب - سُرَيْجِب:	١٢٠	- رَاوِيَةٌ - رَوَايَا:
٨٢	- سِرْحَان - سَرَاحِين - سُرَيْجِين:	٣٠	- رِيح - رِيَاح:
١٠٥	- سُرْدُد:		(ز)
٢٢١	- سِرَّ - أَسْرَار:	٢٢٨	- زَبَر - مَزْبُور - زُبُور - زُبُر:
١٠٨	- سُرِّيَّة - سَرَارِي:	١٠٩	- زَرْبِيَّة - زَرَارِي:
٣٢	- سِرَاج - سُورِج:	١٠٤	- زَعَارَةٌ:
٥٨	- سِرَاوِيل:	٢٣٠	- زُلْفَى - زُلْف:
٢٣٠	- سِرِير - سُرُر - سُور:	١٤٠	- زُمَل:

٢٤٠	- ساقى - شَقَاة:	٢١٧	- سَفَر - أَسْفَر - أَسْفَار:
١٨٣	- ساكن - سَكَان:	- سَفَرَجَل - سَفَارِج - سَفَارِيج - سَفَيْرِج -	
١٩٧	- صالح:	٨٢، ٨١	سَفَيْرِج:
٨٥	- سَيَطْر - مُسَيَطِر:	٢٢٨، ٢١٥، ٢١٤	- سَفِينَة - سَفِين - سَفْن:
١١٤	- سَيِّد - سَيُّود:	٢٢٧، ٢٢٥	- سَفْغ - سَفْغ - سَفْغ:
٥٤	- سَيَابِجَة:	٢٣٦	
	(ش)	١٢٠، ١٠٩	- سَفِيَّة - سَفَايَة - سَقِي - سَقَايَا:
٥٠	- شَامِي - شَامِي - شَامِي - شَام:	- سَكَرَان - سَكْرَى - سَكْرَى - سَكَرَى - سَكَرَى -	
٨٣	- شَبَه - مُشَبِّهَة - مُشَابِه - مُشَبِّهِي - مُشَابِهِي:	٨٩، ٨٣	سَكَرِين - سَكِيرَان - سَكِيرُون:
٩٨		٢٤١، ٢٤٠	
١٩٧	- شَبَارِق:	٨٢	- سَلْطَان - سَلَاطِين - سَلْطِين:
١٣٣، ١٠٣	- شَجَرَة - شَجَرَاء - شَجَر - شَجَرِي:	١٤٠	- شَلْح:
٢١١	- شَحْم - شُحُوم:	٨٣، ٨٢	- سَلْمَان - سَلَامِين - سَلِيمَان:
٢٤٤ م/هـ	- شِدَّة - شَدَّ - أَشَدَّ:	١٣٢	- سَلْوَى:
١٠٥	- شُرْب:	١٣٧	- سَلَامَى - سَلَامِيَات:
١٠٥	- شَرَبَة:	١٩٧	- سَمَط - أَسْمَاط:
٥٨	- شَرَا حَيْل - شُرَيْحِيل:	٢١٨	- سَمْع - أَسْمَاع:
١٩٧	- شَرَاذِم:	٢٢٤	- سَمِير - سَايِر - سَمِر - سَمَر - سَمَار:
٢٠٨	- شَرِيد - شُرَاد:	٢٣٩، ٢٣٧	
١٣٦	- شَرِيف - شِرَاف:	١٩٧	- شُح:
٢٤٠	- شَرِيك - شِرْك - شُرَكَاء:	١٩٨، ١٩٦	- سَنَد - أَسْنَاد:
٨٩	- شِسَع - شُسُوع - شُسَيْع - شُسَيْعَات:	١٩٧	- سَهْم:
١٠٣، ٥٦	- شَعِيرَة - شَعِير - شَعِيرِي:	٢٨	- سُور:
١٧٢، ١٣٤	- شَغْل - شَغَل - أَشْغَال:	١٩٦	- سُور:
٨١	- شَفْهَة - شَفَه - شَفَاه - شَفْهَة:	١٦٩	- سُورَة:
١٤٠	- شَقَائِقِ الْعَمَان:	- سَوَط - سِيَاط - أَسْوَاط - أَسْيَاط:	١٢٥، ٩٠
١٣٨	- شُقَارَى:	- سَوَاء - سَوِيَّة - سَوَاء - سَوَاسِوَة - سَوَاسِيَة -	
١١٤	- شَقَاوَة - شَقَاوَى:	سَوَايَا - سَوَاء:	١٢٣، ١٢٢، ١١١
١٣٨ م/هـ	- شُكَاعَة - شُكَاعَى - شُكَاعَات:	٢١٥	- سَافِلَة - سَوَافِل:
		٢٣٥، ٢٢٤	- سَاق - سُوق - سُوق:

١٤١	- صَفْوَان - صَفْوَانَان :	١٤١	- ثُلُل - ثُلُلَان :
١١٨	- صَفِيَّة - صَفَائِيَا :	٨٢، ٨١	- شَمَارِدَل - شَمَارِيد - شَمَارِيد :
٢١٤	- صَلْب - أَصْلَاب :	١٩٧	- شَمَارِق :
١٠٥	- صَمَل :	٩٧	- شَمَاطِيط - شَمَاطِيطِي :
١٩٦	- صَم :	٢٠٩، ١٤١	- شِمَال - شِمَالَان - شِمَائِل :
٨٢	- صَهْصَلِق - صَهْصَيْل - صَهْصَيْل :	١٩٧	- شِمَائِل :
٢٢٠	- صَوْت - أَصَوَات :	٥١	- شَنَجِي - شَنَاج :
٢٣٠	- صَوْرَة - صُور :	١٩٩	- شَن - أَشْنَان :
٥٤	- صَوَالِجَة :	- شَهْوَى - شَهِيَّة - شَهَاوٍ - شَهَاوَى - شَهَائِيَا -	
	- صَائِم - صَوْم - صِيَم - صَوْمِي -	شَهِي :	١١٩، ١٠٦، ٥٩
١٢٧، ١٢٦، ١٠٣	صَائِيِي :	- شُوَهَة - شَاه - شِيَاه - شُوَيْهَة :	٨١، ٨٠
	- صَاحِب - صَحَاب - صَحْب - صَحْبِي -	- شَائِيَة - شَوَاء - شَاوِيَة - شَوَائِيَا :	١٢٣، ١٢٠
٢٣٢، ١٠٣، ٩٣	صَاحِبِي :	- شَائِيَة - شَوَاب :	١٠٥
	- صَالِح - صَالِحُون - صَالِحَات - صَلَّح -	- شَاعِر - شُعْرَاء - شُوَيْر - شُوَيْرُون :	٨٩
١٥٦، ١٦٣ م/هـ	صَوَالِح :	- شَاك - شَوَاك - شَوَاك :	٨٥
٤٨	- صَبَارَقَة :	- شَاهِد - شُهُود - شَهَاد - شَهْد - شَهْدِي -	
٤٨	- صَبَاقَلَة :	شَاهِدِي :	٢٣٦، ٢١١، ١٠٣
	(ض)	- شِيء - أَشْيَاء - أَشْيَاء :	١٦٤، ٨٥
١٠٢	- ضَان - ضَائِي :	- شَنَج - شُوِيخ :	٢٣٦
	- ضَبَع - ضَبَع - ضَبَاع - أَضْبَع - ضَبْعَان -	- شَيْطَان - شَيْطَانِي :	٢٤٥
٢٤٥، ١٩٧، ٨٢	ضَبَاعِيِن - ضَبْعِيِن :	(ص)	
٩٩، ٩٨	- ضَبَاب - ضَبَائِي :	- صَبَح - إِصْبَاح - أَصْبَاح :	٢١٩
١١٩	- ضَخْوَة - ضَخِيَّة :	- صَبُور - صَبْر :	٢٢٨
٢٠٩	- ضِد - أَضْدَاد :	- صَبِي - أَصْبِيَّة - صَبِيَّة - صَبِيَان - صَبِيَّة -	
	- ضَرَبْت - ضَرَب - ضَارِب - ضَارِيَة - ضُرُوب -	أَصْبِيَّة :	١٤٨، ٨٧، ٨٤، ٤٧
١٤٨، ١٠٣	ضُرَاب - ضَوَارِب - ضُرِيِي :	- صَحَار - صَحَارَى - صَحِير - صَحِير :	٥٩، ٥٨
١٨٢، ١٧٣		- صَحِيْفَة - صَحَائِفَة :	١١٧، ٥٣
١٣٦	- ضِنَاك :	- صَدِيق - مُصَادِق - أَصْدِقَاء :	٢٠٧
١٢٥ هـ	- ضِيْعَة - ضِيْع :	- صَرْد :	١٥٠
		- صَفْر :	١٣٤

٢٣	ظَهْرَاءُ - ظَهْرَاءُ:	١٧٤	ضَيْفَةٌ - أَضْيَافٌ:
	(ع)	١١٤	ضَيَّوْنَ - ضَيَّائُونَ:
	عَبْدٌ - عَبَدٌ - عَبَادٌ - عَبَادٌ - عَبَادٌ - عَبِيدٌ - عَبِيدٌ -	(ط)	طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ -
	عَبَادٌ - عَبَادَةٌ - عَبِيدٌ - عَبِيدٌ - عَبِيدٌ - عَبِيدٌ -		طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ -
٢٤٤، ٢٣٩، ٢٣٨، ٢٣٧، ٢٢٣، ٢١٧	عَبِيدٌ - عَبِيدٌ -	٢٣١، ١٩٥، ١٣٣	طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ -
١٤٠	عَبْرَانٌ - عَبْرَانٌ:	١٩٧	طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ -
٢٤٢، م/٩٩	عَبْقَرِيٌّ - عَبْقَرِيٌّ - عَبْقَرِيٌّ - عَبْقَرِيٌّ -	١٩٧، ١٩٣	طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ -
٥٥، ٥٤	عَبَادِلَةٌ - عَبَادِلَةٌ:	٢٢٩	طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ -
٩٧	عَبَادِيدٌ - عَبَادِيدٌ:	١٣٦	طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ -
٤٩	عَبَاقِيَةٌ - عَبَاقِيَةٌ:	٢٢٠	طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ -
١٠٥	عَبَائِلٌ - عَبَائِلٌ:	١٤٨	طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ -
١٠٢	عَثْرَةٌ - عَثْرَةٌ:	١٠٤	طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ -
١٠٥	عُثْلٌ - عُثْلٌ:	١٥٧	طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ -
٨٣، ٨٢	عُثْمَانٌ - عُثْمَانٌ - عُثْمَانٌ - عُثْمَانٌ -	٤٩	طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ -
١٨	عُثْنُونَ - عُثْنُونَ:	١١٣	طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ -
١٢١ م/هـ	عُثَيْرٌ - عُثَيْرٌ:	٢١١، ١٠٣	طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ -
٢١٤	عَجَلِيزٌ - عَجَلِيزٌ:	٨٤	طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ -
١٣٤	عَجْمٌ - عَجْمٌ:	٢١١، ٢١٠	طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ -
١٤١، ٨٧	عَدَلٌ - أَعْدَالٌ - أَعْدَالٌ:	٤٧	طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ -
٢٠٩	عَدَوٌ - أَعْدَاءٌ:	١٢٥، ٤٧	طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ -
١٥٨	عَدَارِيٌّ - عَدَارِيٌّ:	٥٤	طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ -
٤٨	عَدَافِرٌ - عَدَافِرٌ:	(ظ)	طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ -
١٣٤، ١٠٣	عَرَبٌ - عَرَبٌ - عَرَبٌ - عَرَبِيٌّ:	١٥٠	طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ -
٢٢٤	عَرُوشٌ - عَرُوشٌ:	١٣٥، ٨٦	طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ -
٤٧	عَرُوفَانٌ - عَرُوفَانٌ:	١٦٣	طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ -
	عَرُوضٌ - أَعْرَاضَةٌ - إِعْرِضَةٌ - أَعْرُوضَةٌ -	٢٠١	طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ -
٨٤، ٨٣	أَعَارِيضٌ - أَعَارِيضٌ:	٥٦	طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ -
١٩٦	عُرُوقٌ - عُرُوقٌ:	١٥٠	طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ -
		١٠٨	طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ - طَرْفَةٌ -

٨٥	- عُود - أَعْوَاد - عُودِي:	٩٦	- عَرِيْف - عَرَفَاء - عَرِيْفِي:
١٩٠	- عُوْر:	٥٣	- عَسَاقِلَةٌ:
١٢٧	- عَاتٍ - عَتِي:	١٩٩	- عَشْر - أَعْشَار:
١٠٨	- عَادِي - عَوَادِي:	١٥٠	- عَشُو:
١٠٨	- عَارِيَّة - عَوَارِي:	٢٤٢	- عَشِيْرَةٌ - عَشَائِر:
١٨٤	- عَاقِدَةٌ - عَوَاقِد:	- عَشِيَّة - عَشَائَا - عِشَاء - عَشِيَّان - عَشِيَّان -	
٢٤٠	- عَامِر - عَمْرَةٌ:	عِشَاءَةٌ - عَشِيْمِيَّة - عَشِيَّانَات: ١١٩، ٨٤، ١٨	
٨٥	- عَائِد - أَعْيَاد - عَيْد:	٢٠٩	- عَضُد - أَعْضَاد:
١٨٧، ١٨	- عَائِن - عَيْوَن - أَعْوِن:	١٤١	- عَطَل - عَطَلَان:
	(ع)	١١٩	- عَطِيَّة - عَطَائَا:
١١٤	- عَبَاوَةٌ - عَبَاوِي:	٣١	- عَطْم - عِطَام:
١١٩	- عَدْوَةٌ - عَدِيَّة - عَدَائَا:	٤٤	- عَفْتَان - عَفْتَانَان:
١٥٠، ٨٦	- عَزَائِن - أَعْزِيَّة - أَعْزِيَّة:	٦٧	- عَقْبَان - عَقَابِيْن:
٥٦	- عَزْفَةٌ:	١٧٢، ٣٦	- عَقَال - عُقُول - أَعْقَلَةٌ:
١٩٩	- عَزَل:	١٩٧	- عَطِيط - عَطُط:
٤٧	- عَزْلَان:	١٣٢، ١١١	- عَلْقَاءَةٌ - عَلَقَى - عَلَقَى:
٥٥	- عَطَارِفَةٌ - عَطَارِيْف:	١٠٨	- عَلِيَّة - عَلَائِي:
	- غَلَام - أَعْظَمَةٌ - غِلْمَان - غِلْمَةٌ - غُلَيْمَةٌ -	٢١١، ١٨٧، ١٧٢	- عِلْم - أَعْظَمُهُمْ - عِلْم:
١٤٨، ٨٧، ٨٤	أَعْظَمَةٌ:	٩٩	- عِلْمَاءٌ - عِلْمَائِي:
١٠٢، ٤٥	- عَنَم - عَنَمَان - عَنَمِي:	١٩٧	- عِلَادِي:
٢١١	- عَائِب - عَائِب:	٥٢	- عَلَانِيَّة:
١٠٥	- عَائِبَةٌ - عَوَاب:	١١٤	- عَلَاوَةٌ - عَلَاوِي:
١٨٥	- غَائِر - غَفُور - غَفُور:	٢٣٠، ٨٧	- عِمَاد - عُمُد - أَعْظَمَةٌ - أَعْظَمَةٌ:
	(ف)	١٥٠	- عُمِي:
٩٠	- فُؤُوس - أَلْفُوس - أَلْفُوس:	١٠٥	- عُنْبِي:
	- فُتَى - فُتَيَان - فُتَيْة - فُتَي - فُتَيَان:	٢١٨، ٤٧	- عِنْبَةٌ - عِنْب - أَعْظَاب:
٨٩، ٨٧	فُتَيْة:	١٠٥	- عُنْدَد:
	- فَرَزْدَقِي - فَرَزْدَقِي - فَرَزْدَقِي - فَرَزْدَقِي -	٤٧	- عُنُق:
٨٢، ٨١	فَرَزْدَقِي:	١٠٤	- عُن:
		١١٣	- عَوْد - عَوْدَةٌ:

٢٣٩	- فَاجِر - فَجْرَةٌ :	٨٢،٥٤	- فَرَاذَان - فَرَاذِنَةٌ - فَرَاذِين - فَرَاذِين :
١٨٠،٩٢	- فَاضِل - فَاضِلَةٌ - فَوَاضِل :	١٤٧	- فَرَس :
١٨٣،١٢١	- فَاعِل - فَاعِلَةٌ - فَوَاعِل :		- فَرَاهِد - فَرَاهِيد - فَرَاهِيدِي -
٥٨٤	- فَاعَال :	١٠٠،٩٩	فَرَاهِيدِي :
٤٧	- فَيَلَةٌ :	١٦٢	- فَرَاخ :
٢٤٥	- فَيَاعِيل :	٩٧،٩٦	- فَرِيضَةٌ - فَرَانِض - فَرَضِي - فَرَانِضِي :
	(ق)	٢٠٨	- فَصِيل - فَصَال :
٢٣٠	- قَبَّة - قُبٌّ :		- فَعَل - فَعُل - فَعِل - فَعُل - فَعُل -
٢٢٨	- قَبْض - مَقْبُوض :	١٨٤،١٥٠،١٣٩،١٢٦،١٢١،٥١	فَعَل :
١٠٨	- قَبْطِيَّة - قَبْاطِي :	١٣٢،١١٣،٨٦	- فَعَلَةٌ - فَعَلَى :
٨٢،٨١	- قَبْمَرِي - قَبَاعِيث - قَبِيْعِيث :	٢٤٠،٢٣٩	
	- قَبِيْلَةٌ - قَبَائِل - قَبِيْل - قَبِيْل - قَبِيْل - قَبِيْلَات -	٢٤٠،١٣٨،١٣٣،٩٢	- فَعَلَاء - فَعَلَان :
٩٧،٩٦،٨٩،٥٩	قَبِيْلِي - قَبَائِلِي :	١٨٤،١٥٠،١١٤	- فَعْوَال - فَعْوَال :
١٤٨	- قَبِيْل - قَبِيْلِي :		- فَعْمَال - فَعْمَال - فَعْمَال - فَعْمَالَةٌ -
١٩٩	- قَدَح :	١٣٧،١٣٦،١٢٢،١٢١،١٠٥	فَعْمَالِي :
١٥٠	- قَدْر :	٢٤٢،١٨٤،١٨٣	
١٩٩	- قَرِيْبَةٌ :	١١٩،٨١	- فَعِيْل - فَعِيْلَةٌ - فَعِيْعِل - فَعِيْعِيْل :
٢٣٤	- قَرِح - قُرُوح :	١٣٥	
١٠٥	- قَرَدَد - قَرَادِد :	٨٩	- فَعِيْر - فَعِيْرَاء - فَعِيْرُون :
٤٧	- قَرْدَةٌ :	٨٩	- فَعِيْه - فَعِيْهَاء - فَعِيْهُون :
٩٩	- قَرَاء - قُرَائِي :	١٧٢	- فِكْر :
٤٧	- قَرَطَان :	١٠٥	- فُلْج :
٥٣	- قَرَامِطَةٌ :	١٠٥	- فِلْز :
٢٠٠	- قَسْط :	٤٤	- فُلْكَان - فُلْكَان :
١١٢	- قَسُوْر - قَسَاوِر :	٢٠٨	- فُلَال :
٨٥	- قَسِي - قَسِي :	٩٠	- فُلُوس - أَفْلُس - أَفْلُس :
٤٩	- قَسَاوِسَةٌ :	١١٤	- فُلُوَّة - فَلَوِي :
٤٨	- قَسَاعِمَةٌ :	١٥٨	- فَمَلَّت :
١٣٣	- قَصْبَةٌ - قَصْبَاءٌ - قَصْبَاءٌ :	١٤٩	- فَهْم :
		٨٠	- فَوَه - فَوَك - أَفَوَاه - فَوِيْه :

١٨٣	- قَاطِن - قَاطِنَةٌ - قُطَّان - قَوَاطِن :	١٥٠	- قُصُور :
١٥٤	- قَامَتْ :	٢٢٤	- قَصِيْب - قُصِب :
٢١٠	- قَائِس - قُئِس :	١٢٠	- قَصِيَّة - قَصَائِنَا :
١٢٤، ١١٠	- قَائِمَةٌ - قِيَمَةٌ - قِيَم :	- قَطْمَةٌ - قَطْع - قَطِيْع - أَقْطُوْعَةٌ - قَطْع - أَقْطَاع -	- قَطْمَةٌ - قَطْع - قَطِيْع - أَقْطُوْعَةٌ - قَطْع - أَقْطَاع -
	(ك)	٢٣١٠، ١٩٨٠، ١٩٧٠، ٨٣	- أَقَاطِيْع :
١٩٦	- كَيْد :	١٠٥	- قُطْن :
١٩٧	- كَبِش - أَكْبَاش :	١٠٨	- قَطِيْبَةٌ - قَطَائِيْب :
٢٣٤، ٢٣٣	- كَبِيْر - كَبِيْرَةٌ - كُبَّار - كُبَّارُو :	١٠٥	- قُعْدُد :
٢٤٢، ٢٤١	- كِتَاب - كَاتِب - كُتِب - كُتِبَ - كُتِبَ - كُتِبَ - كُتِبَ :	- قَعِيْد - قَاعِد - مُقَاعِد - قُعُوْد - قُؤِيْعِد -	- قَعِيْد - قَاعِد - مُقَاعِد - قُعُوْد - قُؤِيْعِد -
٢٣٦، ٢٢٥، ٩٧	- كُتَائِي :	٢٠٨، ٢٠٧، ٨٩	- قُؤِيْعِدُوْن :
١٥٠	- كُتْبَان :	- قُفْل - أَقْفَل - إِقْفَال - أَقْفَال - أَقْفَل :	- قُفْل - أَقْفَل - إِقْفَال - أَقْفَال - أَقْفَل :
	- كَذِب - كَذُوْب - كَاذِب - كَذَاِب - كَذَب - كَذَّب -	٢١٨، ٢١٧	- قَفَّار :
٢٣٧، ٢٢٨	- كَذَّب :	١٩٨	- قَفِيْر - قُفْرَان - أَقْفِرَةٌ - أَقْفِرَةٌ :
١٠٨	- كَرْسِي - كَرَسِي :	٢١٠، ٨٦	- قَلْب - قُلُوْب :
٦٩	- كَرْفَع - كَرَفِيْح :	١٩٦، ٤٧	- قَلَنْسُوَةٌ - قَلَانِس - قَلَنْسِي - قَلَانِسِي :
١٠٨	- كَرْكِي - كَرَاكِي :	٩٧، ٩٦	- قَلِيْل - أَقْلَاء - أَقْلَةٌ - قَلِيْل - قَلِيْلُوْن -
٥٤	- كَرَابِجَةٌ :	٩٠، ٨٩	- أَقْبَلَةٌ :
٨٤، ٥٧	- كَرَاع - أَكْرَعَةٌ - أَكْرَع - أَكْرَاع :	١٠٥	- قُمْدٌ :
٥٢	- كَرَاهِيَّة :	- قُمْر - قَمَار - قُمْرِي - قَمَارِي :	- قُمْر - قَمَار - قُمْرِي - قَمَارِي :
١٣٥	- كَرِيْم - كَرَام :	١٤٠	- قُمْل :
٢٣٢، ١٩٩	- كَرْسَةٌ - كَسْر - أَكْسَار :	١٥٧	- قُمْن :
٢٣٢	- كَرْشَفَةٌ - كَسْف - كَسَف :	٤٩	- قَمَابِسَةٌ :
١٥٠	- كَسَاء :	١٩٥	- قَمِيْص :
٥٨	- كَسَاجِم :	- قَنْدِيْل - قَنْدِيْل - قَنْدِيْلَات :	- قَنْدِيْل - قَنْدِيْل - قَنْدِيْلَات :
	- كَعْب - كَعُوْب - كَعَاب - أَكْعَب -	١٠٢، ٤٥	- قَوْم - قَوْمَان - قَوْمِي :
٢٣٦، ٨٧، ٤٧	- أَكْتِيْب :	١١٣	- قَوْمِيْم - قَوْم :
	- كَلْب - كِلَاب - أَكْلَب - كَلِيْب - أَكَالِب -	١٢٧، ١٢٦	- قَائِل - قَوْل - قِيْل :
٩٦، ٨٧	- أَكْلِيْب - كَلِيْبِي - كِلَابِي - أَكْلِيْبِي :	٢٣٤، ١٢٧، ١٢٦	- قَائِم - قَوْم - قِيْم - قِيَام :
١٣٦، ٩٩، ٩٨		٨٩	- قَاضِي - قُضَاة - قُؤِيْض - قُؤِيْضُوْن :

٩٧	- مُلُوك - مُلُوكِيّ:	٤٣	- مَصَابِيح:
١٩٩	- مُلَاة:	١٥٨	- مَضْت - مَضِيّن:
١٠١	- مَمَالِيك - مَمَالِيكِيّ:	٢٠٠	- مُطَهَّرَة:
٢٤٣	- مَسْكَ - مَسْكَك:	١١٨، ٥٩	- مَطِيّة - مَطَايَا - مُطِيّ:
٢١٣	- مَسْصَعَة - مَسْصَع:	١٠٤	- مَعَدّ - مَعَادّ:
١١٢	- مَسْوَرَة - مَسَاوِرَة - مَسَاوِر - مَسَاوِر:	١٠٢	- مَعْشَر - مَعْشَرِيّ:
٥٣	- مَسَاوِرَة:	١١٢	- مِعْوَل - مَعَاوِل:
١٠٥	- مَهْدَد - مَهَادِد:	١١٢	- مَعْوَنَة - مَعَاوِن:
١٩٨	- مَهْرَق - مَهَارِق:	١٩٥	- مَعَى:
١٠٨	- مَهْرِيّة - مَهَارِيّ:	٥٦	- مَعَاوِر - مَعَاوِرِيّ:
٩٦	- مَهْلَبَة - مَهْلَبِيّ:	٥٥	- مَعَاوِرَة - مَعَاوِرِيّ:
١٨٥	- مَهْوَان - مَهَاوِين:	١١٥	- مَعَايِشَة - مَعَايِش:
٢٤٣	- مَوَاضِع - مَوَاضِع:		- مَعْرَب - مَعْرَبَان - مَعْرَبِيّة -
٣٣	- مَوَاقِع - مَوَاقِع:	٢٤٤، ٨٣، ٥٣	مَعْرَبَان:
٢١١	- المَمُولَى - المَمُولِيّ:		- مِفْتَاح - مِفْتَاح - مِفْتَاح - مِفْتَاحِيّ -
٢١٢	- مَوَاهِن - مَوَاهِن:	٢٤٤، ٨٩	مِفْتَاحِيّ - مِفْتَاحِيّ:
٥٤	- مَوَازِيحَة:	١٨	- مَفْرَق - مَفَارِق:
١٩٦	- مَوَاعِظ:	١١٢	- مَفْعَلَة:
	- مَاء - مَوّه - مِيَاه - أَمْوَاه - أَمْوَاه - مَاءَان - مَوِيّه	١٨٤	- مَفْعَال:
	- أَمْوَاه:	٤٦	- مَفَاعِل - مَفَاعِل:
١٨	- مِيَانَة - مِيَان - مِيَانَت:	١١١	- مَفْتَوِيّ - مَفَاتِيْرَة - مَفَاتِيْر:
٢١٣	- مِيْرَاد - مَوَارِيْد:	٢٤٣	- مَفْعَد - مَفَاعِد:
٨٠	- مِيْرَان - مَوَازِيْن - مَوَازِيْن:	١١٢	- مَفْوَلَة - مَفَالَة - مَفَاوِل:
٨٠	- مِيْعَاد - مَوَاعِيْد - مَوَاعِيْد:	٤٨	- مَفَاتِل:
٨٠	- مِيْقَات - مَوَاقِيْت - مَوَاقِيْت:	١١٢	- مَقَامَة - مَقَاوِم:
	(ن)	٨٤	- مَكَان - مَكْن - أَمْكُن:
١٠٢	- نَبَط - أَنْبَاط - نَبَطِيّ:	١١٨	- مَكِيل - مَكَايِل:
٢٣٥، ١٤١	- نَجْم - نُجُوم - نُجُوم - نُجْمَان:	١٧٩	- مَلْحَس - مَلَاْحِس:
١١٤	- نَجْو - نُجُو:	٩٨	- مُلْقِحَة - لَوَاقِح - مُلْقِحِيّ - لَوَاقِحِيّ:
		٢١٠	- مَلِك - مَلَايِكَة:

١٠٤	- هَبَيْتَ - هَبَيْتَ - هَبَيْتَ : هَبَيْتَ - هَبَيْتَ : هَبَيْتَ	٢٠٨، ٢٠٦	- نَجِيٍّ - مُتَاجٍ - أُجْحِيَّةٍ :
١٠٤	- هَبَجَتْ - هَبَجَاتٌ :	١١٤	- نُحُوْر - نُحُوْر :
٤٤	- هَبَجَانٌ - هَبَجَانَانٌ :		- نُحَاسٍ - نُجَيْسٍ - نُحُوْسٍ - نُحَاسٍ - نُحَسٍ -
١٢٠	- هَدِيَّةٌ - هَدَايَا :	٢٣٨، ٢٢٩	نُحَسٍ :
١٠٥	- هِرَاوَةٌ - هِرَاوِيٌّ :	٢١٨	- نِدٌّ - أَنْدَادٌ :
١٠٥	- هَقَبٌ :	٢٤١	- نَدْمَانٌ - نَدَامِيٌّ :
١٩٧	- هَمَالِيْلٌ :	١٠٢	- نِسْوَةٌ - نِسَاءٌ - نِسْوِيٌّ :
٥٧	- هُوْدٌ :	٥٦	- نَسَابَةٌ :
١٤٠	- هُوْدٌ - هُوْدَانٌ :	٢٢٩	- نَصَبٌ - نَصَابٌ - نَصْبٌ :
٩٩، ٩٨	- هَوَازِنٌ - هَوَازِيْنِيٌّ :	١٩٤	- نَطْفَةٌ :
١٩٦	- هَوَاهٍ :	١٧٢	- نَظَرٌ :
٨٩	- هَالِكٌ - هَالِكِيٌّ - هُوَيْلِكٌ - هُوَيْلِكُونٌ :	١٩٩	- نَعْلٌ :
٨٥	- هَيْبَةٌ - مَهْيَبَةٌ :	١٦٧	- نِعْمٌ :
٨٥	- هَيْبَةٌ - مَهْيَبَةٌ :	٧٠، ٢١	- نَعْمٌ - أَنْعَامٌ - أَنْعَامِيٌّ :
	(و)	٣٢	- نِعْمَةٌ - نِعْمٌ :
٥٦	- وَبَارٌ - وَبَارِيٌّ :	١٠٢	- نَقْرٌ - أَنْقَارٌ - نَقْرِيٌّ :
١٣٤	- وَثَنٌ - وَثْنٌ :	٨٧، ١٨	- نَفْسٌ - أَنْفَسٌ - أَنْفِيْسٌ :
٢٣٥، ٨٥	- وَجْهٌ - جَاهٌ - وَجُوْهٌ - جُوْوَةٌ - جُوْوَةٌ - جُوْوَةٌ :		- نَهْرٌ - نَهْرٌ - نَهَارٌ - نَهْرٌ - أَنْهَارٌ - أَنْهَارٌ - أَنْهَارٌ -
٨٢	- وَرَشَانٌ - وَرَاشِيْنٌ - وَرَاشِيْنِيٌّ :	٢٢٩، ٩٧، ٨٧	أَنْهَارِيٌّ :
١٠٣	- وَرَقٌ - وَرَقِيٌّ :	١٠٨	- نُؤْمِيٌّ - نُؤْمِيٌّ :
١٢٠	- وَصِيَّةٌ - وَصَايَا :	١٩٧	- نُورٌ :
	- وَوَلَدٌ - وَوَلَدٌ - وَوَلَدٌ - وَوَلَدٌ - وَوَلَدٌ -	١٠٣،	- نَائِمٌ - نُؤْمٌ - نُؤْمٌ - نَائِمِيٌّ - نُؤْمِيٌّ :
٢١٣، ١٥٥، ١٤٠، ٨٧	وَوَلَدَةٌ :	١٢٧، ١٢٦	
٢٣٩	- وَارِثٌ - وَرَثَةٌ :	٨١	- نَابٌ - نَيْبٌ - أَنْبَابٌ - نَيْبِيٌّ :
	(ي)	١٣٦، ٨٥	- نَائِقَةٌ - نُؤْفٌ - أَيْنُقٌ - أَيْنُقٌ - أَيْنُقِيٌّ :
١٢١	- يَزِيدٌ - يَزِيدٌ :	١١٢	- نَائِيٌّ - نِيَّاءٌ :
٢٢٦	- يَسْرٌ - يَسْرٌ :		(هـ)
١٦٩	- يَمْسَلُنٌ :	١٩٧	- هَبَابٌ - هَبَابٌ - هَبَابٌ - أَهْبَابٌ :
١٨٧	- يَغْطُ - أَغْطَاظٌ :	١٠٥	- هَبْرٌ :

٢٠٩

- يَمِين - أَيْمَان:

٨١

- يَلْتَدِد - يَلْدَد - يَلْدَد:

١٩٣

- يَأْس - يَيْس:

٥٠

- يَمَيِّي - يَمَائِي - يَمَان:

فَهْرِسُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ

أولاً : المطبوعات :

- ١- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القطاع الصقلي، تحقيق: أ.د/ أحمد عبدالدايم، دار الهاني، طبعة خاصة لطلاب دار العلوم، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- ٢- أبنية الإلحاق في الصحاح دراسة وتحليل، د.مهدي القرني، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- ٣- أثر التسمية في بنية الكلمة وموضع إعرابها، د.سليمان العايد، ١٩٩١م.
- ٤- أحكام القرآن، ابن العربي، تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل، بيروت.
- ٥- أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ٦- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبوحيان الأندلسي، تحقيق: د.رجب عثمان محمد، الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- ٧- الإرشاد إلى علم الإعراب، شمس الدين الكيشي، تحقيق: د.عبدالله الحسيني وآخر، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مؤسسة مكة للطباعة والإعلام، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.
- ٨- أسرار العربية، أبوالبركات الأنباري، تحقيق: محمد البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق.
- ٩- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، تحقيق: عبدالإله نيهان وآخرين، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ١٠- الإصباح في شرح الاقتراح، د.محمود فجال، دار العلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- ١١- إصلاح غلط المحدثين، الخطابي، تحقيق: د.حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ١٢- الأصمعيات، الأصمعي، تحقيق: أحمد شاكر وآخر، بيروت، الطبعة الخامسة.
- ١٣- الأصول والفرعية في النحو العربي، د.يسرية محمد حسن، المطبعة الإسلامية الحديثة، القاهرة، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- ١٤- الأصول، د.تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- ١٥- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: د.عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

- ١٦- إعراب ثلاثين سورة من القرآن، ابن خالويه، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.
- ١٧- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق: د. زهير زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ١٨- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين الدرويش، اليمامة، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة السابعة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ١٩- إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- ٢٠- إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء المكي، تحقيق: محمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- ٢١- الإيضاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، الفارقي، تحقيق: سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي، الطبعة الثانية، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
- ٢٢- الألفات، ابن خالويه، تحقيق: د. علي البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ٢٣- ألفية ابن مالك، ابن مالك، مكتبة السوادني، جدة.
- ٢٤- أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، دار عمار، عمان، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- ٢٥- أمالي ابن الشجري، ابن الشجري، تحقيق: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- ٢٦- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- ٢٧- أوضح المسالك، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ٢٨- الإيضاح، الفارسي، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- ٢٩- إيضاح شواهد الإيضاح، القيسي، تحقيق: د. محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- ٣٠- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحقيق: د. موسى العليلي، إحياء التراث الإسلامي.
- ٣١- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، عناية الشيخ عرفات العشا حسونة، مراجعة: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- ٣٢- بحوث ودراسات في اللغة وتحقيق النصوص، د. حاتم الضامن، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، دار الحكمة، الموصل، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

- ٣٣- بدائع الفوائد، ابن القيم، تحقيق: د. محمد الإسكندراني وآخر، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- ٣٤- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع السبتي، تحقيق: د. عياد الثبتي، دار الغرب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
- ٣٥- بلوغ الأرب في شرح لامية العرب، الزمخشري والمبرد والعكبري وابن زكور الغربي، وابن عطاء المصري، جمع وتحقيق محمد القاضي وآخر، دار الحديث، القاهرة، ١٩٨٩م.
- ٣٦- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد وآخر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- ٣٧- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، تحقيق: السيد صقر، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- ٣٨- البصرة والتذكرة، الصيمري، تحقيق: د. فتحي علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ٣٩- التبيين في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق: سعد الفقي، دار اليقين، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- ٤٠- التبيان في تصريف الأسماء، أحمد حسن كحيل، دار البيان العربي، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ٤١- التبيين، أبو البقاء العكبري، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ٤٢- تحصيل عين الذهب، الأعلام الششمري، تحقيق: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- ٤٣- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عباس الصالح، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ٤٤- تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ٤٥- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، الجزء ١، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، الجزء ٢، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ٤٦- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: د. محمد بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
- ٤٧- التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهرى، تحقيق: أ. د. عبدالفتاح بحيري، الزهراء للإعلام

- العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- ٤٨- التطبيق الصرفي، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت.
- ٤٩- التعريفات، علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- ٥٠- التكملة، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
- ٥١- توجيه اللمع، ابن الخباز، تحقيق: أ.د/فايز زكي دياب، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- ٥٢- التوايح في كتاب سيبويه، د. عدنان محمد سلمان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ١٩٩١م.
- ٥٣- الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، محمود صافي، دار الرشيد، دمشق، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- ٥٤- كتاب الجمل في النحو، الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ٥٥- جمهرة اللغة، ابن دريد، تحقيق: د. رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
- ٥٦- جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية، د. عبدالمنعم عبدالعال، الخانجي، القاهرة.
- ٥٧- جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ٥٨- جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة السادسة والعشرون، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- ٥٩- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تحقيق: د. محمد إبراهيم الحفناوي وآخر، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- ٦٠- الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، تحقيق: عبدالفتاح إسماعيل شلبي وآخرين، دار الكتب المصرية، القاهرة، الجزء ١ الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م، والجزء ٢، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، والجزء ٣، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- ٦١- حجة القراءات، أبو زرعة بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- ٦٢- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، د. محمد حمادي، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

- ٦٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتاب العربي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ٦٤- حاشية على شرح بانث سعاد، عبدالقادر البغدادي، تحقيق: نظيف محرم خواجه، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- ٦٥- الحيوان، الجاحظ، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- ٦٦- خزنة الأدب، عبدالقادر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون، المخاتجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ٦٧- الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.
- ٦٨- الخاطريات، ابن جني، تحقيق: علي ذوالفقار شاکر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ٦٩- الدر المصون، السمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم، الجزء ١، الجزء ٢ الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، وبقية الأجزاء الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- ٧٠- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبدالخالق عضية، دار الحديث، القاهرة.
- ٧١- دقائق التصريف، القاسم المؤدب، تحقيق: د. أحمد القيسي وآخرين، مطبعة المجمع العراقي، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ٧٢- ديوان ابن الدمينية، تحقيق: أحمد النفاخ، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني، القاهرة.
- ٧٣- ديوان أبي النجم، تحقيق: د. سجع جبيلي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- ٧٤- ديوان أبي نواس الحسن بن هانيء الحكمي، أبونواس، تحقيق: إيثار قاغتر، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م.
- ٧٥- ديوان أحيحة بن الجلاح الأوسي، تحقيق: د. حسن باجودة، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- ٧٦- ديوان الأسود بن يعفر، صنعة نوري القيسي، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.
- ٧٧- ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت.
- ٧٨- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق: د. صلاح الدين الهوارى، ومراجعة د. ياسين الأيوبي، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- ٧٩- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: د. وليد عرفات، سلسلة جب التذكارية، بيروت، ١٩٧١م.
- ٨٠- ديوان الحطية [بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني]، تحقيق: نعمان أمين طه، مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م.
- ٨١- ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر الباهلي، تحقيق: د. عبدالقدوس أبوصالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

- ٨٢- ديوان رؤية بن العجاج (ضمن مجموع أشعار العرب)، عناية: وليم بن الورد، دار ابن قتيبة، الكويت.
- ٨٣- ديوان سلامة بن جندل، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ/١٩٦٨م.
- ٨٤- ديوان شعر الحاضرة الذبياني، تحقيق: ناصرالدين الأسد، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- ٨٥- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر.
- ٨٦- ديوان طرفة بن العبد، دار بيروت، بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- ٨٧- ديوان الطرماح، تحقيق: د. عزة حسن، دار الشرق العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- ٨٨- ديوان الطفيل الغنوي، تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد، دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى، ١٩٦٨م.
- ٨٩- ديوان العباس بن مرداس السلمي، تحقيق: د. يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.
- ٩٠- ديوان العجاج [رواية عبدالملك الأصمعي وشرحه]، تحقيق: د. عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، حلب، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ٩١- ديوان علقمة الفحل، تحقيق: لطفي الصقال وآخر، دار الكتاب العربي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- ٩٢- ديوان عنتر بن شداد، شرح د. محمد حمود، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- ٩٣- ديوان الفرزدق، شرح: د. علي مهدي زيتون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- ٩٤- ديوان القطامي، تحقيق: محمود الربيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١م.
- ٩٥- ديوان كعب بن زهير، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٩٦- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: علي فاعور، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- ٩٧- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م، ونسخة أخرى مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية، القاهرة، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.
- ٩٨- رسالتان في اللغة «منازل الحروف، والحدود»، الرثماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ١٩٨٤م.
- ٩٩- الروض الأنف، السهيلي، تعليق: طه عبدالرؤف سعد، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- ١٠٠- الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر الأنباري، تحقيق: د. حاتم الضامن، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

- ١٠١- كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.
- ١٠٢- سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- ١٠٣- السفر الأول من شرح كتاب سيبويه، الصنار، تحقيق: د. معيض العوفي، دار المآثر، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ١٠٤- سفر السعادة وسفير الإفادة، السخاوي، تحقيق: د. محمد الدالي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- ١٠٥- شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي، تحقيق: د. محمد الريح هاشم، دار الجبل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- ١٠٦- شرح الأبيات المشككة الإعراب، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. محمود الطناحي، الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ١٠٧- شرح أبيات مغني اللبيب، عبدالقادر البغدادي، تحقيق: عبدالعزيز رباح وآخر، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ/١٩٨٠م.
- ١٠٨- شرح اختيارات المفضل، التبريزي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الفكر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- ١٠٩- شرح أشعار الهذليين، السكري، تحقيق: عبدالستار فراج، مطبعة المدني، القاهرة.
- ١١٠- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالحميد السيد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
- ١١١- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد وآخر، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- ١١٢- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، د. ت.
- ١١٣- شرح الحدود النحوية، جمال الدين الفاكهي، تحقيق: د. محمد الإبراهيم، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
- ١١٤- شرح حماسة أبي تمام، الأعلم الشتتري، تحقيق: د. علي حمودان، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٨م.
- ١١٥- شرح ديوان الأخطل التنلي، شرح إيليا الحاوي، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٨.
- ١١٦- شرح ديوان امرىء القيس، ومعه أخبار المراقسة وأشعارهم في الجاهلية وصدر الإسلام، حسن السندي، الاستقامة، القاهرة.
- ١١٧- شرح ديوان جرير، شرح إيليا الحاوي، الشركة العالمية للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

- ١١٨- شرح ديوان الحماسة، المرزوقي، تحقيق: أحمد أمين وآخر، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- ١١٩- شرح ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي، شرح وتحقيق: د.رحاب عكاوي، دار الفكر العربي، بيروت.
- ١٢٠- شرح ديوان الفرزدق، شرحه: إيليا الحاوي، الشركة العالمية للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
- ١٢١- شرح ديوان قيس بن الملوح، شرح وتحقيق: د.رحاب عكاوي، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- ١٢٢- شرح ديوان كعب بن زهير، السكري، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية، القاهرة، ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م.
- ١٢٣- شرح ديوان ليبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: د.إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٩٦٢م.
- ١٢٤- شرح الرضي على الكافية، تصحيح: يوسف حسن عمر، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- ١٢٥- شرح شعر زهير بن أبي سلمى، أبو العباس ثعلب، تحقيق: د.فخرالدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- ١٢٦- شرح شافية ابن الحاجب، الرضي، مع شرح شواهد، عبدالقادر البغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ١٢٧- شرح الشافية في التصريف: السيد عبدالله المعروف، بقره كار، استانبول، مصورة عن مطبعة أحمد كامل، الطبعة الثانية.
- ١٢٨- شرح شواهد الإيضاح، ابن بري، تحقيق: د.عيد مصطفى درويش وآخر، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ١٢٩- شرح الفصيح، الزمخشري، تحقيق: د.إبراهيم الغامدي، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ.
- ١٣٠- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات، أبوبكر الأنباري، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٩٩٣م.
- ١٣١- شرح كتاب سيبويه، الرماني، «قسم الصرف»، تحقيق: د.المتولي رمضان الدميري، مطبعة التضامن، القاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ١٣٢- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، الجزء ٢، تحقيق: رمضان عبدالنواب، ١٩٩٠م، الجزء ٣، تحقيق: د.فهمي أبو الفضل وآخرين، ١٤٢١هـ، الجزء ٤، تحقيق: د.محمد عبدالدايم وآخرين، ١٩٩٨م.
- ١٣٣- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: د.عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث، مركز

- البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى .
- ١٣٤- شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبى، القاهرة.
- ١٣٥- شرح المقدمة الجزولية الكبير، أبو علي الشلوبين، تحقيق: د. تركي العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- ١٣٦- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ابن الحاجب، تحقيق: د. جمال مخيمر، مكتبة نزار الباز، مكة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- ١٣٧- شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق: د. فخرالدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- ١٣٨- شروح سقط الزند، التبريزي والبطلوسي والخوارزمي، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، مصورة عن نسخة دار الكتب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ١٣٩- شعر الراعي النميري وأخباره، جمعه: ناصر الحاني، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٨٣هـ/١٩٦٤م.
- ١٤٠- شعر عمرو بن أحمر الباهلي، جمع وتحقيق: د. حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
- ١٤١- شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمعه: داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، جامعة بغداد، ١٩٦٩م.
- ١٤٢- شعر النابغة الجعدي، المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.
- ١٤٣- شفاء العليل في إضاح التسهيل، السلسلي، تحقيق: د. عبدالله الحسيني، الفيصلية، مكة المكرمة.
- ١٤٤- الصّاحح (تاج اللّغة وصحاح العربية)، الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ١٤٥- صحيح البخاري، الإمام البخاري، دار الجيل، بيروت.
- ١٤٦- صحيح مسلم، الإمام مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١٤٧- الصّاحبي، ابن فارس، تحقيق: الشّيّد صقر، عيسى الحلبي وشركاء، القاهرة، ١٩٧٧م.
- ١٤٨- ضرائر الشعر، ابن عصفور، تحقيق: الشّيّد إبراهيم محمد، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ١٤٩- ظاهرة التّأخّي في العربيّة، دكتورة/فاطمة عبدالرحمن رمضان، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ١٥٠- ظاهرة قياس الحمل في اللّغة العربيّة، د. عبدالفتاح البجّة، دار الفكر، عمّان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ١٥١- علل النحو، أبو الحسن الورّاق، تحقيق: د. محمود الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة

- الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ١٥٢- عقود الزواهر في الصرف، علاء الدين القوشجي، تحقيق: أ.د. أحمد عفيفي، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- ١٥٣- غريب الحديث (المجلدة الخامسة)، أبو إسحاق الحربي، تحقيق: د. سليمان العابد، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، دار المدني، جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ١٥٤- غريب الحديث، أبوسليمان الخطابي، تحقيق: عبدالكريم العزباوي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ١٥٥- غريب الحديث، أبو عبيد الهروي، تحقيق: د. حسين شرف، ومراجعة: أ. عبدالسلام هارون، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ١٥٦- فقه اللغة وسر العربية، الثعالبي، تحقيق: خالد فهمي، الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- ١٥٧- الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، د. علي الياصري، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
- ١٥٨- فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، محمد عزيمة، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- ١٥٩- في أصول اللغة (قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة)، تقديم ومراجعة: د. أحمد مختار عمر، الجزء ٤، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- ١٦٠- في التراث اللغوي، د. مصطفى جواد، تحقيق: د. محمد البكاء، دار الشؤون الثقافية، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- ١٦١- في القرآن والعربية من تراث لغوي مفقود لفقهاء، د. أحمد الجندي، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ.
- ١٦٢- في اللغة والأدب دراسات وبحوث، أ.د. محمود الطناحي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
- ١٦٣- القساموس المحيط، الفيروزآبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- ١٦٤- القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٥٣هـ.
- ١٦٥- القياس في النحو، د. منى إلياس، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ١٦٦- كتاب الاختيارين، الأختفش الأصغر، تحقيق: د. فخرالدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

- ١٦٧- كتاب سيويه، أبو يشر سيويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- ١٦٨- كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب، تحقيق: د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- ١٦٩- كشف المشكل في النحو، علي الحيدرة اليمني، تحقيق: د. هادي الهلالي، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- ١٧٠- الكشاف، الزمخشري، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- ١٧١- الكفاف، يوسف الصيداوي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ١٧٢- الكليات، أبو البقاء الكفوي، تحقيق: د. عدنان درويش وآخر، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- ١٧٣- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإفصاح، ابن أبي الربيع السبتي، تحقيق: د. فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- ١٧٤- الكامل في اللغة والأدب، المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- ١٧٥- لباب الإعراب، تاج الدين الإسفرايني، تحقيق: بهاء الدين عبدالرحمن، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
- ١٧٦- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء المكبري، الجزء ١، تحقيق: د. غازي طليمات، والجزء ٢، تحقيق: د. عبدالإله نبهان، دار الفكر، دمشق، مطبوعات مركز جمعة الماجد، دبي، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ١٧٧- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- ١٧٨- اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ١٧٩- ليس في كلام العرب، ابن خالويه، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- ١٨٠- مجمع الأمثال، الميداني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- ١٨١- مجموعة الشافية من علمي الصرف والنحو، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ١٨٢- المجموع المنيع في غريب القرآن والحديث، أبو موسى الأصفهاني، تحقيق: عبدالكريم

- العزباوي، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، دار المدني، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- ١٨٣- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: د. محمد سزكين، الخانجي، القاهرة، ١٣٩٤هـ/ ١٩٥٤م.
- ١٨٤- مجالس ثعلب، أبو العباس ثعلب، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.
- ١٨٥- مجالس العلماء، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: عبدالسلام هارون، الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- ١٨٦- المحتسب، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- ١٨٧- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبدالله الأنصاري وآخر، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثانية.
- ١٨٨- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، ابن سيده، تحقيق: مجموعة من المحققين (معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية)، الجزء ١ الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ/ ١٩٥٨م، الجزء ٢ الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م، الجزء ٣، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م، الجزء ٤ الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م، الجزء ٦ الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م، الجزء ٨ الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، الجزء ١١ الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، الجزء ١٢ الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- ١٨٩- المخصص، ابن سيده، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- ١٩٠- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٩٩٢م.
- ١٩١- المذكر والمؤنث، أبو بكر الأنباري، تحقيق: محمد عبدالخالق عضية، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- ١٩٢- المذكر والمؤنث، المبرد، تحقيق: د. رمضان عبدالشواب وآخر، الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- ١٩٣- المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- ١٩٤- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تحقيق: محمد جاد المولى بك وآخرين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- ١٩٥- المستقصى في علم التصريف، د. عبداللطيف الخطيب، دار العروبة، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- ١٩٦- المسند، الإمام أحمد، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

- ١٩٧- مسند الشَّاميين من مسند الإمام أحمد، د. علي جماز، عُني بطبعه: عبدالله الأنصاري، الشتون الدينية، دولة قطر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م.
- ١٩٨- المسائل البصرييات، أبوعلي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ١٩٩- المسائل الحلييات، أبوعلي الفارسي، تحقيق: د. حسن هندواي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- ٢٠٠- مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول، لابن السراج، د. إبراهيم الحندود، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- ٢٠١- المسائل العسكرية، أبوعلي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م.
- ٢٠٢- المسائل العضديات، أبوعلي الفارسي، تحقيق: د. علي المنصوري، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- ٢٠٣- المسائل المشككة (البغداديات)، أبوعلي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.
- ٢٠٤- المسائل المثورة، أبوعلي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة، دمشق.
- ٢٠٥- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: د. محمد بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، دار المدني، جدة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ٢٠٦- المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم، أبوالبقاء الكبير، تحقيق: د. محمد السواس، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- ٢٠٧- المصباح المنير، الفيومي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- ٢٠٨- معجم شواهد العربية، عبدالسلام هارون، الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.
- ٢٠٩- معجم القراءات، د. عبداللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- ٢١٠- معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم، د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- ٢١١- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- ٢١٢- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، أ.ي. ونسك وي. پ منسج ي. بروخمان، مطبعة بريل، ليدن، ١٩٦٩م.

- ٢١٣- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبدالباقى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م.
- ٢١٤- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ٢١٥- معاني القرآن، الأخصى الأوسط، تحقيق: د. فائز فارس، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- ٢١٦- معاني القرآن، الفراء، الجزء ١، تحقيق: أحمد يوسف وآخر، الجزء ٢، تحقيق: محمد النجار، الجزء ٣، تحقيق: عبدالفتاح شلبي وآخر، دار السور، ١٩٥٥م.
- ٢١٧- معاني القرآن الكريم، أبو جعفر النحاس، تحقيق: محمد الصابوني، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
- ٢١٨- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق: د. عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ٢١٩- المغني في النحو، ابن فلاح اليمني، تحقيق: د. عبدالرزاق السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- ٢٢٠- مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان داودي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- ٢٢١- المفضليات، المفضل الضبي، تحقيق: أحمد شاكراً وآخر، بيروت، الطبعة السادسة.
- ٢٢٢- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.
- ٢٢٣- المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- ٢٢٤- المقرب، ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبدالستار الجوارى وآخر، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- ٢٢٥- المقصور والممدود، أبو علي القالي، تحقيق: د. أحمد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- ٢٢٦- الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- ٢٢٧- المنصف، ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وآخر، وزارة المعارف العمومية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
- ٢٢٨- المناهج الكافية في شرح الكافية، زكريا الأنصاري، تحقيق: الدكتورة/ رزان يحيى خدام، سلسلة إصدارات المحكمة (١٤)، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

- ٢٢٩- مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي، ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م.
- ٢٣٠- ما يجوز للشاعر في الضرورة، القزاز القيرواني، تحقيق: د. رمضان عبدالنواب وآخر، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- ٢٣١- ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج، تحقيق: د. هدى قراة، الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- ٢٣٢- نتائج الفكر في النحو، السهيلي، تحقيق: د. محمد البنا، دار الرياض.
- ٢٣٣- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٧٦م.
- ٢٣٤- زهة القلوب في تفسير غريب القرآن العزيز، ابن عزيز، تحقيق: د. يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- ٢٣٥- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، تعليق: عبدالعظيم الشناوي وآخر، الطبعة الثانية.
- ٢٣٦- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، صححه علي محمد الضياع، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٣٧- كتاب النوادر في اللغة، أبويزيد الأنصاري، تحقيق: د. محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- ٢٣٨- همع الهوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالسلام هارون، ود. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ثانياً: الرسائل العلمية :
- ١- أحوال الضمير مع مفسره، زكية بنت فاذع اللحاني، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إشراف: أ. د. عبدالرحمن إسماعيل، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- ٢- حاشية ابن جماعة على شرح الشافية، الجاربردي، من أول الكتاب إلى آخر باب الوقف، تحقيق: ناصر الغامدي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إشراف: أ. د. عبدالفتاح سليم، ١٤١٨هـ/١٤١٩هـ.
- ٣- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، السفر الأول، تحقيق: عدنان قليل، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إشراف: د. محمود الطنحاني، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ٤- شرح الشافية، الجاربردي، تحقيق: رفعت الليثي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر بأسبوط، إشراف: أ. د. عبدالرحمن سليمان، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- ٥- شرح كتاب سيبويه، الرماني، تحقيق: محمد إبراهيم شنية، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إشراف: أ. د. أحمد مكى الأنصاري، ١٤١٤هـ/١٤١٥هـ.
- ٦- صيغة فعيل دراسة نحوية صرفية دلالية، مرزوق عطوي المرزوقي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إشراف: أ. د. محمود الطنحاني، ١٤٠٦هـ/١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م / ١٩٨٧م.

- ٧- الفوائد المحوية في المقاصد النحوية، ابن مالك، تحقيق: وداد يحيى لال، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إشراف: د. عياد الثبيتي، ١٤٠٥هـ/١٤٠٦هـ.
- ٨- المضارعة في الدرس اللغوي والنحوي، محمد يوسف عبدالله آل محسن، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إشراف أ. د. عبدالرحمن إسماعيل، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.
- ٩- المقتصد في شرح التكملة، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: أحمد الدويش، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام، إشراف أ. د. محمد سلطاني، ١٤١١هـ/١٤١٢هـ.
- ١٠- النهاية في شرح الكفاية، ابن الخباز تحقيق: عبدالله عمر حاج، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إشراف: د. عبدالرحمن العثيمين، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
- ١١- الهداية في شرح الكفاية، شعبان الآثاري، تحقيق: عبدالرحمن البيشي، من أول الإعراب والبناء إلى نهاية المنسوب، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، إشراف: د. فتحي علي الدين، ١٤٢٠هـ.

ثالثاً : المجالات :

- ١- بحوث كَلِمَة اللُّغَة العَرَبِيَّة «لِنَافِذِ الْجُمُوعِ الَّتِي وَصَفَ بِهَا الْوَاحِدُ»، د/ سليمان العايد، جامعة أم القرى، العدد الثَّانِي، ١٤٠٤هـ / ١٤٠٥هـ.
- ٢- محاضرات الموسم الثقافي لكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، محاضرة بعنوان (الحركات والسكون في لغة الضاد دلالتها - أسرارها - مواردها) أ. د/ عبدالرحمن إسماعيل، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

فَهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ

المَوْضُوعُ	الصَّفْحَةُ
مُلْحَصُ الْبَحْثِ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.....	أ.....
مُلْحَصُ الْبَحْثِ بِاللُّغَةِ الْإِنْجَلِيزِيَّةِ.....	ب.....
الإِهْدَاءُ.....	ت.....
شُكْرٌ وَتَنَاءٌ.....	ث.....
السِّمْلَةُ.....	١.....
المُقَدِّمَةُ.....	٢.....
التَّمْهِيدُ، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ عَنَاصِرٍ.....	٩.....
١- حَدُّ الْمُوَافَقَاتِ.....	١٠.....
٢- حَدُّ الْمُفْرَدِ.....	١٠.....
٣- حَدُّ جَمْعِ التَّكْسِيرِ، مَعَ بَيَانِ نَوْعِيهِ.....	١١.....
الفصل الأول: المُوَافَقَاتِ الصَّرْفِيَّةُ بَيْنَ الْمُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَبَاحِثَ:	١٣.....
تَوَظُّطٌ:.....	١٤.....
المَبْهَاطُ الْأَوَّلُ: وَضَعُ الْمُفْرَدِ مَوْضِعَ الْجَمْعِ بَيْنَ السَّمَاعِ وَالْقِيَّاسِ.....	١٥.....
* انْقِسَامُ الْعُلَمَاءِ فِي بَيَانِ حُكْمِ وَضَعِ الْمُفْرَدِ مَوْضِعَ الْجَمْعِ وَالْعَكْسَ إِلَى ثَلَاثِ فِرَقٍ.....	١٦.....
- الفِرْقَةُ الْأُولَى: البَصْرِيُّونَ، وَقَدْ خَصُّوهُ بِالضَّرْوَرَةِ الشَّرْعِيَّةِ.....	١٦.....
- الفِرْقَةُ الثَّانِيَّةُ: الكُوَيْبِيُّونَ، وَهُوَ مَقْيَسٌ عِنْدَهُمْ.....	١٧.....
- الفِرْقَةُ الثَّالِثَةُ: البَغْدَادِيُّونَ، وَجَعَلُوهُ مِنْ تَابِ الْجِنْسِ.....	١٧.....
* تَرْجِيحُ رَأْيِ الكُوَيْبِيِّينَ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ لِمَا يَلِي:.....	٢٩.....
١- أَنَّ رَأْيَهُمْ فِيهِ تَوْسِيعَةٌ وَتَمَامٌ.....	٢٩.....
٢- رَأْيُهُمْ مَعْضُودٌ بِقَرَاءَاتِ مُتَوَاتِرَةٍ.....	٢٩.....
٣- أَنَّ الشَّوَاهِدَ الشَّرْعِيَّةَ الَّتِي عَدَّهَا البَصْرِيُّونَ ضَرُورَةً، تُعَدُّ حُجَّةً لَهُمْ.....	٣٣.....
٤- أَكْثَرُ الْآيَاتِ الَّتِي وَرَدَتْ لِشِعْرَاءِ يُحْتَجُّ بِشِعْرِهِمْ.....	٣٥.....
٥- لَا تَعَارُضَ بَيْنَ رَأْيِ الْقَائِلِينَ بِالْقِيَّاسِ، وَرَأْيِ مَنْ خَصَّصَهُ بِالْجِنْسِ.....	٣٥.....
٦- كَثْرَةُ الْقَائِلِينَ بِالْقِيَّاسِ، رَبَّمَا تَكُونُ تَقْوِيَّةً لِرَأْيِهِمْ.....	٣٥.....
المَبْهَاطُ الثَّانِي: الْمُفْرَدُ وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْأَصَالَةِ وَالْفِرْعَانِيَّةِ، وَفِيهِ سَبْعَةُ مَطَالِبَ:.....	٣٦.....

٣٨	الأصالة والفُرعية لَعَةً وَأَصْطِلَاحًا
٣٩	المُفْرَدُ أَصْلٌ، وَالْجَمْعُ فَرْعٌ
٤١	المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: تَثْنِيَةُ الْجَمْعِ كَمَا يَثْنِي الْمُفْرَدُ
٤١	* المَائِمُونَ لِلتَّثْنِيَةِ، وَأَسْبَابُ ذَلِكَ
٤٢	* كَثْرَةُ الْمُجْزِينَ لِلتَّثْنِيَةِ
٤٥	* تَرْجِيحُ رَأْيِ الْمُجْزِينَ لِلتَّثْنِيَةِ
٤٥	* تَثْنِيَةُ اسْمِي الْجَمْعِ وَالْجِنْسِ
٤٦	المَطْلَبُ الثَّانِي: صَرْفُ الْجَمْعِ إِذَا وَافَقَ مُفْرَدَهُ
٤٦	* الْأَصْلُ فِي الْأَسْمَاءِ الصَّرْفُ، وَالْمَنْعُ مِنَ الصَّرْفِ فَرْعٌ عَنْهُ
٤٦	* الْوُجُوهُ الَّتِي يَنْصَرِفُ فِيهَا الْجَمْعُ إِذَا شَاكَلَ مُفْرَدَهُ:
٤٦	أَوَّلًا: مُوَافَقَةُ الْجَمْعِ لِلْمُفْرَدِ فِي هَيْئَتِهِ وَعِدَّةِ حُرُوفِهِ
٤٨	ثَانِيًا: مُوَافَقَةُ الْجَمْعِ لِلْمُفْرَدِ فِي الْحَرَكَاتِ
٥٠	ثَالِثًا: مُوَافَقَةُ الْجَمْعِ لِلْمُفْرَدِ، حِينَمَا تَنَوُّثُ الْأَلْفِ عَنْ بَاءِ النَّسْبِ
٥١	رَابِعًا: مُوَافَقَةُ الْجَمْعِ لِلْمُفْرَدِ، لَمَّا فَقِدَتْ أَلْفُهُ
٥١	خَامِسًا: مُوَافَقَةُ الْجَمْعِ لِلْمُفْرَدِ، لَمَّا أَصْلَحَتْ بِهِ تَاءُ الثَّانِيَةِ
٥٥	سَادِسًا: مُوَافَقَةُ الْجَمْعِ لِلْمُفْرَدِ، عِنْدَ اتِّصَالِهِ بِبَاءِ النَّسْبِ
٥٦	سَابِعًا: مُوَافَقَةُ الْجَمْعِ لِلْمُفْرَدِ مِنْ حَيْثُ التَّسْمِيَةُ
٦٠	المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: جَمْعُ الْجَمْعِ كَمَا يُجْمَعُ الْمُفْرَدُ
٦٠	* مَذَلُولُ جَمْعِ الْجَمْعِ
٦١	* جَمْعُ الْجَمْعِ بِنَوْعَيْ بَيْنِ السَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ
٦٨	* جَمْعُ جَمْعِ الْجَمْعِ بَيْنَ مُنْكَرِهِ وَمُثْبِتِهِ
٦٩	* أَحْكَامُ جَمْعِ الْجَمْعِ الْأَعْجَبِيِّ
٧٠	* تَرْجِيحُ قِيَاسِيَةِ الْجَمْعِ بِنَوْعَيْ «الْقَلَّةِ وَالْكَثْرَةِ»
٧٢	* جَذُولُ جَمْعِ الْجَمْعِ
٧٩	المَطْلَبُ الرَّابِعُ: رَدُّ الْجَمْعِ إِلَى مُفْرَدِهِ عِنْدَ تَصْغِيرِهِ
٧٩	* اشْتِرَاكُ جَمْعِ الشُّكْبِيرِ وَالتَّصْغِيرِ فِي سِتَّةِ عَشَرَ وَجْهًا
٨٦	* يُصَغَّرُ جَمْعُ الْقَلَّةِ عَلَى لَفْظِهِ
٨٨	* الْخِلَافُ بَيْنَ الْبُصْرِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ فِي تَصْغِيرِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ
٨٨	* فِي تَصْغِيرِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ مَذْهَبَانِ
٩١	* قِيَامُ جَمْعِ الْكَثْرَةِ مَقَامَ جَمْعِ الْقَلَّةِ وَالْعَكْسِ

- ٩٢ * اسما الجنس والجمع جمعان مكرران عند الكوفيين والأخفش
- ٩٥ المطَّلَبُ الحَاسِبُ: رَدُّ الْجَمْعِ إِلَى مُفْرَدِهِ عِنْدَ النَّسَبِ إِلَيْهِ
- ٩٥ لِمَاذَا يُنْسَبُ إِلَى الْمُفْرَدِ دُونَ الْجَمْعِ؟
- ٩٥ فِي النَّسَبِ إِلَى الْجَمْعِ مَذْهَبَانِ
- ٩٦ * تَأْيِيدُ مَجْمَعِ اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْقَاهِرَةِ لِمَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ
- ٩٧ * عِنْدَ خُرُوجِ الْجَمْعِ عَنْ حَقِيقَتِهِ يُنْسَبُ إِلَى لَفْظِهِ فِي خَمْسَةِ مَوَاطِنَ
- ١٠٢ * النَّسَبُ إِلَى اسْمِي الْجَمْعِ وَالْجِنْسِ
- ١٠٤ المطَّلَبُ السَّادِسُ: حَمْلُ الْجَمْعِ عَلَى مُفْرَدِهِ فِي الْحَرَكَاتِ، وَيَتَّصِفُنُ ثَلَاثَ فَعْرَاتٍ:
- ١٠٤ * اهْتِمَامُ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْحَرَكَةِ
- ١٠٤ الأولُ: تَضْيِيفُ لَامِ الْجَمْعِ وَقُكُّهَا، كَمَا صُنِعَ فِي الْمُفْرَدِ
- ١٠٥ الثانيةُ: إِمَالَةٌ الْجَمْعِ؛ إِمَالَةٌ مُفْرَدِهِ
- ١٠٦ الثالثةُ: تَثْقِيلُ الْجَمْعِ؛ لِثِقَلِ مُفْرَدِهِ
- ١٠٧ * تَرْجِيحُ رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ
- ١١٠ المطَّلَبُ السَّابِعُ: حَمْلُ الْجَمْعِ عَلَى مُفْرَدِهِ فِي التَّضْحِيحِ وَالْإِعْلَالِ، وَهُوَ نَوْعَانِ:
- ١١٠ الأولُ: تَضْحِيحُ الْجَمْعِ؛ لِصِحَّةِ مُفْرَدِهِ، وَذَلِكَ فِيمَا يَلِي:
- ١١١ أ - مَا كَانَتْ الْأَلْفُ فِي مُفْرَدِهِ، فَظَهَرَتْ فِي جَمْعِهِ
- ١١١ ب - مَا وَجَدَتْ الْوَاوُ فِي مُفْرَدِهِ، فَلِحَقِّهِ الْجَمْعُ
- ١١٥ ت - مَا ظَهَرَتْ الْيَاءُ فِي جَمْعِهِ، لِشَاكِلَةِ مُفْرَدِهِ
- ١١٥ * قِرَاءَةُ «مَعَائِشٍ»، وَمَا دَارَ حَوْلَهَا مِنْ خِلَافٍ
- ١١٣ ث - مَا كَانَ مُفْرَدُهُ مَهْمُوزًا، فَتَبِعَهُ جَمْعُهُ
- ١٢٤ الثاني: إِعْلَالُ الْجَمْعِ؛ لِإِعْلَالِ مُفْرَدِهِ
- ١٢٦ * (فُعْلٌ) بَيْنَ الصَّحَةِ وَالْإِعْلَالِ
- ١٣٠ المَبْحَثُ الثَّلَاثُ: التَّوَافُقُ فِي الْأَبْنِيَّةِ بَيْنَ الْمُفْرَدِ وَالْجَمْعِ
- ١٣١ * نُصُوصٌ فِي تَشَاكُلِ الْمُفْرَدِ وَالْجَمْعِ
- ١٣٢ * اتِّفَاقُ الْمُفْرَدِ وَالْجَمْعِ فِي الْعِدَّةِ وَالرُّنَّةِ، كَمَا فِي الْآتِي:
- (فُعْلِي، فُعْلَاءُ، فُعْلٌ، فِعَالٌ، فَعَالِي، فِعْلَانٌ، أَفْعَلَةٌ، فُعْلٌ، فُعْلٌ، فَعَائِلٌ)
- ١٤٠ * لِلْعُلَمَاءِ فِي الْأَلْفَاظِ الْوَاقِعَةِ لِلْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ، أَرْبَعَةُ آرَاءٍ رُجِحَ مِنْهَا الرَّأْيُ الْأَوَّلُ
- ١٤٣ **الفصل الثاني:** الْمُوَافَقَاتُ النَّحْوِيَّةُ بَيْنَ الْمُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَفِيهِ أَرْبَعَةُ مَبَاحِثَ:
- ١٤٤ تَوَاطُفٌ:
- ١٤٥ المَبْحَثُ الْأَوَّلُ: إِعْرَابُ الْجَمْعِ الْمُنْصَرِفِ إِعْرَابَ الْمُفْرَدِ

- ١٤٦ * تَفْسِيرَاتُ حَمَلِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ فِي إِغْرَابِهِ إِشْرَابَ الْمُفْرَدِ الْمُنْصَرِفِ ١٤٦
- ١٤٦ * عَدَمُ إِتْيَانِهِ عَلَيَّ حَدِّ التَّيْسِيَةِ ١٤٦
- ١٤٧ * اِخْتِلَافُ صِيغِهِ كَاخْتِلَافِهَا فِي الْمُفْرَدِ ١٤٧
- ١٤٧ * مَجِيءُ إِغْرَابِهِ عَلَيَّ آخِرَهُ كَالْمُفْرَدِ ١٤٧
- ١٤٩ * اِخْتِلَافُ مَعَانِيهِ كَمَا اِخْتَلَفَتْ فِي الْمُفْرَدِ ١٤٩
- ١٤٩ * بِنَاؤُهُ كَمَا بُنِيَ مُفْرَدُهُ ١٤٩
- ١٥٠ * مُوَافَقَةُ صِيغِهِ لِصِيغِ الشُّفْرَدِ زَيْدَةً وَعِدَّةً ١٥٠
- ١٥٠ * وَصْفُ الْمُفْرَدِ بِالْجَمْعِ وَالْمَكْسُ ١٥٠
- ١٥١ * اِنْعَادَامُ حَرْفِ اللَّيْنِ فِي آخِرِ كُلِّ مِنَ الْمُفْرَدِ وَالْجَمْعِ ١٥١
- ١٥٢ * الْمَبْحَثُ الثَّانِي: عَوْدُ الضَّمِيرِ مُفْرَدًا عَلَيَّ الْجَمْعِ وَالْمَكْسِ، وَهُوَ قِسْمَانِ: ١٥٢
- ١٥٤ * الْأَوَّلُ: عَوْدُ الضَّمِيرِ مُفْرَدًا عَلَيَّ الْجَمْعِ، وَيَحْتَوِي عَلَيَّ ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ ١٥٤
- ١٥٤ * ١- جَمْعُ التَّكْسِيرِ لِلْمَعْقَلَاءِ، وَهُوَ نَمَطَانِ: ١٥٤
- ١٥٤ * أ- جَمْعُ التَّكْسِيرِ لِلذُّكُورِ الْمَعْقَلَاءِ ١٥٤
- ١٥٧ * ب- جَمْعُ التَّكْسِيرِ لِلْمَعْقَلَاتِ ١٥٧
- ١٥٨ * ٢- جَمْعُ التَّكْسِيرِ لِغَيْرِ الْمَعْقَلَاءِ ١٥٨
- ١٦٠ * اِخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي تَفْسِيرِ عَوْدِ الضَّمِيرِ مُفْرَدًا مُذَكَّرًا فِي آيَةِ التَّحْلِ (٦٦) ١٦٠
- ١٦٢ * ٣- الضَّمِيرُ الْمُفَسَّرُ بِجَمْعٍ مَكْتَبَرٍ ١٦٢
- ١٦٢ * أ- الضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَيَّ الْمَضَافِ إِلَيْهِ اسْمُ التَّقْضِيلِ ١٦٢
- ١٦٦ * ب- الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ بِرَبِّ الْمُفَسَّرِ بِجَمْعٍ ١٦٦
- ١٦٧ * ت- الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ بِنِعْمٍ وَيُسُّ الْمُفَسَّرِ بِجَمْعٍ ١٦٧
- ١٦٨ * الثَّانِي: عَوْدُ الضَّمِيرِ مَجْمُوعًا عَلَيَّ الْمُفْرَدِ فِي مَوْطِنَيْنِ: ١٦٨
- ١٦٨ * أ- الضَّمِيرُ الْمُفَسَّرُ بِمُفْرَدٍ مُعْظَمٍ ١٦٨
- ١٦٩ * ب- الضَّمِيرُ الْمُفَسَّرُ بِمُفْرَدٍ مَضَافٍ إِلَى جَمْعٍ ١٦٩
- ١٧٠ * الْمَبْحَثُ الثَّلَاثُ: إِعْمَالُ الْمُشْتَقَّاتِ الْمَجْمُوعَةِ عَمَلِ مُفْرَدَاتِهَا ١٧٠
- ١٧١ * * إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ الْمَجْمُوعِ عَمَلِ مُفْرَدِهِ ١٧١
- ١٧١ * * جَمْعُ الْمَصْدَرِ بَيْنَ مُؤَيَّدِيهِ وَمُعَارِضِيهِ ١٧١
- ١٧٦ * * جَدْوَلُ جَمْعِ الْمَصْدَرِ ١٧٦
- ١٧٨ * * اِلْتِفَافُ فِي إِعْمَالِ الْمَصْدَرِ الْمَجْمُوعِ ١٧٨
- ١٨٢ * * إِعْمَالُ إِسْمِ الْفَاعِلِ الْمَجْمُوعِ عَمَلِ مُفْرَدِهِ ١٨٢
- ١٨٤ * * إِعْمَالُ صِيغِ الْمُبَالَغَةِ الْمَجْمُوعَةِ عَمَلِ مُفْرَدَاتِهَا ١٨٤

١٨٦	* إِعْمَالُ اسْمِ الْمَعْمُولِ الْمَجْمُوعِ عَمَلٌ مُفْرَدٌ
١٨٦	* إِعْمَالُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهِةِ الْمَجْمُوعَةِ عَمَلٌ مُفْرَدٌهَا
١٨٩	الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: وَصْفُ الْمُفْرَدِ بِالْجَمْعِ وَالْمَعْكُوسِ، وَهُوَ شِقَائِنُ:
١٩٠	* الْخِلَافُ فِي وُجُودِ (أَفْعَالِ) مُفْرَدًا
١٩١	* (أَفْعَالِ) جَمْعٌ؛ لِأَسْبَابِ أَرْبَعَةٍ
١٩٣	١- وَصْفُ الْمُفْرَدِ بِالْجَمْعِ، وَفِيهِ:
١٩٣	أ- وَصْفُ الْمُفْرَدِ بِالْجَمْعِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ
١٩٤	ب- وَصْفُ الْمُفْرَدِ بِالْجَمْعِ فِي الشُّعْرِ الْعَرَبِيِّ
١٩٦	ت- الْأَمثلةُ النَّثْرِيَّةُ
١٩٩	٢- وَصْفُ الْجَمْعِ بِالْمُفْرَدِ، وَفِيهِ:
٢٠٠	أ- وَصْفُ الْجَمْعِ بِالْمُفْرَدِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ
٢٠١	ب- وَصْفُ الْجَمْعِ بِالْمُفْرَدِ فِي الشُّعْرِ الْعَرَبِيِّ
٢٠٢	الفصل الثالث: المواقفات الدلالية بين المفرد وجمع التكسير، وفيه مبحث واحد:
٢٠٣	* تَوْظِيهُ:
٢٠٤	* التَّعَاوُزُ الدَّلَالِيَّةُ بَيْنَ الْمُفْرَدِ وَالْجَمْعِ، وَفِيهِ مَطْلَبَانُ:
٢٠٥	المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: التَّعَاوُزُ النَّبَائِيَّةُ بَيْنَ الْمُفْرَدِ وَالْجَمْعِ. وَهُوَ قِسْمَانُ:
٢٠٥	الأوَّلُ: نَبَأَةُ الْمُفْرَدِ عَنِ الْجَمْعِ، وَفِيهِ نِقَاطُ:
٢٠٦	* مَا جَاءَ عَلَى فِعْلٍ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ
٢٠٧	* مَا جَاءَ عَلَى فِعْلٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ
٢٠٩	* مَا جَاءَ مُفْرَدًا بِمَعْنَى الْجَمْعِ
٢١٣	الثَّانِي: نَبَأَةُ الْجَمْعِ عَنِ الْمُفْرَدِ
٢١٦	المَطْلَبُ الثَّانِي: التَّعَاوُزُ النَّصَائِيَّةُ بَيْنَ الْمُفْرَدِ وَالْجَمْعِ، وَاسْتَمَلَّ عَلَى ثَلَاثَةِ أُمُورٍ:
٢١٦	أولاً: الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ بِقِرَاءَتِهِ الْمُخْتَلِفَةَ
٢٤٥	ثانياً: الشُّعْرُ
٢٤٦	ثالثاً: النَّثْرُ
٢٤٧	- الْحَاثِمَةُ، وَفِيهَا نَتَائِجُ الْبَحْثِ وَتَوْصِيَاتُهُ
٢٥١	- الْفَهْرَسُ النَّبِيَّةُ، وَهِيَ سَبْعَةٌ:
٢٥٢	* فَهْرَسُ آيَاتِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ
٢٥٥	* فَهْرَسُ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ وَالْآثَارِ
٢٥٦	* فَهْرَسُ الْأَمْثَالِ وَالْأَقْوَالِ

٢٥٧	فهرس الأبيات الشعريّة
٢٦٠	فهرس الأئمة والأئمة والأوزان والصنغ
٢٧٨	فهرس المصادر والمراجع
٢٩٤	فهرس الموضوعات

الصف التصويري والإخراج وكالة الفرقان

مكة المكرمة: شارع المزينة العام * مركز مكة للأعمال ص.ب ٦٨٦٠ * ت: ٥٥٧٢٦٠٥ فاكس ٥٥٦٤٨٦٠